رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح / الأردن

العدد (48)

رماح

للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح / الأردن

العدد 48 تشرين ثاني (نوفمبر) 2020

الورقي ISSN : 2392- 5418

الالكتروني ISSN:2520- 7423

الإيداع القانوني 24352015

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن أكاديمية باشاك (التركية) للعلوم الإسلامية / تركيا

ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح / عمان –الأردن

مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. خليل الرفاعي (رئيس اللجنة العلمية)	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
أ.د. دراجي سعيد	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	الجزائر
أ.د. هناء الحنيطي	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	الأردن
أ.د. بالقاسم ماضي	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د. نضال الرمحي	جامعة الزرقاء	الأردن
أ.د. كمال رزيق	جامعة بليدة	الجزائر
أ.د. سليمان الناصر	جامعة ورقلة	الجزائر
أ.د. هوام جمعة	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د. محمود الوادي	جامعة الشرق الأوسط	الأردن
أ.د. سالي محمد فريد	جامعة القاهرة	مصر
أ.د. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس	جامعة عين شمس	مصر
أ.د. رامز طنبور	جامعة جنان	لبنان
أ.د. عبد الرحمن صالح الغفيلي	جامعة القصيم	السعودية
أ.د. وائل جبريل	جامعة عمر المختار	ليبيا
أ.د. شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
أ.د سمير البرغوثي	جامعة الفلاح	الإمارات العربية المتحدة
أ.د. عبد الله سيدي محمد أبنو	جامعتي حائل / نواكشوط	موريتانيا
أ.د. نايف عبد العزيز مطاوع	جامعة شقراء	السعودية
أ.د. بدر شحدة سعيد حمدان		

شروط النشر

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20 صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث والكلمات المفتاحية.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Traditional Arabic) قياس14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman) قياس 12 باللغةالإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
- يرقم التهميش والإحالات ويعرض في أسفل الصفحة: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة .
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث:أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية، على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة. منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع،أسلوب إم إل أي (MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago) في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي (APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها .
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع
- ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:

remah@remahtrainingjo.com أو khalidk51@hotmail.com

إلى العنوان البريدي: شارع الجاردنز عمان الأردن

هاتف: 00962799424774 أو 00962795156512

موقع المجلة: www.remahtrainingjo.com

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية :

- قاعدة ISI الأمريكية على الموقع
http://isindixing.com/isi/journaldetails.php ?
- قاعدة ebsco الأمريكية على الموقع: http /www. ebsco.com
- قاعدة ULRICHS الالمانية على الموقع:
http://ulrichsweb.serialssolutions.com/title/1536488677317824429
- محرك البحث العلمي جوجل سكولار google scholars على الموقع:
http://www.googlescholars.com
- قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع **www.mandumah.com** // http
- قاعدة بيانات المنهل **www.almanhal.com** http//
- قاعدة ASKZED على الموقع: http//www.ASKZED.com
- قاعدة معرفة على الموقع: http//www.maarifa.com
- قاعدة بوابة الكتاب العلمي: http//www.theleambook.com
- معامل التأثير العربي، قاعدة البيانات العربية الرقمية (أرسيف) 2019.
- قاعدة بيانات https://www.citefactor.org/journal/index/25867/ramah-journal-of-economic-research#.XzPCkCgzZPY

شهادة رقم (2020-007)
معامل التأثير العربي
اتحاد الجامعات العربية
مجلة رماح للبحوث والدراسات
ISSN: 2392-5418
قد حصلت على معامل التأثير العربي لعام 2019 وقدرة 1.3
الاستاذ الدكتور محمود عبد العاطي
مدير مشروع معامل التأثير العربي
15 اكتوبر 2019 م

Arab Impact Factor
خاص بالمجلات التي تصدر باللغة العربية
اتحاد الجامعات العربية
القائمة
التقارير
المجلات
تواصل معنا
الصفحه الرئيسية
تسجيل الدخول
رماح للبحوث والدراسات
اسم المجله بالانجليزيه
Research and Development of Human Recourses Center (REMAH)
ISSN
2392-5418
الدوله
الاردن
اصدارات المجله
اضغط هنا
معامل التاثير لسنه 2018
1.1
معامل التاثير لسنه 2019
1.3
معامل التاثير لسنه 2020
1.5

ASSOCIATION OF ARAB UNIVERSITIES
Office of the
Secretary General

اتحـــاد الجامعـــات العربيـــة
مكتب
الأمين العام

الرقم ٥٠٤/ ٦٧٣
التاريخ ـــــــ هـ
الموافق ٢٠١٩/١١/٠٤ م

Ref.
Date

الأستاذ الدكتور رئيس/ مدير الجامعة المحترم

تحية طيبة وبعد،

تهديكم الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية أطيب تحياتها، وانطلاقاً من دور الاتحاد في دعم التقدم العلمي العربي والنشر العلمي والابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال المعتمدة على الأفكار الابتكارية، يسرنا إرسال قائمة بالمجلات المعتمدة من اتحاد الجامعات العربية التى تصدر باللغة العربية ومصنفة طبقا لمشروع معامل التأثير العربي من خلال التقرير السنوي الخامس لمعامل التأثير العربي والذى صدر فى 15 أكتوبر 2019 والمبينة على الرابط : http://www.arabimpactfactor.com/pages/report.php?date=2018

وبهذه المناسبة يسعدنا دعوتكم للانضمام إلى المنصة التي قام بتأسيسها اتحاد الجامعات العربية للحفاظ على الإنتاج العلمى والفكري للباحثين العرب وتسهيل آلية النشر للأبحاث على المستوى الدولي لإظهار التميز الإبداعي للباحثين العرب حيث أن أحد المعايير التى يتم الأخذ بها عند حساب معامل التأثير العربي هو عدد مرات تحميل البحوث من خلال Digital Commons تمهيدا لتقدمها للحصول على تصنيف سكوبس الدولي.

يأتي ذلك ضمن الخطة الاستراتيجية الجديدة التي يتبناها إتحاد الجامعات العربية والتي تهدف إلى تطوير أداء الاتحاد وتقديم خدمات عامة ونوعية لقطاع التعليم العالى في المنطقة العربية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

الأمين العام

أ.د. عمرو عزت سلامة

ص.ب ١٢١ طارق ١١٩٤٧ عمان - المملكة الأردنية الهاشمية ، هاتف ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٤٨ ، فاكس ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٥١ برقياً : اتحاد جامعات
P.O.Box 121 Tariq 11947 Amman - Jordan, Tel. 00962-6-5062048, Fax: 00962-6-5062051 , e-mail: secgen@aaru.edu.jo
www.aaru .edu.jo

التاريخ: 2019-10-14

الرقم: L19/317 ARCIF

المحترم **سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة رماح للبحوث و الدراسات**

مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح) / الأردن

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم إليكم بفائق التحية والتقدير، و نهديكم أطيب التحيات وأسمى الأماني.

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه **قد أطلق تقريره السنوي الرابع** للمجلات للعام ٢٠١٩، خلال الملتقى العلمي "**مؤشرات الإنتاج والبحث العلمي العربي والعالمي في التحولات الرقمية للتعليم الجامعي العربي**" بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٩.

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل " **ارسيف Arcif** " قام بالعمل على جمع ودراسة و تحليل بيانات ما يزيد عن (٤٣٠٠) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (١٤٠٠) هيئة علمية أو بحثية في (٢٠) دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (٤٩٩) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام ٢٠١٩**.

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة رماح للبحوث و الدراسات** الصادرة عن **مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح)**، **قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها ٣١ معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان معامل "**ارسيف Arcif** " لمجلتكم لسنة ٢٠١٩ (**٠.٠١٠٣**). مع العلم أن **متوسط معامل ارسيف في تخصص "العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال"** على المستوى العربي كان (**٠.١٣٩**)، وصنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (الثالثة Q3)، وهي الفئة الوسطى.

و بإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، و كذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
" ارسيف Arcif"

+962 6 5548228 -9
+ 962 6 55 19 10 7
info@e-marefa.net
www.e-marefa.net
Amman - Jordan
2351 Amman, 11953 Jordan

EBSCO INFORMATION SERVICES

Tim Collins
President
EBSCO Information Services

July 9, 2017

Mari Bergeron
EBSCO Information Services
10 Estes Street
Ipswich MA 01938 USA

Prof, Dr. Khalid Al-Khatib,
Research & Development of Human Resources Center
Amman, Jordan

Dear Professor Al-Khatib,

It is our pleasure to confirm that the following publications published by Research & Development of Human Resources Center have been licensed and indexed in EBSCO*host*

- *REMAH Journal.*
- *Business Organizations Conference.*

EBSCO is the leading provider of databases to thousands of universities, business schools, medical institutions, schools and other libraries worldwide. Indexed content is available only through institutional subscription. Libraries in nearly every country subscribe to one or more EBSCO databases, and in more than 70 countries, all libraries subscribe. EBSCO hosts both peer revived and non-peer reviewed titles on our databases. The content serves educational needs of the researchers around the world as well the economic interest of the US.

You are welcome to announce your partnership with EBSCO on your website or in the front matter of your journal as soon as you like

Thank you for contributing your content to our databases.

Sincerely,

Mari Bergeron
Director of International Content Licensing Manager
EBSCO Information Services
mbergeron@ebsco.com

Headquarters: 10 Estes Street P.O. Box 682 Ipswich, MA 01938 USA
hone: (978) 356-6500 (800) 653-2726 **Fax:** (978) 356-6565 **E-mail:** information@ebsco.com **Web:** www.ebsco.com

F. Dixon Brooke, Jr.
President & CEO
EBSCO Industries, Inc.

INTERNATIONAL
Scientific Indexing
Fresh Ideas for Growing your Citations

Certificate

This is to certify that **Remah for Research and Development Journal** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **1.201** based on International Citation Report (ICR) for the year **2017-18**. The URL for journal on our server is http://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=7707

Editor ICR Team
(ISI)

International Scientific Indexing
(ISI)

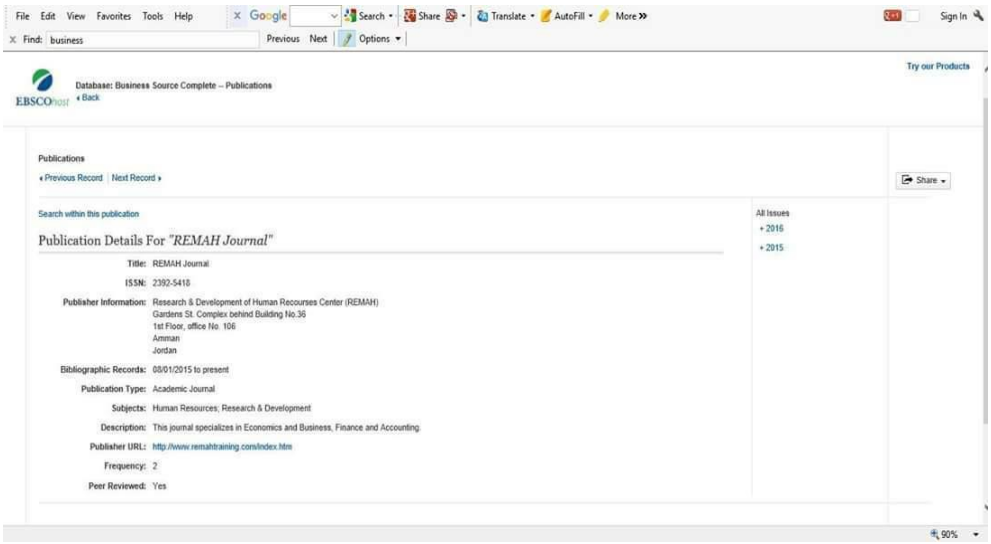

Subject	BUSINESS AND ECONOMICS
Dewey #	330

▼ Additional Title Details

Parallel Language Title	Remah - Review for Research and Studies
Key Features	Refereed / Peer-reviewed
	Website URL
Other Features	Back issues available

▼ Publisher & Ordering Details

Commercial Publisher

Al- Lugnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center

Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan

Website: http://www.remahtrainingjo.com/

Corporate Author

Al- Lugnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center

Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan

Website: http://www.remahtrainingjo.com/

▼ Price Data

JOD 10.00 subscription per year (effective 2018)

CiteFactor Academic Scientific Journals

Home About Us Impact Factor Publishers Suggest Contact

Categories

Articles 168369

Journals 20546

News

Journal Impact Factor Report 2018
Date: 28th Dec, 2018

Journal Impact Factor List 2014 (Now Online !!!)
Date: 02nd August, 2014

Getting Your Journal Indexed
Date: 08th May, 2014

2012 Impact Factor List
Date: 28th April, 2014

Ramah Journal of Economic Research

An international scientific, refereed journal specialized in economics and administrative sciences, issued by the Center for Research and Human Resources Development: (Jordan's spears). It was established in 2005.

REMAH

URL: https://remahresearch.com/index.php/2020-03-02-13-00-36.html

Keywords: economics and administrative sciences, Research and Human Resources Development, journal

ISSN: 2392-5418

EISSN:2392-5418

Subject: Business and Management

Publisher: Remah Center

Year: 2005

Country: Jordan

Research Paper Indexed by Citefactor - Not Available

Views: 2

افتتاحية العدد

بحمد الله وفضله ارتفع معامل التأثير العربي لمجلة رماح للبحوث والدراسات الإقتصادية / الأردن وفقا لتقرير عام (2020) والصادر عن مشروع التأثير العربي باتحاد الجامعات العربية، حيث بلغ (1.5) مقارنة بالتقرير السابق عام (2019) والذي حظي (1.3).

كما أننا نشكر الله تعالى على استمرارية العمل واستمرارية تقدم الخُطى نحو العالمية، بصدور العدد (48) حيث تم إدخال المجلة لمحرك البحث العلمي جوجل سكولار (Google Scoler)، وقاعدة بيانات المكتبة البريطانية وأولخ الألمانية وهذه خطوة تسمح لنا بالدخول إلى القواعد الأخرى بإذن الله علماً بأن المجلة موجودة على قاعدة بيانات إبيسكو الأمريكية، وحصلت المجلة بحمد الله على مُعامل التأثير العربي، وباختراق مذهل انضمت المجلة لموقع CiteFactor.

وهذا العدد (48) فيه من الأبحاث القيمة لباحثين من جامعات عربية متعددة من: الأردن، الجزائر، السعودية، العراق ...الخ.

آملين من الله العلي القدير أن تبقى مجلة رماح متميزة ببحوثها وتسعى للتطور مع كل عدد.

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الهيئة الاستشارية للمجلة	5
شروط النشر	7
موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية	8
افتتاحية العدد	17
فهرس المحتويات	19
النقود الافتراضية تأصيلها الفقهي وحكم زكاتها أ.د أحمد محمد السعد شذى موسى الروابدة المملكة الأردنية الهاشمية	21
العوامل المناخية وأثرها على الريف الموريتاني دراسة في الجغرافية الريفية د. عبد الله سيدي محمد أبنو جامعة حائل السعودية	57
دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة لمشروع "نيوم" المشترك بين السعودية ومصر والأردن الدكتور: لطفي شعباني الدكتورة: سهام زرقان الدكتورة: سهام موفق الجزائر	71
المشكلات القانونية في تطبيق تعليمات حوكمة الشركات على العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان خالد علي عطية الصنابرة المملكة الأردنية الهاشمية	95
أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي لدي العاملين بجامعة الملك خالد د. سمر محمد الطاهر ياسين أ. تهاني حسن عثمان أبوريد المملكة العربية السعودية	119
اثر استخدام محاسبة القيمة العادة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية الكويتية فهد مرزوق عويران النصافي جامعة العلوم الاسلامية العالمية	155

آثار برامج التنمية في قطاع السياحة على تنافسية الإقتصاد الجزائري د. محمد السعيد سعيداني ،جامعة الاغواط أ.د محمد زرقون كسكس مسعود الجزائر	175
واقع مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر د. لطفي زعباط د. نعيمة سعداوي الجزائر	203
استخدامات طلبة الدكتوراه نظام LMD للتكنولوجيا الرقمية في البحث العلمي- دراسة ميدانية تحليلية على عينة من طلبة دكتوراه إعلام واتصال من جامعة الجزائر 3 أنموذجا – أحمان لبنى حنون بديعة الجزائر	227
دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي في تجسيد وتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (2030) رقية الطيب على أحمد جامعة الملك خالد، أبها المملكة العربية السعودية	**243**
The experience of the Republic of Sudan in attracting and Encouraging investment 1956 - 2015 **Dr. Mutaz Yousif Ahmed Abuagla** **Kingdom of Saudi Arabia - Petro Najd**	**261**
Réalité de L'Entrepreneuriat en Algérie et dans L'Université Algérienne **Mme DRAOU Ismahene** **Docteure à l'université de Mostaganem**	**283**
Le processus inflationniste et son impact sur l'économie algérienne **Dr. Tebaibia salima** **Université 8 Mai 1945 Guelma** **Dr. Lakhal Nabila** **Université Annaba** **Algérie**	**321**

النقود الافتراضية تأصيلها الفقهي وحكم زكاتها

أ.د أحمد محمد السعد
شذى موسى الروابدة

المملكة الأردنية الهاشمية

مقدمة:

يسود العالم اليوم ثورة تقنية شاملة أثرت بشكل كبير على أنماط الحياة المختلفة، ومنها الاقتصادية، فتعد العملة الإفتراضية واحدة من أكبر الظواهر المالية في وقتنا الراهن ومنها البيتكوين وغيرها، وهي نقود لا يُصدرها أي بنك مركزي، ولا تخضع للسياسات النقدية للدول، ولا تخضع لأي رقابة من أي دولة أو أي جهة رقابية أخرى، وتعد مرحلة النقود الإلكترونية، المرحلة الأحدث في سلم التطور النقدي والتي ارتبطت بالتقدم التكنولوجي، والطفرة المعلوماتية، وربط العالم كله إلكترونيا من خلال شبكة الإنترنت.

ومنذ نشأتها وهي مثار جدل وتحذير من مخاطرها إذا انتشر التعامل فيها، نبه إلى ذلك العديد من المنظمات المحلية والدولية، وبعض خبراء الاقتصاد يصفونها بأنها عملة شديدة التقلب، ويعتقدون أن أسعارها تعتمد على المغامرات والتكهنات والمضاربات، الأمر الذي يجعل عنصر الخسارة فيها برأيهم كبير جدا بالاضافة إلى احتمال اختراقها وقرصنتها. وقد تكون لها عواقب تدميرية خطيرة على الاقتصاد العالمى على المدى الطويل، حيث يمكنها إحداث تغير في الهيكل الاقتصادى الحالى، وتحول في الطريقة التى تعمل بها المؤسسات المالية والمصارف.

ولمعالجة هذه النازلة، وضعت خطة للبحث، والتي تتكون من ستة مباحث، كما يلي:

المبحث الأول: مدخل إلى النقود: المفهوم، والوظائف، والتطور

المبحث الثاني: النقود الافتراضية(البتكوين): المفهوم والنشأة

المبحث الثالث: النقود الافتراضية: الأثار والمخاطر

المبحث الرابع : الشروط والضوابط الشرعية للعملات الافتراضية

المبحث الخامس: التأصيل الفقهي للعملات الرقمية عند الفقهاء المعاصرين

المبحث السادس: زكاة العملات الافتراضية عند المعاصرين

المبحث الاول: مدخل إلى النقود: المفهوم، والوظائف، والتطور

المطلب الأول: مفهوم النقود.[1]

النقود في اصطلاح الفقهاء هي كل ما يكون مقبولاً قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ومقياس لقيمة السلع والخدمات، سواء أكان من المعادن أو من النقود الورقية أم من غيرها.

بعبارة أخرى يمكن القول بأن النقود هي الأثمان بخلاف العروض والسلع.

المطلب الثاني: وظائف النقود:.

للنقود وظائف مختلفة نص عليها الفقهاء في كتبهم وتبعهم في ذلك معظم الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، وحتى الاقتصاديين الوضعيين يذكرون أن للنقود وظائف معينة مجملة بما يلي:

1. **وسيط للتبادل: فهي وسيط لتبادل السلع والخدمات، وبذلك تكون قد تغلبت على صعوبات التبادل بالوسائل القديمة، فالنقود يرغب فيها كل أحد ويتوصل بها إلى كل السلع والخدمات.**

   وقد أشار النبي عليه الصلاة والسلام لهذه الوظيفة بقوله: "لا تفعل بع الجمع بالدراهم ثم اتبع بالدراهم جنبيًا".[2] فيبين النبي عليه السلام أن الدراهم وسيلة مثلى لتبادل السلع بأنواعها.[3]

2. **مقياس لقيم الأشياء: فهي مقياس عادل لقيم السلع والخدمات، لأن تفاوت قيم السلع والخدمات يقتضي وجود أداة ثابتة نسبياً، فهي اداة يمكن بواسطتها التعبير**

---

(1) عامر، باسم أحمد، العملات الرقمية "البتكوين أنموذجاً" ومدى توافرها مع ضوابط النقود في الإسلام، كلية الأداب، جامعة البحرين الصخير" البحرين، 2018م، ص269 – 270.

(2) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الوكالة، باب الوكالة في الصرف والميزان، برقم 2303، ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلاً بمثل، برقم 1593.

(3) انظر: عامر، مرجع سابق، ص269 – 270.

عن قيم الاشياء المختلفة[1] فيقول ابن رشد: "لما عسر إدراك التساوي في الأشياء المختلفة الذوات جعل الدينار والدرهم لتقويمهما".[2]

3. أداة للوفاء بالديون: يؤكد الاقتصاديون أنها وسيلة لتسديد الديون والالتزامات الآجلة وهذه الوظيفة مبنية على أساس قبول الناس للنقود كعوض لما لهم في ذمم الآخرين من حقوق.

4. أداة لحفظ الثروة ومستودع للقيمة: فلا يحتفظ بالنقود لذاتها، وانما لانفاقها في وقت لاحق.وحتى تقوم النقود بهذه الوظيفة لا بد من توفر شرطين فيها؛ الاول: ان لا تتعرض قيمتها للانخفاض عبر الزمن، والثاني: قبول استبدالها بالسلع والخدمات الاخرى.[3]

فيقول الماوردي: "وإن كان النقد سليماً من غش ومأموناً من تغيير صار هو المال المدخور، فدارت به المعاملات نقداً ونساء فهم النفع وتم الصلاح".[4]

5. أداة للسياسة النقدية: فهي أداة مهمة للسياسة النقدية للدول الحديثة، فتقوم الدول بتحديد كمية النقود والحد من إصدارها من أجل تحقيق توازن اقتصادي، والحفاظ على الأسعار من التضخم والانكماش، فهذه الوظيفة جاءت بعد انفكاك النقود عن غطاء الذهب، وأصبح للنقود قوة شرائية تستند إلى قوة اقتصاد الدولة المصدرة لهذه النقود.[5]

المطلب الثالث: التطور التاريخي للتعاملات النقدية.[6]

1. يمكن اختصار التطور التاريخي للنقود بأربعة مراحل كانت بدايتها بنظام المقايضة الذي بدأ وفق الأسس التي تشكلت بها التجمعات البشرية، إلا أنه مع تعداد

---

(1) الشيخ، غسان،التاصيل الفقهي للعملات الرقمية، البتكوين انموذجاً،المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019،ص 28.

(2) ابن، رشد بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (بيروت ،دار ابن حزم، 1999)، ط1 ، ص 502.

(3)عودة،مراد،وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية-دراسة فقهية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019، 206.

(4) ابو الحسن بن محمد الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر في اخلاق الملك ، بيروت ، دار النهضة العربية، ص 255.

(5) عامر، باسم أحمد، العملات الرقمية "البتكوين أنموذجاً" ومدى توافرها مع ضوابط النقود في الإسلام، كلية الأداب، جامعة البحرين الصخير" البحرين، 2018م، ص269 – 270..

(6) انظر: ديب، محمد، التعاملات الافتراضية، دراسة قانونية، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، مصر، 2018 ص451 – 456.

الروابط الاجتماعية وازدياد مطالب الجماعة واختلاف الرغبات، كان لا بد من إنشاء نظام آخر كفيل بتلبية الحاجات لوجود عيوب في نظام المقايضة بالرغم من بساطته ومنها:

- صعوبة إيجاد مقايس واحد للتبادل.
- عدم توافق رغبات البائع والمشتري.
- صعوبة توفر وسيلة عامة صالحة لخزن القيم.
- صعوبة توفر وحدة مناسبة للدفع الآجل.
- عدم القدرة على تجزئة بعض السلع.

2. العملة المعدنية (ذهب، فضة): تعد المعادن أول وسيط حقيقي في عمليات البيع والشراء، حيث استعملت على شكل سبائك، وتدخلت السلطات فيما بعدةووحدت الأوزان والمعيير، وصادقت عليها بعلامة رسمية ثم تحولت بعد ذلك إلى قطع.
3. عملة الائتمان (الثقة في جهة المصدر): أن النقود المتداولة مالياً هي نقود تعهدية من قبل الجهة المصدرة، ويكون اصدارها مقابل مبالغ من الذهب أو كميات من السبائك المرصودة لدى مؤسسة النقد العالمي، أو مقابل ضمانات تقدمها الدولة المصدرة أو مقابل الاثنين معاً. ويكون الأساس الاقتصادي السليم الذي تقدمه الدول في تصدير النقد الورقي هو أن يكون مساوياً لما لديها من موجودات عينية وخدمات اقتصادية ولكن كلما زادت كميات انقود الورقية على من يعادلها من موجودات عينية وخدمات اقتصادية ، تهبط قيمة العملة وقوتها الشرائية فيحصل ما يسمى بالتضخم النقدي وكلما كان حجم النقود مساوياً لما لديها كان الوضع الاقتصادي سليماً.

ومرت النقود الورقية بثلاث مراحل يتوقف التباين بينها على تغطيتها الذهبية:

أ- مرحلة النقود الورقية النائبة.

ب- مرحلة النقود الورقية الوثيقة.

ت- مرحلة النقود الورقية الالزامية.

4. **العملة الافتراضية. هو شكل جديد من التطور للنقود، يمثل تحدي للتنظيم الاقتصادي التقليدي، وهو ثورة على الشكلية القانونية المستمدة من القانون الروماني، ويرهن باستمرار مبدأ سلطان الإرادة على خلفية بروز شكل جديد من أوجه المحددات المالية في بناء المعاملات التعاقدية وتحديد الالتزامات.**

المبحث الثاني: النقود الافتراضية(البتكوين): المفهوم والنشأة

المطلب الأول: مفهوم الـ Bitcoin:

1. **هي عملة الكترونية تخيلية مشفرة، حديثة الظهور في العالم ليس لها وجود فيزيائي على أرض الواقع حيث يتم تداولها عبر الانترنت فقط.**[1]
2. **تتكون من كلمتين (Bit) بمعنى وحدة قياسية أو أصغرها و (Coin) بمعنى العملة، والكلمة المركبة كما وردت في الموسوعة الحرة ويكيبيديا وهي: عملة الكترونية معقدة، ورقمية مشفرة لا مركزية تعتمد على التقنيات الالكترونية الخوارزمية ويتم تداولها عبر شبكة الانترنت فقط دون وجود فيزيائي ويتم التحقق منها عن طريق الشبكة وتسجيلها في دفتر حسابات موزع عام يسمى سلسلة الكتل.**[2]
3. **هي وحدة التبادل التجاري التي لا تتواجد إلا بالهيئة الالكترونية وهي مشفرة غير مركزية تعمل بنظام الند للند، يتم إدارتها بالكامل من قبل مستخدميها بدون أي سلطة مركزية أو وسطاء، عبر الوسائط الالكترونية مثل الحواسيب والأجهزة الذكية.**[3]

المطلب الثاني: نشأة العملة الافتراضية (Bitcoin):

تمت الإشارة إلى الـ Bitcoin أول مرة في ورقة بحثية سنة 2008 من شخص مجهول الهوية يدعى "ساتوشي ناكاموتو"، والبعض يتحدث عن أن الذي ابتكرها

---

(1) ماذا تعرف عن عملة البنكوين، محمد عصام الدين، أحمد، إدارة البحوث والتنمية، مجلة المصرفي، العدد 73 سبتمبر، 2014م، ص50.

(2) داغي، علي محي الدين القرة، العملات الرقمية الالكترونية بين الحل والتحريم بين الواقع والمشهود، دراسة فقهية اقتصادية مع بيان البدائل المقبولة شرعاً، خزانة المعرفة في المالية الإسلامية، الدوحة 15 مارس 2018، ص4.

(3) النعيمي، مثنى وعبدالله يونس، البتكوين نظام الدفع الالكتروني (الند للند) وحكمة في الشريعة الإسلامية، مدرس فقه المعاملات المالية المساعد، العراق، الموصل، 2018، ص11.

مجموعة طلبة ايرلنديين يختفون وراء هذا الاسم المستعار، وقد وصفها بأنها نظام نقدي الكتروني يعتمد في التعاملات المالية على مبدأ الند للند "Peer to peer"، وهو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط، وقال أن الهدف من عملة البتكوين التي طرحت للتداول لأول مرة سنة 2009 هو تفسير الاقتصاد العالمي بنفس الطريقة التي غيرت بها الويب أساليب النشر.[1]

المطلب الثالث: الفرق بين العملات الالكترونية والنقود الورقية: [2]

1. الوجود الفيزيائي: النقود الورقية محسوسة، مصنوعة من أوراق ومواد، بينما العملات الالكترونية ليست محسوسة بل هي عملة افتراضية بالكامل ومجرد أرقام تظهرها المحافظ الالكترونية الخاصة بها وتكون مضمنة في عملية التحويل فتزيد الأرقام في محفظة المستقبل وتنقصه من محفظة المرسل.
2. الانتاج: النقود الورقية تقوم جهات معينة في الدولة ممثلة بالبنك المركزي بمهمة انتاجها وطرحها في المراكز المالية ونشرها بين الناس، بينما العملات تنتج برمجياً بواسطة مبرمجين أو أفراد عاديين، من خلال تعدين العملة الالكترونية.
3. التحكم: يتم التحكم بالنقود الورقية عن طريق الدولة التي انتجتها، فهي المسيطرة على طباعتها ونشرها وتحديد قيمتها وسعر صرفها ومراقبة حركاتها في السوق، أما العملات الالكترونية بخلاف ذلك تماماً، فلا توجد هيئة مركزية تتحكم بها وإنما يتم التعامل بها عن طريق طرفين "الند – للند" أو المستقبل والمرسل دون تدخل وسيط متحكم.

المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات البتكوين: [3]

- من الممكن تلخيص إيجابيات البتكوين في ثلاثة نقاط رئيسية:

(1) ماذا تعرف عن عملة البتكوين، محمد عصام الدين، أحمد، إدارة البحوث والتنمية، مجلة المصرفي العدد 73، سبتمبر، 2014، ص50.

(2) النعيمي، مثنى وعبدالله يونس، البتكوين نظام الدفع الالكتروني (الند للند) وحكمة في الشريعة الإسلامية، مدرس فقه المعاملات المالية المساعد، العراق، الموصل، 2018، ص12.

(3) عودة،مراد،وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية-دراسة فقهية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019، 203.

1. رسوم التحويل ضئيلة جداً: بدلاً من الحاجة إلى وسيط بين الشخص والتاجر لنقل المال وخصم نسبته من المال، فأن هذه العملية في البتكوين غير موجودة لأن العملة لم تنتقل بل كود العملة هو ما خرج من المحفظة ودخل لمحفظة التاجر وهذه العملية تسمى "الند بالند".
2. السرية: عمليات البيع والشراء لا يمكن مراقبتها أو التدخل فيها، وهذه نقطة إيجابية لمن يحب الخصوصية، وكما أنها تقلل من سيطرة الحكومة والبنوك على العملة.

- العالمية: لا ترتبط بموقع جغرافي معين، فيمكن التعامل معها وكأنها عملتك فليس لها ضابط ولا رابط، وذلك يلغي سيطرة البنوك المركزية على طبع الأموال التي تتسبب بالتضخم، فعدد هذه العملة محدود.

- السلبيات

1. امكانية الانفاق المزدوج، وهذه من اهم مشاكل الفنية التي تواجه المعدنين، لاحتمال ان ينفق احدهم نفس المبلغ مرتين، وعادةً يتم مراقبة ذلك من خلال سيرفر مركزي يحتفظ بسجل حول جميع التعاملات والارصدة، ويقع على المعدن عبئ متابعة جميع عمليات الانفاق على مستوى العالم.[1]
2. سرية العملة وتشفيرها، فتعطي سهولة للعمليات المشبوهة على الانترنت مثل التجارة بالمخدرات.[2]
3. الشكوك حول عملية التعدين؛ فلا أحد يعرف ما هي المعادلات التي يقوم الجهاز بحلها، مما جعل الكثيرين يشك في وجود منظمة تعمل بالخفاء.
4. هوية ساتوشي ناكاموتو غير المعروفة، فلا أحد يعرف أن كان رجل أو امرأة أو مجموعة من الأشخاص ولا أحد يعرف كم تمتلك هذه الشخصية من العملات، فإن كانت دولة خلف هذه الشخصية فستؤدي لتغير مركز القوى على الخريطة، والبعض يشك أنها مجرد فقاعة وسوف تنتشر وتحدث أزمة اقتصادية.

---

(1) الجميلي،عمر،العملات الافتراضية واقعها وتكيفها الفقهي،وحكمها الشرعي، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري، الامارات، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019، 183.

(2) الحاج، محمد عيسى موسى، ماذا تعرف عن البتكوين، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن،2018 ،ص23. (من نقطة 2-4)

المبحث الثالث: النقود الافتراضية: الأثار والمخاطر

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للنقود الافتراضية: [1]

1. **الأثر على عرض النقود:** تؤثر النقود الافتراضية على العرض الكلي للنقود وحجم النقود داخل الاقتصاد، حيث يزداد حجم النقود المتداولة خارج النظام المصرفي، لأن هذه النقود لن تدخل ضمن مقاييس البنك المركزي لحجم النقود، وينتج عنها زيادة في العرض الكلي للنقود داخل الاقتصاد وهي غير مأخوذة بالحسبان عند اتخاذ السياسة النقدية.

وقد ينتج عنها نقص الطلب على النقود القانونية، بسبب اتمام العديد من العمليات عبر الانترنت بواسطة النقود الافتراضية، مما ينعكس سلباً على قدرة البنك المركزي في اتخاذ السياسات النقدية الملائمة.

2. **السياسة النقدية والنقود الافتراضية:** أن مراقبة الائتمان من أهم وظائف البنك المركزي ويقوم بتحقيق هذه الوظيفة من خلال أدوات سياسية النقدية المباشرة وغير المباشرة، وتفاوتت آراء الاقتصاديين حول أثرها بعدم قدرة البنوك على إدارة واستخدام أدوات السياسة النقدية وستضعف دور البنوك في إدارة السياسة النقدية، وتتراجع فاعلية الأدوات التي يتخذها البنك المركزي لضبط الائتمان وترشيد الاستيراد ودعم قطاعات اقتصادية معنية، ويرى البعض عدم وجود آثار ملموسة على أداء البنك المركزي بسبب الموقف الرسمي الرافض لها من غالبية الدول.

3. **السياسة المالية والنقود الافتراضية:** سوف تؤثر على حجم الإيرادات الضريبية لصعوبة مراقبة الصفقات والتبادلات من خلال الانترنت، الأمر الذي يعمل على تعميق ظاهرة الاقتصاد الخفي، مما يؤثر على السياسة الاقتصادية بشكل عام.

---

(1) الباحوث، عبدالله بن سلمان بن عبدالعزيز، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس القاهرة، 2017، ص48 – ص83.

4. **تاثير على نظام المدفوعات وأسعار الصرف: إن عدم خضوع هذه النقود للإشراف المباشر من قبل الدولة يؤثر سلباً على المدى الطويل في استقرار الأسواق المالية، وعلى نظام سير المدفوعات وعدم دقة سرعة دوران النقود (أي فقدان السيطرة على ضبط التضخم)، بالاضافة إلى أن التقلب الشديد في سعر صرف العملة الافتراضية، سوف ينعكس سلباً على سعر صرف العملة المحلية.**

المطلب الثاني: مخاطر العملات الرقمية:[1]

أن تداول العملات الافتراضية يجري بين أشخاص دون المرور على البنوك المركزية ودون رقابة حقيقية من الدولة، ولذلك أن تداول هذه العملات صاحبها ارتباط بعدد من الجرائم التي بات من السهل تبريرها وإتمام صفقاتها ومنها:

1. **جرائم غسل الأموال: ساهم غياب رقابة الدولة واخفاء هوية المتعامل في تشجيع المجرمين في جرائم غسل الأموال من خلال استخدام العملات الافتراضية، فيتم نقل الأموال بشكل غير مشروع ومن دون تصريح، فيقوم المجرمون باستخدام النقود الرسمية من أجل تحويلها إلى نقود مادية، فهذه الأنواع من التعاملات تتم بدون أوراق تفصح عن شخصية المشاركين أو تتيح تعقب أثرهم.**
2. **جرائم المخدرات والسلاح والاتجار بالاعضاء البشرية: دلت الدراسات غلى أن عصابات الجريمة المنظمة وسعت نشاطها من خلال العملات الافتراضية، فأدت بسهولة استخدامها وما تتصف به من صفات إلى ارتباطها بالكثير من الأنشطة الإجرامية المنظمة، مثل استخدام "طريق الحرير" [2] الذي مكن آلاف من تجار المخدرات من توزيع مئات من الكيلو غرامات من المخدرات بطريقة غير مشروعة إلى (100.000) مشتري عبر العالم.**
3. **جرائم الاحتيال المالي والمساس بالأسواق المالية والمقامرة:**

---

(1) **توفيق شمس الدين، أشرف، مخاطر العملات الرقمية، قسم القانون، جامعة حلوان، مصمر، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019، ص673 – 680.**

(2) **❖❖طريق الحرير: هي سوق سوداء على موقع الانترنت، تم اطلاق عليها اسم طريق الحرير، واعتبر جزءاً من العالم السفلي الاسود للشبكة العنكبوتية.**

"Money in ordinary parlance means something generally accepted, as medium of exchange, measure of value, or a means of payment. "Bitcoin clearly qualifies money".

تبدو مخاطر العملات المشفرة في كونها أداة فعالة في نقل الأموال عبر الحدود من خلال تجنب المرور على النظم المالية لنقل الأموال، فلذلك مكن استخدامها للالتفاف على نظم الرقابة على الصرف ونقل رؤوس الأموال. فهي عملية لا يعرف من الذي أنشأها ومن يتحكم بها فالتحكم يجري من وراء الكواليس ويستند إلى اعتبارات لا شأن لها بالاقتصاد، كما يكتنفها الغموض وعدم وضوح المعلومات التي تحيط بها، وتحديد سعر صرف العملة لا يستند إلى معايير محددة أيضاً.

4. **جرائم الابتزاز والتهديد في الفضاء الالكتروني: أشار تقرير الشرطة الاوروبية عام 2016 بتمكن المجرمين من إرسال برامج تشفير البيانات على أجهزة الحاسب الآلي والهاتف والخوادم مما أدى إلى الحاق أضرار كثيرة بالمؤسسات، وكان طلب الجناة هو دفع فدية ومع استخدام العملات الافتراضية أدى ذلك إلى صعوبة تعقب الجناة والقبض عليهم.**
5. **المساس بأمن وسلامة الدول وتشجيع إرتكاب جرائم الإرهاب.**
6. **جرائم التزييف والتزوير وتقلبات أسعار العملة الورقية.**
7. **وسيلة للتهرب الضريبي.**

المطلب الثالث: الرأي الدولي في النقود الافتراضية: [1]

أن غالبية دول العالم لم تسمح رسمياً بهذه العملات، بل اعتبر بعضها التعامل بها مخالفة للأنظمة ويعاقب عليها، وهناك دول أخرى حذرت مواطنيها من التعامل بها، لعدم وجود ضوابط على العملة الافتراضية (الند للند)، وتداولها مجهول إلى حد كبير في غياب إشراف الحكومات عليها وهو ما يقلق الجهات الرسمية في أنحاء العالم بشكل كبير:

1. **اتخذ وزراء مالية الاتحاد الأوروبي خلال اجتماعات مجموعة السبعة في عام 2015 قرار بتشديد القوانين المتعلقة باستخدام البتكوين.**
2. **حذر المصرف المركزي الروسي من استخدام العملة الالكترونية وان التعامل بها مخالف للقانون.**

(1) انظر الباحوث، عبدالله، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها واثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2017م، ص42 – ص44.

3. أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن إدخال عملة افتراضية هو تهديد مالي وتساعد على الهجمات الإرهابية.
4. حذر مصرف لبنان من شراء أو حيازة او استعمال النقود الافتراضية. رقم (900) عام 2013.
5. فرضت فيتنام حظراً على عملة البتكوين الالكترونية الافتراضية.
6. أصدر البنك المركزي الأردني بياناً رسمياً في شهر فبراير عام 2014 محذراً فيه المواطنين من تجريب العملية الرقمية التي تفتقد الدعم من اي مؤسسة مالية في العام.

المبحث الرابع: الشروط والضوابط الشرعية للعملات الافتراضية

المطلب الأول: مدى تحقق وظائف النقود في العملات الافتراضية:

بناء على ما سبق ومن خلال الوقوف على حقيقة العملات الافتراضية، فإن خصائص ووظائف النقود لا تتوفر في العملات الافتراضية:

1. لا تعتبر مقياساً للقيم، حيث أنه لا يتم قياس قيم الخدمات والسلع بها مباشرة، فلا بد من تقيمها بعملة أخرى ثم بعد ذلك يتم التبادل، وبالرغم من وجود القليل من المتاجر الالكترونية تسعر السلع بالعملة الافتراضية إلا أن هذا ليس تسعير وإنما وسيلة دفع أي أنه يسعر السلعة المراد بيعها بعملة أخرى.[1]
2. وظائف النقود الأساسية أن تكون وسيلة لنقل ملكية السلع والخدمات من طرف لآخر، أي أن وظيفة النقود تمهد السبيل لأنشطة الانتاج، إلا أن الوظيفة الأساسية للعملات الافتراضية بالوضع المحلي هو الاتجار والمضاربة.
3. لا تصلح لأن تكون مستودع للقيمة ومخزن للثروة للتقلبات والتذبذبات الكبيرة في قيمتها، وتأثرها السريع بأي حدث تقني، ويلاحظ في العملات الأخرى كالدولار واليورو والدينار أن ارتفاع وانخفاض سعرها يكون بصورة لا تزال في دائرة الاستقرار؛ فهي لا ترتفع في اليوم عدة أضعاف ثم تعود بعد يوم للهبوط.

(1) عودة، مراد نايف رشيد، وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية، دراسة فقهية، كلية العلوم الإدارية والانمائية جامعة الجوف، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإعلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، 2019، ص212 – ص213. (من النقطة 1 إلى 5)

4. ليست وسيلة لقضاء الديون وتسديد القروض وإبراء الذمم، لأن هذه الوظيفة مرتبطة بالنقود وحفاظها على قيمتها الشرائية وقابلة للتحول إلى أي شيء يرغبونه.
5. ولم تشرف الدولة على إصدارها، ولا يوجد سلطة لضبط اصدارها بمراقبة اسعارها وتعمل على حمايتها ودعمها، بل إن انتاجها يكون عن طريق التعدين وهو مفتوح لمن يرغب.
6. لم تعترف بها معظم الدول، فلم تلقى القبول العام الذي يجب ان يكون ناشئاً عن العرف، فما زالت العملة الرقمية نقوداً فما زالت محل تردد.[1]
7. التذبذب الكبير في قيمة ارتفاعها وانخفاضها بشكل كبير يؤدي الى احجام الناس عن الاحتفاظ بها خوفاً من الخسارة.

المطلب الثاني: الشروط والضوابط الشرعية في اعتماد العملات: [2]

أما الشروط الشرعية فهي:

1- أن تكون صادرة ومعتمدة من جهة الدولة بما يسمى بـ (سك النقود)

2- إصدار النقود وظيفة خاصة بالدولة.

فالدولة هي الوحيدة التي يحق لها إصدار العملات النقدية وفق قوانين معتمدة. وهذا في النقود المعدنية من الدنانير والدراهم الذهبية والفضية التي كانت سائدة، وكذا في العملات الائتمانية التي تعتمد على قوة القانون، وليس لها قيمة في ذاتها كالعملات الورقية السائدة اليوم.

وأما الضوابط الشرعية للعملات الافتراضية: [3]

1. أن يكون لها قوة مستمدة من الحاكم وقوة في العرض والطلب.

---

(1) الناطور، خالدة، الضوابط الشرعية للتعامل مع العملات الافتراضية، كلية الشريعة، جامعة القصيم، السعودية.المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإعلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، 2019، ص 331. (من النقطة 6 إلى النقطة 7)

(2) صالح عبدالعزيز أبو عين، منتهى، الضوابط الشرعية للعملات الافتراضية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019م، ص293 – ص294.

(3) صالح عبدالعزيز أبو عين، منتهى، الضوابط الشرعية للعملات الافتراضية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019م، ص293 – ص294.

2. الاعتراف بها كنفود قانونية؛ حيث إن المتاجرة في النقود باب من أبواب ظلم الناس وأكل أموالهم بالباطل. فيقول ابن القيم[1]: "ويمنع من إفساد نقود الناس وتغييرها ويمنع من جعل النقود متجراً، فإنه بذلك يدخل على الناس من الفساد ما لا يعلمه إلا الله بل الواجب أن تكون رؤوس أموال يتجر بها ولا يتجر فيها.
3. الرواج العام؛ على أن تعتمد الدولة ذلك رسمياً، لتكون ضامنة لقيمتها ولتوفر لها الحماية القانونية التي تمكنها من القيام بوظيفتها الأساسية، فيقول الإمام مالك[2]: " ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة ".
4. تحقق الثمنية فيها: فيقول ابن القيم[3]: " وشريعته سبحانه منزهة من أن تنهى عن شيء لمفسدة فيه ثم تبيح ما هو مشتمل على تلك المفسدة أو مثلها أو أزيد منها".

المطلب الثالث: مدى التزام النقود الرقمية بالضوابط الشرعية:

1. لا تصدر النقود الافتراضية عن طريق ولي الامر ولا عن طريق المصارف المركزية للدولة،وهذا منف لقواعد الشريعة واصولها.[(4)]
2- تستخدم بالمتاجرة بالممنوعات والمحرمات، وغسيل الاموال، فهي عصية على المراقبة والمتابعة.[5]
3- كثرة النقود الرقمية أدى إلى اختلاف أسعارها بحسب الترويج لها على الانترنت، وهي ليست نقود مادية ملموسة بل مشفرة.[(6)]
4- معظم النقود الرقمية الهدف منها الربح عن طريق المقامرة فيها، مما جعلها تخرج عما وضعت له كوسيط للتبادل.

---

(1) الطرق الحكمية، ج 1، ص 350.
2المدونة، ص 3-5.
3اعلام الموقعين، ج 2، ص 147.
(4) الحمود،سامي،ضوابط انشاء العملات في الفقه الاسلامي-عملة البت كوين نموذجاً،الهيئة العامة للشؤون الاسلامية والاوقاف،ابو ظبي، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019، 363.
5- المرجع نفسه
(6) سميران، محمد علي، ضوابط عملية إصدار النقود والعملات الرقمية "دراسة تحليلية نقدية"، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019، ص275 – ص276. (من النقطة 3- 5)

5-المبدأ الذي قامت عليه وهو التعدين والحاجة إلى القدرة الفائقة لحل المسائل المعقدة للوصول إلى الكتل، مما جعلها محازة لفئة من الناس لهم القدرة على ذلك.

المبحث الخامس: التأصيل الفقهي للعملات الرقمية عند الفقهاء المعاصرين:

في ضوء ما سبق، يتبين بأن النقود الافتراضية أو الرقمية لا تتوافر فيها الشروط أو الضوابط الشرعية، ومع ذلك من العلماء المعاصرين من لم يعدها نقوداً، ومنهم من أعطاها حكم النقود، وهذا ما سأبينه في هذا المبحث.

فمن الذين لم يعطوها حكم النقود هما:

أ- ذهب الشيخ؛ إلى تحريم التعامل بالعملات الافتراضية، لأن التعامل بها دون إذن الدولة (ولي الأمر) والجهة المختصة التي تمثلها في الوقت الحاضر البنك المركزي، فهو يعد بمنزلة الاعتداء على مهام ولي الأمر، واعتداء على إرادة الأمة التي أنابت حاكمها في تدبير شؤونها، بالاضافة إلى جهالة المصدر لوضع آلية البتكوين ونظامها وجهالة الضامن لها والمتحكم بها تستلزم غرراً فاحشاً وجهالة كبيرة لا يمكن أن ترضى الشريعة الإسلامية بهذا.[1]

ب- وذهب النمري إلى أن النقد هو كل شيء يلقى قبولاً عاماً كوسيط لتبادل ومخزن للقيم ومقياس للأسعار، وإن العملات الافتراضية لم تتحقق فيها هذه الشروط، ومتى ما تحققت فيها هذه الشروط تأخذ حكم النقود، ويمكن قبول العملات الافتراضية وإعطائها أحكام النقود الورقية متى ما اعترف بها دول العالم كلها أو معظمها وأصبح التعامل بها خاضع لقوانين وأنظمة تمنع التحايل عندئذٍ يكون التعامل بها مباحاً.[2]

أما من عدها من النقود فسيتم تناوله في المطلب التالي:

(1) الشيخ، عدنان محمد، أستاذ الفقه الإسلامي وأصوله، جامعة عجمان الإمارات، التأصيل الفقهي للعلاقة الرقمية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية 2019، ص40 – ص44.

(2) الشمري عبدالله راضي، أستاذ الفقه المساعد، التأصيل الفقهي للعملات الافتراضية، جامعة حائل السعودية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019 ص66 – ص80.

المطلب الأول: أقوال المعاصرين في النقود الافتراضية:

❖ **أورد اليحيى ثلاثة أقوال في النقود الافتراضية وهي كالاتي:**[1]

- **القول الأول: أنها عملة أو نقد:**

ذهب إليه بعض المعاصرين واستدلوا إلى ثلاثة اعتبارات رئيسية وهي:

الأول: استيفاؤها مقومات النقود من حيث الرواج واتخاذ العديد من الناس لها ثمناً، والثاني قيامها بوظائف النقود، والثالث خلو المانع الشرعي والاقتصادي.

- **القول الثاني: أنها ليست ثمناً أو عملة:**

وهو ما خلصت إليه فتاوى صادرة عن مجالس ودور إفتاء إسلامية وقال به بعض العلماء والباحثين، وهذا القول ينفي ثمنيتها، لأنها لا تستوفي شروط ووظائف الأثمان، وأنها تشتمل على الغش والجهالة والضرر لأنها مجهولة في معيارها ومصرفها.

- **القول الثالث: أنها نقود خاصة:**

والنقود الخاصة هي: التي تداول في مجتمع محدود على أنها اثمان المبيعات وقيم المتلفات أو تلك التي تشبه وسائط الدفع الخاصة ببعض المتاجر مثلاً، وحينئذ تكون نقوداً واثماناً، لدى من التزم التعامل بها ورضيها دون من سواه، مع وجوب حق السلطان في منع تداولها إذا رأى فيه مصلحة.

ومما يصلح مستنداً لهذا القول؛ فتوى الحنفية في بلاد ما وراء النهر في الدراهم المغشوشة التي كانت تسمى الغطريفية والعدالي بوجوب زكاتها في كل مائتين ربع عشرها. كماأفتى مشايخ الحنفية في تلك البلاد بعدم جواز بيعها مع جنسها متفاضلاً معللين ذلك بأنها أعز الأموال، واختاره الحلواني، والسرخسي[2]**.**

❖ **وأورد الشريف أربعة اقوال في النقود الافتراضية وهي كالاتي:**[3]

- **القول الأول: سند قرض أو دين:**

---

(1) اليحيى، إبراهيم، النقد الافتراضي البتكوين انموذجاً، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، السعودية، 2018، ص17 – ص18. (فيما يتعلق بالقول الاول الى القول الثالث)

(2) انظر: السرخسي، محمد، 1993 م، المبسوط، د.ط، بيروت، دار المعرفة، ج2، ص 194، والكاساني، أبو بكر، 1986م، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، ج2، ص 17.

(3) الشريف، يوسف، الأحكام والضوابط الفقهية المتعلقة بالنقود الرقمية الالكترونية، جامعة الطائف، كلية الشريعة، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، 2020م، ص37 – ص40. (من القول الرابع الى السابع)

وذلك من باب اطلاق العام على الخاص، وذلك ان النقود الرقمية لما كانت عبارة عن وحدات الكترونية تشحن على وسيط الكتروني ولها شفرة خاصة بها، تعطى مقابل القيمة النقدية المدفوعة سابقاً، بحيث تلتزم جهة اصدارها بتحويل هذه الوحدات الالكترونية الى نقود عادية متى طلب صاحبها ذلك، ويقوم هذا التكيف على عدم نقديتها.

- القول الثاني: عرض تجاري:

حيث أنه مال منقول تتوجه له الرغبات ويعرض للبيع وإشراء وله قيمة ذاتية باعتبار جنسه.

- القول الثالث: إنها فلوس:

ووجه تكييف العملات الافتراضية بها عاملان؛ عامل أصلها وهو كونها عرضاً وعامل واقعها بعد الرواج وهو كونها ثمناً.

- القول الرابع: عقد صرف:

فحيث ان النقود الالكترونية عبارة عن وحدات الكترونية تشحن على وسيط الكتروني، ولها رقم مشفر خاص بها، تعطى مقابل القيمة النقدية المدفوعة سابقاً ليتم استخدامها في نفس الاغراض التي تستخدم فيها النقود الرقمية، وتلتزم جهة اصدار هذه الوحدات الالكترونية باستبدالها بنقود عادية عند الطلب من قبل حاملها. لكونها بديلاً الكترونياً ضمن العملات الورقية ومن ثم فهي عبارة عن بدل لقيمتها من العملة النقدية، وللبدل حكم المبدل منه.

المطلب الثاني: ثمنية العملات الافتراضية:[1]

على قدر إثبات ثمنية العملات الافتراضية يمكن القول بإمكانية اعتبارها والاعتراف بها كعملة مالية جديدة، فالحكم الشرعي كما هو مقرر يدور مع علته وجوداً وعدماً.

والثمنية الاعتبارية في أي شيء غير الذهب والفضة لا يمكن أن تتحقق إلا بذكر الشروط السابقة.

(1) سماعي، محمد، التعليل بالثمنية وأثره في أحكام العملات الافتراضية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019، ص164 – ص167.

- فقال القاضي في الأحكام السطانية: "فقد منع الضرب بغير إذن السلطان لما فيه من الافتيات عليه".[1]
- وقال النووي: "ويكره للرعية ضرب الدراهم وإن كانت خالصة لأن ضرب الدراهم من شأن الإمام".[2]
- ورد في الصحيح عن أبي هريرة: "أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر"[3]
- والإجماع واقع على ذلك فقال ابن قدامة: "لا نعلم في هذا خلافاً".[4]

وبناء على جميع ما ذكر سابقاً وما استقر عليه حال العملات الافتراضية يتبين تخلف الشروط المذكورة في العملات الافتراضية، فالبتكوين وما شاكلها من العملات الافتراضية لا يزال التعامل بها محدود، إضافة إلى أنها قائمة على خطر العدم وهي بعيدة جداً عن الرواج الذي يضمن قوتها وثمنيتها وليس لها قيمة حقيقية في ذاتها، فمن المحتمل سقوطها لأي ظرف طارئ، إضافة إلى التذبذب اليومي بشكل كبير في أسعارها، بالاضافة لعدم ارتباطها باي مؤسسة مالية ولا جهات مالية وسيطة معترفة بها فلا يوجد لها أصول ولا أرصدة ولا أي ضابط قانوني لها وغير خاضعة لأي سلطة رقابية، فهي غير مضمونة.

والعملة في المفهوم الحديث: إنما تأخذ حكم العملة شرعاً وقانوناً إذا توفر فيها المعيار الآتي: وهو أن تكون صادرة من الدولة وتتمتع برعاية القانون لها: ضماناً وحمايةً وذلك ليطمئن الناس عند التعامل بها على ضمان حقوقهم والوفاء بالتزامهم أي أن شرعية هذه العملات لم يستكمل أي مقوم من مقومات الاعتبار.

(1) منصور بن ادريس البهوتي،كشاف القناع، تحقيق هلال مصيلحي مصطفى هلال، (بيروت ،دار الفكر، 1402 هـ). ج 2 ، ص 232.

(2) النووي روضة الطالبين وعمدة المفتين، (بيروت، المكتب الاسلامي، 1405هـ) ج2، ص 258.

(3) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب: بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر، رقم 1513، ج 3 ، ص 1153.

(4) ابن قدامة، عبدالله احمد ابن قدامة بن محمد المقدسي،المغني، (بيروت، دار الفكر، 1405 هـ)، ط 1، ج 4، ص294 .

المطلب الثالث: الجهالة في العملات الافتراضية:

أن الحكم الشرعي ليس متعلقاً بالمادة التي صنعت منها أو الشكل الفني الذي تكون عليه العملة سواء كانت من حديد أو ورق أو ارقاماً إلكترونية، إنما المهم هو تحقق معنى النقد وحقيقة من الناحية الشرعية والقانونية.

- **جهالة المصدر:**[1]

جهالة المصدر وجهالة الاطراف المتعاقدة،وجهالة قيمة الوحدات، وترتيب الربح على قوة المعالجات والسرعة في التنقيب، وترتيب التحويلات بعضها على بعض، فهذه اسباب تجعل عقودها غير مشروعة، لتخلف شروط العقد، من معرفة هوية الطرفين او كليهما، وتحديد الثمن والمثمون، وحرية المتعاقدين في التصرف.

- **تفويت حق الدولة في الضرب:**[2]

بالاضافة إلى أن شرعية الرقابة على النقود تقضي الرقابة على أمر مجهول لا تشوبه جهالة فاحشة أو يسيره أو غش أو غموض، فأقر الرسول عليه الصلاة والسلام أوزان الدراهم والدنانير بشكل معلوم، وهذا من قبيل إقامة العدل والقيها وعدم أكل أموال الناس بالباطل، ولذلك يجب على الدولة التي تتخذ الإسلام منهجاً عدم اعتماد النقود الافتراضية لأنها تكون استندت للجهالة.

- **جهالة الضمان:**

أن العملات الافتراضية تفتقر لموجبات الضمان، فلا يعرف من الذي يلتزم بالضمان في حال حدوث أي إخلال من المتعاملين وهذا سببه جهالة أطراف المعاملة بالاضافة للجهل بالقانون الموضوعي والاجرائي لهذه العملات.

- **جهالة الكيان المادي للنقود الافتراضية:**

فهي عبارة عن عملات ليس لها وجود مادي حقيقي محسوس، وهي لا تعرف إلا بما يسمى بعملية التعدين وأن عملية تحديد السعر أمر متغير لا يستند إلى حقائق مادية وأسس اقتصادية فقد تدنت قيمة البتكوين إلى النصف وأكثر وتراجعت قيمتها

---

(1) كعيبوش،عبد الجبار،النقود المشفرة (بتكوين ومشتقاتها)، بحث في حقيقتها وتخريج احكامها الفقهية،مجلة الشهاب،مجلد 5، عدد 2، رمضان 1440 هـ ، ص 302.

(2) الدوش، الحاج محمد الحاج، الجهالة في العملات الافتراضية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة 2019، ص643 – ص647.

السوقية دون معرفة الأسباب. وإن العمليات الحاسوبية المعقدة والاحتماليات التي تتخذ من الخوارزميات أساساً في التعدين عن العملات الرقمية هو ضرب من ضروب الجهالة التي تتحول إلى صور الميسر والقمار وتجارة المخدرات.

المطلب الرابع: مناط الحكم الشرعي الكلي والحكم الشرعي: [1]

يرى البعض أن أوصاف البتكوين هي مناط الحكم الكلي بالتحريم ويرى البعض أن الأوصاف المختلفة بماهية البتكوين منتجة للجواز.

وما كان خارجاً عن الماهية فله حكم جزئي، كما في المضاربات والمعاملات غير المشروعة أو الاستثمار عن طريق المحافظ أو معامل التنقيب أو التعامل عن طريق طرف ثالث وفقاً لآليات التعامل وشروط التعاقد في كل حالة.

- الأقوال الشرعية:
- القول الأول: الجواز ويعتد هذا القول بالمالية والنقدية والثمنية للبتكوين وأساسه ما يلي:

1. البقاء على أصل الإباحة.
2. البنكوين مال منقوم شرعاً بما آلت إليه في الواقع، من انه يمتلك بها غيرها من العملات والسلع والخدمات.
3. قامت البتكوين بوظائف النقود أو العملات في الجملة رغم عدم إصدارها من جهة حكومية ولا يوجد حد اقتصادي أو شرعي يمنع ذلك.

وبناء على هذا القول يستدل على ما يلي:

- لا مانع من المصادقة والتنقيب أو التعدين لغرض الحصول على عملة البتكوين، وأما عمليات الاستثمار في التنقيب من خلال المحافظ وتوكيل طرف ثالث فينظر في كل حالة حسب شروطها.
- لا مانع من شراء عملة البتكوين بالعملات الحكومية الأخرى أو قبولها في إجراء المعادلات.

(1) مشعل، عبدالباري، بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي بشأن مشروعية البنكوين، رقم (2018/1)، تاريخ 2018/1/11.

- تجري على المبادلات بين البتكوين والعملان الأخرى أو الذهب أو الفقه أحكام الصرف وتجري على الأرصدة المملوكة منها أحكام زكاة النقدين.

➢ القول الثاني: التحريم وأساسه:

1. جهالة المصدر.
2. جهالة مستقبل العملة.
3. غياب جهة الإصدار أو الجهة الضامنة.
4. غياب جهات التنظيم والرقابة من قبل الحكومة.
5. كثرة المضاربات وعدم الاستقرار النسبي في القيمة.
6. كثرة الاستعمالات غير القانونية.
7. ليس مال متقوم شرعاً بهذه الصفات.

وهذه الأسس تشمل الأوصاف التي أثرت في الحكم وهي الغرر والجهالة والقمار، بالاضافة إلى الذريعة إلى ممنوع، وكذلك أن البتكوين ليس مال متقوم شرعاً وذهب البعض إلى التحريم اعتباراً للأحوط، لما تشتمل عليه البنكوين من أمور مشتبهة تنافي العملات الشرعية في نظرهم.

المطلب الخامس: السياسة الشرعية والعملات الرقمية: [1]

إن السياسة الشرعية لها دور مهم في رعاية مصالح الناس، وعند التطرق للعملات الرقمية وحكم إصدارها فإن السياسة الشرعية لها موجهات كثيرة، لأن إصدار العملات من المسائل الخطيرة على اقتصاديات الدول ومصالح الأفراد.

ولذلك ذكرت العديد من نصوص الفقهاء إلى ضرورة أن تتبنى الدولة عملية إصدار النقود وحمايتها من العبث والضرر، فاعتبر جمهور الفقهاء أن حق إصدار العملات هو حق سيادي للدولة ومقصور على الدولة والإمام وبناء عليه يحرم على أي شخص أو جهة مشاركة الدولة في هذا الحق، وهذا ما أكده الإمام أحمد والماوردي والنووي وابن القيم وغيرهم.

(1) ابو الليل، محمد، حكم إصدار العملات الرقمية من منظور السياسة الشرعية، كلية الشريعة- الجامعة الأردنية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الشارقة، 2019، ص146 – 129.

ومن المؤيدات الشرعية على ضرورة تدخل الدولة في منع إصدار مثل هذه العملات في كثير من الحالات خاصة من قبل الأفراد.

1. **قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب: وذلك لتحقيق مصالح الناس، وضمان استقرار العملات بينهم فمن الواجب دراسة الدين وسياسة الدنيا، ورعاية مصالح الناس، والسماح لجهات غير الدولة في أداء هذه المهمة يؤدي للضرر على الدولة والمجتمع والانتقاص من سيادة الدولة.**
2. **قاعدة الضرر يزال: يستدل بها على حرمة أن تقوم اي جهة عدى الدولة بوظيفة إصدار النقود، فانعدام الرقابة والسيطرة من قبل الدولة على عملية إصدار النقود سيؤدي إلى بخس أموال المجتمع فقال تعالى "ولا تبخسوا الناس أشيائهم".**
3. **مقاصد الشريعة الإسلامية التي دعت إلى حفظ المال في المجتمع، وإصدار العملات الرقمية دون إذن الدولة يتناقض مع مقصد الشريعة في إبطال الظلم وإقامة العدل وحفظ الاستقرار الاقتصادي.**

وسأورد مجموعة من قرارات المجامع الفقهية ومؤسسات الإفتاء التي تبين حكم هذه العملات:

أولاً: قرارات مجمع الفقه الإسلامي بشأن العملات الالكترونية: [1]

قرار رقم 237 (8/24) بشأن العملات الالكترونية أن هناك قضايا لا تزال لغاية تاريخية محل نظر ومنها:

1. **هل العملة المشفرة المرمزة سلعة أم منفعة أم هي أصل مالي استثماري أمر أصل رقمي؟**
2. **هل العملة المشفرة مقومة ومتحولة شرعًا؟**
3. **يوصي المجلس بمزيد من البحث والدراسة للقضايا المؤثرة في الحكم لما يكتنف هذه العملات من مخاطر.**

ثانياً: الفتاوى الشرعية الصادرة بتحريم عملة البتكوين: [2]

1. **فتوى رئاسة الشؤون الدينية في تركيا بتحريم البتكوين.**

---

(1) موقع مجمع الفقه الإسلامي الدولي iifa-aifi.org/5192.html

(2) الشيخ، غسان، التأصيل الفقهي للعملات الرقمية، جامعة عجمان، الإمارات، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2019، ص36.

2. فتوى دار الافتاء الفلسطينية بتاريخ 2011/12/14م.
3. فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ 2017/12/18.
4. فتوى الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بدبي بتاريخ 2018/1/3.
5. فتوى المجلس الإسلامي السوري بتحريم التعامل بالعملات الالكترونية رقم الفتوى (26) 2013/11/4.[1]

المبحث السادس: زكاة العملات الافتراضية عند المعاصرين:

وجوب الزكاة في هذه النقود يتوقف على ماليتها(ثمنيتها) وملكيتها، فمن عدها من النقود وأقر بثمنيتها وملكيتها لمن ينعاما بها، ومنهم:

المطلب الأول: رأي عبادة [2]:

ذهب إلى؛ تكييف النقود الافتراضية بأنها نقوداً من نوع خاص: وهي النقود التي تتعامل في مجتمع محدود على أنها أثمان المبيعات قيم المختلفات، أو تلك التي تشبهه وسائط الدفع الخاصة ببعض المتاجر، وحينئذٍ تكون نقوداً وأثماناً قائمة لدى من التزم التعامل بها ورضيها دون غيره مع وجوب التقيد بحق السلطات في منع تداولها، إذا رأى في المنع مصلحة.

وذهب إلى أن علة الثمنية المطلقة متوفرة في العملات الإفتراضية ولا بأس أن تعتمد النقود الإفتراضية في التعامل عن طريق شبكة الإنترنت، وأن وظائف النقود الأربعة ليست بمثابة الأركان التي لو تختلف واحد منها لفقد نقديته، حيث أن وظيفة مقياس القيم ووسيط للتبادل هما وظيفتان أصليتان للنقود وأما مخزن الثروة ومعيار للمدفوعات الآجلة منها وظيفتان مشتقتان، وفقاً لفتوى علماء الحنفية في بلاد ما وراء النهر في الدراهم المغشوشة.

وبناء عليه فإن العملات الافتراضية مالاً تجب فيه الزكاة لدخولها في عموم قوله تعالى "خذ من أموالهم صدقة"، وتقاس على الذهب والفضة كالنقود الورقية،

---

(1) موقع المجلس الإسلامي السوري Sy-sic.com/?p=7725

2عبادة، ابراهيم، زكاة العملات الافتراضية معالجتها الفقهية وآثارها الاقتصادية كلية الشريعة قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، مؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات بجامعة الشارقة، 2019، ص410 – ص416.

فلا يعقل لمن يمتلك الملايين من وحدات تلك العملات والتي تصل إلى قيم عالية أنه ليس عليها زكاة، في حين أنها مفروضة على أموال أقل منها لكثير وإيجاب الزكاة فيها حماية لحق الفقير.

فإذا توفرت شروط وجوب زكاة الذهب والفضه الأخرى، فيجب إخراج زكاتها، لأنها اكتسبت صفة الثمنية. ومقدار النصاب في العملات الافتراضية هو أقل نصاب من الذهب والفضة، لأن الأدلة جائت بإثبات النصابين للذهب والفضة، حيث أن نصاب الذهب 20 دينار، بما يعادل 85غم من الذهب، ونصاب الفضة خمسة أواق وتساوي 200 درهم، بما يعادل 595 جرام من الفضة.

وأما عن الواجب إخراجه لزكاة العملات ومقداره؛ فالأفضل أن تخرج من الزكاة من عين المال، إلا ان الأيسر في تطبيق الزكاة على كل الأطراف المعنية، أن تخرج قيمتها من النقود الورقية أو الالكترونية في الحسابات المصرفية بناء على جواز إخراج الزكاة من قيمة المال ويكون مقدار الواجب ما نسبته **2.5**%.

حالات زكاة العملات الافتراضية:

1. أن يتم الحصول عليها بطريق الشراء فهو تبديل نقد بنقد غيره، ويزكى بحول الأصل إذا كان الأصل نصاباً.
2. الحالة الثانية: أن تكون ثمنًا لما يبيعه صاحبها من عروض تجارة، ويضم للعروض ويزكى إذا بلغ الجميع نصاباً وحال عليه الحول.
3. الحالة الثالثة: أن تستفاد بطريق التعدين فإن لم يكن لصاحبها مال سواه وكان نصاباً أو كان له مال من جنسه يبلغ به نصاباً، إنعقد عليه حول الزكاة من حينه بعد حسم تكلفة التعدين وإلا فلا زكاة فيه، وإن كان له مال سواه من جنسه قد بلغ نصاباً ضمه إليه وزكاة بحول ذلك المال.

وإن كان له مال سواه ليس من جنسه فله حكم نفسه، ولا يضم إلى ما سواه، فإن كان نصابا استقل به الحول وزكاه، وإلا فلا شيئ فيه عند جمهور العلماء.

4. الحالة الرابعة: أن يتم المضاربة به في المصافق المالية، وقد حرم المعاصرون تداول العملات الافتراضية، بسبب سرعة تذبذب القوى في قيمة هذه العملات والصدمات المتكررة، ويميل الدكتور عبادة أن الزكاة تجب في أصل قيمة هذه العملات المضارب

بها وتعد من عروض التجارة ونصابها ومقدار الواجب فيها يقاس على النقدين. والأرباح المتحصلة منها لا تجب فيها الزكاة لأنها مال حرام.[1]

المطلب الثاني: ذهب العقيل[2] إلى اعتبار العملات الالكترونية "البتكوين" مالاً فإن الزكاة واجبة فيها، لدخولها في عموم قوله تعالى: "وفي أموالهم حق للسائل والمحروم، بالاضافة إلى ثبوت جريان الربا فيها، حماية لمال الفقير من الأخذ ظلماً فتثبت الزكاة أيضاً حماية لحق الفقير.

وأن نصاب العملات الالكترونية يجري عليها أحكام الذهب والفضة المنصوص عليها بالشرع واختلف المعاصرون فيها على أربعة اقوال:

1. تقدير نصابها بأقل قيمة نصاب من الذهب أو الفضة.
2. تقدير نصابها بقيمتها نصاب الذهب.
3. تقدير نصابها بقيمتها المساوي لنصاب الفضة.
4. تقدير نصابها بما يكفي في معيشة أسرة كاملة سنة كاملة.

ويرجح العقيل القول الأول لأن كل من نصاب الذهب والفضة ثابتين، ولا دليل على تفضيل أحدهما على الآخر، وممع التفاوت يجب الأخذ بالأقل منها لأنه الأحظ للفقير، والأبرأ لذمة المكزي وفيه إعمال للنصوص وجمع بين الأقوال.[3]

المطلب الثالث: رأي اليحيى[4]: ذهب إلى أن البتكوين مال نام تجب زكاته إذا بلغ نصاب أحد النقدين، وحال عليه الحول وفيه ربع العشر وله حالات:

(1) عبادة، ابراهيم، زكاة العملات الافتراضية معالجتها الفقهية وآثارها الاقتصادية كلية الشريعة قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، مؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات بجامعة الشارقة، 2019، ص410 – ص416.

(2) العقيل، عبدالله، الاحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الالكترونية، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية وحدة البحوث والدراسات العلمية، السعودية، بحث رقم 32، 2017، ص33-36.

(3) العقيل، عبدالله، الاحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الالكترونية، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية وحدة البحوث والدراسات العلمية، السعودية، بحث رقم 32، 2017، ص33-36.

(4) اليحيى، إبراهيم، النقد الافتراضي البتكوين انموذجاً، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، السعودية، 2018، ص21 – ص22.

1. الحصول عليه بطريق الشراء وهو تبديل نقد بنقد وبذلك يحول الأصل إذا كان الأصل نصاباً.
2. أن يكون ثمناً لما يبيعه من عروض التجارة فيضم إلى العروض ويزكي إذا بلغ الجميع نصاباً وحال عليه الحلول.
3. أن يكون مستفاداً من نماء نصاب عنده بالمصارفة، فيضم إلى أصله ويعتبر حوله بحول الأصل.
4. أن يستفاد بطريق التعدين فإن لم يكن له مال سواه وكان نصاباً أو كان له مال من جنسه يبلغ به نصاباً انعقد عليه حول الزكاة من حينه بعد حسم تكلفة التعدين، وإلا فلا زكاة فيه، وإن كان له مال سواه من جنسه قد بلغ نصاباً ضمه إليه وزكاة بحول ذاك المال.[1] وكيفها اليحيى على أنها نقود خاصة.

وبناءً على البحوث المكتوبة عن العملات الافتراضية والعملات النقدية المعاصرة، ومدى وجوب حكم الزكاة أو عدم وجوبها فيها تبين ما يلي:

بدايةً لا بد من التذكيربأن النقود هي بمثابة القلب النابض لجسم الاقتصاد، وأن أعضاء هذا الجسم تتمثل في المتغيرات الاقتصادية الكلية من أسعار واستهلاك وادخار وإنتاج واستثمار وغيرها.....الخ. ولذلك تحظى النقود بأثر كبير في حسن سير العملية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وهذا بدوره له انعكاس سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الزكاة، سواء كان ذلك تحصيلاً أو توزيعاً أو إدارةً، وأيضاً من ناحية كمية أو حصيلة الزكاة.

وأعتقد أنه من الممكن تعريف النقود: بأنها كل ما يتمتع بقبول عام في التداول، اي كوسيلة لمبادلة السلع ومقياساً للقيم ومستودعاً لها، ومن هذا المنطلق تعد النقود ظاهرة اجتماعية تمثل جزءاً مهماً من النشاط الاقتصادي الذي يقوم بطبيعته على النشاط الاجتماعي.

وسك النقود في الشريعة الإسلامية هو أحد الوظائف القيادية للدولة، ممثلة بولي أمر المسلمين أو من ينوب عنه، كما وأعتقد حيث أن سك العملة من قبل الأفراد هو تدخل في شؤون الدولة، فالشريعة الإسلامية ركزت على مقصد حفظ المال، وجعلته أحد

(1) اليحيى، إبراهيم، النقد الافتراضي البتكوين انموذجاً، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، السعودية، 2018، ص21 – ص22.

الضروريات الخمس، والشريعة أعطت عناية للمال من خلال كثرة الأحكام المتعلقة به سواء كانت إصداراً أو كسباً أو تبادلاً أو استثماراً.... الخ.

- فقال الأمام أحمد: " لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان، لأن الناس إن رخص لهم ركبوا العظائم" .[1]
- وقال البهوتي: " ينبغي للسلطان أن يضرب لهم أي: الرعايا فلوساً تكون بقيمة العدل من غير ظلم لهم.... ولا يتجر ذو السلطان بالفلوس ".[2]
- وقال النووي: قال اصحابنا: ويكره لغير الأمام ضرب الدراهم والدنانير وإن كانت خالصة، لأنه من شأن الإمام، ولأنه لا يؤمن فيها الغش والفساد".[3]
- وقال أبو يعلى:" فقد منع من الضرب بغير إذن السلطان لما فيه من الافتيات عليه ".[4]

فالراجح إذن هو عدم جواز إصدار النقود من غير الحاكم أو ولي الأمر أو من ينويه، واعتقد أن للدولة أيضاً الحق في منع تداول أي عملات تحددها (الافتراضية \ الإلكترونية) في حال كان لها آثار ضارة على اقتصاد البلد، فالدولة في الإسلام ضرورة شرعية ومدنية.

ومع التطور السريع الذي يشهده الاقتصاد العالمي، والتحولات السريعة والمذهلة في مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال، أصبح الكثير من العلماء يتحدثون عن ثورة صناعية رابعة خاصة في قطاع الصناعة المالية الذي أدى لولادة عملات رقمية افتراضية.

وهي عملة رقمية لا يمكن استخدامها إلا عن طريق الانترنت ومسجلة في الفضاء الاكتروني وغير ملموسة، وظهرت عملات كثيرة، ولا يعرف لغاية الآن ما العملة التي سوف تتصدر أو تلقى قبولاً، وأشهرها هي البتكوين.

---

(1) ابو عبدالله محمد بن مفلح، الفروع، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 2003) ، ط 1، ج 4، ص 133.

(2) مجموع الفتاوى، (29 / 469).

(3) النووي المجموع شرح المهذب، (دار الفكر طبعة كاملة معها تكملة السبكي والمطيعي)، ج 7، ص .

(4) ابو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن احمد بن الفراء، ولد سنة 380 هـ، من مصنفاته احكام الاقران، الاحكام السلطانية، والعدة في اصول الفقه وغيرها، توفي سنة 458 هـ. ينظر طبقات الحنابلة، لابن ابي يعلى، (2/ 309)، العبر في اخبار من غبر للذهبي (2/ 309).

حيث إن هذه العملات بدأت كتجربة، وبدأت تكبر قيمة هذه العملات بسبب تعامل الناس والعرض والطلب عليها، واصبح المستثمرون يلجأون إليها لأنهم يرون أنها ملاذ آمن لحفظ القيمة خاصة عند وجود مشاكل جيو سياسية وأثارت هذه العملات جدلاً واسعاً وإشكالات عديدة على الصعيدين الاقتصادي والفقهي.

1. أما الاشكالات على الصعيد الاقتصادي:

لأن شبكة الانترنت في الواقع ليس لها وجود مادي تقليدي، ولا تعترضها حدود سياسية، أو عوائق اجتماعية وطبيعية هذه الشبكة تجعل هناك صعوبة في حصر النقود الافتراضية (الالكترونية) .

فالانترنت واحد من القوى الرئيسية المسيطرة على العالم وذهب البعض إلى أنه نوع من أنواع الاستعمار الحديث، الذي يؤدي إلى التأثير على مصالح الدول وسلب القدرة منها على الرقابة المالية على العملات ويؤدي إلى عدم استقلالها وتنازلها عن عملاتها الوطنية، وتأكيد تبعيتها اقتصادياً لجهات أخرى مما يؤدي إلى إنهيارها. لاسيما إن تعطل البيئة التي تعمل من خلالها هذه العملة (الانترنت)، سوف يؤدي إلى حدوث خسائر وخيمة وإفلاس والتعرض لمخاطر تشغيل مالي والمساس بسلامة الأوطان.

وأيضاً سوف تعمل النقود الافتراضية على تعميق ظاهرة الاقتصاد الخفي وزيادة نسبة منتجاته، الذي سيؤثر بدوره على رفاهية المجتمع سلباً وزيادة حدة الفقر، ناهيك عن تأثيرها على السياسة الاقتصادية وتوجيهها نحو الصالح العام.

2. والاشكالات على الصعيد الفقهي:

تعد العملات الافتراضية من النوازل الفقهية والقضايا المعاصرة وأثارت جدلاً كبيراً وتساؤلات عديدة من قبل جهات الإفتاء وعلماء الدين والاقتصاد الإسلامي، حول الحكم الشرعي للتعامل بهذه العملات؟ وحول تخريجاتها الفقهية؟ وهل تعتبر عملة تاخذ أحكام العملات الورقية وتصبح بديلاً عنها؟ وهل تطبق عليها أحكام الصرف والزكاة وجريان الربا فيها؟ أم هل هي سلع؟ وما مدى ثمينتها؟ وما مدى تحقق الضرر والغش والجهالة فيها؟

وخلاصة الأمر فقد انقسمت آراء العلماء المعاصرين حول هذه النقود إلى رأيين:

أ. معارض لها، فهي لا تقع تحت ضمانة دولة بالاضافة إلى جهالة المصدر ولكونها مفتوحة على عمليات المضاربة، فهي شديدة التقلب وتحفها الكثير من

المخاطر وتتيح مجال لنصب والاحتيال، وبهذا صدر قرار رئاسة المجلس الأعلى للشؤون الدينية التركية، وصدرت فتوى من قبل أمين عام الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بعدم جواز التعامل بها، وكذلك صدرت فتوى في جمهورية مصر بعدم جواز تداولها، وحذر أيضاً عضو هيئة كبار العلماء والمستشار في الديوان الملكي السعودي من التعامل بها، وكذلك دار الإفتاء الفلسطينية، ومؤتمر الدوحة الرابع، وكذلك أكد قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم 237 (24/ 8) بمزيد من البحث والدراسة لما يكتنف هذه العملات من الغموض.

ب. وأما البعض الآخر رأى أن الأوصاف المتعلقة بالعملات الافتراضية منتجة للجواز؛ فهي تدخل ضمن عموم الأموال، هي مال متقوم مستقل، وقادرة على انجاز وظائف النقود فهي وسيط للتبادل ومقياس للقيمة، ولاقت قبولاً وتعاملاً من قبل الكثيرين بالرغم من عدم إصدارها من جهة حكومية فلا يوجد حد اقتصادي أو شرعي للعقود يمنع ذلك، وأن عدم استقرار قيمتها واستعمالاتها الغير قانونية وغياب الجهات الرقابية عن تنظيمها هو أمر لا يؤثر في الحكم الكلي لأن قوانين هذه العملية معلن عنها ومعروفة للمتعاملين بها، وأن الثقة التي يمنحها الاعتماد الحكومي تم تعويضها بتقنية البلوك تشين (Block chain)، فضلاً عن أن النقود الإئتمانية المعاصرة قابلة للتذبذب والتزوير وتحفها المخاطر أيضاً.

ولقد اختلفت التكيفات الفقهية للنقود الالكترونية بين الفقهاء المعاصرين وفقاً للاختلاف في نظرتهم لحقيقتها واستعمالها، فتم تكيفها على أنها سند قرض، أنها عروض تجارة، وأنها فلوس وأنها نقود مستقلة خاصة.

وبعد البحث المستفيض يتضح أن الراجح أن هذه العملات الافتراضية تدخل في عموم الأموال، وأرجح أيضاً التكيف الفقهي لها بأنها مال مستقل أو نقد خاص؛ وهي النقود التي تتداول في مجتمع محدود على أنها أثمان للمبيعات وقيم للمتلفات أو تلك التي تشبه وسائط دفع خاصة، فهي تعد نقوداً لمن رضيها دون غيره وتعامل لها، فهو التكيف الانسب والذي يتلائم مع وضع هذه العملات كما أرى والله أعلم.

وأن علة الثمنية تتوفر في هذه العملات بالرغم من تخلف بعض وظائف النقود فيها، لأن الوظيفتان الأصليتان للنقود متحققة فيها، وبناء على ذلك، فإن الزكاة تجب

فيها لدخولها في عموم قوله تعالى: "وفي أموالهم حق للسائل والمحروم"، فهو ضمان لحق الفقراء، وقياساً على قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم 42 (4/5) إن النقود الورقية تعد نقداً قائماً بذاته تجري فيه صفة الثمنية كاملة، أرى ايضاً والله أعلم أن هذا ينطبق على العملات المستجدة، وإلا سوف يؤدي ذلك لتعطيل فريضة الزكاة في أي نقود مستجدة.

وتجري عليها أحكام الذهب والفضة المنصوص عليها بالشرع في حال بلغت النصاب وحال عليها الحول.... الخ، وفيما يتعلق بمقدار النصاب في العملات الافتراضية هو أقل نصاب من الذهب والفضة وهو ربع العشر كما رجحه بعض الفقهاء المعاصرين.

وكما تم ذكره في مساق اقتصاديات الزكاة أرجح أن يكون إخراج الزكاة بالقيمة من النقود الورقية فهو الأيسر جمعاً وحفظاً ونقلاً وتوزيعاً، وذلك لرفع الحرج عن الناس ودفعاً للتحايل وتحقيقاً للمقاصد.

واتفق مع ما ذهب إليه العلماء المعاصرون: ومنهم عبادة والعقيل واليحيى، في حالات زكاة العملات الافتراضية.

1. الحصول عليه بطريق الشراء وهو تبديل نقد بنقد وبذلك يحول الأصل إذا كان الأصل نصاباً.
2. أن يكون ثمناً لما يبيعه من عروض التجارة فيضم إلى العروض ويزكي إذا بلغ الجميع نصاباً وحال عليه الحلول.
3. أن يكون مستفاداً من نماء نصاب عنده بالمصارفة، فيضم إلى أصله ويعتبر حوله بحول الأصل.

أن يستفاد بطريق التعدين فإن لم يكن له مال سواه وكان نصاباً أو كان له مال من جنسه يبلغ به نصاباً انعقد عليه حول الزكاة من حينه بعد حسم تكلفة التعدين، وإلا فلا زكاة فيه، وإن كان له مال سواه من جنسه قد بلغ نصاباً ضمه إليه وزكاة بحول ذاك المال.

وبالمجمل لا يعقل أن تفرض الزكاة على أموال أقل منها بكثير ولا تفرض عليها، فهذه العملات تباع وتشترى وتتداول، وتنخفض وترتفع قيمتها، وبغرض النظر عن اختلاف المعاصرون في حلها وحرمتها، إلا أن هناك ما أصبح أمراً واقعاً وهو أن البعض كون ثروات منها ومن الممكن أن يتم تحويلها واستبدالها بنقود ورقية على الرغم من التحذيرات المستمرة عنها.

ونظراً لتغير الزمان والمكان وتغير الظروف عن عصر الرسول عليه الصلاة والسلام وعهد صحابته رضوان الله عليهم، فان الاجتهاد في هذا الأمر أصبح ممكناً بل حتمياً علينا، فبعض الموارد لم تكن موجود قديماً وأصبحت الآن تشكل ثروة للبعض وتحقق أرباحاً طائلة. وعلى سبيل المثال القول بالثمنية القاصرة مع هذا التطور السريع الذي شهدناه في القرن الماضي، لا يتوافق ولا يستقيم مع الفهم الشرعي لصفة الثمنية في النقود الورقية، ويعطل أيضاً الزكاة في هذا المال، فهي أثمان قائمة وهذا ما أكده قرار مجمع الفقه الإسلامي عام 1988، وهذا بكل تأكيد ينطبق على ما يعادلها من العملات المستجدة.

ولكون التطور سنة من سنن الله تعالى في هذا الكون وجعله شريعة لهذه الدنيا، أعتقد أن هذا النقد المستقل أصبح واقعاً لا بد التعايش معه، إلا أنه ينقصه مظلة تشريعيه وتقنين سواء كان على الصعيد الدولي أو المستوى العالمي، لكي تصبح عملة معروفة لا مجهولة الهوية، لأن الغالب لا يزال يشكك في ضمانتها وقانونيتها، الأمر الذي سيؤدي لقبولها بشكل واسع.

وأن خضوع هذه العملات لمظلة رقابية تتوفر فيها المعايير كعملة قانونية يتعامل بها بين الأفراد، سيؤدي إلى نقلة نوعية لهذه العملات من ناحية الاعتراف بها، وأيضاً حكم التعامل بها سيأخذ منحنى مختلف وتحل الكثير من الخلافات والاشكاليات في الحاق العملات بالنقدين الذهب والفضة من ناحية الأحكام الشرعية.

وفي النهاية لابد من الإشارة الى ما يسمى اقتصادياً بالقاعدة النقدية (Monetary Base)؛ والتي هي أساس النظام النقدي. فعلى سبيل المثال القاعدة النقدية الحالية هي النقود الورقية الإلزامية، حيث أن تطور القاعدة النقدية يؤثر مباشرةً على نمو الكتلة النقدية والمعروض النقدي،لأن عرض النقود ثابت من قبل البنك المركزي.

معادلة المعروض النقدي = كمية النقود المتداولة + الودائع الجارية

ومع خضوع النقود الرقمية (العملات الافتراضية) لقواعد تنظيم النقود، سيؤدي للمحافظة على استقرار الأسعار وقيمة النقود، والتوفيق بين العرض النقدي (Money Supply) والطلب النقدي (Money Demand)، والمحافظة على سعر العملات واستقرارها (وهذا ما أكد علية الفقهاء في مذاهبهم الأربعة)، فالمهم هو ليس أن يكون

هناك قدر معين من النقود المعاصرة بقدر ما يجب أن تحققه هذه الكمية المصدرة من النقود المعاصرة لهذه الأهداف.

فمن خلال ما سبق لا أرى مانعاً في حال خضعت هذه العملات لمظلة قانونية ورقابية من إضافتها إلى القاعدة النقدية للدولة وأن تضاف لمعادلة المعروض النقدي لتصبح معادلة المعروض النقدي الجديدة كما يلي:

معادلة المعروض النقدي = كمية النقود الورقية المتداولة + الودائع الجارية + كمية النقود الرقمية (الافتراضية).

مع التأكيد والتشديد على حق الدول بمنع استخدام هذه العملات في محيطها ومنع الأفراد من تداولها إذا كان ذلك يحقق مصلحة عامة ويحافظ على استقرار الاقتصاد، فعلى سبيل المثال أصدر البنك المركزي الأردني بياناً رسمياً في شهر فبراير عام 2014، يحذر المواطنين من تجريب العملة الرقمية التي تفتقد لدعم أي مؤسسة مالية، ولذلك لا بد للرعية والمواطنين الالتزام بتعليمات الجهة التي تنوب عن ولي الأمر.

النتائج:

1- **النقود الرقمية إذا توافرت فيها الشروط والضوابط الشرعية ووظائف النقود الاقتصادية، يمكن اعتمادها كنقد، بشرط أن تعترف بها الدولة وتضمنها. أو تصدرها الدولة.**
2- **إذا قلنا بثمنية النقود الرقمية أو الافتراضية، وبثبوت ملكيتها فإنها تجب فيها الزكاة.**
3- **اعتراف بعض الدول بالنقود الرقمية أو الافتراضية، أو صدورها من جهة خاصة، لا يلزم أن يقرها الآخرون. ولا تلزم الدول بقبولها، بل لها أن تمنع تداولها، وتعاقب من يروج لها.**
4- **من الممكن إضافة هذه العملات لمعادلة المعروض النقدي، في حال خضوعها لمنظومة قانونية ورقابية، لتصبح معادلة المعروض النقدي:**

معادلة المعروض النقدي = كمية النقود الورقية المتداولة + الودائع الجارية + كمية النقود الرقمية (الافتراضية).

قائمة المصادر والمراجع

1. عامر، باسم أحمد، العملات الرقمية "البتكوين أنموذجاً" ومدى توافرها مع ضوابط النقود في الإسلام، كلية الأداب، جامعة البحرين الصخير" البحرين، 2018م، ص269 – 270.
2. ديب، محمد، التعاملات الافتراضية، دراسة قانونية، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، مصر، 2018 ص451 – 456.
3. ماذا تعرف عن عملة البنكوين، محمد عصام الدين، أحمد، إدارة البحوث والتنمية، مجلة المصرفي، العدد 73 سبتمبر، 2014م، ص50.
4. داغي، علي محي الدين القرة، العملات الرقمية الالكترونية بين الحل والتحريم بين الواقع والمشهود، دراسة فقهية اقتصادية مع بيان البدائل المقبولة شرعاً، خزانة المعرفة في المالية الإسلامية، الدوحة 15 مارس 2018، ص4.
5. النعيمي، مثنى وعبدالله يونس، البتكوين نظام الدفع الالكتروني (الند للند) وحكمة في الشريعة الإسلامية، مدرس فقه المعاملات المالية المساعد، العراق، الموصل، 2018، ص11.
6. الحاج، محمد عيسى موسى، ماذا تعرف عن البتكوين، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2018، ص23.
7. الباحوث، عبدالله بن سلمان بن عبدالعزيز، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس القاهرة، 2017، ص48 – ص83.
8. توفيق شمس الدين، أشرف، مخاطر العملات الرقمية، قسم القانون، جامعة حلوان، مصمر، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019، ص673 – 680.
9. عودة، مراد نايف رشيد، وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية، دراسة فقهية، كلية العلوم الإدارية والانمائية جامعة الجوف،

المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإعلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، 2019، ص212 – ص213.

10. صالح عبدالعزيز أبو عين، منتهى، الضوابط الرعية للعملات الافتراضية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019م، ص293 – ص294.
11. سميران، محمد علي، ضوابط عملية إصدار النقود والعملات الرقمية "دراسة تحليلية نقدية"، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019، ص275 – ص276.
12. اليحيى، إبراهيم، النقد الافتراضي البتكوين انموذجاً، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، السعودية، 2018، ص17 – ص18.
13. الشريف، يوسف، الأحكام والضوابط الفقهية المتعلقة بالنقود الرقمية الالكترونية، جامعة الطائف، كلية الشريعة، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، 2020م، ص37 – ص40.
14. عودة،مراد،وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية- دراسة فقهية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019، 202.
15. سماعي، محمد، التعليل بالثمنية وأثره في أحكام العملات الافتراضية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019، ص164 – ص167.
16. الدوش، الحاج محمد الحاج، الجهالة في العملات الافتراضية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة 2019، ص643 – ص647.
17. الشيخ، عدنان محمد، أستاذ الفقه الإسلامي وأصوله، جامعة عجمان الإمارات، التأصيل الفقهي للعلاقة الرقمية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية 2019، ص40 – ص44.

18. الشمري عبدالله راضي، أستاذ الفقه المساعد، التأصيل الفقهي للعملات الافتراضية، جامعة حائل السعودية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019 ص66 – ص80.
19. مشعل عبدالباري، بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي بشأن مشروعية البنكوين، رقم (2018/1)، تاريخ 2018/1/11.
20. ابو الليل، محمد، حكم إصدار العملات الرقمية من منظور السياسة الشرعية، كلية الشريعة- الجامعة الأردنية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الشارقة، 2019، ص146 – 129.
21. موقع مجمع الفقه الإسلامي الدولي iifa-aifi.org/5192.html
22. موقع المجلس الإسلامي السوري Sy-sic.com/?p=7725
23. عبادة، ابراهيم، زكاة العملات الافتراضية معالجتها الفقهية وآثارها الاقتصادية كلية الشريعة قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، مؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات بجامعة الشارقة، 2019، ص410 – ص416.
24. العقيل، عبدالله، الاحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الالكترونية، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية وحدة البحوث والدراسات العلمية، السعودية، بحث رقم 32، 2017، ص33-36.
25. اليحيى، إبراهيم، النقد الافتراضي البتكوين انموذجاً، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، السعودية، 2018، ص21 – ص22.
26. الشيخ، غسان،التاصيل الفقهي للعملات الرقمية، البتكوين انموذجاً،المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019،ص 28.
27. عودة،مراد،وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية- دراسة فقهية، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019، 206.

28. الناطور، خالدة، الضوابط الشرعية للتعامل مع العملات الافتراضية، كلية الشريعة، جامعة القصيم، السعودية.المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإعلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، 2019، ص 331. (من النقطة 6 إلى النقطة 7).
29. الحمود،سامي،ضوابط انشاء العملات في الفقه الاسلامي-عملة البت كوين نموذجاً،الهيئة العامة للشؤون الاسلامية والاوقاف،ابو ظبي، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019، 363. (النقطة 1-2).
30. كعيبوش،عبد الجبار،النقود المشفرة (بتكوين ومشتقاتها)، بحث في حقيقتها وتخريج احكامها الفقهية،مجلة الشهاب،مجلد 5، عدد 2، رمضان 1440 هـ ، ص 302.
31. الجميلي،عمر،العملات الافتراضية واقعها وتكيفها الفقهي،وحكمها الشرعي، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري، الامارات، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، 2019، 183.

العوامل المناخية وأثرها على الريف الموريتاني
دراسة في الجغرافية الريفية

د. عبد الله سيدي محمد أبنو

أستاذ الجغرافيا المساعد؛ قسم العلوم الاجتماعية؛ كلية الآداب والفنون، جامعة حائل السعودية

ملخص البحث:

إن موضوع التغيرات المناخية واشكالية التصحر وانعكاساتها على الوسط الريفي أضحى يتصدر قائمة الأولويات في القضايا التي تشغل بال منظومة المجتمع الدولي. تناولت هذه الدراسة في محورها الأول تعريف التغيرات المناخية وأسبابها ونتائجها؛ في حين يتناول المحور الثاني الآثار العامة للتغيرات المناخية الذي يعتبر التصحر والجفاف أهم نتاجه في موريتانيا سواء الجوانب الطبيعية منه أو البشرية أو القانونية والاقتصادية؛ في حين يتناول المحور الثالث آثار التصحر على الوسط الريفي الموريتاني ومخلفاته عليه مثل: تدهور المصادر الغابوية والنباتية والتنوع البيولوجي وتدهور التربة وتردي الأوضاع المعيشية للسكان بسبب تدني الإنتاجية الريفية.

تناولت هذه الدراسة بالبحث والتحليل أهم أسباب التغيرات المناخية في موريتانيا واثرها على الوسط الطبيعي والريفي وهدت إلى إبراز أهم آثاره على الوسطين البيئي والبشري في موريتانيا.

وحققت مجموعة من الأهداف تبعت الدراسة مجموعة من المناهج كالوصفي والتحليلي والمقارن...

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات الدالة: التغيرات المناخية-التصحر-الجفاف- البيئة- التنمية- التنمية المستدامة

he role of climate change in the increasing phenomenon of desertification in Mauritania and its impact on the Mauritanian countryside

Dr. Abdullah Sidi Mohamed Ebnou

Assistant Professor of Geography; Department of Social Sciences; Faculty of Arts and Sciences, Hail University, Saudi Arabia

Research Summary

The issue of climate change, the problem of desertification and its impact on the rural environment has become a top priority in issues of concern to the international community. In the first part of the study climate change is defined , together with its causes and results, the general effects of climate change, the most important of which is desertification, drought, human, legal and economic. The second part of the study tackles the effects of desertification on the Mauritanian countryside ,such as deterioration of forest and vegetation resources, biodiversity, land degradation and poor living conditions of the population due to low rural productivity.

This study examines the main causes of climate change in Mauritania and its impact on the natural and rural environment and aims to highlight the most important effects on the ecological life in Mauritania.

In order to achieve these objectives, the study followed a series of approaches such as descriptive, analytical and comparative methods. The study is based on information from the field firstly, and then on official and non-official reports issued by the authorities responsible for environment and sustainable development in Mauritania.

The study is expected to present valuable findings and recommendations.

Keywords: climate change - desertification - drought - environment - development - sustainable development.

مقدمة

موريتانيا كغيرها من دول العالم لم تنتبه إلى الوسط الريفي إلا بعد سنوات الجفاف التي مست بشكل حاد منذ سنوات ستينيات القرن الماضي البلاد بشكل عام، وما خلفته من آثار على الحياة الرعوية والزراعية للسكان. نتيجة تراجع الزراعات المطرية، وفقر المراعي وندرتها، وانخفاض مناسيب المياه، ونضوب البرك المائية، بالإضافة إلى التدهور الكبير للغطاء النباتي والعشبي، وانقراض أعداد كبيرة من الحيوانات البرية التي كانت تعيش في هذا النطاق قبل حلول الجفاف بأعداد هامة ، وفي الوقت نفسه فإن بعضا من الأشجار ذات الغلات قد انقرضت من مساحات شاسعة، كما أن كثيرا من الأشجار والشجيرات تم تدميره في سبيل توفير حطب الوقود والفحم الخشبي، إضافة إلى ما يستهلك في بناء المساكن المختلفة. وهي أمور أدت إلى أن يصل التدمير، الغابات التي كانت بمثابة رصيد طبيعي آمن. وخلق مشاكل بيئية تستدعي الآن توعية المواطنين بها وتزويدهم بالمعرفة والمهارات، وتحمل المسؤولية الفردية والجماعية

وموازاة مع ذلك شهد القطاع الغابوي تضافر عامل الجفاف والاجتثاث بحجة البحث عن مكاسب مادية إلى تحويل تلك المناطق النباتية إلى ركام من الحطب. هذا الاستغلال للوسط الطبيعي والبيئي الذي مورس على المجال الغابوي أثر على القطاع الرعوي الذي كان قوام الاقتصاد الريفي.

هذه العوامل كان لها وقعٌ كبيرٌ على النظام الاقتصادي الرعوي، وأثر بشكل قوي على الوضع الريفي، ونتج عن ذلك خلل في التوازن البيئي بعد تكرار سنوات الجفاف. مما فرض على المجتمع الريفي التخلي عن حياة الرحل التي كانت تفرض على أصحابها روح التعاون لمواجهة قسوة الظروف الطبيعية، والأخطار الخارجية التي قد يتعرضوا لها.

ولكن أوضاع المزارعين لم تكن أحسن حالا من نظرائهم الرعاة، حيث أن الأبعاد المرتبطة بمشكلاتهم ذات منشأ واحد

وبهذا تطورت ظاهرة التصحر وبوتيرة سريعة وبكيفية غير منتظمة ومشتتة، وتم استغلال الوسط الطبيعي بطرق متعددة.

وانطلاقا من الوضعية أصبحت دراسة موضوع التغيرات المناخية والتصحر وأثره على الاستقرار البشري يأخذ بُعدين، أولهما؛ ضرورة دراسة الأسباب العامة لهذه الظاهرة

وكيفية تطورها وأهم انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في محافظتي بقعاء والشنان وذلك من أجل بلورة استراتيجية شاملة تبرز نقاط القوة والضعف التي يعاني منها الوسط ؛ من أجل المساهمة في تنميته ورفع التحديات التي يعاني الوسط الريفي.

أما البُعد الآخر فيتمثل في خطورة تطور ظاهرة التصحر في موريتانيا وانعكاسها على الوسط الريفي التي تشكل إشكالا جديرا بالدراسة.

مشكلة الدراسة

تندرج دراسة موضوع التصحر وآثاره على الاستقرار البشري في موريتانيا ضمن تصور شمولي يهدف إلى دراسة ظاهرة التصحر وأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية ، والكشف عن تمايزاتها المكانية والزمانية وآفاقها المستقبلية.

فإذا كان التصحر ظاهرة فرضتها الظروف والتغيرات المناخية المحلية والإقليمية والعالمية؛ فإنها كذلك إنتاجا لعوامل أخرى طبيعية وبشرية وحصيلة تطور مستمر لتلك.

إن تحليلنا لظاهرة التصحر وأثره على الاستقرار البشري والتحولات الاجتماعية في الريف الموريتاني في حجمه ووظائفه وأشكاله والعوامل التي تتحكم فيه، سوف يأخذ بعين الاعتبار الإطار العام لهذه الظاهرة، ثم خصوصيتها المحلية والإقليمية بهدف الكشف عن مدى آثارها على المستويين الطبيعي والبشري للمنطقة؛ وما يواكبها من تحولات مختلفة على الوسط الريفي وحتى الحضري التي أصبحت تمس جزءا منه.

لذا فإن موضوع التصحر وأثره على الاستقرار البشري وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية وآفاقه المستقبلية، إشكالية معاصرة تطرح نفسها بحدة نظرا لكونها تتخذ مظاهر وأبعاد مختلفة طبيعية وبشرية ....، ولعل الظروف والتغيرات المناخية التي تخترق منطقة الساحل الافريقي أدت إلى اختلافات بينة ومفارقات قوية بسبب تجذر ظاهرة التصحر بالإضافة إلى تأثيره على توزيع السكان وكثافتهم ، أو من حيث وسائل الإنتاج وطرق الاستغلال، مع ما تتوفر عليه المنطقة من مقومات طبيعية وبشرية واقتصادية.

لذا جاءت إشكالية بحثنا المتمثلة في مجموعة من الفرضيات الخاصة بظاهرة التصحر وتأثيرها على الاستقرار البشري وأبعادها المختلفة، والمرتبطة ببعض التساؤلات الكبرى المدعمة ببعض الأسئلة الفرعية.

تساؤلات الدراسة:

1- **ما هي أهم الأسباب الطبيعية والبشرية المساعدة على استفحال ظاهرة التصحر في موريتانيا.**

2- **كيف استطاعت العوامل المناخية تغيير الخارطة الطبيعة المتسمة بندرة التهاطلات المطرية وتذبذبها وتباينها الزماني والمكاني؛ وبارتفاع درجات الحرارة؟**

3- **هل للتدخل البشري دور في ارتفاع ظاهرة التصحر بشكل مباشر أم أن هناك أسبابا أخرى ساهمت في استفحال ظاهرة التصحر وبالتالي ساهمت في تدهور الوسط البيئي وانعكاس ذلك على خصوبة التربة، وتملح الفرشة المائية ؟**

4- **ما هي أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية المتولدة عن ظاهرة التصحر في الوسط الريفي الموريتاني ؟**

5- **ما هي أهم النتائج السلبية المترتبة عن تقدم ظاهرة التصحر في المنطقة على المستويين الطبيعي والبشري ؟**

ثانيا: فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية عامة مفادها أن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة مرضية في ظل التغيرات المناخية المحلية والإقليمية والدولية وما تشهده المنطقة من زحف للرمال وتقدم لظاهرة التصحر وتملح للتربة والفرشة المائية مشروط بدراسة حقيقية وفعلية لأسباب ظاهرة التصحر والآثار المترتبة عنها وانعكاسها على الوسط الطبيعي بكل مقوماته والبشري بكل حيثياته. وتعبئة كل الفاعلين والسكان المحليين من أجل خلق مقومات تنمية شاملة

ثالثا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة والخاصة أهمها:

- **التعرف على أهم العوامل والأسباب الفاعلة في ظاهرة التصحر سواء كانت طبيعية أو بشرية والعوامل المتدخلة في ذلك.**
- **معرفة خصائص ومحددات التصحر في موريتانيا وتأثير ذلك على مختلف التحولات التي يشهدها الوسط الريفي.**

رابعا: أهمية الدراسة

أصبح موضوع التغيرات المناخية واثرها في التصحر والاستقرار البشري من المواضيع الهامة التي تحظى باهتمام كبير سواء من طرف الحكومات أو المنظومة الدولية، لما تحتاجه من تسخير لكل الطاقات المادية والبشرية والفكرية. لأن طبيعة الوسط الريفي تظهر أهمية تهيئته باعتباره مادة علمية تهدف إلى تنظيم وتوزيع مختلف الإمكانات والموارد والأنشطة البشرية حسب حاجيات الأفراد والجماعات على المستوى الوطني والإقليمي.

وللتوصل إلى أهداف الدراسة وحل إشكالية البحث فرض ذلك علينا ذلك تبني مناهج وتقنيات جديدة لفهم واقع التصحر وتأثيره على الاستقرار البشري في موريتانيا؛ ولكون الدراسات في العلوم الإنسانية لا بد لها من منهج علمي دقيق، فقد يتطلب ذلك منا الاعتماد على مجموعة من المناهج؛ بهدف الإحاطة بكل جوانب البحث، سيكون في مقدمتها استعمال المنهج الاستقرائي لتحليل الظواهر والأحداث؛ ثم المنهج الاستنباطي الذي يجسد الانتقال من العام إلى الخاص؛ ومن الكل إلى الجزء. والمنهج الوصفي.

المحور الأول: التغيرات المناخية أسبابها ونتائجها

1. **تعريف التغيرات المناخية :**

التغير المناخي كما تعرفه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) ، هو تغير في حالة المناخ والذي يمكن تحديده عن طريق استخدام الاختبارات الإحصائية، كذلك هناك تعريف أخر بأنه التغير الذي يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري والذي يغير من تكوين الغلاف الجوي إذ يجد ملاحظة أن الغلاف الجوي يتكون من مجموعتين المجموعة الغازية والمجموعة الغير غازية.(حسن جبر،2013)

2. **أسباب التغيرات المناخية: التغير المناخي يحصل بسبب رفع النشاط البشري لنسب الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي الذي بات يحبس المزيد من الحرارة، فكلما اتبعت المجتمعات البشرية أنماط حياة أكثر تعقيدا واعتمادا على الآلات احتاجت إلى مزيد من الطاقة وبتالي رفع نسب الغازات الحابسة للحرارة في الغلاف الجوي(حنين العقاد،**

2009) وبتالي تتعد سباب التغيرات المناخية فمنها ما هو طبيعيي ومنها ما هو بشري وسنحاول في هذا الجزء التعرف على أهم أسباب التغيرات المناخية:

الأسباب الطبيعية: تتمثل أهم الأسباب الطبيعية للتغيرات المناخية في التغيرات التي تحدث لمدار الأرض حول الشمس وما ينتج عنها من تغير في كمية الإشعاع الذي يصل إلى الأرض، وهذا عامل مهم جدا في التغيرات المناخية عبر التاريخ وهذا يؤدى إلى أن أي تغير في الإشعاع سيؤثر على المناخ، كما تعتبر الانفجارات البركانية والتغير في مكونات الغلاف الجوي من أهم مسببات التغير المناخي (مديرية الدفاع المدني، الكويت دراسة حول التغير المناخي، بدون سنة نشر).

الأسباب البشرية: يشكل النشاط البشري السبب الرئيسي وراء هذا التغيير المفاجئ بفعل انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، والإنسان يعتبر أهم عامل فاعل في إحداث التغير البيئي والمناخي والإخلال الطبيعي والبيولوجي فمنذ وجوده وهو يتعامل مع مكونات البيئة، ويلعب دورا حاسما في تغير البيئة المحيطة به من خلال ممارساته ونشاطاته التي أحدثت تغيرا في البيئية ومن أهم نشاطاته:

أ. قطع الغابات: يعتبر تدهور الغابات من أهم آثار التغيرات المناخية، وذلك باعتبار ان الغابات عبارة عن نظام بيئي شديد الارتباط بالإنسان ونشاطاته الاقتصادية، وساهم الإنسان بقطعه للأشجار والإفراط في استهلاك المراعي ولجوءه إلى استخدام الأسمدة والمبيدات، مما أدى إلى إحداث خلل بتوازن البيئي وانعكاس ذلك على حياة الإنسان.

ب. النباتات والحيوانات البرية: ساهم تدهور الغطاء النباتي والغابي بشكل كبير في القضاء على مساحات كبيرة جدا من المراعي والأعشاب والحشائش كما كان للصيد البرى المكثف دور كبير جدا في القضاء على أعداد هائلة من الحيوانات البرية الأمر الذي ساهم في انقراض العديد من الأنواع، مما كان له الأثر الكبير في الإخلال بالتوازن البيئي.

ج. التلوث الجوي: من أهم أسباب التغيرات المناخية تلوث الجو بسبب انبعاث الغازات من المصانع ووسائل النقل والنفايات المشعة والانفجارات الذرية، وأدى ارتفاع هذه الغازات إلى تأثير على الغلاف الجوي وبتالي على الإنسان وعلى البيئة المحيطة به.

المحور الثاني: الآثار العامة للتغيرات المناخية:

1. التصحر والجفاف:

التصحر هو تدهور تدريجي في مستويات القدرة الإنتاجية للتربة والغطاء النباتي في المناطق الجافة وشبه الجافة والرطبة وشبه الرطبة ذات الاستغلال والقابلية الزراعية والرعوية والغابية بفعل تظافر عوامل طبيعية وبشرية وأبرزها التقلبات المناخية وزحف الكثبان الرملية والنشاطات البشرية ذات الصلة المباشرة بالتربة والغطاء النباتي والنشاطات الأخرى المؤثرة على البيئة(على غليس، 2009).

يتضح من هذا التعريف لظاهرة التصحر أن أهم ما ميز التغيرات البيئية التي صاحبت هذا التحول هو التغير التدريجي في عناصر المناخ وخصائص الأتربة والذي قد يمتد لآلاف السنين، ويكون نتيجتها تدني قدرتها على توفير ظروف نمو جيدة للنبات، ففي المراحل الأولى لتغير خواص التربة، لا تتأثر كثيرا من أنواع النباتات، ولكن بالتدريج تسوء خواص التربة وخصوصا قدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة إضافة إلى تدني معدل هطول الأمطار مما يؤدي إلى اندثار كثير من أنواع النباتات ولا يبقى سواء النباتات القادرة على تحمل الجفاف(محمد بن جلون 1999) وبالتالي يتضح ان ظاهرة التغيرات المناخية الطويلة الأمد ساهمت في خلق ظاهرة التصحر.

2- مفهوم التصحر:

يعرف التصحر بصفة عامة بأنه تدهور خصوبة الأرض المنتجة، سواء كانت مراعي طبيعية أم أراضي زراعية مروية أو بعلية، بصورة تؤدي إلى انخفاض الإنتاج البيولوجي للأراضي فتصبح أقل إنتاجية وربما تفقد خصوبتها كلية.

وقد تم تعريف التصحر في مؤتمر الأمم المتحدة حول التصحر والذي انعقد في نيروبي 1977م بأنه نقص في القدرة البيولوجية للأراضي مما يؤدي إلى خلق أوضاع شبه صحراوية وذلك نتيجة لتدهور الأراضي والمياه والمصادر الطبيعية الأخرى تحت عوامل ضغوط بشرية وبيئية (ميمونة بنت لمام 2011) .

وقد اتضح بعد ذلك أن هذا التعريف غير ملائم ولا يكفي من الناحية العلمية للوصول إلى التقدير الكمي للتصحر وقد تمت محاولات عديدة لوضع تعريف مناسب للتصحر حتى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض) في ريو

دي جانيرو عام 1992م حيث تمت مراجعة تعريف" التصحر " والتقييم الكمي له ، وذلك من قبل العلماء والخبراء والمختصين والمهتمين بالقضايا البيئية.

وتوصلت سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى تعريف التصحر بأنه" تردي الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة الناتج عن عوامل متعددة تتضمن الاختلافات والأنشطة البشرية ، والذي استخدم كأساس لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر(جامعة الدول العربية 2003).

وتشمل الأسباب الرئيسية لتدهور الأراضي، الضغط السكاني القوي، وتقلب المناخ، والإفراط في الرعي، وإزالة الغابات، وممارسات إدارة التربة. ويظهر التصحر بصفة خاصة في ظواهر التعرية بفعل الرياح والمياه، وفي ظاهرة التملح (الأمم المتحدة 2003).

3- مشكلة التصحر في موريتانيا:

تعتبر موريتانيا إحدى دول الساحل الأكثر تعرضا لفترات الجفاف المتلاحقة، وقد أدت هذه التغيرات المناخية الخطيرة إلى نتائج مأساوية مثل العجز الغذائي وتدهور البيئة والظروف الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: الأسباب العامة للتصحر في موريتانيا:

استنادا إلى التعريف المعتمد في اتفاقية مكافحة التصحر ، يمكن ملاحظة نوعين من أسباب التصحر في موريتانيا أسباب طبيعية وأخرى بشرية (الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة والتنمية المستديمة 2011)

أ. عوامل طبيعية:

تعتبر التغيرات المناخية التي عرفتها البلاد منذ سبعينات القرن الماضي أحد أهم عوامل التصحر وتعتبر هذه العوامل مدمرة وعشوائية وخارجة عن سيطرة الإنسان ونذكر من هذه العوامل:

- ✓ قلة الأمطار
- ✓ عدم تناسب توزيع هذه الأمطار في الزمان والمكان
- ✓ شدة الأمطار في بعض المناطق الذي تؤدي إلى انجراف التربة بفعل تدهور الغطاء النباتي
- ✓ درجات الحرارة المرتفعة تسبب التبخر بشكل شديد
- ✓ الرياح التي تؤدي إلى نقل التربة والتبخر وزحف الرمال

أمام هذه الظروف المناخية الصعبة، يصبح الإنسان غير قادر على فعل أي شيء ويتقلص عمله في تخزين مياه الأمطار ومكافحة الانجراف المائي للتربة أو ملائمة الأنواع الزراعية المقاومة للتغيرات المناخية.

ب. عوامل بشرية:

تتمثل أساسا في استغلال الإنسان المباشر للثروات الطبيعية وعمله هذا قد يتم على أوجه متعددة كالاستصلاح والشغل السيئ للأراضي والاستغلال المفرط للثروات للطبيعية كالماء والتربة والغطاء النباتي.

وفي موريتانيا التي تشكل الأراضي الخصبة أقل من 5% من مساحته الإجمالية فإن تدهور التربة يعد أمرا صعبا التصور، فاستغلال الأراضي لغايات زراعية دون الأخذ بعين الاعتبار صفاتها الفيزيائية والكيمائية ، وقدراتها وأيضا هشاشتها ، تعرض التربة للتدهور الفيزيائي والكيميائي غير قابل للرجوع، دون أن ننسى أن هذا التوسع الزراعي سيكون على حساب تدهور الغطاء النباتي بصفة عامة. كما أن الضغط على المصادر الحيوية النباتية من أجل الحصول على الطاقة المنزلية، تعمل على تدهور الغطاء النباتي بدرجة تعادل ضعف التجدد لهذا الغطاء.

ج. عوامل قانونية:

في ما يخص تسيير المصادر الطبيعية، يجب أن يتم التركيز على النزاع شبه الحاد بين ما هو مقترح والتطبيقات العرفية التقليدية وما يسمى بالقانون المعاصر. والقانون هو المحرك للسياسة البيئية وهو يعمل على تسهيل وتكييف وانجاز هذه السياسات، ولكن الحماية القانونية لا تكفي وحدها لإيقاف التدهور. إن قوة القانون كوسيلة لحماية البيئة تأتي من قوته في دمج مختلف المعطيات الخارجية التي تعمل على خلق إطار قانوني شامل .

د. عوامل اقتصادية واجتماعية:

لقد شكلت حركية ومنطق الإنتاج ضغطا غير مسبوق على الوسط الطبيعي، تعرية التربة ضعف الخصوبة ونقص في المساحات الرعوية فقر في التنوع البيولوجي، الحرائق وتلوث المجاري المائية.

إن انعدام مسؤولية سكان الريف في تسيير المحيط الحيوي يعد عاملا اقتصاديا واجتماعيا في تسيير مستديم للمصادر الطبيعية وحماية البيئة، كما أن انعدام دمج

حقيقي للمواطنين في تحديد وتنفيذ ومتابعة البرامج التنموية، وانعدام استراتيجية تحسيسية وإرشادات لحفظ المصادر الطبيعية وحماية الوسط الطبيعي تشكل تحديات يجب رفعها من طرف السلطات العمومية والسكان المستفيدين.

المحور الثالث: آثار التصحر على الوسط الريفي الموريتاني

موريتانيا إحدى دول الساحل الأكثر تضررا بالجفاف نظرا للتراجع الملحوظ في خط المطر 300مم باتجاه الجنوب والذي لم يعد يشمل إلى أجزاء ضئيلة من التراب الوطني منذ 1970 وهي السنة التي عرفت فيها جل مناطق الوطن الجفاف. وخلفت آثارا مأساوية على نظم الإنتاج خاصة الإنتاج الحيواني والنباتي.

أ- تدهور المصادر الغابوية :

لقد تدهورت المصادر الغابوية في موريتانيا بشكل كبير خلال فترات الجفاف التي عرفتها موريتانيا وذلك بفعل العوامل التالية:

- ✓ ضعف تجدد الغطاء المقرون من ناحية بعشوائية الأمطار وكثرة الثروة الحيوانية في المناطق الرعوية الجيدة
- ✓ استمرار قطع الأشجار في فصل الجفاف لأجل تغذية الحيوانات خاصة الأغنام والماعز والأبقار.
- ✓ القضاء على عشرات الآلاف من الهكتارات من الغابات لغرض الاستصلاح الهيدرو زراعي
- ✓ ضعف الإمكانات المادية المتوفرة لدى الإدارة المكلفة بتسيير المصادر الطبيعية.

ب- تدهور التربة:

يتجلى تدهور التربة من خلال نوعين من التدهور فيزيائي وكيميائي، وينتج التدهور الفيزيائي في الأصل عن تهدم بنية التربة ضعيفة التماسك وذلك بفعل غياب المادة العضوية الناتجة عن تحريك التربة، وينتج التدهور الكيميائي بفعل ضعف كميات الأمطار المتهاطلة وزيادة كمية التبخر مشجعا صعود الأملاح بفعل الخاصية الشعرية مما يؤدي إلى تملح التربة، هذه الظاهرة تلاحظ أساسا في الدلتا السفلي لنهر السنغال.

ج- تدهور التنوع البيولوجي:

إن فترات الجفاف التي تعرضت لها موريتانيا خلال العقود الماضية أدت إلى إحداث تغيرات جوهرية في النظم البيئية في البلد، مما نتج عنه انقراض أنواع نباتية وحيوانية.

د. تدهور الغطاء النباتي:

إن الجفاف الذي عرفته موريتانيا منذ سنة 1970 أدى إلى توسع الصحراء بمساحة تقدر ب 150000كلم مربع وغير ذلك التقسيم الجغرافي للمناطق الزراعية البيئية، وهو المسؤول الأول عن تدهور الغطاء النباتي، بالإضافة لعوامل أخرى مثل: العواصف الرملية والطلب على الطاقة التقليدية والحرائق والرعي الجائر.

هـ. تدهور الحياة البرية:

إن تأثير التصحر على الحياة البرية الحيوانية يتمثل في تدهور مساكن هذه الحيوانات (الغابات) جعل الكثير من الأنواع النباتية تهاجر تحت تأثير ضغط التصحر إلى أماكن أكثر استقرارا هذا بالإضافة إلى التدهور الناتج عن الطلب الشديد على حطب الوقود والفحم الخشبي، كما أن الصيد غير المرخص والحرائق وعدم كفاية إجراءات التسيير الدائم للموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة البرية كان سببا رئيسيا في انقراض العديد من أنواع الحيوانات في موريتانيا (الأمم المتحدة،2003).

و. تدهور الأوضاع المعيشية:

من أخطر نتائج التصحر نذكر على سبيل المثال التدهور العام في للظروف المعيشية وإفقار شريحة مهمة من المجتمع كما تعتبر الهجرة الريفية والتقري العشوائي من أهم نتائج التصحر السلبية هذا بالإضافة إلى أشكال للتدهور منها اختفاء المجاري المائية والآبار وكذلك تلوث المياه الشاطئية والسطحية (الخطة الوطنية من اجل البيئة 2007).

وأمام توسع هذه المشكلة وعلى غرار عدة دول أخرى تعرضت للجفاف والتصحر عبرت موريتانيا عن إرادة قوية للتصدي لهذه الكارثة وتم خلق عدة استراتيجيات في المجال، إلا أنه على الرغم من ذلك فإن هذه الاستراتيجيات لم تعط النتائج المرجوة نتيجة لتعقد إشكالية التصحر، وفي واقع الأمر اعتبرت البرامج المستخدمة ذات تسيير مركزي مما أدى إلى ضعف مشاركة السكان. وفي إطار محاربة موريتانيا لهذه الظاهرة قامت بالمصادقة على عدة اتفاقيات دولية ذات علاقة بمكافحة التصحر، كما أعدت الخطط والبرامج المحلية لمكافحة هذه الظاهرة.

خاتمة:

يعتبر موضوع دور التغيرات المناخية في تزايد ظاهرة التصحر في موريتانيا وأثر ذلك على الريف الموريتاني إشكالية معاصرة تطرح نفسها بحدة نظرا لكونها تتخذ مظاهر وأبعاد مختلفة طبيعية وبشرية .....، ولعل الظروف والتغيرات المناخية التي تخترق منطقة الساحل الافريقي أدت إلى اختلافات بينة ومفارقات قوية بسبب تجذر ظاهرة التصحر بالإضافة إلى تأثيره على توزيع السكان وكثافتهم ، أو من حيث وسائل الإنتاج وطرق الاستغلال، مع ما تتوفر عليه المنطقة من مقومات طبيعية وبشرية واقتصادية. وقد توصلت الدراسة إلى أن للأسباب الطبيعية والبشرية دور كبير في استفحال ظاهرة التصحر في موريتانيا؛ كما أن العوامل المناخية استطاعت أن تغير في لخارطة الطبيعة لموريتانيا بسبب ندرة التساقطات المطرية وتذبذبها وتباينها الزماني والمكاني؛ وبارتفاع درجات الحرارة في موريتانيا، وقد ساعد في تسريع ظاهرة التصحر تدخل العنصر البشري بشكل مباشر وساهم في تدهور الوسط البيئي مما انعكس على النشاط الفلاحي، وتسبب بآثار اقتصادية واجتماعية وطبيعية في الوسط الريفي الموريتاني.

أهم التوصيات

1. المحافظة على الإنتاج من الأراضي الزراعية والرعوية وتدهور المراعي.
2. الحد من زحف الرمال والتراكم التدريجي في مناطق أخرى.
3. المحافظة على المخزون الغابوي.
4. الحد من حدوث تغيرات في الأنماط البيئية وعوامل استقرارها كالتعرية الهوائية، وتعرية التربة من غطائها النباتي

ولضرورة تبني مقاربة عامة ومندمجة لمكافحة التصحر والتخفيف من أثر التغيرات المناخية على الوسط الريفي في موريتانيا يجب للتركيز على:

5. إعادة تأهيل واستصلاح المساحات المروية.
6. تامين وتأهيل الزراعات خلف السدود والاستثمار العقلاني لقدرات الزراعة المطرية
7. إيجاد تقنيات للزراعة الجافة وترقية الزراعة الغابوية ودمج الأنظمة الزراعية الغابوية
8. التسيير المعقلن للمراعي ونقاط المياه.
9. تحديد برامج التحسيس والحماية للحياة البرية الحيوانية والنباتية وتنمية الطاقات البديلة
10. استصلاح الغابات في إطار آفاق تدمج الحفاظ على المصادر الطبيعية والاستغلال المعقلن لها.
11. دمج بصفة تلقائية المكونات الغابوية (مصدات الرياح، الحواجز النباتية، النظام الزراعي الغابوي) في مشاريع التنمية الزراعية.

المراجع

1- حسن جبر، التغير المناخي وأثره في درجة حرارة العراق، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، 2013 العدد 13، ص 369

2- حنين العقاد، 2009، تغير المناخ آثاره وأسبابه في فلسطين، ص 7.

3- مديرية الدفاع المدني، الكويت دراسة حول التغير المناخي، بدون سنة نشر، ص 3

4- على غليس، 2009، المفهوم والمنظومة الجغرافية لظاهرة التصحر، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، العدد 15

5- الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة والتنمية المستديمة، خطة العمل الوطنية من اجل البيئة 2007ـ 2011

6- الأمم المتحدة،2003، للجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكافحة التصحر والجفاف في شمال إفريقيا، طنجة، المغرب..

7- الخطة الوطنية من اجل البيئة 2007

8- محمد بن جلون، قضايا بيئية: بحوث علمية وحقائق إسلامية، المدارس للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1999.

9- مجلة البيئة والتنمية، الأعداد 27 يونيو 31 أكتوبر 2000.

10- الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر ، 1994.

11- ميمونة بنت لمام، المحميات الطبيعية والتنمية المستديمة في حوض جاولينج، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، سايس ، فاس، 2011

12- محمد قلي وولد الطالب، التصحر في مدينة نواكشوط، رسالة الدراسات العليا المعمقة في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، سايس ، فاس، 2007.

دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة لمشروع "نيوم" المشترك بين السعودية ومصر والأردن

الدكتور: لطفي شعباني

أستاذ محاضر أ بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بجامعة امحمد بوقرة بومرداس – الجزائر-

الدكتورة: سهام زرقان

أستاذة مؤقتة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي-تبسة – الجزائر-

الدكتورة: سهام موفق

أستاذ مؤقتة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة – الجزائر-

الجزائر

الملخص

يتناول البحث موضوع في غاية الأهمية في المجال الاقتصادي والمتمثل في السياحة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مع الإشارة لمشروع "نيوم" ذات الشراكة الاستراتيجية بين المملكة العربية السعودية ومصر والأردن. كما أن مشروع "نيوم" الاستثماري الذي يدخل ضمن طياته الجانب الخدمي والسياحي بأهداف تنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، وذلك في ظل توافر بيئة استثمارية مناسبة ومؤهلات بشرية ومادية ضخمة لتحقيق هذه الأهداف، وبذلك فمشروع "نيوم" سيبني اقتصاداً مرتبطاً بالمستقبل وليس الحاضر فقط، ويكون بمثابة نموذج لجملة من القطاعات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: السياحة، السياحة المستدامة، التنمية المستدامة، مشروع "نيوم".

Résumé

Cette recherche porte sur un sujet très important dans le domaine économique représenté par le tourisme et son rôle dans le développement durable, en mettant l'accent sur le projet "NEOM" qui est le résultat d'un partenariat stratégique entre le Royaume d'Arabie saoudite, l'Égypte et la Jordanie. En outre, le projet d'investissement "NEOM", qui comprend des objectifs de développement dans le secteur des services et du tourisme et dans divers secteurs économiques, sociaux et techniques, compte tenu de la disponibilité d'un environnement d'investissement approprié et de vastes qualifications humaines et matérielles pour atteindre ces objectifs. Ainsi, le projet "NEOM" construira une économie liée à l'avenir, pas seulement au présent. , Et peut servir de modèle pour un certain nombre de secteurs économiques.

Mots clés: tourisme, tourisme durable, développement durable, projet "NEOM".

مقدمة

تعبر التنمية المستدامة عن التغيير المستمر والإيجابي نحو المستقبل بشكل مخطط وهادف بأبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، وبالتالي فهي السبيل الوحيد للقضاء على التخلف وضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل، وتتحقق التنمية المستدامة بنموذج من ثلاث جوانب تتمثل في الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

تعد السياحة من بين الحلول الممكن الاستعانة بها لتحقيق التنمية المستدامة في دول العالم. فهي تعتبر من القطاعات الرائدة على المستوى العالمي إلى جانب الصناعة الالكترونية، وقد وصفت بالعملاق الاقتصادي الجديد والصناعة الأكثر نمواً في العالم حيث تجاوز عدد السياح على المستوى العالمي ولأول مرة في التاريخ سقف البليون سائح سنة 2012 حسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة.

ويعد مشروع "نيوم" السعودي الذي تم الاعلان عنه في أكتوبر 2017 ودخل حيز التنفيذ ضمن خطة استراتيجية لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وجهة حيوية جديدة تقام على شكل منطقة مشتركة بين الدول الثلاثة: السعودية والأردن ومصر، وذلك في شكل نقطة التقاء قارة آسيا وأوروبا وافريقيا، والذي يمثل ثورة في عالم التخطيط والاستثمار والتنمية المستدامة تجمع بين أفضل العقول والشركات للوصول إلى أعلى مستويات التطور والحضارة. ويهدف المشروع إلى تطوير قطاعات اقتصادية رئيسة للمستقبل، إلى جانب القطاعات التي تعالج مسألة التسرب الاقتصادي في المملكة، إذ يتم دعمه من قبل صناديق استثمارية وتنموية. كما تدعم ذلك تسعة قطاعات رئيسة من بينها قطاع السياحة والترفيه، بحيث تم تحديدها لتعزيز الحضور الاقتصادي للمشروع وترسم مستقبل أكثر تطور.

وبناءً على ما سبق يمكن طرح اشكالية البحث الآتية:

فيما يكمن دور السياحة ومشروع "نيوم" في تحقيق التنمية المستدامة؟

وللإجابة على اشكالية الدراسة تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور كالآتي:

أولا: مفهوم السياحة والسياحة المستدامة؛

ثانيا: الاطار العام للتنمية المستدامة؛

ثالثا: نظرة شاملة حول مشروع نيوم؛

رابعا: مشروع "نيوم" وأهدافه التنموية.

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على مشروع من بين المشاريع المهمة التي جاءت في اطار الآفاق والبرامج المرسومة لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 وهو مشروع "نيوم"؛ والذي يمثل نموذج عالمي رائد في مختلف جوانب الحياة لبناء مستقبل حقيقي بمقاييس وأفكار خيالية، والذي تدعمه استثمارات ضخمة وعقول وكفاءات رائدة ليساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تحت شعار التحول نحو مجتمعات مستدامة ومرنة.

أولا: مفهوم السياحة والسياحة المستدامة

سيتم التعرض من خلال المحور الموالي إلى كل من مفهوم السياحة ومفهوم السياحة المستدامة.

1. مفهوم السياحة

حاول الكثير من الباحثين تقديم تعريف شامل للسياحة، فينظر إليها عالم الاقتصاد على أنها ظاهرة اقتصادية تتمثل في عرض وطلب لخدمات وسلع معينة، بينما ينظر إليها عالم الاجتماع على أنها ظاهرة اجتماعية تكمن في بحث الأفراد للاحتكاك والتعرف على الشعوب والثقافات المختلفة.

تعريف الألماني" Feuler Jobert" عام 1905 والذي هو بمثابة أول تعريف للسياحة، جاء فيه: أن السياحة هي عبارة عن "... ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث، والأساس منها الحصول على الاستجمام وتغيير المحيط الذي يعيش فيه الإنسان الوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال الطبيعة ونشوة الاستمتاع بجمال الطبيعة"[1].

بينما يعرف "Gilber" السياحة على أنها: "... جزء واحد من الترفيه الذي ينطوي على السفر إلى مجتمع أو وجهة غير مألوفة لفترة قصيرة الأجل، وذلك لتلبية حاجات مستهلك من نشاط واحد أو مجموعة من الأنشطة"[2]. وينظر للسياحة من خلال هذا التعريف من وجهة نظر اجتماعية حيث يرى أن السياحة هي نشاط ترفيهي يهدف إلى تلبية حاجات السائح الاجتماعية من خلال التعرف على مجتمعات وشعوب أخرى.

إضافة إلى التعريفين السابقين، وضعت المنظمة العالمية للسياحة "OMT" مجموعة من التعاريف، والتي تتحكم في كافة الإحصاءات التفصيلية حول السياحة، وكان ذلك عام 1963، في مؤتمر نظمته حول السياحة الدولية، وهذه التعاريف هي:

- الزائر: هو كل شخص يتوجه إلى بلد يقيم فيه لأغراض مختلفة، وليس ممارسة مقابل أجر ويخص فئتين من الزوار؛
- السواح: تتمثل أسباب تنقلهم في الترفيه والراحة وقضاء العطل والصحة والدراسة والرياضة وحتى زيارة الأقارب، ويمكثون على الأقل 24 ساعة في البلد الذي يزورونه.

كما تشمل صناعة السياحة أو الأنشطة السياحية كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتقديم الخدمات للسياح أو التي تنتج المنتج السياحي. تتضمن تلك الأنشطة حسب المنظمة العالمية للسياحة 185 فرعاً من النشاطات الاقتصادية التي ترتبط بالسياحة، وتندرج ضمن التصنيف الموحد للنشاطات السياحية من بينها: النقل، الفندقة والإيواء، مؤسسات تقديم الاطعمة والمشروبات، المصارف والمؤسسات المالية، المؤسسات الثقافية والترفيهية ومؤسسات الدعاية والترويج. لذلك تعتبر السياحة من أكبر القطاعات في العالم فضلاً عن كونها عنصراً مهماً في التجارة الدولية[3].

هناك العديد من أشكال السياحة والسائحين حيث أن المنظمة العالمية للسياحة تميز بين السياحة الداخلية (داخل البلد الواحد) والسياحة الدولية (بين البلدان). كما تصنف السائحين إلى وافدين ومغادرين وداخليين. على هذا الأساس هناك العديد من أنواع السياحة التي تتدرج حسب الغرض منها، نذكر منها: العلاجية، الدينية، الاجتماعية، الرياضية، التسوق، الترفيهية، الثقافية، البيئية، المغامرات...[4]

وتساهم السياحة، بمختلف أنواعها وأغراضها في توفير العملة الصعبة للبلد وزيادة الدخل الوطني من خلال زيادة الطلب، تحقيق التقارب والتفاهم بين الشعوب، تحقيق التكامل الثقافي والاجتماعي والحضاري، توفر مناصب شغل وتزيد من تمكين المرأة والفئات الشبابية المختلفة، كما أنها أداة لربط القيم الانسانية والاخلاقية والثقافية بين مختلف البلدان[5].

2. مفهوم السياحة المستدامة

تعرف السياحة المستدامة حسب المنظمة العالمية للسياحة بأنها: "السياحة التي تأخذ بالاعتبار الكامل، آثارها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، الحالية والمستقبلية، مع تلبية احتياجات الزوار، الصناعة، البيئة والمجتمعات المضيفة". وذلك يعني أنها[6]:

- عملية مستمرة من تنمية السياحة تتطلب رصد أثارها باستمرار واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها، خاصة وأن تنمية السياحة تتطلب مشاركة فعالة من جميع الفاعلين الموجهين بقيادة سياسية قوية ضمان الاتفاق والمشاركة الموسعة في مجال استدامة السياحة؛
- الاستفادة المثلى من الموارد والعمليات البيئية كعنصر مهم في التنمية السياحية للمساعدة في الحفاظ على التراث الطبيعي والتنوع البيولوجي؛
- احترام الأصالة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المضيفة، والحفاظ على تراثها الثقافي والقيمي والمعيشي؛
- ضمان عمليات وممارسات اقتصادية طويلة الأمد ومستدامة، وتوفير المنافع الاقتصادية والاجتماعية لجميع الفاعلين في السياحة وتوزيعها بعدالة. بما في ذلك توفير فرص العمل المستقرة، الحصول على مداخيل، الخدمات الاجتماعية للمجتمع المستضيف والمساهمة في تخفيف مستوى الفقر. كما يجب المحافظة على رضا سياحي عالي بحيث يزداد وعي السائح بقضايا الاستدامة والممارسات السياحية المستدامة.

ثانيا: الاطار العام للتنمية المستدامة

يعد تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة من الاهتمامات الرئيسية لمعظم دول العالم بما فيها الدول السائرة في طريق النمو، من هنا تظهر أهمية دراسة المحور الموالي والذي تم كالآتي:

1. مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على

تلبية حاجاتها، ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدالة الاجتماعية[7].

كما عرف البنك الدولي التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين بأنها عملية متعددة الأبعاد وتتكون من خمس مكونات[8]:

- ✓ رأس المال النقدي: ويتمثل في الادارة المالية السليمة والتخطيط الاقتصادي الدائم؛
- ✓ رأس المال المادي: متمثلاً في البنية التحتية والأصول الثابتة كالطرق والموانئ ومحطات توليد الطاقة؛
- ✓ رأس المال البشري: فيتضمن صحة جيدة ومستويات تعليم وتكوين مقبولة للأفراد؛
- ✓ رأس المال الاجتماعي: فيقصد به المهارات وقدرات الأفراد وكذلك المؤسسات والعلاقات التي تحدد طبيعة هذه العلاقات؛
- ✓ رأس المال الطبيعي: ممثلاً في قاعدة الموارد الطبيعية والخدمات الطبيعية كجودة الهواء وجمال المناظر.

2. خصائص التنمية المستدامة

تمتاز التنمية المستدامة بالديناميكية كونها عملية مستمرة ومتجددة كل ما تحقق مستوى معين من التطور تطلب ذلك الانطلاق إلى مستوى أعلى لمرحلة لاحقة، وهذه الخاصية تعطي مفهوم التنمية صفة الاستدامة.

- شمولية أهداف التنمية كون المفهوم الحديث للتنمية لا يقتصر على رفع مستوى الدخل القومي للبلدان، وإنما يضاف له التقدم في كافة مجالات الحياة من تعليم وخدمات الصحة وتحقيق توازن نسبي للدخل وتحسين مستوى الخدمات العامة والمجتمعية وأيضاً بالحفاظ على التوازن البيئي؛
- اعتماد التنمية بشكل أساسي على مقوماتها المختلفة من داخل الحيز الجغرافي وخاصة المفاصل الرئيسية لتلك المقومات المتمثلة بالإنسان والبيئة، وهذه الخاصية تعطي صفة الذاتية والاستمرارية لاحتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة؛

- القدرة على تجاوز المعوقات وتضييق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة من خلال كون التنمية المستدامة تحقق للنمو وتراكم المعرفة واستمرار التطور في المجال المادي والمعنوي للبلد بما يضمن عدم استنزاف الموارد الطبيعية لهذه الأقطار، إذ أن صفة الديناميكية والشمولية تجعل من عمليات التنمية المستدامة ذات استمرارية بأبعادهما المكانية والزمنية[9]؛
- للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات؛
- لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية؛
- التنمية المستدامة مستمدة من مبادئها الثلاثة وهي: العدالة الاجتماعية، حماية البيئة، الفعالية الاقتصادية وهنا يظهر الاهتمام بربط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالجوانب البيئية[10].

3. أبعاد التنمية المستدامة

الشكل رقم 02: أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصاد والبيئة والمجتمع)

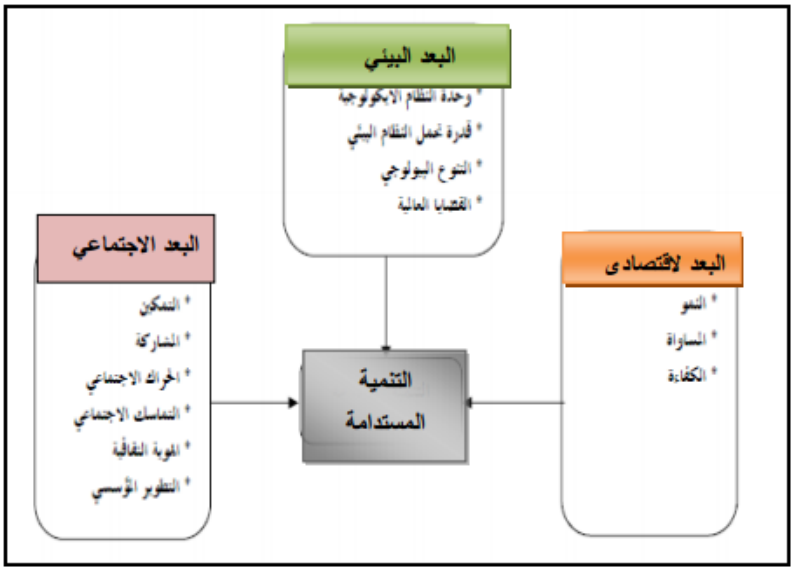

المصدر: آمنة حسين صبري علي، "الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة-طرق القياس والتقييم"، مجلة المخطط والتنمية، العدد 32، 2015، ص: 126.

4. أهداف التنمية المستدامة

على اعتبار أن التنمية المستدامة تتمحور حول الانسان، فيجب أن تحافظ على البيئة التي يعيش فيها، فالهدف الرئيسي هو اجراء تغييرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون التأثير السلبي على عناصر البيئة. وعند التدقيق في مفهوم التنمية المستدامة ومتابعة ما نشر عنها من برامج وسياسات يمكن تحديد الأهداف المرجوة من هذه التنمية فيما يلي[11]:

- أنها تساهم في وضع الاستراتيجيات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازناً وعدلاً؛
- أنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والادارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة؛
- تهدف إلى توحيد الجهود بين القطاعات العامة والخاصة لتحقيق الأهداف والبرامج التي تساهم في تلبية حاجات الأجيال الحالية والقادمة؛
- تهدف إلى احداث التغيير الفكري والسلوكي والمؤسسي الذي يتطلبه وضع السياسات والبرامج التنموية وتنفيذها بكفاءة وفعالية؛
- وعلى نطاق الممارسة الميدانية؛ فالتنمية المستدامة تنشط فرص الشراكة والمشاركة في تبادل الخبرات والمهارات وتساهم في تفعيل التعليم والتدريب لتحفيز الابداع والبحث عن أساليب تفكير جديدة.

ثالثا: نظرة شاملة حول مشروع "نيوم"

يمكن عرض نظرة شاملة حول مشروع "نيوم" فيما يلي:

1. تعريف مشروع "نيوم"

مشروع "نيوم*" الذي أعلن عنه ولي العهد محمد بن سلمان في أكتوبر 2017 هو عبارة عن مخطط لمدينة سعودية عظمى عابرة للحدود، وهي عبارة عن وجهة حيوية جديدة تسعى لتصبح مكاناً يجمع أفضل العقول والشركات معاً لتخطى حدود الابتكار إلى أعلى المستويات، وقد تم تصميم هذه المنطقة الخاصة لتتفوق على المدن العالمية

الكبرى من حيث القدرة التنافسية ونمط المعيشة إلى جانب الفرص الاقتصادية المتميزة، إذ من المتوقع أن تصبح مركزاً رائداً للعالم بأسره[12].

فهو مشروع استثماري باستثمارات تبلغ قيمتها 500 مليار دولار أمريكي ما يعادل 1 ترليون و875 مليار ريال سعودي، وهو عبارة عن إنشاء منطقة اقتصادية حرة تقع شمال غرب المملكة ويشتمل على أراض داخل الحدود المصرية والأردنية بمساحة إجمالية تصل إلى 26.500 كم^2. وتهدف هذه المنطقة الحرة للإسهام في رفع الناتج المحلي للمملكة العربية السعودية[13].

2. الملامح العامة لمشروع "نيوم"

تتمثل أهم الملامح لمشروع "نيوم" فيما يلي[14]:

- تبلغ كلفة المشروع 500 مليار دولار؛
- يقع المشروع على البحر الأحمر وخليج العقبة بمساحة إجمالية تصل إلى 26.500 كيلومتر مربع؛
- يمتد المشروع من شمال غربي المملكة، ويشتمل على أراض داخل الحدود المصرية والأردنية؛
- قامت السعودية بإنشاء هيئة خاصة للإشراف على مشروع "نيوم" برئاسة ولي العهد، وسيتم دعمه من صندوق الاستثمارات العامة**، بالإضافة إلى المستثمرين المحليين والعالميين؛
- أنشأت السعودية ومصر صندوقاً مشتركا بقيمة 10 مليارات دولار لتطوير أراض على مساحة تزيد عن ألف كيلومتر مربع في جنوب سيناء ضمن مشروع نيوم، وقال مسؤول سعودي لوكالة رويترز إن الجزء الخاص بالرياض في صندوق الاستثمار المشترك سيكون نقداً للمساعدة في تطوير الجانب المصري من مشروع "نيوم"؛
- سيعتمد المشروع على مصادر الطاقة المتجددة فقط؛
- تقوم المملكة العربية السعودية بإنشاء 7 نقاط جذب بحرية سياحية ما بين مدن ومشروعات سياحية في نيوم، بالإضافة إلى 50 منتجعاً و4 مدن صغيرة في مشروع سياحي منفصل بالبحر الأحمر، في حين ستركز مصر على تطوير منتجعي شرم الشيخ والغردقة؛

- مشروع "نيوم" سيركز على 9 قطاعات استثمارية متخصصة؛
- تنتهي المرحلة الأولى من المشروع في 2025، ومن المتوقع إتمام المشروع خلال فترة تتراوح بين 30 و50 عاماً.

3. مزايا مشروع "نيوم"

يتمتع المشروع بعدد من المزايا الفريدة من بينها:

- تحظى منطقة المشروع بخصائص مهمة أبرزها الموقع الاستراتيجي الذي يتيح لها أن تكون نقطة التقاء تجمع أفضل ما في المنطقة العربية وآسيا وافريقيا وأوروبا وأمريكا؛
- يمتاز موقع المشروع بقربه من الأسواق ومسارات التجارة العالمية حيث يمر بالبحر الأحمر حوالي 10 % من حركة التجارة العالمية، كما أنه يمتاز بمنطقة ربط آسيا وأوروبا وإفريقيا وأمريكا مع بعضها وهذا ما سيمكن 70% من سكان العالم الوصول للموقع خلال 8 ساعات كحد أقصى؛
- يمتاز موقع مشروع "نيوم" بمناخ جيد وفريد من نوعه ويضم تضاريس متنوعة ذات مناخ جيد حيث يميل إلى أجواء الطبيعة الجبلية المحيطة به ويتأثر بالتيارات القادمة من البحر الأحمر، وتعتبر الحرارة فيه أقل بحوالي 10 درجات مئوية من متوسط درجات الحرارة في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي؛
- يشتمل موقع "نيوم" على تضاريس مبهرة تحتوي على شواطئ ذات منظر خلاب تمتد على أكثر من 460 كلم من السواحل والعديد من الجزر البكر، كما يضم الموقع جبال شاهقة وخلابة تطل على خليج العقبة والبحر الأحمر وتغطي قممها الثلوج في فصل الشتاء، ويشتمل الموقع أيضاً على صحراء شاسعة وممتدة ستكون عامل مهم لجذب الزوار؛
- يحظى الموقع فضلاً عن المزايا الطبيعية بمزايا استثمارية واقتصادية جبارة ستخدم الاستثمار فيه بشكل يحقق تطلعات المشروع على أكمل وجه، حيث يقع نيوم في منطقة غنية بالرياح والطاقة الشمسية جعل منه بيئة خصبة لإنتاج واستحداث مشاريع مستحدثة للطاقة المتجددة، فضلاً عن وفرة النفط والغاز في الموقع مما يسهم في تعزيز معايير الاستدامة في هذا المشروع الحيوي الضخم[15]؛

- سيسهم المشروع في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، ويعزز أهمية المنطقة عبر تطوير قطاعات اقتصادية تعالج مسألة التسرب الاقتصادي، إذ سيقوم اقتصاد المشروع على مزيج من القطاعات التقليدية والمستقبلية، مع التركيز بصورة رئيسة على القطاعات المستقبلية بهدف زيادة الصادرات إلى المنطقة والعالم؛
- كما سيسهم في إنشاء فرص عمل في القطاع الخاص، في حين تهدف المدينة إلى رعاية الابتكار ووضع المملكة على المسار الصحيح لتحتل مكانة رائدة في قطاعات المستقبل، إذ سيكون مشروع "نيوم" منطقة جاذبة للعيش وتحويل موقع الأعمال أو البدء بأعمال جديدة؛
- يسهم مشروع "نيوم" في إنجاز رؤية المملكة 2030 لتوفير بيئة وأنظمة صديقة للأعمال وتوفير حوافز لاستقطاب الشركات والاستثمارات الأجنبية، كما سيقدم مساهمة قوية في الناتج المحلي الإجمالي، وإعادة توجيه بعض التسربات المالية الخارجية إلى داخل المملكة؛
- قد تصل مساهمة المشروع في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2030 بل قد تتجاوز ذلك، إضافة إلى أن الناتج المحلي للفرد في هذه المنطقة الخاصة سيكون الأعلى في العالم[16]؛
- سيكون المشروع منطقة خاصة مستثناة من أنظمة وقوانين الدولة الاعتيادية كالضرائب والجمارك وقوانين العمل والقيود القانونية الأخرى على الأعمال التجارية، فيما عدا الأنظمة السيادية أي كل ما يتعلق بالقطاعات العسكرية والسياسة الخارجية والقرارات السيادية، وستكون لهذه المنطقة الخاصة هيئتها التنظيمية الخاصة، وستكون هناك أيضاً هيئة قضائية خاصة لحل النزاعات كما ستخضع إلى أنظمة وتشريعات مستقلة تصاغ من قبل المستثمرين ومن أجل المستثمرين[17].

4. مراحل قيام مشروع "نيوم"

تنقسم مراحل مشروع "نيوم" إلى[18]:

✓ المرحلة الأولى (2019-2025): سيتم وضع حجر الأساس للمشروع بحلول الربع الأخير من عام 2019، حيث سيتم إرساء الركائز الأساسية للمدينة مع

تحديد استراتيجيتها العامة، وإنشاء المؤسسات ومجلس المدينة المسؤول عن تطويرها، واستقطاب المستثمرين الأوائل، وإرساء حضورها الاقتصادي، ووضع المخطط الرئيس الأولي، وبدء المرحلة الأولى من الأعمال الانشائية للبنية التحتية الأساسية.

- ✓ المرحلة الثانية (2025- وما بعده): يتم التركيز في هذه المرحلة على النمو المستدام للقطاعات الرئيسة ومن المتوقع أن تكون المدينة نموذجاً عالمياً للمعيشة والابتكار مستندة على قطاعات اقتصادية ناضجة.

5. متطلبات مشروع "نيوم"

يمكن تلخيص متطلبات مشروع "نيوم" من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: متطلبات مشروع "نيوم"

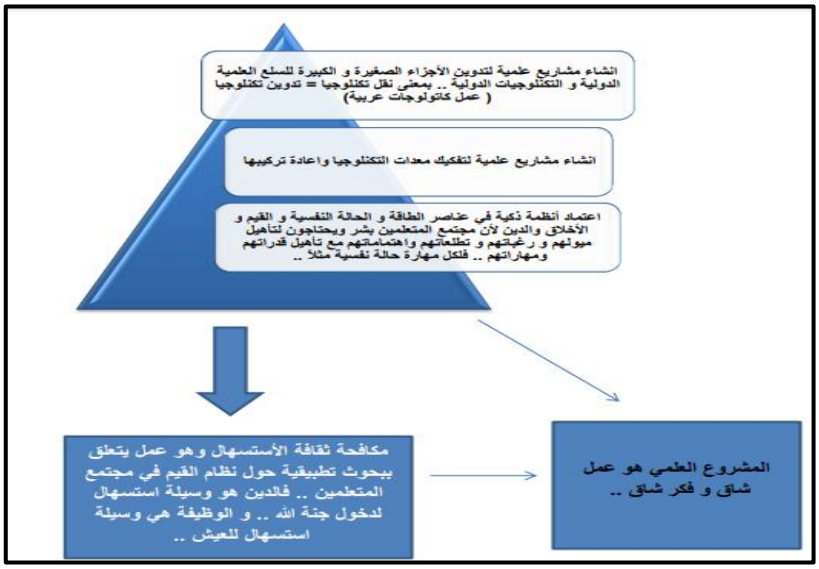

المصدر: باسل محمد، مشروع نيوم لولي العهد السعودي .. هل يصلح لمشروع علمي عربي، متاح على الموقع: http://basilrs.com/wp-content/uploads/ ، ص: 6.

رابعا: مشروع "نيوم" وأهدافه التنموية

سيتم من خلال المحور الموالي تناول الأهداف التنموية لمشروع "نيوم".

1. مشروع "نيوم" وآفاق 2030

مشروع "نيوم" هو المشروع الذي يجسد تطلعات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في أن تتجاوز المملكة توصيفها الاقتصادي الحالي كدولة نامية إلى دولة ومجتمع متقدم، وأن تمتلك زمام الأمور في مجالات تقنية تتساوى فيها مع دول العالم المتقدم إن لم تسبقه وتنافسه في المجالات التي تتميز بها، وتتمكن من تحقيق الريادة في تقنيات المستقبل، وبلورة منظور مستقبلي للتنمية المستدامة، وخاصة أنها قد تمكنت وعبر خططها التنموية السابقة التي امتدت لنحو 45 عاماً، والتي عكست الاهتمام السعودي المبكر بالتخطيط الاستراتيجي للتنمية بعيدة المدى وتعزيز معدلات النمو، وتعميق الاهتمام بقضايا التنمية عامة والتنمية المستدامة على وجه الخصوص في إطار تطوير البنيان الهيكلي والتنظيمي والمؤسسي لاقتصاد المملكة بما يوافق متغيرات العالم ومستجداته، وما أحدثته التنمية من تحولات نوعية مثلت قفزة كبيرة من حيث التطور في القطاعات الصناعية والبنى التحتية والتعليم التقني وغيره من القطاعات التي عززت من المكانة الاقتصادية الإقليمية والدولية للمملكة، وأسهمت بشكل كبير في احتلالها لموقعها في قائمة البلدان العشرين الأكثر تطوراً على الصعيد العالمي[19].

كما أن إطلاق مشروع "نيوم "يعد خطوة تنموية اقتصادية تجسد الرؤية الحكيمة والثاقبة للقيادة في المملكة العربية السعودية لاستشراف المستقبل من أجل بناء الإنسان وتطوير وتنمية المكان، كأحد أهداف رؤية المملكة 2030 التي تستشرف المستقبل وتمثل قفزة مهمة في مفهوم التنمية والتحول الاقتصادي في السعي نحو آفاق أرحب وأشمل في التنوع في الموارد وإيجاد الفرص الاستثمارية من أجل تحقيق تنمية شاملة. ويهدف المشروع إلى جعل المملكة نموذجاً رائداً في مختلف المجالات التنموية كافة ويعزز مكانتها الاقتصادية ويجعلها في مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً على مستوى العالم[20].

2. متطلبات نجاح مشروع "نيوم" لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

تتمثل متطلبات نجاح مشروع "نيوم" بغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يلي:

- ✓ يأتي استقطاب المستثمرين العالميين إلى المنطقة وإشراكهم في تطويرها وتنميتها وبنائها، أحد المُمكّنات الرئيسية لنجاح هذا المشروع وأهم عناصره الجاذبة التي تساعدهم على النمو والازدهار في أعمالهم. يؤكد على ذلك المرونة العالية لصياغة

الأنظمة والتشريعات من قبل المستثمرين التي تعزز الابتكار التقني والمجتمعي وفق أفضل الممارسات العالمية، حيث أن أنظمة منطقة المشروع مستقلة عن أنظمة المملكة فيما عدا السيادية منها[21].

- ✓ مع ما يحوي ذلك المشروع الحلم "نيوم" من رؤية تنموية واستراتيجيات تنفيذية ومنها ما يختص بالتخطيط العمراني بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية التي تساهم في تحقيق المحاور الرئيسة لرؤية المملكة 2030، تبرز أهمية الإعلان عن وظائف التخطيط العمراني والذي يُعد بمستوياته المحلية والإقليمية والوطنية والعالمية وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية والأمنية، يُعد أساساً مهماً في تحقيق رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المتوازنة والمستدامة[22].
- ✓ حان الوقت لاستثمار المعطيات وتوظيفها بكفاءة لتحقيق طموحات القوة الاقتصادية، حيث أصبح لدى المملكة قاعدة ممتازة من الموارد البشرية لإنفاذ متطلبات إدارة المشروعات الاقتصادية في المنطقة الاقتصادية "نيوم"، إذ سبق لها أن طرقت كل السبل الكفيلة بتنمية رأس المال البشري، وتوفير الفرص الوظيفية للمواطنين، وتحسين آليات سوق العمل، وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية، وبما ينسجم مع النمو السكاني، وتمكنت من إيجاد توليفة وظيفية تراعي متطلبات الدخل، وبما يقارب بين عوائد الفرص الوظيفية الحكومية والفرص المتاحة في القطاع الخاص، إلى جانب حرصها على تطبيق سياسات العمل بكل دقة وإشراف مركزي من الجهات الحكومية، وأرست قواعد علمية رصينة في مجال تقدير الاحتياجات المستقبلية للموارد البشرية المؤهلة، ورسمت خططها في مجالات التعليم والتدريب والتأهيل والابتعاث الخارجي على ضوء ذلك؛
- ✓ سيتم تطبيق مفهوم القوى العاملة للاقتصاد الجديد القائم على المعرفة والتقنيات العالية المناسبة للمستقبل، ما يقود إلى استقطاب الكفاءات والمهارات البشرية المميزة للتفرغ للابتكار وإدارة القرارات وقيادة المنشآت، وكل تلك المقومات والخصائص ستضع مشروع المنطقة الحرة "نيوم" في الصدارة من حيث كفاءة الخدمات المقدمة ليصبح الأفضل للعيش في العالم[23]؛

- ✓ أهمية مشاركة الشباب من طلاب وطالبات الجامعات في مراحل التخطيط والتنفيذ والتطوير للمشاريع التنموية ومنها "نيوم" لتحقيق رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة، إذ أن تلك المشاركة تعد استثماراً في الموارد السكانية وتنمية للموارد البشرية ورفع إنتاجها وتوسيع خياراتها في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات.[24]

3. استراتيجية مشروع "نيوم" لتحقيق التنمية المستدامة

ينطلق مشروع "نيوم" في إطار التطلعات الطموحة لرؤية 2030 ليسهم في تحول المملكة إلى نموذج عالمي رائد في مختلف جوانب الحياة، فالمشروع سيكون أرض المستقبل حيث تتمكن نخبة العقول وأمهر الكفاءات من تجسيد الأفكار الرائدة وتخطي المألوف في عالم حقيقي يصنعه الخيال، كما سيصبح مركز المستقبل الاقتصادي ويدعمه التزام من صندوق الاستثمارات العامة. ويهدف المشروع إلى تطوير قطاعات اقتصادية رئيسة للمستقبل، إلى جانب القطاعات التي تعالج مسألة التسرب الاقتصادي في المملكة، إذ يتم دعمه من قبل صناديق استثمارية وتنموية[25]. كما تدعم ذلك تسعة قطاعات رئيسة تم تحديدها لتعزيز الحضور الاقتصادي للمشروع وترسم مستقبل تلك القطاعات وهي:

- ✓ مستقبل العلوم التقنية والرقمية

تشمل التقنيات المستقبلية لتطوير منطقة "نيوم" مزايا فريدة يتمثل بعضها في حلول التنقلات الذكية بدءاً من القيادة الذاتية وحتى الطائرات ذاتية القيادة، الأساليب الحديثة للزراعة وإنتاج الغذاء، الرعاية الصحية التي تركز على الانسان وتحيط به من أجل رفاهيته، الشبكات المجانية للأنترنت فائق السرعة أو ما يسمى بالهواء الرقمي، التعليم المجاني المستمر على الانترنت بأعلى المعايير العالمية، الخدمات الحكومية الرقمية المتكاملة التي تتيح كافة الخدمات للجميع بمجرد اللمس، منازل خالية من الكربون، وتصميم يحفز على المشي واستخدام الدراجات الهوائية[26].

- ✓ مستقبل المعيشة

يتطلع "نيوم" لتحقيق أهدافه الطموحة بأن تكون المنطقة من أكثر المناطق أمناً في العالم، وذلك عبر توظيف أحدث التقنيات العالمية في مجال الأمن والسلامة وتعزيز كفاءات أنشطة الحياة العامة من أجل حماية السكان والمرتادين والمستثمرين[27].

✓ مستقبل الطاقة

كشف اعلان ولي العهد محمد بن سلمان عن مشروع مدينة "نيوم" عن اهتمام سعودي كبير بالطاقة المتجددة والخضراء ضمن سعي المملكة لإنهاء اعتمادها على النفط، إذاعة RTL أوردت في هذا السياق تقريراً أكدت فيه أن المدينة التي ستكون أكبر من العاصمة الفرنسية باريس بـ 150 مرة، ستكون المدينة الأولى التي تغذيها الطاقات الخضراء بالكامل في السعودية، ويضيف التقرير أن مدينة نيوم كشفت الاهتمام السعودي الكبير بالطاقة الخضراء التي ستكون أساساً لبناء المدينة المستقبلية في شمال غرب البلاد على الحدود مع مصر والأردن. ويشير التقرير أن نيوم ستكون مضاءة بالكامل بطاقة مستخرجة من الألواح الشمسية وتوربينات الرياح وسوف تكون مدينة مخصصة للبحوث والابتكار[28].

✓ مستقبل التنقل

مزايا فريدة قادمة في عالم تنقل البشر والبضائع ويشمل ذلك السيارات ذاتية القيادية وحتى الطائرات بدون طيار، وتطوير المطارات والموانئ البحرية سيكون في أعلى المستويات.

✓ مستقبل التقنيات الحيوية

هذا المجال من أسرع الصناعات نمواً في العالم وتقنيات مثل هندسة الجينات أصبحت تؤثر في مسارات مختلفة كالطب وانتاج الغذاء والصناعات الدوائية، وهذه الصناعة العلمية التي تعتمد على الأبحاث ستكون من المجالات التي ستنافس بها "نيوم" مع أرقى ما توصل إليه العلم.

✓ مستقبل الغذاء

من أهم الاحتياجات البشرية مع التزايد المستمر في النمو السكاني، حيث أصبح ابتكار التقنيات الغذائية مطلب ملح لتلبية هذه الاحتياجات ولذلك سيكون أحد أهداف "نيوم" هو تطوير هذه التقنيات في الزراعة سواء باستخدام مياه البحر أو الزراعة المائية أو الهوائية وحتى الصحراوية وكل ذلك عبر مركز عالمي لابتكار هذه التقنيات.

✓ مستقبل التصنيع المتطور

التقنيات الحديثة في مجال الصناعة دخلت مرحلة حاسمة من التطور وفي هذا المجال لا بد من قفزة كبيرة للأمام لا يمكن إلا لمشروع كمدينة "نيوم" أن يقوم به،

فتطوير الطابعات ثلاثية الأبعاد التي تسهل العملية الانتاجية والروبوتات التي تقوم بالكثير من الأعمال الصعبة أو الخطرة بدلاً من الانسان سيكون غاية وأحد أهداف مشروع "نيوم".

كما يمكن مقارنة "نيوم" بـ "وادي السيليكون" الأمريكي والواقع في الجزء الجنوبي من خليج سان فرانسيسكو في كاليفورنيا الشمالية؛ يُعدُّ موطناً لكبريات شركات التكنولوجيا في العالم، بما في ذلك "أبل، وسيسكو، وجوجل، وإنتل وأوراكل"، ويرافق اسم الوادي اليوم صناعة التكنولوجيا المتقدمة في أمريكا. وعلى الرغم من وجود مراكز تكنولوجية متقدمة أخرى في أمريكا وحول العالم، فإن وادي السليكون يُشكل ثلث الاستثمار الأمريكي، وما يزال يمتلك هذا الوادي الريادة في مجال صناعة الابتكارات التكنولوجية المتقدمة.

- ✓ مستقبل الاعلام

مع تزايد أهمية الاعلام ودخوله في كافة أنحاء البشر لا بد من تطوير تقنيات انتاجه سواء من ناحية التلفزيون وحتى السينما، وفي هذا المجال يوجد الكثير مما يجب أن يتطور سواء من ناحية التقنيات المستخدمة أو للمحتوى الرقمي وهناك جانب أخر مهم في هذا المجال وهو صناعة ألعاب الفيديو التي زادت أهميتها خلال العقود الأخيرة وهذا المجال كذلك سيقع على عاتق المشاركين في "نيوم" الوصول به للقمة.

- ✓ مستقبل الترفيه

التشويق والإثارة هما صناعة بحد ذاتها وكثيراً ما صرفت الملايين خارج المملكة من أجل الحصول عليهما، ولذلك يعمل مشروع "نيوم" على تطوير الأنشطة والفعاليات الترفيهية التي ستعيد استثمار هذه الأموال بالداخل سواء كانت هذه الفعاليات رياضية أو ثقافية أو حتى بتطوير المنشآت التي ستحتضن هذه الفعاليات[29].

4. آفاق مشروع "نيوم" في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق السياحة والترفيه

تتمتع المنطقة المتواجد بها مشروع "نيوم" بالمناخ الجيد بسبب الموقع الجغرافي الفريد في المنطقة الذي جعلها أكثر برودة من المناطق المحيطة بها، إذ تعتبر الحرارة فيها أقل بنحو 10 درجات مئوية من متوسط درجات الحرارة في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي، وتعود هذه الظاهرة إلى الطبيعة الجبلية للمنطقة المحيطة بها،

إضافة إلى تيارات الرياح القادمة من البحر الأحمر، وكذلك النسيم العليل الذي يسهم في اعتدال درجات الحرارة فيها.

كما تضم المنطقة أيضا شواطئ خلابة، تمتد على أكثر من 460 كم من السواحل، والعديد من الجزر البكر، وجبال شاهقة وخلابة تطل على خليج العقبة والبحر الأحمر، تغطي قممها الثلوج في فصل الشتاء، بالإضافة إلى صحراء شاسعة وممتدة تجذب الزوار.

ومن بين الأماكن الخلابة والجذابة للسياحة نجد "وادي الديسة"، جنوب غرب مدينة تبوك، والقريب من البحر الأحمر، بموقع جغرافي فريد، إذ تحيط به الجبال والحواف الصخرية العالية، كما يستمر فيه جريان الماء النابع من الصخور على مدار العام، وتتواجد به شلالات "موسمية" ناجمة عن مياه الأمطار، بالإضافة إلى نقوش ثمودية ونبطية أثرية موجودة ومكتوبة على جنبات الجبال. وحضت هذه المنطقة بزيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بهدف الاستجمام بالمكان ذي الطبيعة المميزة. وذلك عند زيارته لمنطقة مشروع "نيوم".

الخاتمة

تحت شعار "المستقبل الجديد" ولد مشروع "نيوم" وهذا في مؤتمر "مبادرة مستقبل الاستثمار" الذي يعتبر مشروع القرن بكل المعايير، في شكل منطقة استثمارية تجارية وصناعية بين السعودية ومصر والأردن، ويأتي هذا المشروع كمبادرة واستراتيجية طموحة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الاعتماد على عوائد النفط، حيث تم الاعتماد على قطاعات استراتيجية ومهمة كأهداف مستقبلية لهذا المشروع تمثلت في مستقبل الطاقة والمياه، ومستقبل التنقل، ومستقبل التقنيات الحيوية، ومستقبل الغذاء، ومستقبل العلوم التقنية والرقمية، ومستقبل التصنيع المتطور، ومستقبل الإعلام والإنتاج الإعلامي، ومستقبل الترفيه، ومستقبل المعيشة الذي يمثل الركيزة الأساسية لباقي القطاعات، وذلك بهدف تحفيز النمو والتنوع الاقتصادي، وتمكين عمليات التصنيع، وابتكار وتحريك الصناعة المحلية على مستوى عالمي، وسيعمل مشروع "نيوم" على جذب الاستثمارات الخاصة والاستثمارات والشركات الحكومية.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث:

- يمثل مشروع "نيوم" أهم وأكبر خطوة لتحول الاقتصاد السعودي من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد صناعي استثماري سياحي متنوع؛
- تتمتع المنطقة المتواجد بها مشروع "نيوم" بمقومات ومواقع جذب سياحية ذات طابع متنوع بما في ذلك المقومات الطبيعية والاثرية والتراثية، وهو ما يعطي ميزة تنافسية في مجال صناعة السياحة؛
- يعتبر مشروع "نيوم" مبادرة وفرصة للجميع وليس فقط للسعودية من أجل استشراف المستقبل والنهوض بالتنمية المستدامة، حيث شهد اطلاق المشروع اقبال واهتمام واضح من قبل الكثير من المستثمرين والدول بأن تكون شريكة في المشروع؛
- يقترح البعض وفي مراحل تنفيذ مشروع "نيوم" وتوظيف المتخصصين في مجال التخطيط العمراني مبادرة "أكاديمية تخطيط المستقبل بنيوم" بحيث تقوم الأكاديمية بالتنسيق للتكامل والتفاعل بين المتخصصين في التخطيط العمراني

من داخل المملكة وخارجها لمواجهة تحديات وفرص المستقبل في مراحل التخطيط والتنفيذ والتطوير للمشروع، وكذلك لتصبح الأكاديمية منصة لإعداد ونشر الدراسات والأبحاث المتخصصة بالتخطيط العمراني المستدام بالتعاون مع الجامعات المحلية والعالمية لتحقيق رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة؛

- يمثل مشروع "نيوم" من أهم البرامج التي تسعى إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تفعيل أنشطة غائبة وهذا في شكل نموذج متكامل ومنوع لتحقيق التنمية المستدامة؛
- يمس مشروع "نيوم" مجالات مهمة ومتعددة مثل الطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي والروبوتات وذلك لإيجاد مدينة عصرية متطورة وصديقة للبيئة، ويعد خيار الطاقة المتجددة الحل الأمثل في ظل ارتفاع الطلب على الطاقة.

قائمة الهوامش والمراجع

1. محمد مرسي الحريري، جغرافيا السياحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 18.
2. Norbert vanhove, **the economics of tourism destinations**, second Edition, elsiver publication, USA, 2011, p:2.
3. بن مويزة مسعود، دور السياحة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وفقا لتقارير منظمة السياحة العالمية -إشارة لحالة الجزائر-، ص: 372
4. نفس المرجع السابق، ص: 378
5. سهام عيساوي وفاطمة حوحو، واقع العرض والطلب السياحي في كل من الجزائر وتونس دراسة مقارنة ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، جوان 2017، ص: 83 .
6. بن مويزة مسعود، مرجع سابق، ص: 379.
7. مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017، ص: 82.
8. حنيش أحمد وبوضياف حفيظ، "التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة"، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، 24/23 أفريل 2018، جامعة البليدة، الجزائر، ص: 3.
9. فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 57.
10. أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، 2014، ص: 71.
11. نفس المرجع السابق، ص: 77.

كلمة نيوم " NEOM" : هي كلمة تتكون من أول 3 أحرف "NEO" والتي تعني باللاتينية كلمة "جديد" فيما يعني الحرف "M" اختصار للكلمة العربية مستقبل.

12. سارة محمد القحطاني، "نيوم المستقبل الجديد يضع قواعده الأمير محمد بن سلمان"، مجلة الخفجي، العدد 1-2، السنة 48، فيفري 2018، السعودية، ص: 7.
13. فيصل العبيسي، مشروع مدينة نيوم من منظور استراتيجي واقتصادي، مقال متاح على الموقع: https://alphabeta.argaam.com/article/detail/103677 تاريخ الاطلاع عليه: 2020/02/16.
14. 10 معلومات أساسية عن مشروع "نيوم" السعودي العملاق، مقال متاح على الموقع: https://www.bbc.com/arabic/business-44725424 تاريخ الدخول إليه: 2020/02/13.

يمتلك صندوق الاستثمارات العامة محفظة استثمارية متنوعة تتألف من استثمارات محلية وعالمية متميزة في عدة قطاعات وعلى امتداد جغرافي واسع، عشرون منها مدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول) وإلى جانب أصوله المدرجة يمتلك صندوق الاستثمارات العامة عدداً من استثمارات الأسهم غير المدرجة، والاستثمارات الدولية والأصول العقارية والقروض والسندات والصكوك.

15. سارة محمد القحطاني، مرجع سابق، ص: 8.
16. رشا محمد، "نيوم" خطوة رائدة نحو تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، مقال متاح على الموقع: https://mediain.com/ تاريخ الاطلاع عليه: 2020/02/15.
17. مجلة التجارة، "نيوم" مشروع السعودية الأضخم يجسد مستقبل البشرية"، العدد 685، ديسمبر 2017، السعودية، ص: 19.
18. برنامج صندوق الاستثمارات العامة، الإصدار الأول، السعودية، 2017، ص: 73.
19. أسعد حمود السعدون، "مشروع نيوم خطوة جريئة في مسار الإصلاح الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية"، جريدة أخبار الخليج، 05 ديسمبر 2017، متاح على الموقع: http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1099976 تاريخ الاطلاع عليه: 2020/02/14.
20. رؤية المملكة 2030 خارطة طريق نحو تنمية وطنية مستقبلية شاملة، مقال متاح على الموقع: https://www.spa.gov.sa/1816215 تاريخ الاطلاع عليه: 2020/02/13.
21. نفس المرجع السابق.
22. فائز بن سعد الشهري، نيوم.. أكاديمية لتخطيط المستقبل، مقال منشور على الموقع: https://www.alyaum.com/articles/ تاريخ الاطلاع عليه: 2020/02/12.
23. أسعد حمود السعدون، مرجع سابق.
24. رؤية المملكة 2030 خارطة طريق نحو تنمية وطنية مستقبلية شاملة، مقال متاح على الموقع: https://www.spa.gov.sa/1816215 تاريخ الاطلاع عليه: 2020/02/13.
25. برنامج صندوق الاستثمارات العامة، مرجع سابق، ص: 71.
26. مجلة التجارة، مرجع سابق، ص: 18.
27. نفس المرجع السابق، ص: 18.
28. نفس المرجع السابق، ص: 19.
29. 12 معلومة عن "نيوم" وعلاقتها برؤية 2030، مقال متاح على الموقع: https://www.arrajol.com/content/112656/ تاريخ الاطلاع عليه: 2020/02/13.

المشكلات القانونية في تطبيق تعليمات حوكمة الشركات على العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان

خالد علي عطية الصنابرة
هيئة الاوراق المالية الاردنية

المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص :

تناولت هذه الدراسة موضوع المشكلات القانونية في تطبيق تعليمات حوكمة الشركات على العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان، وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العقبات القانونية في تطبيق تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2017 على العضو المستقل في مجلس إدارتها،ووضع الحلول المناسبة لها.

ومن خلال هذه الدراسة فقد توصل الباحث للعديد من النتائج والتي كان من أهمها ظهور العديد من العقبات فيما يتعلق بتطبيق قواعد الحوكمة على العضو المستقل، ومنها: عدم ذكر نسبة مساهمة العضو المستقل في الشركة الحليفة في تقرير مدقق حسابات الشركة، والتعارض في تحديد المصلحة للعضو المستقل والتي تنتفي معها صفة الاستقلالية في ذات تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2017، كما نصت المادة (4/ط) من تعليمات الحوكمة على إعطاء أعضاء مجلس الإدارة دورات تدريبية، ولكن لم يحدد المشرع أسس وشروط منح هذه الدورات.

كما خرج الباحث بالعديد من التوصيات والتي من أهمها التأكيد على ضرورة استقلالية العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة، والعمل على زيادة نسبة عدد الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة والتخفيض من نسبة امتلاكهم للأسهم.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة،الشركة المساهمة المدرجة، العضو المستقل.

Legal Problems in Implementing the Instructions of Corporate Governance on the Independent Member of the Board of Directors of the Shareholding Listed Company on the Amman Stock Exchange Company

Abstract:

This study dealt with the issue of legal problems in implementing corporate governance instructions to the independent director (member) of the board of directors of the joint stock company listed on the Amman Stock Exchange and aimed at clarifying the legal obstacles in implementing the instructions of the corporate governance of the listed companies in the Amman Stock Exchange for 2017 to the independent director of the board of directors, and to develop appropriate solutions. Thus,the researcher used the analytical descriptive method to identify and analyze the legal problems in implementing of corporate governance instructions to the independent director and analyze them, and to dedicate the appropriate results from this study.

Through this study, the researcher attained several results, the most significant of which are the emergence of many obstacles in applying the rules of governance to the independent director, including: Not mentioning the contribution percentage of the independent director in the affiliate company in the report of the company's auditor, the Contradiction in determining the interest of the independent director, that eliminate of independence in the instructions of the corporate governance of the company listed in the Amman Stock Exchange for the year 2017, Article 4 (i) of the instructions of Governance stipulates that members of the Board of Directors should be given training courses, but the legislator did not specify the bases and conditions for giving these courses.

The researcher also issued the most important recommendations, including the emphasis on the need for independence of the independent director of the board of directors of the listed company, to increasing the percentage of independent director members of the board of directors of the listed company, and to reduce how much they own shares.

Keywords: the joint stock company listed, governance, independent director (member)

مقدمة

تلعب الشركات التجارية دورًا هامًا في المشاريع الاقتصادية والتجارية في الدولة، فهي المقوم الأساسي للتنمية في الدولة، ومن أهم الشركات التجارية الشركات المساهمة العامة والخاصة، والتي قد تكون مدرجة في شركة بورصة عمان أو غير مدرجة، وفي حال كانت مدرجة فإنها تخضع لرقابة هيئة الأوراق المالية، أما الشركات المساهمة غير المدرجة فتخضع لرقابة دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

ولهذا فقد تناولت الدراسة موضوع الشركات المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان وبموضوعمتخصص يتضمن العضو المستقل، وذلك تحت عنوان "المشكلات القانونية في تطبيق تعليمات حوكمة الشركات على العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان"، فقد عمل المشرع الأردني علىوضع التشريعات التي تنظم هذه المسألة وفقًا لتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2017، والتي أصبحت ملزمة للشركات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية، بعد أن كانت هذه التعليمات غير ملزمة وفقًا لدليل حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان عام 2008م من قبل هيئة الأوراق المالية، والذي تم بدء العمل به عام 2009م.

وفي مجال موضوع الدراسة يعد العضو المستقل إضافة جديدة على تعليمات الحوكمة، والتي ألزمت الشركات بتصويب أوضاعها لتضمين مجالس إدارتها أعضاءً مستقلين وفقًا للشروط المحددة في تعليمات الحوكمة، وبالرغم من وجود التعليمات المنظمة للعضو المستقل إلا أن هنالك العديد من المشكلات القانونية التي تثور في مجال تطبيق هذه التعليمات على العضو المستقل، وهذا ما سيتم بحثه في هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسية في المشكلات المتعلقة بالعضو المستقل والتي تضمنتها تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2017، من حيث نسبة ملكية العضو المستقل من الأسهم ومعيار المصلحة التي تنتفي معها صفة الاستقلالية عن العضو المستقل وغيرها، ومن خلال مشكلة الدراسة الرئيسيةتظهرالتساؤلات الفرعية التالية:-

1. ما هو المقصود بالعضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة؟
2. ما هي الحقوق المالية المترتبة للعضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة؟
3. ما هي الشروط التي يجب توافرها في العضو المستقل؟
4. ما هي معوقات تطبيق تعليمات الحوكمة على العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة؟

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تطبيق تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2017 من قبل هيئة الأوراق المالية الأردنية على الشركات المساهمة المدرجة الخاضعة لرقابتها.

الحدود الزمانية: العام 2017.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة كونها أول دراسة متخصصة فيما يتعلق بالعضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان، والذي يخضع لتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2017، وتتناول هذه الدراسة جانبًا قانونيًا عمليًا وبالتالي فهي تعد مرجعًا للباحثين في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في توضيح العقبات القانونية التي تواجه تطبيق تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2017 على العضو المستقل في مجلس إدارتها، وتتمثل الأهداف الفرعية لهذه الدراسة بما يلي:-

1. **توضيح المقصود بالعضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجةوحقوقه المالية.**

2. توضيح الشروط التي يجب توافرها في العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان وفقًا لتعليمات الحوكمة.
3. توضيح العقبات القانونية في تطبيق قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2017 على العضو المستقل.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف العضو المستقل في الشركة المساهمة، وبيان شروط عضويته وتحليلها، بالإضافة إلى تحليل النصوص القانونية المتعلقة به في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2017، كما استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستنباطي من خلال الرجوع إلى النصوص التشريعية والمراجع المتعلقة بموضوع الدراسة واستنباط المشكلات القانونية التي تواجه تطبيق الحوكمة على العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان ووضع الحلول لها.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: الدراسة التي أجراها الباحث الحياري (2017) بعنوان "أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى آليات اختبار يمكن اتباعها في الشركات المساهمة من ضمنها أن يتشكل مجلس الإدارة من أعضاء مستقلين ليس من بينهم أعضاء تنفيذيين وبرر ذلك بما يحقق مصلحة الشركة، وكذلك أن تتشكل لجنة التدقيق بشكل مستقل مع امتلاك أعضائها خبرة مالية ومحاسبية.

وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة التي أجراها الباحث في تناولها لجانب عام وهو مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة، أما الاختلاف فنجد أن هذه الدراسة لم

تتضمن معالجة تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2017 للعضو المستقل، على العكس من الدراسة التي أجراها الباحث.

الدراسة الثانية: الدراسة التي أجراها الباحث عبابنة (2012) بعنوان "مدى كفاية نصوص قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته في تحقيق حوكمة الشركات المساهمة العامة في الأردن في ضوء مبادئ الحوكمة الدولية"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان واقع حوكمة الشركات المساهمة العامة في الأردن على ضوء المعايير الدولية للحوكمة التي تمثلت بالمبادئ الخمسة التي اعتمدتها منظمة التنمية والتعاون الدولية، ومدى مساهمة نصوص قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 في ضوء تفعيل مفهوم الحوكمة الرشيدة للشركات، ومن خلال هذه الدراسة فقد توصل الباحث للعديد من النتائج والتي كان من أهمها: أن مبادئ حوكمة الشركات هي مبادئ ارشادية في الأصل وغير ملزمة، والهدف منها تقديم توجيهات واقتراحات للتشريعات الوطنية، كما أن كثيراً من النصوص القانونية في قانون الشركات الأردنية رقم 22 لسنة 1997 تحمل في تطبيقاتها بلورة مرضية لمبادئ الحوكمة المعتمدة دولياً.

وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة التي أجراها الباحث في أنها تناولت موضوع الحوكمة والمشكلات القانونية التي ظهرت عند تطبيقها، ولكن تختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي أجراها الباحث في عدم تناولها لموضوع العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان كونها من الالتزامات الجديدة التي أتت بها تعليمات الحوكمة في تعديلاتها الأخيرة.

ولتوضيح مفهوم العضو المستقل والحقوق المالية المترتبة له والشروط التي يجب أن تتوافر لديه والمشكلات القانونية في تطبيق تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2017 فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثينوفقاً للآتي:-

المبحث الأول: مفهوم العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان

المطلب الأول: تعريف العضو المستقل

المطلب الثاني: الحقوق المالية للعضو المستقل

المبحث الثاني: معوقات تطبيقات تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان

المطلب الأول: الشروط الواجب توافرها في العضو المستقل

المطلب الثاني: عقبات تطبيق تعليمات الحوكمة على العضو المستقل

المبحث الأول

مفهوم العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان

يعد اشتراط وجود عضو مستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان من الإضافات على تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2017 في تعديلاتها الأخيرة، ولأهمية دور العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة كان لابد من توضيح مفهوم العضو المستقل، والحقوق المالية المترتبة على عضويته في مجلس الإدارة، ولتوضيح ذلك فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:-

المطلب الأول: تعريف العضو المستقل

المطلب الثاني: الحقوق المالية للعضو المستقل

المطلب الأول: تعريف العضو المستقل

يعد العضو المستقل من المصطلحات الجديدة التي دخلت على مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان وفقًا للتعديلات الأخيرة التي تمت على تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2017، ونجد أن أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة ينقسموا إلى قسمين هما: أعضاء عاديين وأعضاء مستقلين، حيث أن العضو العادي هو العضو في مجلس الإدارة والذي تربطه بالشركة أو بأي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا فيها أو بأي شركة حليفة أو بمدقق الشركة أي مصلحة مادية أو أي علاقة غير تلك المتعلقة بمساهمته في الشركة، وقد يكون العضو العادي ممثلاً لنفسه أو ممثلاً لشخص اعتباري عام أو خاص (بارود، 2011، ص447-508).

أما العضو المستقل فنجد أن تعليمات الحوكمة قد اشترطت وجود نسبة من الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة، وهي ثلث أعضاء مجلس الإدارة، الأمر الذي شكلتقييدًا لسلطات مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة، ويحقق مبادئ الشفافية والمساءلة والمسؤولية والمساواة (مركز أبو ظبي للحوكمة، د.ت، ص10).

ولكن ما هو مفهوم العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان؟

وجدت العديد من التعريفات الدولية للعضو المستقل، والتي تتشابه بشكل كبير في العناصر الأساسية للتعريف، فقد عرف المعيار الأوروبي العضو المستقل بأنه من لا يملك نسبة مؤثرة أو حصة مسيطرة في أسهم الشركة، أي أن هناك تملك بسيط للأسهم لا يؤثر في الاستقلالية، كما عرفه المعيار الأمريكي بأنه شخص لا تربطه أي علاقة رسمية أو تعاقدية بشكل مباشر أو غير مباشر مع الشركة، ولا يملك أية أسهم فيها، وكذلك الأمر بالنسبة للشركات المرتبطة مع تلك الشركة والتي لها علاقة بها (غالب، موقع إلكتروني).

ونجد أن مؤسسة التمويل الدولية قد عرفت العضو المستقل بأنه العضو الذي لا يكون موظفاً لدى إحدى الأطراف المتصلة بالشركة خلال السنوات الخمس السابقة، ولا يقوم وليس مرتبطاً بشركة تقوم بأعمال استشارية أو تقدم استشارات للشركة أو أي من الأطراف المرتبطة بها، ولا يرتبط بأي من كبار العملاء أو الموردين للشركة أو أي من الأطراف المرتبطة بالشركة، وليس لديه أية عقود خدمات شخصية مع الشركة أو من الاطراف المرتبطة بها أو من موظفي الإدارة العليا بها، ولا يرتبط بإحدى المنظمات التي تهدف إلى الربح والتي تتلقى مقداراً كبيراً من التمويل من الشركة أو أحد الأطراف المرتبطة بها،ولا يعمل في وظيفة تنفيذية بشركة أخرى ويقوم الموظفون التنفيذيون للشركة بالعمل فيها كأعضاء مجلس إدارة، وليس له صلة قرابة مباشرة بأي شخص خلال السنوات الخمس الماضية، موظفاً لدى الشركة أو أحد الأطراف المرتبطة بها في وظيفة مدير تنفيذي، ولا يكون ولم يكن خلال السنوات الخمس السابقة مرتبطاً مع أو موظفاً لدى أي من المدققين الخارجين الحاليين أو السابقين للشركة أو مع أي من الأطراف المرتبطة بها، ولا يكون أحد الأشخاص المسيطرين على الشركة (أو عضواً في مجموعة من الأفراد أو الهيئات التي تمارس السيطرة الفعلية بشكل جماعي على الشركة) أو أبناء

أو بنات عمومته أو أخواله أو من أعمامه أو أخواله أو من أبناء أو بنات أخوته أو اخوانه أو زوجاً أو أرمله أو نسيباً أو إرثاً أو وارثاً موصى إليه أو خليفة لأي من السابقين (أو أي صندوق أو ترتيب مماثل تمكن من خلاله لهذا الشخص أو مجموعة من الأشخاص من أن يكونوا هم المستفيدين الوحيدين) أو منفذاً لوصية مديراً أو ممثلاً شخصياً لأي شخص أو أشخاص من المذكورين في هذه الفقرة الفرعية قد توفي أو أصبح عديم الأهلية قانونياً.

وقد عرفت المادة (2) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة فيشركة بورصة عمان لسنة 2017العضو المستقل بأنه "العضو الذي لا تربطه بالشركة أو بأي من أعضاء مجلس الإدارة أو موظفي الإدارة التنفيذية العليا فيها أو بأي شركة حليفة أو تابعة أو بمدقق حسابات الشركة الخارجي أي مصلحة مادية أو أي علاقة غير تلك المتعلقة بملكيته لأسهم في الشركة، قد يتكون في ظلها شبهة بجلب أي منفعة سواء مادية أو معنوية لذلك العضو قد تؤدي إلى التأثير على قراراته أو استغلاله لمنصبه في الشركة، وتنتفي صفة الاستقلالية في حال كان عضو مجلس الإدارة تنطبق عليه أي من الحالات الواردة في المادة (4/ج) من هذه التعليمات".

وبالتالي ومن خلال التعريفات السابقة للعضو المستقل نجد أن صفة الاستقلالية تنتفي عن عضو مجلس الإدارة سواء أكان عضو مجلس الإدارة طبيعي أو اعتباري أو ممثل للعضو الاعتباري في حال انطباق إحدى الحالات والشروط المنصوص عليها في تعليمات حوكمة الشركات المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2017.

المطلب الثاني: الحقوق المالية للعضو المستقل

مقابل الالتزامات التي تترتب على أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة فإنهم يتمتعون بالعديد من الحقوق، ومن بين أعضاء مجلس الإدارة الأعضاء المستقلين، ومن أهم الحقوق التي يتمتع بها العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجةالحصول على مكافآت مجزية، والحصول على تعويض من جراء الضرر المحقق الذي يتعرض له بصفته عضوًا في مجلس الإدارة، والحصول على مقابل لأي تعويضات يدفعها بهذه الصفة.

وبالنسبة لتوزيع المكافآت فيتم تحديد آليتها في نظام الشركة، وقد تكون المكافأة مبلغاً ثابتاً يدفع سنوياً، أومبلغاً يدفع عند حضور كل اجتماع من اجتماعات مجلس الإدارة، وقد تكون نسبة معينة من الربح الصافي،ويقع على الشركة تعويض العضو المستقل في حال تكبده بعض المصاريف، أو في حال أصابه أي ضرر بسبب عمله أو صفته في إدارة الشركة وحماية مصالحها والدفاع عنها العكيلي، 2002، ص302)، وفي حال عزل العضو المستقل مجلس الإدارة لأي سبب من الأسباب فيجب أن يتاح له فرصة الدفاع عن نفسه، وإلا كان له الرجوع على الشركة بالتعويض إن كان له محل دون أن يكون له إلغاء قرار عزله إلا إذا شابه عيب يبطله.

ونجد أن المشرع الأردني قد حدد في قانون الشركات مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في المادة (162) منه والتي نصت على ما يلي: ""مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وبدل الانتقال:

أ- تحدد مكافأة الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة في الشركة المساهمة العامة بنسبة 10% من الربح الصافي القابل للتوزيع على المساهمين بعد تنزيل جميع الضرائب والاحتياطات وبحد أقصى خمسة آلاف دينار لكل منهم في السنة وتوزع المكافأة عليهم بنسبة عدد الجلسات التي حضرها كل منهم، وتعتبر الجلسات التي لم يحضرها العضو لسبب مشروع يوافق عليه المجلس من الجلسات التي حضرها العضو.

ب- إذا كانت الشركة في مرحلة التأسيس ولم تحقق بعد أرباحاً يجوز توزيع مكافأة سنوية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة بمعدل لا يتجاوز ألف دينار لكل عضو إلى أن تبدأ الشركة بتحقيق الأرباح وعندها تخضع لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة.

ج- أما اذا لحقت بالشركة خسائر بعد تحقيق الأرباح أو لم تكن حققت أرباحاً بعد فيعطى لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة تعويضاً عن جهدهم في إدارة الشركة بمعدل 20 ديناراً عن كل جلسة من جلسات مجلس الإدارة أو أي اجتماع للجان المنبثقة عنه على أن لا تتجاوز هذه المكافآت مبلغ ستمائة دينار في السنة لكل عضو.

د-تحدد بدلات الانتقال والسفر لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة بموجب نظام خاص تصدره الشركة لهذه الغاية".

من خلال المادة المذكورة سابقًا يتبين بأن قانون الشركات قد حدد نسبة المكافآت بـ (10%) من الربح الصافي على أن لا تزيد عن خمسة آلاف دينار في السنة، كما نلاحظأن المشرع الأردني قد ساوى بين رئيس مجلس الإدارة وأعضائه في المكافأة،إلا أن مبادئ حوكمةالشركات التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد نصت في الفقرة (4/د) من البند السادس على أنه يجب على مجلس الإدارة أن يقوم بمراعاة التناسب بين مكافآت كبار التنفيذين وأعضاء مجلس الإدارة ومصالح الشركة والمساهمين في الشركة، وفقًا للفقرة (4/D) من البند السادس من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية لسنة 2015.

كما نجد أن المشرع الأردني لم يميز في مقدار المكافأة بين الأعضاء المتفرغين والمخصصين جزء كبير من وقتهم لإدارة الشركة، وبالتالي يجب تنظيم ذلك في النظام الداخلي للشركة والذي يضعه مجلس إدارة الشركة وذلك وفقًا لما نصت عليه المادة (5/ش) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2017 وفقً لما يلي: "ش- اعتماد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في الشركة".

كما وأنه وبهذا الخصوص فقد أوجبت تعليمات حوكمة الشركات تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت، بحيث تكون مهام اللجنة بشكل رئيسي وضع السياسة الخاصة لمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في الشركة ومراقبتها بشكل سنوي، وذلك بما يتفق مع المبادئ الجديدة لحوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لعام 2015 والإصلاحات المطلوبة الوارد في تقرير ممارسة الأعمال (Doing Business Report) الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، وتحت مؤشر حماية أقلية المستثمرين.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا تعتبر مزايا النقل المجاني لأعضاء مجلس الإدارة مكافآت، ولكنها تصنف من ضمن المصاريف والنفقات الضرورية لعمل الشركة وضمان حسن إدارتها (المحاسنة، 2010، ص53).

المبحث الثاني

معوقات تطبيقات تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان

هنالك العديد من الشروط التي يجب توافرها في العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة والتي حددتها تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2017، وذلك لضمان حسن إدارة الشركة وسير أعمالها وحماية مصالح الشركة والمستثمرين بما يتناسب مع أهداف الحوكمة، وبمقابل تطبيق هذه الشروط فقد ظهرت العديد من العقبات في تطبيق تعليمات الحوكمة على العضو المستقل.

ولتوضيح الشروط التي يجب توافرها في العضو المستقل والعقبات القانونية في تطبيق تعليمات الحوكمة فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:-

المطلب الأول: الشروط الواجب توافرها في العضو المستقل

المطلب الثاني: عقبات تطبيق تعليمات الحوكمة على العضو المستقل

المطلب الأول: الشروط الواجب توافرها في العضو المستقل

هنالك العديد من الشروط التي يجب ان تتوفر في العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة، منها ما تم النص عليه في قانون الشركات وهي ذاتها الشروط التي تنطبق على الأعضاء العاديين في مجلس الإدارة أيضًا، والشروط التي تنطبق فقط على الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة والتي تم النص عليها في تعليمات الحوكمة، وبالتالي يمكن إجمال الشروط التي يجب توافرها بالعضو المستقل بما يلي:-

أولاً: شرط الأهلية

وقد تم النص عليها في المادة (1/147) من قانون الشركات بأن لا تقل عن سن واحد وعشرين سنة وفقًا لما يلي: "يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة:- 1-أن لا يقل عمره عن واحد وعشرين سنة"، وقد أراد المشرع من هذا التحديد أن هذا السن يكون لدى الشخص شيء من الخبرة بأساليب الإدارة الصحيحة، وكذلك الحرص على رعاية مصالح الشركة (الابراهيمي، 2000، ص260).

ثانياً: أن لا يكون موظفاً حكوميًا

أي أن لا يكون العضو المستقل موظفًا في الحكومة أو أية وظيفة عامة أو أي مؤسسة رسمية أخرى إلا إذا كان ممثلًا للحكومة أو لأي مؤسسة رسمية عامة أو لشخص اعتباري عام، وهذا ما نصت عليه المادة (148/أ) من قانون الشركات الأردني وفقًالما يلي: "أ-لا يجوز لمن يشغل وظيفة عامة أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة إلا إذا كان ممثلاً للحكومة أو لأي مؤسسة رسمية عامة أو لشخص اعتباري عام"، كما نصت المادة (2/147) من قانون الشركات على هذا المنع وفقًا لما يلي: "يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس إدارة شركة مساهمة عامة أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة"، ويأتي هذا المنع حتى يركز العضو المستقل كامل جهده ووقته في خدمة الشركة وبكفاءة عالية، ولمنع استغلالهلوظيفته في الشركة (خليل، 2011، ص19).

ثالثاً: أن يكون مالكاً للحد القانوني من الأسهم

ونجد أن الحد القانوني للأسهم التي من الممكن للعضو المستقل أن يمتلكها يتم تحديدها في نظام الشركة، وهذا ما نصت عليه المادة (33/أ) من قانون الشركات الأردني وفقاً لما يلي: "أ-يحدد نظام الشركة المساهمة العامة عدد الأسهم التي يشترط أن يكون الشخص مالكاً لها في الشركة حتى يترشح لعضوية مجلس إدارتها ويبقى محتفظاً بعضويته فيه ويشترط في هذه الأسهم أن لا تكون محجوزة أو مرهونة أو مقيدة بأي قيد آخر يمنع التصرف المطلق بها ويستثنى من هذا الحكم القيد المنصوص عليه في المادة (100) من هذا القانون الذي يقتضي بعدم جواز التصرف في الأسهم التأسيسية".

وتبقى جميع الأسهم المملوكة للعضو المستقل محجوزة طيلة مدة عضويته في مجلس الإدارة ولمدة ستة أشهر بعد انتهاء عضويته كضمان للشركة من المسؤوليات والالتزامات التي قد تترتب على العضو المستقل أثناء عضويته في مجلس إدارة الشركة (المصري، 1986، ص267-269)، وذلك وفقًا لما نصت عليه المادة (133/ب) من قانون الشركات: "يبقى النصاب المؤهل لعضوية مجلس الإدارة محجوزًا ما دام مالك الأسهم عضوًا في المجلس ولمدة ستة أشهر بعد انتهاء عضويته فيها، ولا يجوز التداول بها خلال تلك الفترة، وتحقيقًا بذلك توضع إشارة الحجز عليها مع الإدارة إلى ذلك في سجل

المساهمين ويعتبر هذا الحجز رهنًا لمصلحة الشركة ولضمان المسؤوليات والالتزامات على ذلك العضو وعلى مجلس الإدارة".

رابعاً: ألا يكون محكوماً عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو أشهر إفلاسه ولم يرد اعتباره

وهذا ما نصت عليه المادة (134) من قانون الشركات الأردني وفقاً لما يلي: "لا يجوز أن يترشح لعضوية مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة أو يكون عضواً فيه شخص حكم عليه من محكمة مختصة بما يلي:أ-بأي عقوبة جنائية أو ضحية شيء جريمة مخلة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة الكاذبة أو أي جريمة أخرى مخلة بالآداب والأخلاق العامة أو أن يكون فاقد للأهلية المدنية أو بالإفلاس ما لم يرد له اعتباره"، وتتمثل الحكمة من هذا الشرط لضمان نزاهة عضو مجلس الإدارة وحسن سيرته و سلوكه وتصرفه (عيد، 1987، ص426).

خامساً: أن لا يزيد عدد عضوياته في مجالس الإدارة عن العدد القانوني

وهذا ما نصت عليه المادة (146/أ) من قانون الشركات الأردني وفقًالما يلي: "أ.يجوز للشخص أن يكون عضواً في مجالس إدارة ثلاث شركات مساهمة عامة على الأكثر في وقت واحد بصفته الشخصية، كما يجوز له أن يكون ممثلاً لشخص اعتباري في مجالس إدارة ثلاث شركات مساهمة عامة على الأكثر وفي جمع الأحوال لا يجوز للشخص أن يكون عضواً في أكثر من مجالس إدارة خمس شركات مساهمة عامة بصفته الشخصية في بعضها و بصفته ممثلاً لشخص اعتباري في مجلس إدارة شركة مساهمة خلافاً لأحكام هذه الفقرة باطلة حكماً".

سادساً: أن لا يكون عضو مجلس الإدارة أو المدير العام عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مشابهة أو منافسة

وهذا ما نصت عليه المادة (148/ب) من قانون الشركات الأردني وفقاً لما يلي: "ب- لا يجوز لعضو مجلس إدارة الشركة أو مديرها العام أن يكون عضواً في مجلس إدارة شركة مشابهة في أعمالها للشركة التي هو عضو مجلس إدارتها أو مماثلة لها في غاياتها أو تنافسها في أعمالها كما لا يجوز له أن يقوم بأي عمل منافس لأعمالها"، والحكمة من

هذا الشرط هي ضمان توفيق العضو المستقل لمصلحة الشركة التي يمثلها كعضو مستقل في مجلس إدارتها (المحاسنة، 2004، ص78).

سابعاً: أن يعلن عن قبول عضويته في مجلس إدارة الشركة

وهذا ما نصت عليه المادة (149) من قانون الشركات الأردني وفقًالما يلي: "إذا انتخب أي شخص عضواً في مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة وكان غائباً عند انتخابه فعليه أن يعلن عن قبوله بتلك العضوية أو رفضها خلال عشرة أيام من تبليغه نتيجة الانتخاب ويعتبر سكوته قبولاً بالعضوية".

ثامنًا: أن لا يكون العضو المستقل في مجلس الإدارة يعمل أو كان قد عمل موظفاً لدى الشركة أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال السنوات الأخيرة السابقة لتاريخ انتخابه، وأن لا يكون العضو المستقل أو أحد أقرباءه يعمل أو كان قد عمل مجلس إدارة في الإدارة التنفيذية العليا لدى الشركة أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات سابقة لتاريخ انتخابه، وأن لا يكون للعضو أو لأحد أقربائهمصلحة مباشرة أو غير مباشرة في المشاريع والارتباطات التي تعقد مع شركة أو أي شركة حليفة أو تابعة والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن (50،000) خمسين ألف دينار وذلك وفقًا لما نصت عليه المادة (4/ج) من تعليمات الحوكمة.

تاسعاً:أن لا يكون العضو أحد أقرباء مدقق الحسابات الخارجي للشركة، وأن لا يكون العضو أو أحد أقرباءه شريكاً لمدقق الحسابات الخارجي للشركة أو موظفاً لديه وأن لا يكون شريكاً أو موظفاً لديه خلال السنوات الثلاث الأخيرة السابقة لانتخابه، وأن يمتلك العضو ما نسبته (5%) أو أكثر من أسهم الشركة المكتتب بها أو شركاتها الحليفة أو التابعة، وأن لا يكون للعضو أقرباء من مساهمي الشركة الذين يمتلكون ما نسبته (5%) أو أكثر من أسهم الشركة المكتتب بها.

ونجد أن الشروط من (1-7) قد تم النص عليها في قانون الشركات وهي ذاتها التي تنطبق على باقي الأعضاء العاديين، بينما نجد أن الشروط (8 و9) قد تم النص عليها في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2017 وهي تتعلق بالعضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة فقط دون الأعضاء العاديين.

المطلب الثاني: عقبات تطبيق تعليمات الحوكمة على العضو المستقل

يعد العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة من ضمن الإضافات الجديدة على تعليمات الحوكمة، وبهذا تكون الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان ملزمة بتصويب أوضاعها من خلال تضمين مجالس إدارتها أعضاء مستقلين وفقاً للشروط التي حددتها تعليمات الحوكمة وقانون الشركات، وعند قيام الشركات بمحاولة تصويب أوضاعها ضرت المشكلات العديد من العقبات القانونية.

وبالإشارة إلى تعريف العضو المستقل الوارد في المادة (2) من تعليمات الحوكمة، وفيما يتعلق بنسبة مساهمة العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة فقد نصت تعليمات الحوكمة في المادة (4/ب) من تعليمات الحوكمة على أن لا تتجاوز نسبة مساهمة العضو المستقل في الشركة (5%) أو أكثر من أسهم الشركة المكتتب بها، وإلا تنتفي صفة الاستقلالية، كما أن المادة (4/ج/5) من تعليمات الحوكمة قد حددت نسبة مساهمة العضو المستقل في الشركة الحليفة والتي تنتفي معها صفة الاستقلالية في الشركة الأم بامتلاك (5%) أو أكثر أسهم الشركة الحليفة.

وبالرجوع إلى معيار المحاسبة الدولية رقم (28) نجدهيعتبر أن العضو في مجلس الإدارة يكون له قوة تصويتية بمقدار مساهمته في رأس مال الشركة، فيمكن اعتبار أن القوة التصويتية هي نسبة المساهمة، حيث حدد نسبة ملكية الشركة الأم في الشركة الحليفة التي يكون لها تأثير مهم تساوي أو تزيد عن (20%) من مجموع الأصوات في مجلس الإدارة، حيث تضمن هذا المعيار في التأثير الهام النص على ما يلي: "5.عندما تحتفظ المنشأة بشكل مباشر أو غير مباشر (مثلاً من خلال منشآت تابعة) – بـ(20%) أو أكثر من القوة التصويتية للمنشأة المستثمر فيها، فإنه يفترض أن يكون للمنشأة تأثير مهم، ما لم يكن من الممكن التدليل – بشكل واضح – على أن هذا ليس هو الحال. وفي المقابل، عندما تحتفظ المنشأة – بشكل مباشر أو غير مباشر (مثلاً من خلال منشآت تابعة) – بأقل من (20%) من القوة التصويتية للمنشأة المستثمر فيها، فإن يفترض ألا يكون للمنشأة تأثير مهم، ما لم يكن من الممكن التدليل – بشكل واضح – على مثل هذا التأثير. وليس بالضرورة أن تمنع ملكية كبيرة أو أغلبية من قبل منشأة مستثمرة أخرى المنشأة من أن يكون لها تأثير مهم".

وبالتالي يظهر تعارض بين تعليمات الحوكمة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) في تحديد نسبة مساهمة العضو المستقل والذي تنتفي معه صفة الاستقلالية، حيث حددتها تعليمات الحوكمة بامتلاك العضو (5%) أو أكثر من الأسهم، بينما حددها معيار المحاسبة الدولي بامتلاك ما نسبته (20%) أو أكثر من الأسهم، ومن المعلوم أنه من الواجب على تعليمات الحوكمة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية، ولكننجد أن معيار المحاسبة الدولي قد زاد في نسبة مساهمة العضو المستقل في الشركة وهنا تظهر مشكلة أيضاً في النسبة المحددة في معيار المحاسبة الدولي، فالأجدر أن تكون نسبة المساهمة منخفضة والأفضل أن تكون معدومة.

ونظرًا لأهمية استقلالية العضو المستقل ودوره في التأثير على قرارات الشركة ومصلحة المستثمرين لابد من توحيد النسب المذكورة أعلاه، ومن الأجدر أن يتم تخفيض النسبة المذكورة في المعيار الدولي كونها نسبة مرتفعة يكون لها تأثير أكبر من قرارات الشركات، أما النسبة المذكورة في تعليمات الحوكمة وهي (5%) فهي نسبة مقبولة نوعًا ما.

كما تظهر مشكلة عدم وجود نص في تعليمات الحوكمة يوجب تضمين تقرير مدقق حسابات الشركة الأم لنسبة مساهمة العضو المستقل في الشركة الحليفة، وبالتالي فإن العضو المستقل قد يكون له سيطرة إدارية في الشركة الحليفة بما يملكه من أسهم فيها فتنتفي عنه صفة الاستقلالية بموجب تعليمات الحوكمة، ولكن عدم ذكر مدقق الحسابات لهذه النسبة يفوت بيان ذلك، فالشركة الحليفة تكون إما سيطرة إدارية أو سيطرة بما تملكه من نسبة في الشركة الحليفة من أسهم، وبالتالي يجب إيجاد نص في تعليمات الحوكمة يلزم مدقق حسابات الشركة الأم الخارجي ببيان نسبة مساهمة العضو المستقل بالشركات الحليفة للشركة الأم في تقريره.

كما نجد أن تعليمات الحوكمة لم توجد أي نص يمنع من الجمع بين عضوية مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر ولم يوجد ما يمنع أقرباء أعضاء مجلس الإدارة من شغل منصب المدير العام، حيث تم قصر هذا المنع على رئيس مجلس الإدارة، فقد نصت المادة (4/ز) من تعليمات الحوكمة على ما يلي: "لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة، كما لا يجوز أن يشغل أحد أقرباء

رئيس مجلس الإدارة منصب المدير العام للشركة"، وبالتالي يجب أن يمتد هذا المنع ليشمل أعضاء مجلس الإدارة أيضًا وليس رئيس مجلس الإدارة فقط، وكذلك منع أقرباء أعضاء مجلس الإدارة من تولي منصب المدير العام للشركة.

ونجد قصور من قبل المشرع الأردني في تعليمات الحوكمة بالنص على إعطاء دورات تدريبية لأعضاء مجلس الإدارة دون النص على أسس هذه الدورات، فقد نصت المادة (4/ط) من تعليمات الحوكمة على ما يلي: "ط.يجب على أعضاء مجلس الإدارة الالتحاق بدورات تدريبية حول أسس وتطبيقات حوكمة الشركات"، وبالتالي يجب تحديد آلية هذه الدورات من حيث المواضيع والمكان والموعد والوقت والمدة، وشروط الأشخاص المدربين.

كما نجد أن تعليمات الحوكمة لم تتضمن أي إشارة إلى مدة جواز مشاركة العضو المستقل في إدارة الجمعيات التعاونية الخيرية التي يتم العمل بها دون مقابل ومدى تأثيرها على استقلالية العضو، وكذلك لم تتضمن أي إشارة لمشاركة العضو المستقل بالشركات الخيرية التي لا تهدف إلى تحقيق الربح، وبالتالي يجب تضمين تعليمات الحوكمة ما من شأنه أن يحدد مدى تأثير ذلك على العضو المستقل.

خاتمة

تناول موضوع الدراسة " المشكلات القانونية في تطبيق تعليمات حوكمة الشركات على العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان"، حيث نجد أن حوكمة الشركات المساهمة قد حظيت بأهمية بالغة، وشكلت أحد أهم القضايا التي شغلت الشركات وجهة الرقابة عليها، ونجد أن هيئة الأوراق المالية قد نظمت الحوكمة ضمن تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2017، ومن أهم المواضيع التي جاءت بها هذه التعليمات ما يسمى بالعضو المستقل.

حيث تضمنت تعليمات الحوكمة وجوب وجود عدد من الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة بنسبة تمثل ثلث الأعضاء في مجلس الإدارة، ويكون هذا العضو المستقل لا تربطه بالشركة أو بأي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا فيها أو بأي شركة حليفة أو بمدقق الشركة أي مصلحة مادية أو أي علاقة غير تلك المتعلقة بمساهمته في الشركة، وقد يكون في ظلها شبهة بجلب أي منفعة سواء مادية أو معنوية لذلك العضو قد تؤدي إلى التأثير على قراراته أو استغلال لمنصبه في الشركة.

ومن خلال هذه الدراسة فقد توصل الباحث للعديد من النتائج والتي كان من أهمها: -

1. يتمتع العضو المستقل بالعديد من الحقوق المالية مقابل ما يترتب عليه من مسؤوليات تجاه الشركة، ومن أهم هذه الحقوق المالية الحق في الحصول على مكافآت وتعويضات، وقد حدد قانون الشركات آلية منح المكافآت ومقدارها، بينما تكون التعويضات في الحالات التي يصاب بها العضو بضرر من جراء قيامه بأعمال للشركة.
2. يشترط في العضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة التمتع بالأهلية، وأن لا يكون موظفاً في الحكومة أو وظيفة عامة أو مؤسسة رسمية أخرى، وأن يكون مالكاً لمقدار معين من الأسهم، وألا يكون محكوماً عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو أشهر إفلاسه ولم يرد له اعتباره، وأن لا يزيد عدد عضويات

الشخص في مجلس الإدارة عن العدد القانوني، ولا يجوز أن يكون عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مشابهة أو منافسة، كما ويشترط أن يتوافر لديه حد أدنى من المهارات والخبرات المحددة بموجب التشريعات.

3. ظهرت هنالك عقبات فيما يتعلق بتطبيق قواعد الحوكمة على العضو المستقل، ومنها النسبة المؤثرة في القوة التصويتية حيث أشارت تعليمات الحوكمة في المادة (4/ج/5) أن نسبة الملكية التي تنتفي معها صفة الاستقلالية بامتلاك (5%) أو أكثر من أسهم الشركة، بينما نجد أن معيار المحاسبة الدولي رقم (28) قد حددالقوة التصويتية بـ (20%) في المعيار المحاسبي الدولي وهي ذاتها نسبة المساهمة في الشركة، وبالتالي يظهر هنا أن تعليمات الحوكمة لم تلتزم بمعيار المحاسبة الدولي في تحديد النسبة، كما أن النسبة المذكورة في معيار المحاسبة الدولي هي نسبة مرتفعة جدًا والأجدر أن يتم تخفيض هذه النسبة.

وكذلك عدم ذكر نسبة مساهمة العضو المستقل في الشركة الحليفة في تقرير مدقق حسابات الشركة الأم، فنجد أن معيار المحاسبة الدولي رقم (28) وكذلك تعليمات الحوكمة لم تتضمن ما يشير إلى الإلزام بذلك، وبالتالي يجب تضمين تعليمات الحوكمة ما يلزم مدقق الحسابات الخارجي على تضمين تقريره نسبة تشير إلى نسبة مساهمة العضو المستقل في الشركة الحليفة، أو إجبار لجنة الحوكمة في الشركة عن الإفصاح عن ذلك.

وكذلكالمشكلة التي تظهر فيما يتعلق بالجمع بين منصب الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر للأعضاء في مجلس الإدارة، حيث أن المادة (4/ز) من تعليمات الحوكمة لم تجز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة المساهمة، وكان هذا الجمع مقصورًا على رئيس مجلس الإدارة فقط دون الأعضاء، ومن الأجدر أن يمتد هذا المنع ليشمل جميع أعضاء مجلس الإدارة العاديين والمستقلين أيضًا، وكذلك امتد المنع في ذات المادة ليشمل منع أحد أقارب رئيس مجلس الإدارة من أن يشغل منصب المدير العالم للشركة، وهنا قصور أيضًا فيجب أن يمتد المنع ليشمل عدم شغل المناصب التنفيذية الأخرى وأنيمتد هذا المنع ليشمل أقارب أعضاء مجلس الإدارة جميعًا.

ونجد أن المشرع قد نص في المادة (4/ط) من تعليمات الحوكمة على إعطاء أعضاء مجلس الإدارة دورات تدريبية، ولكن لم يحدد المشرع أسس وشروط منح هذه الدورات، وكذلك لم يحدد المشرع الوضع القانوني المترتب على عضوية العضو المستقل في مجلس إدارة جمعية تعاونية خيرية ومؤسسات غير ربحية، فكان من الأجدر أن يتم تحديدها من قبل الجهة المختصة.

ومن خلال هذه الدراسة فقد خرج الباحث بالتوصيات التالية:-

1. العمل على تنظيم المواد المتعلقة بالعضو المستقل بشكل أشمل وأوضح.
2. يجب وجود نص يلزم مدقق حسابات الشركة الأم بالإفصاح عن نسبة مساهمة العضو المستقل الممثل في مجلس إدارة الشركة الأم في الشركة الحليفة، وذلك لتجنب امتلاك العضو المستقل نسبة مؤثرة على استقلاليته.
3. النص على زيادة نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة الشركات المساهمة والتخفيض من نسبة امتلاكهم للأسهم المسموح بها وفقاً لتعليمات الحوكمة.
4. إضافة بند للمادة (4/ج) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2017 يتضمن النص على ما يلي: "تنتفي صفة الاستقلالية عن عضو مجلس الإدارة في حال شغله لأي عضوية في أي مجلس إدارة لجمعية تعاونية خيرية أو مؤسسة أو شركة غير ربحية".
5. ضرورة قيام جهات الرقابة على مدى الالتزام بتعليمات الحوكمة بعقد دورات وورشات عمل تتعلق بالعضو المستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة في شركة بورصة عمان.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية:

1. **الابراهيمي، مروان. (2000). تصفية الشركات المساهمة. دراسة مقارنة بين القوانين المصري والأردني والانجليزي (رسالة دكتوراه). معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة: مصر.**
2. **بارود، حمدي. (2011). العضوية في مجلس إدارة شركة المساهمة (دراسة في البناء التقليدي والحديث لشركة المساهمة في ضوء قواعد الحوكمة). مجلة جامعة الأزهر. سلسلة العلوم الإنسانية، ع2 (مج 12).**
3. **تعليمات حوكمة الشركات المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2017 والصادرة بالاستناد لأحكام المادتين (12/ن) و (118/ب) من قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017 والمقرة بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (2017/146) تاريخ 2017/5/22.**
4. **خليل، هاشم. (2011). الدعاوي الناشئة عن أخطاء مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة. (رسالة ماجستير)،جامعة الشرق الأوسط، عمان: الأردن.**
5. **دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لعام 2008م.**
6. **العريني، محمد.(2007). الشركات التجارية.الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.**
7. **العكيلي، د. عزيز. (2002). شرح القانون التجاري. ج4، الشركات التجارية، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.**
8. **عيد، إدوارد. (1987). الشركات التجارية. شركات مساهمة، بيروت: مطبعة النجوى.**
9. **غالب، د. عبد القادر. (د.ت). الأعضاء المستقلون في عضوية مجالس إدارة الشركات.تم استرجاع الصفحة من: www.omandaily.com.**

10. قانون الشركات الأردني وتعديلاته رقم (22) لسنة 1997، المنشور على الصفحة (2038) من عدد الجريدة الرسمية رقم (4204) بتاريخ 1997/5/15.

11. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية لسنة 2015.

12. المحاسنة، محمد. (2010). المسؤولية المدنية لأعضاء مجلس الإدارة في الشركة المساهمة العامة. ط1،عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.

13. المحاسنة، محمد (2004). المسؤولية المدنية لأعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة في القانون الأردني. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة مؤتة، الكرك: الأردن.

14. مركز أبو ظبي للحوكمة. (د.ت). أساسيات الحوكمة، مصطلحات ومفاهيم.(سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة).برج غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي،أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة.

15. معيار المحاسبة الدولي (28) الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة، مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

16. المصري، حسني. (1986). القانون التجاري. القاهرة: مطبعة حسان.

المصادر والمراجع باللغة الانجليزية:

-Corporat governance:indicative independent dirctoe definition.last modified septsper 10.2002 Kmike lubranol. International finance corporation trnsiated by cipe copyriht2003.

أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي لدي العاملين بجامعة الملك خالد

د. سمر محمد الطاهر ياسين
أستاذ مساعد بجامعة الملك خالد / قسم إدارة الأعمال
أ. تهاني حسن عثمان أبوريد
محاضرة بجامعة الملك خالد / قسم إدارة الأعمال
المملكة العربية السعودية

المستخلص

هدفت الدراسة التعرف أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي لدي العاملين بجامعة الملك خالد، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتمثل مجتمع الدراسة من جميع العاملين في جامعة الملك خالد بمدينة أبها، وقد تم اختيار عينة عشوائية تكونت من (50) موظفاً من المحاضرين والإداريين، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن مستوى ممارسة جامعة الملك خالد لأبعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي الكاريزما، رعاية الأفراد، الحافز الإلهامي، الحافز الفكري) من وجهة نظر العاملين فيها جاء بدرجة مرتفعة، وأن مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين في جامعة الملك خالد بجاء بدرجة مرتفعة أيضاً، كما يوجد أثر لأبعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي الكاريزما ، رعاية الأفراد، الحافز الإلهامي، الحافز الفكري) على الالتزام التنظيمي من وجهة نظر العاملين بجامعة الملك خالد، كما لا يوجد اختلاف في وجهات نظر العاملين في جامعة الملك خالد في أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي باختلاف الجنس، ولكن يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، لصالح سنوات الخبرة التي تتراوح بين 11-15 سنة، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لصالح فئة الماجستير لأنهم الأكثر عدداً. في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة توصي الباحثة بضرورة تنمية وتعزيز القيادة التحويلية في إنجاز المهام اليومية في جامعة الملك خالد، وذلك من خلال اتباعها بشكل مستمر، وضرورة اهتمام الإدارة العامة للتعليم في المملكة العربية السعودية بتوفير كافة الاحتياجات والمتطلبات اللازمة لتطبيق القيادة التحويلية لما لها انعكاساً كبيراً على الالتزام التنظيمي، بالإضافة إلى الاهتمام بالموظف للوصول إلى أعلى التزام تنظيمي له في العمل ولكي يعمل بكل جدية ومنافسة لتحقيق الأهداف المنشودة.

كلمات مفتاحية: القيادة التحويلية – الالتزام التنظيمي

ABSTRACT

The study aimed to identify the effect of transformational leadership on the organizational commitment of employees at King Khalid University, and the study used the descriptive analytical approach, and the study relied on the questionnaire as a tool to collect data, and represented the study community of all workers at King Khalid University in Abha, and a random sample was selected consisting of (50) An employee of lecturers and administrators. The study reached several results, the most important of which is that the level of King Khalid University's practice of transformational leadership dimensions (the ideal effect of charisma, individual welfare, inspirational motivation, intellectual motivation) came from the point of view of its employees came with a high degree, and that the level of organizational commitment of workers at King Khalid University in Bajaa Also, there is an effect of transformational leadership dimensions (the ideal effect of charisma, individual care, inspirational motivation, intellectual motivation) on organizational commitment from the viewpoint of employees at King Khalid University, and there is no difference in the views of employees at King Khalid University in Transformational leadership on organizational commitment to gender difference, but there are statistically significant differences according to the variable of years of experience, in favor of years of experience ranging from 11-15 years, and there are statistically significant differences depending on the variable of the educational qualification in favor of the master class because they are the most numerous. In light of the results of the study, the researcher recommends the need to develop and enhance transformational leadership in accomplishing daily tasks at King Khalid University, by following them continuously, and the need for the General Administration of Education in the Kingdom of Saudi Arabia to provide all the needs and requirements for implementing transformational leadership because of its reflection Great commitment to organizational commitment, in addition to caring for the employee to reach the highest organizational commitment for him in the work and to work in all seriousness and competition to achieve the desired goals.

Key words: transformational leadership - organizational commitment

المقدمة :

أصبح دراسة موضوع القيادة في المجال الإداري من الضروريات اللازمة في العصر الحديث، وذلك لبروز أهميتها مع تزايد تطور التنظيمات الإدارية والاقتصادية والسياسية نتيجة التقدم العلمي والثقافي والتكنولوجي الذي أصبح سمة هذا القرن، ويقاس فشل أو نجاح القيادة في إدارتها بنجاح المنظمة في تحقيق الأهداف و النتائج ، كما يقاس نجاح القائد في المستويات الإدارية بمدى قدرته على تكامل العمل في دائرته مع عمل المنظمة الكلي وذلك لأن نوع القيادة الذي يتبناها المدير أو القائد يعد هام لكفاءته التنظيمية و الفردية.

كما أن نوعية القيادة هي إحدى الصفات التي تميز المنظمة الناجحة عن منظمة أخرى ضعيفة الإنتاج، وكثير من المنظمات التي توقفت عن عملها يعود فشلها إلى إدارتها الضعيفة، والقيادة الناجحة تقاس بمدي كفاءة ولاء الفريق، فيخلق القادة الفاعلون بيئة قوامها الأهداف، كما يكون لديهم أيضاً القدرة على ترغيب فريق عملهم في الانضمام إليهم لتحقيق أهداف المنظمة (العبادلة، 2014)

وقد ظهر مصطلح القيادة التحويلية (Transformational Leadership) **في أواخر السبعينات من القرن العشرين بواسطة العالم الأمريكي بيرنز ماكجروجر الذي تناول مفهوم القيادة التحويلية في كتابة "القيادة" عام** (1978م) **، والذي أكد فيه أن رغبات العصر الحالي بحاجة شديدة لقيادة ابتكارية مؤثرة في بيئة العمل تعتمد على تبادل المنفعة لتحل مكان القيادة التقليدية .**(Hiatt ,2010)

وقد قام (Bass) **بإسهامات أوضحت عن تطوراً ملحوظاً في القيادة التحويلية عندما وضع منهجية للقيادة التحويلية في عام** (1985م) **، كما وضع لها مقاييس ونماذج من أجل قياس عوامل السلوك القيادي** (MLQ) **، والذي تضمن عناصر ثلاثة للقيادة التحويلية تمثلت في الكاريزما ، التشجيع الإبداعي ، والاهتمام بالفرد ، وقد أضاف** (Bass) **مكوناً رابعاً فيما بعد سمي بالدافعية المستوحاة.** (Alcala , 2016)

وتركز القيادة التحويلية إلى الوصول للدوافع الظاهرة والكامنة لدى الموظفين التابعين لها (Stubbs,2017)

ويعد الالتزام التنظيمي أحد أوجه الارتباط بين المنظمات والموظفين فيها ، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام العديد من الباحثين ، لما له من أثر كبير على سلوكيات الموظفين

وكذلك له انعكاس هام على الموظف والمنظمة التي يعمل بها ، وقد أدى الاهتمام بمفهوم الالتزام التنظيمي خلال العقدين الماضيين إلى شيوعه لدى القادة والأكاديميين ، على اعتبار أن الموظف الملتزم تنظيماً يكون أكثر التصاقاً بمنظمته التي يعمل بها، وأكثر اجتهاداً ومساهمةً في تحقيق أهدافها بالإضافة إلى أن الالتزام التنظيمي يعتبر من أهم العوامل التي تحدد كفاءة و فعالية المنظمة. (غالي ، 2015)

ويعد الالتزام التنظيمي هو الأكثر تطوراً في عائلة التزام العمل من المنشآت، حيث يشمل الالتزام التزام فعال يستند إلى الجوائز، الامتثال هو الخطوة الأولى والبدائية للالتزام حيث أن محركاتها الرئيسية هي كسب المال أو الاحترام أو القوة أو الترويج، ويحدث الالتزام إذا كانت قيم ومعتقدات المنظمة متوافقة مع مواقف الموظفين وسلوكياتهم. ويتوقع الموظفون أن تكون قيمهم متوافقة مع قيم المؤسسة، ويحدث التداخل عندما يتحقق هذا التوافق، و يتم قبول الالتزام التنظيمي كعنصر حيوي لنجاح وجودة المؤسسات.(Kassaw, & Golga, 2019, p88)

ويوجد مستوى من التوافق بين معتقدات الموظفين والقيم والمعايير التنظيمية بسبب عمق واتساع الالتزام التنظيمي كمفهوم ، ويعتبر من المهم أن الاهتمام بغرس أبعاد الالتزام في المؤسسات من أجل مواصلة تقييم علاقتها في مكان العمل. وفقًا لذلك، فأنه لا ينبغي تحليل الالتزام التنظيمي دون النظر إلى هذه الأبعاد بشكل مستقل بسبب الاختلاف الوجودي في علاقات الموظفين مع مؤسساتهم، ويقوم الموظفون باختبار أبعاد الالتزام العاطفي والاستمراري والمعياري بدرجات متفاوتة، حيث يساهم كل منهم في الالتزام التنظيمي الشامل ؛ وبالتالي ، يمكن افتراض كل منهما بشكل مستقل عن الآخر عند النظر في علاقته بالسوابق والعمليات المتداخلة.(Palta, 2019, p38)

وانطلاقاً مما سبق ترى الباحثتان بضرورة التعرف على أثر أبعاد القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي من وجهة نظر العاملين بجامعة الملك خالد.

مشكلة الدراسة:

من المحتمل أن يؤثر الشخص الذي يعمل في منصب قيادي إيجابياً أو سلبياً على الموظفين، كما يوجد الكثير من نظريات القيادة وأساليبها ولكن لا يوجد مفهوم موحد يتفق عليه خبراء العاملين في مجال الإدارة كمصدر فريد لنجاح عملية القيادة ، وقد جاءت القيادة التحويلية من أجل تحسين سلوك الموظفين والتزامهم التنظيمي ، وقد

أكدت عدة دراسات أهمية القيادة التحويلية ، منها دراسة (Ling & Wu, 2016) والتي أكدت نتائجها بوجود علاقة بين القيادة التحويلية وتحسين بيئة العمل من خلال العملية التبادلية في المنفعة بين القائد والموظفين مما يساهم في تحسين مستوى الأداء الوظيفي للعاملين ، أما دراسة(Zou & Liu, 2015) أشارت في نتائجها بأن للقيادة التحويلية دور كبير في تحسين أدائهم الوظيفي ، أما (Nobari & Davoudi, 2014) فقد أشارت نتائج دراستهما وجود علاقة موجبة بين القيادة التحويلية والالتزام التنظيمي للموظفين.

وتتلخص مشكلة الدراسة في الاجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي من وجهة نظر العاملين بجامعة الملك خالد ؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى ممارسة جامعة الملك خالد لأبعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي الكاريزما ، رعاية الأفراد ، الحافز الإلهامي ، الحافز الفكري) من وجهة نظر العاملين فيها؟
2. ما مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين في جامعة الملك خالد ؟
3. هل يوجد اختلاف في وجهات نظر العاملين بجامعة الملك خالد في أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي باختلاف كل من (الجنس – سنوات الخبرة – المؤهل العلمي)؟

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1. تحديد أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي من وجهة نظر العاملين بجامعة الملك خالد.
2. التعرف على مدى ممارسة جامعة الملك خالد لأبعاد القيادة التحويلية من وجهة نظر العاملين فيها.
3. إبراز مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين في جامعة الملك خالد.

4. إظهار الاختلاف في وجهات نظر العاملين بجامعة الملك خالد في أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي باختلاف كل من (الجنس – سنوات الخبرة – المؤهل العلمي).

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوع غاية في الأهمية كون موضوع القيادة أحد الموضوعات المهمة ، والتي حظيت ولا تزال تحظى باهتمام بالغ من قبل المهتمين بهذا المجال ، وحسب اطلاع الباحثتان فإن الموضوع لم ينل البحث الكافي في بيئة الأعمال السعودية ، وبذلك فإن الدراسة ستثري المكتبة العربية بإضافة بحثية وإضاءة مختلفة في هذا المجال ، كما قد تفيد نتائج هذه الدراسة القائمين على إدارة جامعة الملك خالد من خلال إبرازها لمستوي استخدام القيادة التحويلية في إدارتهم وكذلك تعريفهم بأهم القصور فيها، كما ستقدم هذه الدراسة مقترحات قد تساهم في تحسين بيئة العمل في جامعة الملك خالد.

فرضيات الدراسة:

سعت الدراسة إلى التحقق من الفرضيات التالية:

1. يوجد أثر لأبعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي الكاريزما ، رعاية الأفراد ، الحافز الإلهامي ، الحافز الفكري) على الالتزام التنظيمي من وجهة نظر العاملين بجامعة الملك خالد .
2. يوجد اختلاف في وجهات نظر العاملين بجامعة الملك خالد في أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي باختلاف كل من (الجنس – سنوات الخبرة – المؤهل العلمي).

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على الحدود التالية:

- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على العاملين في جامعة الملك خالد من محاضرين وإداريين.
- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على جامعة الملك خالد بمدينة أبها.

- الحدود الزمانية : طبقت الدراسة في العام 1441ه – 2020م.

مصطلحات الدراسة:

في ضوء الأدبيات والدراسات السابقة تعرف الباحثتان إجرائياً مصطلحات الدراسة كما يلي:

- القيادة: هي فن التأثير في الأشخاص وإرشادهم وتوجيههم بطريقة معينة من أجل كسب احترامهم و طاعتهم وولائهم التنظيمي، وتعاونهم معه في سبيل الوصول إلى هدف معين.
- القيادة التحويلية:

هي عملية يسعها من خلالها القائد والعاملين التابعين له إلى النهوض بكل منها الآخر من أجل الوصول إلى أعلى مستويات الدافعية في بيئة العمل.

- الالتزام التنظيمي:

هو استعداد الموظف بجامعة الملك خالد لبذل جهود كبيرة لصالح الجامعة وامتلاك الرغبةالقوية في البقاء في العمل بها والقبول بالقيم والأهداف الرئيسية لها.

الإطار النظري

أولاً: القيادة التحويلية

تعريف القيادة التحويلية:

يعرف (Ustun, 2018, p18) القيادة التحويلية بأنها نوع من القيادة يكون فيها سلوك القائد قابلاً للملاحظة والقياس، وتمثل القيادة التحويلية شعوراً بالتوجه نحو المستقبل، الابتكار، التغيير والإصلاح، ويعرف القادة التحويلين بأنهم قادة يبحثون عن طرق جديدة للعمل، توليد فرص جديدة ضد المخاطر، وإنتاج حلول عملية للمشاكل ورفض الوضع الراهن، ويتميزون بكاريزما خاصة بهم.

كما وتعرف القيادة التحويلية بأنها نمط من القيادة يحفز الموظفين لإجراء تغييرات جذرية من خلال رفع احتياجات النظام العالي وتحفيزهم للأداء الفائق بما يفوق التوقعات، ومن خلال هذا النمط يقدم القادة التحويلين أنفسهم كمثال يحتذى به ويكسبون ثقة المتابعين من خلال تمكين الموظفين ورفع إمكاناتهم، وهي تتميز بمجموعة

سلوكيات (التأثير المثالي، التحفيز الفكري، الدافع الملهم، الاعتبار الفـردي) (Munir, & Aboidullah, 2018,).

وتعرف أيضاً القيادة التحويلية بأنها نوع من القيادة الـذي يـرتبط إيجابيـا بنوعيـة العمل، حيث أنها تؤثر بشكل بارز علـى أعضـاء المنظمـة، تحفـز الأعضـاء إظهـار الـولاء والثقة في المنظمة، ويتميز القـادة المثـاليون بـأنهم يولـدون الإلهـام المفـاهيمي والسـلوكي والاستعداد للعمل، ويعملون على زيادة الاعتـراف والـوعي بأهميـة وخطـر المشـاكل الـتي تواجهها المنظمة، وسوف يحفز الاعتراف بالعضو الفـردي وقيمـة مسـاهماته في المنظمـة على الإبداع والابتكار داخل تلك المنظمة.(Munir, & Aboidullah, 2018)

عناصر القيادة التحويلية:

في العام 1993 قدم" باس" بالاشتراك مع "أفيليو" نموذجاً أكثر حداثة للقيادة التحويلية يتضمن أربعة عناصر تحدد القيادة التحويلية وذلك على النحو التالي: (الهلالي، 2011)

1. التأثير المثالي (الكاريزما)

وتشير إلى أن القائد يحظى بدرجة عالية من الاحترام والثقة من قبل تابعيه وتهتم بصفة أساسية بتطوير رؤية جديدة تعد نموذجا للمثل والسلوكيات المشتركة. (الهلالي،2011)

وقد سماها (رشيد، 2013) المهابة ويمثل قدرة القائد على بناء الثقة فيه وتقديره من قبل أتباعه الأمر الذي يشكل الأساس لقبول التغيير الشامل في المنظمة وبدون هذه الثقة في دوافع القائد ومقاصده فإن أي محاولة لإعادة توجيه المنظمة قد تفضي الى مقاومة كبيرة .إذ يمكن للمرء أن يقود الآخرين إذا جعلهم مستعدين لإتباعه ومثل هؤلاء القادة يشكلون قدوة حسنة لأتباعهم؛ لأنهم يعملون الأشياء الصحيحة ويواجهون المواقف الصعبة، ويظهرون سلوكا أخلاقيا رفيعا وثقة بالذات وعزيمة وبعد نظر.

2. الاستثارة العقلية (الحافز الفكري):

وفيها يهتم القادة بتشجيع الأتباع على أن يجعلوا الطرق التي يؤدون بها الأشياء محل تساؤل، وأن يبتعدوا عن الماضي ويحددوا الحقائق التي يؤمنون بها بوضوح،

ومن ثم فهي تشير إلى الموقف الذي يستثير فيه القادة جهود أتباعهم كي يكونوا مبدعين مبتكرين. (الهلالي،2011)

وقد سماها (رشيد، 2013) الحفز الفكري فالقادة التحويليون يحفزون أتباعهم على المبادرة :وقد سماها والابتكار والإبداع من خلال تشجيعهم على مساءلة المسلمات في العمل وتحفيز التغيير في أسلوب التفكير بالمشكلات القائمة وتناولها بطرق جديدة؛ والنظر إليها من زوايا عديدة . وهكذا يمكن إطلاق الطاقات الخلاقة وتوسيع الآفاق والحصول على أفكار جديدة ومبدعة لحل المعضلات من قبل الأتباع.

3. الدافعية المستوحاة(الحافز الإلهامي):

وفيها يكون القادة عبارة عن رموز لزيادة الوعي والفهم بالأهداف المرغوبة المتبادلة، حيث إن أفعالهم تؤثر في الأتباع وتدفعهم إلى تمثل خطواتهم. (الهلالي،2011)

وقد سماها (رشيد، 2013) الحفز الملهم ويتضمن إلهام الأتباع واستثارة هممهم وإذكاء الحماس لديهم نحو الإنجاز وذلك من خلال تقديم رؤية مقنعة للمستقبل وإظهار التفاؤل والحماس في العمل وتوفير نوع من التحدي والمعنى في عمل الأتباع، واستثارة روح الفروق لديهم والإشادة بالنتائج الايجابية.

4. الاعتبار الفردي (رعاية الأفراد):

وفيه يتم التعامل مع الأتباع بطرق مختلفة تراعي الاعتبارات الفردية ولكن بعدالة (الهلالي،2011) ، وقد سماها (رشيد، 2013) الاهتمام الفردي ينبغي للقائد أن يلاحظ رغبات أتباعه وحاجاتهم ويحللها ويتنبأ بها، دون أن يشعرهم أنهم موضع للملاحظة وبالتالي يوكل المهمات إليهم وفقا لخصائصهم واستعداداتهم الشخصية علاوة على أنه يضطلع بدور الموجه والمعلم لهم.

وترى الباحثتان أن القيادة التحويلية يجب أن تعكس صفات وخصال القائد على العاملين وعناصر القيادة التحويلية الجاذبية، الاستثارة، الدافعية والاعتبار الفردي، جمعها تكون شخصية القائد.

خصائص القائد التحويلي:

لكي يستطيع القائد التحويلي إدارة التغيير وتحويل منظمته نحو الأفضل فإنه ينبغي أن يحوز على عدد من الخصائص منها ما يلي : (العمري، 2014)

1. القائد التحويلي هو شخص قادر على خلق ورسالة و رؤية للمنظمة ، وإيصال هذه الرؤية بطريقة تستثير دافعية المرؤوسين لاعتناقها.
2. يرى القائد التحويلي أن المبرر من وجوده في المنظمة هو نقل الموظفين نقلة حضارية، فهو يتمتع بثقة ذاتية عالية، ويتمتع بوعي خال من الصراعات الداخلية.
3. للقائد التحويلي حضور واضح، ونشاط بدني متفاعل، حيث يشارك الناس مشاكلهم، ويقدم لهم الحلول المناسبة.
4. يستطيع القائد التحويلي التعامل مع الغموض والمواقف المعقدة.
5. يسعى القائد التحويلي إلى الوصول بمرؤ وسيه إلى تحقيق إنتاجية عالية تفوق الأهداف وتفوق ما هو متوقع منهم ومن المنظمة.
6. القائد التحويلي عنصر تغيير ومحب للمخاطر المحسوبة ولا يحب الاستقرار الذي لا يؤدي إلى التطوير.

وظائف القائد التحويلي:

يرى (حماد، 2011) أن القائد التحويلي يقوم بالوظائف الرئيسية التالية هي:

1. إدراك الحاجة للتغيير :بما أن القائد التحويلي داعية تغيير فهو يقوم بإقناع الناس بحاجتهم للتغيير ويعمل على تلك الحاجة من خلال بناء شبكة فكرية مع أشخاص فاعلين ومؤثرين لتدعيم التغيير وأن يتعامل مع المقاومة للتغيير على أساس فردي لأن التغيير فيه تهديد للأفراد.
2. تقديم الرؤية المستقبلية: يجب على القائد التحويلي كتابة وصياغة طموحه ورسالته والتي سيحقق من خلال ذلك النقلة الحضارية للجميع.
3. اختيار نموذج التغيير :يختار القائد التحويلي نموذج التغيير الملائم لمنظمته من بين النماذج المتاحة التي يتوقع أن تثبت فاعليتها تحت ظروف معينة وبحيث تكون ملائمة للواقع العملي.
4. إعادة تشكيل ثقافة المنظمة :يقوم القائد التحويلي بتكييف الأنماط والسلوك والعادات والقيم والمشاعر السائدة بين العاملين بما يلائم البرنامج الجديد لأنه لا يمكن أن يتم التغيير في ظل الثقافة التنظيمية السائدة مهما كانت مناسبة لأن الوضع أصبح يختلف تمامًا.

5. إدارة الفترة الانتقالية :وتمثل أصعب مهام القائد التحويلي لأنها تتطلب التخلص من القديم والوهم بعظمة هذا القديم وأن يتعامل مع كل مشكلة تظهر بسبب التغيير استراتيجية مناسبة.
6. تنفيذ التغيير ومتابعته: يقوم القائد التحويلي في المرحلة الأخيرة بتنفيذ التغيير أي وضع أجندة التغيير موضع التنفيذ والعناية بالقلقين والمتأرجحين والمترددين إن الإصرار ضروري هنا لتنفيذ التغيير ولنا أن نتذكر أن التغيير رحلة وليس نقطة وصول.

وهنا وترى الباحثتان أن القيادة التحويلية هي من أكثر النظريات القيادية شهرة هي تساعد على تحويل المنظمات، وهي التي تحتاجها جميع المنظمات بغض النظر عن النشاط التي تقوم عليه المنظمة، والقيادة التحويلية لها عناصر، ولها أنماط، ولها خصائص، ويجب أن يتمتع القائد التحويلي بعدة خصائص منها أن يكون قادرة على خلق رؤية وسالة للمنظمة، أن يكون لديه المبرر في كافة الأمور، أن يكون حضوره واضحاً ونشاطه بدني بتفاعل.

ثانياً: الالتزام التنظيمي

تعريف الالتزام التنظيمي:

من أجل ضمان حيوية ونجاح المنظمات، من الضروري الحفاظ على التزام الأعضاء بالمنظمة التي يعملون من أجلها، ويتضمن الالتزام التنظيمي قوة الموظف الذي يتعامل معه تجاه المؤسسة التي يعمل بها، مع تضخم عمل المؤسسات في القرن الحالي وزيادة الأعباء الوظيفية الملقاة على عاتق الموظفين، فقد أصبح هناك نوعاً من إعطاء الأولوية للتأكيد على الالتزام التنظيمي ، وأصبح القادة بشكل عام في جميع المؤسسات يركزون جهودهم على الركائز التي تعزز الالتزام التنظيمي، كوسيلة لزيادة الأداء والانتاجية في مؤسساتهم(Palta, 2019, p38) .

ويعرف الالتزام التنظيمي بأنه نوع من أنواع الالتزام الذي يشكل من خلال مواقف الموظفين تجاه منظمتهم، حيث ترتبط بالالتزام التنظيمي العديد من المفاهيم الأخرى مثل الولاء، والقواعد المعيارية الداخلية ، والتوافق مع قيم المنظمة، والرغبة في السعي للتنظيم وبناءً على هذه المفاهيم ، يتم تشكيل الالتزام التنظيمي من خلال قبول وإيمان بالقيم والأهداف التنظيمية، بذل

جهد إضافي للوصول إلى الأهداف التنظيمية ، ووجود رغبة قوية أو استعداد قوي للحفاظ على عضوية المنظمة (Akdemir, 2019, p172).

ويعرف أيضاً بأنه الانتماء لعواطف الأفراد مع المنظمة، ويُعرف بوجود مشاركة الموظفين في المنظمات ، والالتزام هو المصلحة الفسيولوجية التي يشعر بها الأفراد في المنظمات، وهو يتمثل في المشاعر والمواقف تجاه المنظمات(Helvaci& Kilicoglu, 2018, 106).

كما ويعرف الالتزام التنظيمي بأنه ظاهرة أكثر عمومية من الرضا الوظيفي لأن الالتزام التنظيمي مكرس لكل من المنظمة والوظيفة، وهناك ثلاثة أبعاد للالتزام التنظيمي: التزام الامتثال، التزام الهوية، والالتزام الداخلي، ويعرف التزام الامتثال بأنه نوع من الالتزام الذي يقوم على المكافآت، والتزام الهوية يعني الدرجة التي يفخر بها الموظفون بمؤسساتهم، بينما يعرف الالتزام الداخلي بأنه الانسجام بين قيم الأفراد ومعتقداتهم(Erdogan, & Cavli, 2019, p261).

كما ويعتبر الالتزام التنظيمي موقف وظيفي يُعرف على أنه الدرجة التي يحددها الموظف مع المنظمة وأهدافه ورغباته في البقاء مع المنظمة، والتي يتم النظر إليها على طول ثلاثة أبعاد: العاطفية، والاستمرارية ، والمعيارية ، ويجب أن يعطى الالتزام التنظيمي أولوية أكبر في جميع المؤسسات، لا سيما لأنه يتعلق بمعالجة النقص في القوى العاملة في المؤسسات (Palta, 2019, p38).

ولا تقف نتائج الالتزام الوظيفي عند حد ما ، بل تتعدا لتصل الى أعلى مستوى من التمكين وأثره على السلوك ؛ ويعكس التمكين الارتباطات النفسية والاجتماعية للأشخاص أو الأماكن أو الأشياء، مثل المهن أو المنظمات المهنية، والتي بدورها يمكن أن تتأثر بسلوكيات القيادة كموقف وظيفي (Kassaw, & Golga, 2019, p89).

وقد نتج عن تطور مفهوم الالتزام التنظيمي وجود قواسم مشتركة بين العديد من التعاريف النظرية: الرابطة النفسية للمنظمة، والإيمان بالمنظمة، وقبول أهداف المنظمة وقيمها، والتضحية من أجل خير المنظمة، والاستعداد للبقاء مع المنظمة في وقت مبكر من تاريخها، وقد أشارت نتائج العديد من الدراسات الى وجود علاقة بين الالتزام التنظيمي والالتزام بالموقف، والالتزام الحسابي، والالتزام السلوكي ، حيث استمدت

الفروق من ملاحظة العمليات المختلفة التي أصبح الموظفون فيها مرتبطين بالمنظمات ونتائجها التي تلت ذلك ، مثل التغيب ودوران الموظفين، وكانت هذه الفروق مهمة لمواصلة تطوير البحوث حول الالتزام التنظيمي ودوره في تعزيز المنشآت(Akdemir, 2019, p173)

عناصر الالتزام التنظيمي التي تنتج عن الفهم العلمي له:

نتج عن الفهم العملي للالتزام التنظيمي ثلاثة موضوعات عريضة حول الالتزام تتمثل فيما يلي:

(أ) الالتزام تجاه المنظمة ينطوي على المجال العاطفي.

(ب) يدرك الموظفون أن هناك تكاليف مرتبطة بترك المنظمة.

(ت) يعكس الالتزام تجاه المنظمة مستوى التزام الموظفين.

ويتم معالجة هذه المواضيع العريضة الثلاثة ضمن ثلاثة أبعاد أساسية: العاطفية ، والاستمرارية ، والمعيارية ، ويمثل الالتزام الفعال العنصر العاطفي للالتزام التنظيمي ، أو الدرجة التي يرتبط بها الموظفون عاطفياً بالمنظمة ومعتقداتها وقيمها، ويأخذ التزام الاستمرارية في الاعتبار تصورات الموظفين حول القيمة في البقاء مع المنظمة ، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل الأجور والمزايا، ويحدث الالتزام المعياري نتيجة لإحساس الموظفين بالالتزام بالبقاء في المنظمة(Usman,etal., 2017, p12).

أهمية الالتزام التنظيمي:

يرى (Iqbal, etal., 2020) أن أهمية الالتزام التنظيمي تتمثل فيما يلي:

1. يمثل الالتزام التنظيمي أحد المؤشرات الهامة والأساسية بعدد من النواحي السلوكية مثل معدل دوران العمل ، فمن المفترض أن الأفراد الملتزمين سيكونون أطول فترة بقاء في المنظمة وأكثر عملاً نحو تحقيق أهدافها.
2. أن مجال الالتزام التنظيمي قد جذب كلاً من علماء السلوك الإنساني والمديرين نظراً بكونه سلوكاً مرغوباً فيه.
3. يمكن أن يساعد الالتزام التنظيمي في كيفية ايجاد الأفراد هدفاً لهم في الحياة.

خصائص الالتزام التنظيمي:

يرى (Palta, 2019, p38) **أن خصائص الالتزام التنظيمي تتمثل فيما يلي:**

1. **أن الالتزام التنظيمي حالة غير ملموسة ، ويستدل عليه من خلال متابعة سلوك الأفراد وتصرفاتهم والتي توضح مدى التزامهم بقواعد العمل.**
2. **الالتزام التنظيمي حصيلة تفاعل عدد من العوامل التنظيمية و الانسانية والإدارية.**
3. **لن يصل الالتزام التنظيمي إلى مستوى الثبات المطلق ، لأن درجة التغير التي تحصل فيه أقل من الذي تتصل بالظواهر الإدارية الأخرى .**

أبعاد الالتزام التنظيمي:

يحدد (Kassaw, & Golga, 2019, p92) **أبعاد الالتزام التنظيمي بما يلي:**

1. **أبعاد الصفات الشخصية: وهي كل ما يتعلق بالفرد من مهارات وقدرات ، ويتم معرفتها من خلال تحليل خصائص العمل مثل: الجنس ، العمر ، المؤهل العلمي ، الحالة الاجتماعية ، مدة الخدة في المنظمة .**
2. **أبعاد خصائص العمل: وهي جميع العوامل المتعلقة بالعمل ومتطلباته المختلفة ، من قدرات ومهارات ، وما يستجد منها مع مرور الزمن ، وكذلك أخبار العاملين بنتائج أعمالهم.**
3. **أبعاد الخصائص التنظيمية: تتمثل بالعوامل المتعلقة بالتنظيم وما يسوده من علاقات تربط الموظف بالوظيفة التي يعمل بها ، والتي يمكن للمنظمة الحد من تأثيرها أو زيادتها مثل الأجر، وحرية اختيار العاملين ، ونمط العمل.**

الدراسات السابقة

فيما يلي عدد من الدراسات التي اتيح للباحثتان الإطلاع عليها والتي اهتمت بموضوع الدراسة.

فقد جاءت دراسة (Iqbal, etal., 2020) **بهدف التعرف على أثر أسلوب القيادة التحويلية التي يمارسها المشرفون العاملون في كليات التمريض على غرس الالتزام الوظيفي بين الممرضات العاملات ، وعلى تحقيق التمكين والرضا النفسي لدى الممرضات،**

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (299) ممرضة يعملن في مقاطعة سرغودا في باكستان، وتكونت أدوات الدراسة من استبيان مكون من عدة مجالات، وقد أشارت نتائج الدراسة أن: ممارسة نمط القيادة التحويلية من قبل المشرفين على فريق التمريض في المستشفى يؤدي الى تعزيز التمكين النفسي لديهم ، ويحقق مستوى أعلى من الرفاهية ، مما يؤدي بدوره إلى زيادة التزامهم بمستشفياتهم، كما كشفت الدراسة عن وجود أثر للقيادة التحويلية على متغير التمكين النفسي بنسبة أكبر من الأثر على الرفاه النفسي، وأوصت الدراسة بضرورة أن يكون المشرفين على علاقة جيدة مع مرؤوسيهم لزيادة التمكين النفسي للمرؤوسين ولتحقيق الرفاهية والصحة النفسية ، كما يجب أن تعمل إدارة المستشفى أيضًا على تطوير المهارات القيادية للموظفين وقيادة الفريق ، حتى يتمكنوا من التأثير بشكل إيجابي على مواقف مرؤوسيهم، واقترحت الدراسة تطبيق دراسات أخرى تربط القيادة التحويلية بمتغيرات أخرى مثل الكفاءة الذاتية المهنية ، والدعم الاجتماعي.

وتناولت دراسة (Rahmawati, 2019) تحديد العلاقة بين القيادة التحويلية والالتزام التنظيمي والرضا الوظيفي. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث الطريقة الوصفية الكمية، وتكون مجتمع البحث من موظفي مكتب خدمة الضرائب (KPP) في بانجرماسين، وبلغت عينة الدراسة 89 شخصًا، كانت أدوات جمع البيانات في هذه الدراسة هي طرق المسح المتمثلة في الاستبانات، وأظهرت النتائج أن: القيادة التحويلية لها تأثير على الالتزام التنظيمي، وهذا يدل على وجود علاقة إيجابية بين القيادة التحويلية والالتزام التنظيمي، إلى جانب القيادة التحويلية ، هناك متغيرات أخرى تؤثر على الالتزام التنظيمي، و الالتزام التنظيمي له تأثير إيجابي على الرضا الوظيفي، فكلما ارتفع الالتزام التنظيمي، أدى الى ارتفاع الرضا الوظيفي، يوجد تأثير غير المباشر للقيادة التحويلية على الرضا الوظيفي، مما يعني أنه كلما كانت القيادة التحويلية أفضل، زاد الالتزام التنظيمي وزاد الرضا الوظيفي، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق أثر القيادة التحويلية على متغيرات جديدة.

أما دراسة (Ustun, 2018) فقد هدفت إلى التحقيق في سلوك القيادة التحويلية لطلاب المدارس الثانوية وفقا لتفضيلات الترفيه ونوع المشاركة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة شارك 226 من طلاب المدارس الثانوية الذين حضروا الدراسة طواعية في

مدرسة بورسا اتاتورك الثانوية في تركيا، وفي هذه الدراسة، تم تنقيح واستخدام مقياس القيادة للتحويل والريادة للمعاملات التي طورتها باسولجو لاستكشاف الاختلافات بين سلوك القيادة التحويلية للمشاركين، تم الحصول على البيانات باستخدام طريقة المقابلة الشخصية في بداية الدروس فقط بعد الحصول على أذونات من المعلمين من الطلاب المشاركين، وقد أظهرت هذه الدراسة أن الطلاب الذين اختاروا الأنشطة البدنية والذين شاركوا بنشاط في الأنشطة الترفيهية أظهروا قيادة تحويلية أكثر من الطلاب الآخرين، وأن الطلاب الذين يفضلون الأنشطة البدنية في أوقات فراغهم كان بدرجة أعلى بكثير من الطلاب الذين يفضلون الأنشطة المنزلية أو الاجتماعية، وأن تفضيل أوقات الفراغ يؤثر على سلوك القيادة التحويلي، فهو يجعلهم أكثر قدرة على إنتاج فرص جديدة وحلول عملية للمخاطر المحتملة من الطلاب الذين يختارون المشاركة السلبية في هذه الأنشطة.

وهدفت دراسة (Munir, & Aboidullah, 2018) إلى التحقيق تجريبياً في الفروق بين الجنسين في سلوكيات القيادة التحويلية لمديري المدارس وتأثيرها على الفعالية الأكاديمية للمعلمين، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من 250 مدير مدرسة ومديرة، و 2300 معلم من المدارس الثانوية الخاصة والعامة ، وتم اختيار أربعة سلوكيات تحويلية في القيادة (التأثير المثالي ، التحفيز الفكري ، الاعتبارات الفردية، والدوافع الملهمة) التي اقترحها باس في عام 1985 لتقييم الاختلافات بين الجنسين في سلوكيات القيادة التحويلية للمديرين، وتكونت أداة الدراسة من استبيان القيادة متعدد العوامل، وأظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد فرق كبير بين الجنسين في ممارسة سلوكيات القيادة التحويلية ووجدت علاقة سلبية كبيرة بين سلوكيات القيادة التحويلية والفعالية الأكاديمية للمعلمين، وأوصت الدراسة أن النظام التعليمي يتطلب جودة عالية من التغيير، الابتكار، التحول والتوجيه والتخطيط لجعله يصل إلى المستوى المطلوب، ويجب على قادة المدرسة استكشاف الاحتياجات الفردية، والموهبة، والاهتمامات، و تخصصات المعلمين على المستوى المهني وينبغي أن نقدم لهم المجالات من الخبرة وفقا لقدراتهم.

وقد جاءت دراسة (Porter, 2015) بهدف تقصي تأثير سلوكيات القيادة ذات الأهمية المباشرة ونمط القيادة التحويلية للمشرفين المباشرين على الالتزام الوظيفي،

والرضا النفسي للعاملين في سلك الرعاية الصحية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من 322 عاملاً في مجال الرعاية المباشرة يعملون لدى مؤسسات رعاية طويلة الأجل غير ربحية تقع في الغرب الأوسط من باكستان، وكشفت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيادة التحويلية الشاملة والالتزام التنظيمي وكذلك أبعاد الالتزام العاطفي والمعياري، دون أي أهمية للعلاقة بين القيادة التحويلية والتزام الاستمرارية. وتفيد نتائج هذه الدراسة قادة الصناعة والباحثين وواضعي السياسات لمعالجة السياسات التشغيلية والقيادة والتدريب، وممارسات الموارد البشرية، وتطوير سياسة القوى العاملة، وأوصت الدراسة بضرورة أن تعكس السياسات التشغيلية قيم المنظمة ومتابعتها من رؤية ورسالة جماعية مقنعة، ويجب أن يتم التدريب على تطوير القيادة باعتباره نوعا من التعليم والتطور المهني المستمر على جميع المستويات.

تعليق عام على الدراسات:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أن جميعها تهتم بالحديث عن موضوع القيادة التحويلية، وتتشابه الدراسات السابقة تقريباً في الفترة الزمنية حيث تركز الدراسات على الفترة الزمنية من 2015 الى 2020 م وهي فترة متقاربة زمنيا مع الدراسة الحالية ، كما تشابهت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي التحليلي ، بينما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الهدف الرئيس، حيث تسعى الدراسة الحالية إلى دراسة أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي في جامعة الملك خالد، في حين تبحث بعض الدراسات السابقة عن أثر القيادة التحويلية على متغيرات أخرى مثل الكفاءة الذاتية، والرضا النفسي، الالتزام الوظيفي، وتحقيق التمكين.

وتختلف الدراسات السابقة في الحدود المكانية، حيث ركزت الدراسات السابقة على دول أجنبية، بينما تركز الدراسة الحالية على المملكة العربية السعودية ، كما تختلف الدراسات في الحدود البشرية، حيث ركزت الدراسات السابقة على موظفين من مؤسسات مختلفة ، بينما تركز الدراسة الحالية على العاملين في جامعة الملك خالد.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ويحاول هذا المنهج أن يفسر ويقارن ويقيم من أجل التوصل إلى تعميمات ذات معنى تزيد رصيد المعرفة عن موضوع الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة جميع العاملين في جامعة الملك خالد في مدينة أبها ، أما العينة فقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (50) موظفاً من العاملين في جامعة الملك خالد من المحاضرين والإداريين.

خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (1) يوضح خصائص عينة الدراسة

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	25	50
أنثى	25	50
المجموع	**50**	**100**
سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	15	30.0
من 5 – 10 سنوات	15	30.0
من 11 – 15 سنة	10	20.0
أكثر من 15 سنة	10	20.0
المجموع	**50**	**100**
المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم	5	10.0
بكالوريوس	15	30.0
ماجستير	20	40.0
دكتوراه	10	20.0
المجموع	**213**	**100**

يتضح من الجدول السابق أن ما نسبته 50% من أفراد العينة ذكور، ومثلهم إناث. أن ما نسبته 30% من أفراد العينة سنوات الخبرة لديهم أقل من 5 سنوات، ومثلهم

سنوات الخبرة لديهم من 5-10 سنوات، وأن 20% سنوات الخبرة لديهم من 11-15% وايضاً 20% سنوات الخبرة لديهم أكثر من 15 سنة.

كما تبين أن ما نسبته 40% من أفراد العينة من حملة الماجستير، و30% منهم من حملة البكالوريوس، وأن ما نسبته 20% من حملة الدكتوراه، والباقي بنسبة 10% من أفراد العينة من حملة مؤهل علمي دبلوم.

أداة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وجمع المعلومات من مجتمع الدراسة تم تصميم استباناً خصيصاً لهذا الغرض حيث صممت الاستبانة بالاعتماد على مراجعة الدراسات السابقة، وتم تقسيمها كما يلي:

- الجزء الأول والخاص بالبيانات الأولية لعينة الدراسة (الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي).
- الجزء الثاني وخاص بفقرات الاستبانة حيث تكون من (25) فقرة موزعة على النحو التالي:
- المجال الأول: أبعاد القيادة التحويلية، ويتكون من (20) فقرة وزعت بالتساوي على الأبعاد التالية:
  - البعد الأول: التأثير المثالي (الكاريزما)
  - البعد الثاني: رعاية الأفراد
  - البعد الثالث: الحافز الإلهامي
  - البعد الرابع: الحافز الفكري
- المجال الثاني: الفقرات التي تتعلق بالالتزام التنظيمي، ويتكون من (5) فقرات.

صدق الأداة:

يُقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وتم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

أولاً: صدق المحكمين:

تم تقدير صدق أداة الدراسة بالإعتماد على صدق المحكمين، حيث تم عرضها في صورتها الأولية على مجموعة من المتخصصين في المناهج وطرق التدريس من

العاملين بكلىات التربية بالجامعات السعودية، وذلك للتأكد من الصدق الظاهري للأداة ومراجعة بنودها، وقد أيد المحكمون أداة الدراسة بصلاحيتها للتطبيق دون إجراء تعديلات ذات قيمة.

ثانياً: الاتساق الداخلي

تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة .

جدول رقم (2) معامل الارتباط لفقرات الاستبانة بمجالاتها

الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المجال الأول: أبعاد القيادة التحويلية		
البعد الأول: التأثير المثالي (الكاريزما)		
1. يتسم مديري بالثقة والصدق مع العاملين.	0.622	0.000
2. يزرع مديري الاعتزاز في العاملين لارتباطهم به.	0.902	0.000
3. يبني مديري مجموعة من القيم المشتركة في مكان العمل.	0.883	0.000
4. يتميز مديري بالباقة المهنية وقوة الشخصية.	0.659	0.000
5. يمتلك مديري رؤية واضحة للمستقبل.	0.827	0.000
البعد الثاني: رعاية الأفراد		
1. يحرص مديري على تحقيق رغبات العاملين واحتياجاتهم.	0.628	0.000
2. يساعد مديري العاملين على تعزيز نقاط القوة لديهم.	0.725	0.000
3. يشجع مديري تعبير العاملين عن أفكارهم حتى لو كانت متعارضة مع أفكاره.	0.851	0.000
4. يقدر مديري جهود العاملين ويعترف بها.	0.755	0.000
5. يولي مديري اهتمامه بكل العاملين دون استثناء أو تحيز.	0.902	0.000
البعد الثالث: الحافز الإلهامي		
1. يتحدث مديري بتفاؤل عن المستقبل.	0.622	0.000
2. يؤكد مديري على أهمية وجود حس جماعي برسالة الجامعة.	0.454	0.000
3. يعبر مديري عن ثقته بأن الأهداف الموضوعة ستتحقق.	0.618	0.000
4. يعترف مديري بالأخطاء عن اكتشافها.	0.801	0.000
5. يعبر مديري العاملين عن تقديره للعاملين عند أدائهم الجيد للعمل.	0.604	0.000
البعد الرابع: الحافز الفكري		
1. يعيد مديري فحص الافتراضات الناقدة لتحديد مدى ملائمتها.	0.629	0.000
2. يبحث مديري عن تصورات مختلفة عند حل المشكلات.	0.625	0.000
3. يقترح مديري طرقاً جديدة للنظر في كيفية اتمام المهمات.	0.660	0.000

4. يدرك مديري مدى الحاجة للتغير نحو الأفضل.	0.823	0.000
5. يشعر مديري بمشاعر العاملين معه ويراعيها.	0.909	0.000
المجال الثاني: الالتزام التنظيمي		
1. سأكون بغاية السعادة إذا ما قضيت باقي حياتي المهنية في الجامعة.	0.866	0.000
2. أشعر بأن مشاكل الجامعة جزء من مشاكلي الشخصية.	0.415	0.000
3. أشعر بأن زملاء العمل في الجامعة هم أفراد عائلتي.	0.775	0.000
4. أشعر بسعادة كبيرة للعمل في الجامعة وأفضلها على جهات عمل أخرى كان بإمكاني العمل بها.	0.795	0.000
5. لا أجد صعوبة في الإتفاق مع سياسات و توجهات الجامعة فيما يتعلق بشئون العاملين بها.	0.323	0.000

واتضحت بأن جميع فقرات الاستبانة دالة إحصائياً عند 0.01

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 =a ، **وهذا يشير إلى صدق أداة الدراسة.**

ثبات الاستبانة:

تم تقدير ثبات الاستبانة على أفراد العينة الاستطلاعية، باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما في جدول (3) **الآتي:**

جدول (3) **معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة**

المحور	معامل الفا
أبعاد القيادة التحويلية	0.927
الالتزام التنظيمي	0.938

الثبات= الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (3) **أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت جيدة للاستبانة ككل، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع جداً.**

وبذلك قد تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- **النسب المئوية والتكرارات** (Frequencies & Percentages)**: لوصف عينة الدراسة.**

2- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي.**

3- **اختبار ألفا كرونباخ** (Cronbach's Alpha)**: لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.**

4- **معامل ارتباط بيرسون** (Pearson Correlation Coefficient) **لقياس درجة الارتباط.**

5- **اختبار T في حالة عينتين** (Independent Samples T-Test) **لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة (الجنس).**

6- **اختبار تحليل التباين الأحادي** (One Way Analysis of Variance ANOVA) **لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات (سنوات الخبرة، المؤهل العلمي).**

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها

❖ **النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي؛ والذي ينص على: ما أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي من وجهة نظر العاملين بجامعة الملك خالد ؟**

وللإجابة على هذا السؤال تم صياغة الفرضية التالية، التي تنص على: يوجد أثر لأبعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي الكاريزما ، رعاية الأفراد، الحافز الإلهامي، الحافز الفكري) على الالتزام التنظيمي من وجهة نظر العاملين بجامعة الملك خالد .

وقد قامت الباحثة بإيجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات المجال الأول القيادة التحويلية، وذلك حسب ما يوضحه الجدول (4) التالي:

جدول رقم (4) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لأبعاد المجال الأول "القيادة التحويلية"

ت	البعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	البعد الأول: التأثير المثالي (الكاريزما)	3.82	0.5303	76%
2	البعد الثاني: رعاية الأفراد	3.68	0.6006	74%
3	البعد الثالث: الحافز الإلهامي	3.90	0.4540	78%
4	البعد الرابع: الحافز الفكري	3.86	0.4337	77%
	الدرجة الكلية للمجال	**3.81**	**0.444**	**76%**

اتضح من الجدول السابق رقم (4) ما يلي:

- **أن البعد الثالث: الحافز الإلهامي حصل على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.90، ووزن نسبي 78%.**
- **أن البعد الرابع: الحافز الفكري حصل على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.86، ووزن نسبي 77%.**
- **أن البعد الأول: التأثير المثالي حصل على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.82، ووزن نسبي 76%.**
- **أن البعد الثاني: رعاية الأفراد حصل على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.68، ووزن نسبي 74%.**

ومن خلال التحليل السابق يتضح قبول الفرضية الأولى وبالتالي فإنه يوجد أثر لأبعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي الكاريزما ، رعاية الأفراد، الحافز الإلهامي، الحافز الفكري) على الالتزام التنظيمي من وجهة نظر العاملين بجامعة الملك خالد .

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول: والذي ينص على: ما مدى ممارسة جامعة الملك خالد لأبعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي الكاريزما، رعاية الأفراد، الحافز الإلهامي، الحافز الفكري) من وجهة نظر العاملين فيها؟

وقد قامت الباحثة بإيجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات المقياس ، وذلك حسب ما يوضحه الجدول (5) التالي:

جدول رقم (5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات المقياس

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
البعد الأول: التأثير المثالي (الكاريزما)				
.1	يتسم مديري بالثقة والصدق مع العاملين.	4.10	0.303	82%
.2	يزرع مديري الاعتزاز في العاملين لارتباطهم به.	3.80	0.606	76%
.3	يبني مديري مجموعة من القيم المشتركة في مكان العمل.	3.80	0.880	76%
.4	يتميز مديري بالباقة المهنية وقوة الشخصية.	3.90	0.707	78%
.5	يمتلك مديري رؤية واضحة للمستقبل.	3.50	0.814	70%
	الدرجة الكلية للبعد الأول	**3.82**	**0.530**	**76%**
البعد الثاني: رعاية الأفراد				
.1	يحرص مديري على تحقيق رغبات العاملين واحتياجاتهم.	4.10	0.303	82%
.2	يساعد مديري العاملين على تعزيز نقاط القوة لديهم.	3.30	0.646	66%

.3	يشجع مديري تعبير العاملين عن أفكارهم حتى لو كانت متعارضة مع أفكاره.	4.00	0.638	80%
.4	يقدر مديري جهود العاملين ويعترف بها.	3.50	1.035	70%
.5	يولي مديري اهتمامه بكل العاملين دون استثناء أو تحيز.	3.50	1.129	70%
	الدرجة الكلية للبعد الثاني	**3.68**	**0.600**	**74%**
	البعد الثالث: الحافز الإلهامي			
.1	يتحدث مديري بتفاؤل عن المستقبل.	4.2	0.404	84%
.2	يؤكد مديري على أهمية وجود حس جماعي برسالة الجامعة.	3.90	0.543	78%
.3	يعبر مديري عن ثقته بأن الأهداف الموضوعة ستتحقق.	3.70	0.909	74%
.4	يعترف مديري بالأخطاء عن اكتشافها.	3.80	1.178	76%
.5	يعبر مديري العاملين عن تقديره للعاملين عند أدائهم الجيد للعمل.	3.90	0.707	78%
	الدرجة الكلية للبعد الثالث	**3.90**	**0.454**	**78%**
	البعد الرابع: الحافز الفكري			
.1	يعيد مديري فحص الافتراضات الناقدة لتحديد مدى ملائمتها.	4.20	0.404	84%
.2	يبحث مديري عن تصورات مختلفة عند حل المشكلات.	4.00	0.451	80%
.3	يقترح مديري طرقاً جديدة للنظر في كيفية اتمام المهمات.	3.50	0.677	70%
.4	يدرك مديري مدى الحاجة للتغير نحو الأفضل.	3.80	0.606	76%
.5	يشعر مديري بمشاعر العاملين معه ويراعيها.	3.80	0.755	76%
	الدرجة الكلية للبعد الرابع	**3.86**	**0.433**	**77%**
	الدرجة الكلية لمجال القيادة التحويلية وأبعادها	**3.81**	**0.444**	**76%**

أشارت النتائج في الجدول (5) إلى:

– أن مستوى ممارسة جامعة الملك خالد لأبعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي الكاريزما، رعاية الأفراد، الحافز الإلهامي، الحافز الفكري) من وجهة نظر العاملين فيها، كان بوزن نسبي (76%) ، وهي تمثل درجة موافقة أفراد العينة على فقرات أبعاد المجال، وهذا يشير إلى أن هناك تطبيق للقيادة التحويلية بأبعادها الأربعة في جامعة الملك خالد.

❖ النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني، والذي ينص على: ما مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين في جامعة الملك خالد ؟

وقد قامت الباحثة بإيجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات المقياس، وذلك حسب ما يوضحه الجدول (6) التالي:

جدول رقم (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات المقياس

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	سأكون بغاية السعادة إذا ما قضيت باقي حياتي المهنية في الجامعة.	3.90	0.543	78%
2.	أشعر بأن مشاكل الجامعة جزء من مشاكلي الشخصية.	3.60	0.494	72%
3.	أشعر بأن زملاء العمل في الجامعة هم أفراد عائلتي.	4.00	0.782	80%
4.	أشعر بسعادة كبيرة للعمل في الجامعة وأفضلها على جهات عمل أخرى كان بإمكاني العمل بها.	3.70	1.015	74%
5.	لا أجد صعوبة في الإتفاق مع سياسات و توجهات الجامعة فيما يتعلق بشئون العاملين بها.	3.90	0.303	78%
	الدرجة الكلية للمجال الثاني الالتزام التنظيمي	**3.82**	**0437**	**76%**

أشارت النتائج في الجدول رقم (6):

أن مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين في جامعة الملك خالد كان بوسط حسابي 3.82، بوزن نسبي 76%، وهي تمثل درجة موافقة أفراد العينة على فقرات المجال، وهذا يشير إلى أن هناك التزام تنظيمي في جامعة الملك خالد.

❖ النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث، والذي ينص على: هل يوجد اختلاف في وجهات نظر العاملين بجامعة الملك خالد في أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي باختلاف كل من (الجنس – سنوات الخبرة – المؤهل العلمي)؟

وللإجابة على هذا السؤال تم اختبار الفرضية الرئيسية والتي تنص على : يوجد اختلاف في وجهات نظر العاملين بجامعة الملك خالد في أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي باختلاف كل من (الجنس – سنوات الخبرة – المؤهل العلمي).

أولاً: الجنس:

❖ النتائج المتعلقة بمتغير الجنس، والذي ينص على: هل يوجد اختلاف في وجهات نظر العاملين في جامعة الملك خالد في أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي باختلاف الجنس؟

تم اختبار الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على : يوجد اختلاف في وجهات نظر العاملين حول أثر القيادة التحويلية لدى العاملين في جامعة الملك خالد على الالتزام التنظيمي باختلاف الجنس.

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار ت لعينتين مستقلتين Indpendnt samples T Test للكشف عن الفروق في تقديرات عينة الدراسة لوجهات النظر حول أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي لدى العاملين في جامعة الملك خالد تبعاً لمتغير الجنس، والجدول (7) التالي يوضح ذلك:

جدول (7): نتائج اختبار ت لعينتين مستقلتين لمعرفة الفروق في تقديرات عينة الدراسة لوجهات النظر حول أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي لدى العاملين في جامعة الملك خالد تبعاً لمتغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط	متوسط الفرق	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية للاستبانة	ذكر	25	3.910	0.190	1.350	0.133	غير دالة إحصائيا
	أنثى	25	3.720				
	المجموع	50					

يتضح من الجدول (7) أن قيم "ت" المحسوبة أقل من قيمة "ت" الجدولية على الدرجة الكلية للمقياس، وهذا يعني أنه لا يوجد اختلاف في وجهات نظر العاملين في جامعة الملك خالد في أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي باختلاف الجنس، وبذلك يتم رفض الفرضية.

ثانياً: سنوات الخبرة:

- النتائج المتعلقة بمتغير سنوات الخبرة، والذي ينص على: هل يوجد اختلاف في وجهات نظر العاملين في جامعة الملك خالد في أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي لدى العاملين في جامعة الملك خالد باختلاف سنوات الخبرة؟

تم اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على: يوجد اختلاف في وجهات نظر العاملين حول أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي لدى العاملين في جامعة الملك خالد باختلاف سنوات الخبرة.

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA للكشف عن الفروق في تقديرات عينة الدراسة لوجهات النظر حول أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي لدى العاملين في جامعة الملك خالد تبعاً لمتغير سنوات الخبرة ، والجدول (8) التالي يوضح ذلك:

جدول (8): نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين تقديرات عينة الدراسة لوجهات النظر حول أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي لدى العاملين في جامعة الملك خالد تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية للاستبانة	بين المجموعات	3.751	1.250	9.667	0.000	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	5.950	0.129			
	المجموع	9.701				

يتضح من الجدول (8) أن قيم "ف" المحسوبة أقل من قيمة "ف" الجدولية على الدرجة الكلية للمقياس، وهذا يعني أنه توجد فروق في وجهات نظر عينة الدراسة حول أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي لدى العاملين في جامعة الملك خالد تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، لصالح سنوات الخبرة التي تتراوح بين 11-15 سنة. وبذلك يتم قبول الفرضية الثانية.

ثالثاً: المؤهل العلمي:

❖ النتائج المتعلقة بمتغير المؤهل العلمي، والذي ينص على: هل يوجد اختلاف في وجهات نظر العاملين حول أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي لدى العاملين في جامعة الملك خالد باختلاف المؤهل العلمي؟

تم اختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على : يوجد اختلاف في وجهات نظر العاملين حول أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي لدى العاملين في جامعة الملك خالد باختلاف المؤهل العلمي.

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA للكشف عن الفروق في تقديرات عينة الدراسة لوجهات النظر حول أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي لدى العاملين في جامعة الملك خالد تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، والجدول (9) يوضح ذلك:

جدول (9): نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين تقديرات عينة الدراسة لوجهات النظر حول أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي لدى العاملين في جامعة الملك خالد تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية للاستبانة	بين المجموعات	5.962	1.987	24.444	0.000	دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	3.740	0.081			
	المجموع	**9.701**				

يتضح من الجدول السابق أن قيم "ف" المحسوبة أقل من قيمة "ف" الجدولية على الدرجة الكلية للمقياس، وهذا يعني أنه توجد فروق في وجهات نظر عينة الدراسة حول أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي لدى العاملين في جامعة الملك خالد تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لصالح فئة الماجستير لأنهم الأكثر عدداً، وبذلك يتم قبول الفرضية الثالثة.

خلاصة النتائج

من خلال الاجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. **أن مستوى ممارسة جامعة الملك خالد لأبعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي الكاريزما، رعاية الأفراد، الحافز الإلهامي، الحافز الفكري) من وجهة نظر العاملين فيها، بلغ (76%).**
2. **أن مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين في جامعة الملك خالد بلغ 76%.**
3. **يوجد أثر لأبعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي الكاريزما ، رعاية الأفراد، الحافز الإلهامي، الحافز الفكري) على الالتزام التنظيمي من وجهة نظر العاملين بجامعة الملك خالد .**
4. **لا يوجد اختلاف في وجهات نظر العاملين في جامعة الملك خالد في أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي باختلاف الجنس.**
5. **توجد فروق في وجهات نظر عينة الدراسة حول أثر القيادة التحويلية على**

الالتزام التنظيمي لدى العاملين في جامعة الملك خالد تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، لصالح سنوات الخبرة التي تتراوح بين 11-15 سنة.

6. **توجد فروق في وجهات نظر عينة الدراسة حول أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي لدى العاملين في جامعة الملك خالد تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لصالح فئة الماجستير لأنهم الأكثر عدداً.**

التوصيات

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة توصي الباحثتان بما يلي:

1. **ضرورة تنمية وتعزيز القيادة التحويلية في إنجاز المهام اليومية في جامعة الملك خالد، وذلك من خلال اتباعها بشكل مستمر.**
2. **ضرورة اهتمام الإدارة العامة للتعليم في المملكة العربية السعودية بتوفير كافة الاحتياجات والمتطلبات اللازمة لتطبيق القيادة التحويلية لما لها انعكاساً كبيراً على الالتزام التنظيمي.**
3. **عمل دورات تدريبية خاصة بتوضيح مفهوم القيادة التحويلية والالتزام التنظيمي في جامعة الملك خالد.**
4. **الاهتمام بالموظف للوصول إلى أعلى التزام تنظيمي له في العمل ولكي يعمل بكل جدية ومنافسة لتحقيق الأهداف المنشودة.**
5. **تثقيف القيادة العليا والإدارة العليا بضرورة تطبيق القيادة التحويلية بأبعادها الأربعة لأنها مؤثرة جداً على سلوك الموظفين.**
6. **تثقيف الموظفين بضرورة العمل بالتزام تنظيمي تام وكامل ينعكس على طبيعة العمل في جامعة الملك خالد ككل.**

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. **حماد، إياد وزاهر، تيسير (2011). أثر القيادة التحويلية في إدارة التغيير التنظيمي – دراسة ميدانية على مشفى الهلال الأحمر دمشق، الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 4 (27).**
2. **رشيد، مازن (2013). الذكاء العاطفي والقيادة التحويلية، مجلة البحوث التجارية، 1(25) ، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.**
3. **العبادلة، وليد (2014). الإنتاجية واقعها وطرق تحسينها- دراسة تطبيقية على شركة الأسمنت الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم درمان، السودان.**
4. **العمري، مشهور (2014). العلاقة بين خصائص القيادة التحويلية مدى توفر مبادئ إدارة الجودة الشاملة – رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.**
5. **غالي ، محمد (2015). القيادة الخادمة وعلاقتها بالالتزام التنظيمي – دراسة تطبيقية على الجامعات في قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، فلسطين.**
6. **الهلالي، الهلالي (2011).استخدام نظريتي القيادة التحويلية والإجرائية في بعض الكليات الجامعية"، مجلة مستقبل التربية العربية، الناشر: الجامعي الحديث، ع(21).**

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Akdemir, O. A. (2019). The effect of teacher burnout on organizational commitment in Turkish context. *Journal of Education and Training Studies*, *7*(4), 171-179.
2. Alcala , M. (2016). secondary Principals as Transformational leaders. unpublished Doctoral Dissertation, the university of Texas. San Antonio. USA.
3. Erdogan, E., & Cavli, E. (2019). Investigation of Organizational Commitment Levels of Physical Education and Classroom

Teachers. *Universal Journal of Educational Research*, *7*(1), 259-265.

4. Helvaci, M. A., & Kiliçoglu, A. (2018). The Relationship between the Organizational Change Cynicism and Organizational Commitment of Teachers. *Journal of Education and Training Studies*, *6*(n11a), 105-110.
5. Hiatt , E. (2010). analysis of Transformational leadership characteristics: case study of a for Profit career school President . unpublished doctoral dissertation , capella university, minneapolis . USA.
6. Iqbal, K., Fatima, T., & Naveed, M. (2020). The Impact of Transformational Leadership on Nurses' Organizational Commitment: A Multiple Mediation Model. *European Journal of Investigation in Health, Psychology and Education*, *10*(1), 262-275.
7. Kassaw, E. S., & Golga, D. N. (2019). Academic Staffs' Level of Organizational Commitment in Higher Educational Setting: The Case of Haramaya University. *International Journal of Higher Education*, *8*(2), 87-100.
8. Ling , Q. & Wu , X. (2016). the trickle down effect of Transformational Leadership on frontline employe Service behaviors & performance - A multilevel study of Chinese hotels, Tourism Management. 52(1), 340 – 367
9. Munir, F., & Aboidullah, M. (2018). Gender Differences in Transformational Leadership Behaviors of School Principals and Teachers' Academic Effectiveness. *Bulletin of Education and Research*, *40*(1), 99-113.
10. Munir, F., & Aboidullah, M. (2018). Gender Differences in Transformational Leadership Behaviors of School Principals and Teachers' Academic Effectiveness. *Bulletin of Education and Research*, *40*(1), 99-113.
11. Munir, F., & Aboidullah, M. (2018). Gender Differences in Transformational Leadership Behaviors of School Principals and Teachers' Academic Effectiveness. *Bulletin of Education and Research*, *40*(1), 99-113.
12. Nobari , E. & Davoudi , A. (2014). the relationship between Transformational leadership & organizational citizenship behavior

of employes at valiasr Academic Complex, Islamic Azad University, Int. 4(4), 247-254

13. Palta, A. (2019). Examination of Teachers' Perceptions about Servant Leadership and Organizational Commitment. *International Education Studies*, *12*(4), 36-41.
14. Porter, J. A. (2015). *The relationship between transformational leadership and organizational commitment in nonprofit long term care organizations: The direct care worker perspective* (Doctoral dissertation, Creighton University). *Creighton Journal of Interdisciplinary Leadership Vol. 1, No. 2, pp. 68 – 85*
15. Rahmawati, R.(2019). The Role Of Transformational Leadership On Organizational Commitment And Job Satisfaction Of Tax Office Officers (KPP) In Banjarmasin. *International Journal Of Scientific & Technology Reseaerch (8), (7).*
16. Stubbs , F. (2017). navy medicine ready for Transformational leadership?. navy medicine. 100(1), 23 - 25.
17. Usman, M., Gul, H., Hussain, S., & Ghani, U. (2017). Islamic Work Ethics: The Effect of Affective Commitment on Employee Job Performance, Turnover Intention and Organizational Citizenship Behavior.
18. Ustun, U. D. (2018). Transformational Leadership Behaviors of High School Students' According to Leisure Preferences and Participation Type. *World Journal of Education*, *8*(4), 18-23.
19. Zou , W. & Liu , J. (2015). Transformational leadership. social exchange
relationships, and followers helping behavior- Positive reciprocity belief matters, international Journal of hospitality management. 51(3), 146 - 157.

الملحق

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة

تحيه طيبة وبعد:

تقوم الباحثتان بدراسة بعنوان" أثر القيادة التحويلية على الالتزام التنظيمي لدي العاملين بجامعة الملك خالد" ، ونرجو منكم التكرم بالإجابة عن فقرات الاستبيان ، علما بأن اجاباتكم ستحاط بالسرية التامة ولن تستخدم إلا في أغراض هذا البحث العلمي ، ولكم منا كل التقدير والاحترام.

الباحثة: د. سمر محمد الطاهر ياسين
أستاذ مساعد بجامعة الملك خالد
قسم إدارة الأعمال

الباحثة: أ. تهاني حسن عثمان ابوريد
محاضر بجامعة الملك خالد
قسم إدارة الأعمال

أولاً : البيانات الأولية:

1- الجنس:

□ **ذكر** □ **أنثى**

2- سنوات الخبرة:

□ **أقل من 5 سنوات** □ **من 5- 10** □ **من 11- 15** □ **أكثر من**15

3- المؤهل العلمي:

□ **دبلوم** □ **بكالوريوس** □ **ماجستير** □ **دكتوراه**

ثانياً: فقرات الاستبيان

المجال الأول: أبعاد القيادة التحويلية

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
• البعد الأول: التأثير المثالي (الكاريزما)					
يتسم مديري بالثقة والصدق مع العاملين.					
يزرع مديري الاعتزاز في العاملين لارتباطهم به.					
يبني مديري مجموعة من القيم المشتركة في مكان العمل.					
يتميز مديري بالباقة المهنية وقوة الشخصية.					
يمتلك مديري رؤية واضحة للمستقبل.					
• البعد الثاني: رعاية الأفراد					
يحرص مديري على تحقيق رغبات العاملين واحتياجاتهم.					
يساعد مديري العاملين على تعزيز نقاط القوة لديهم.					
يشجع مديري تعبير العاملين عن أفكارهم حتى لو كانت متعارضة مع أفكاره.					
يقدر مديري جهود العاملين ويعترف بها.					
يولي مديري اهتمامه بكل العاملين دون استثناء أو تحيز.					
• البعد الثالث: الحافز الإلهامي					
يتحدث مديري بتفاؤل عن المستقبل.					
يؤكد مديري على أهمية وجود حس جماعي برسالة الجامعة.					
يعبر مديري عن ثقته بأن الأهداف الموضوعة ستتحقق.					
يعترف مديري بالأخطاء عن اكتشافها.					
يعبر مديري العاملين عن تقديره للعاملين عند أدائهم الجيد للعمل.					
البعد الرابع: الحافز الفكري					
يعيد مديري فحص الافتراضات الناقدة لتحديد مدى ملائمتها.					
يبحث مديري عن تصورات مختلفة عند حل المشكلات.					
يقترح مديري طرقاً جديدة للنظر في كيفية اتمام المهمات.					
يدرك مديري مدى الحاجة للتغير نحو الأفضل.					
يشعر مديري بمشاعر العاملين معه ويراعيها.					

المجال الثاني: الفقرات التي تتعلق بالالتزام التنظيمي:

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
سأكون بغاية السعادة إذا ما قضيت باقي حياتي المهنية في الجامعة.					
أشعر بأن مشاكل الجامعة جزء من مشاكلي الشخصية.					
أشعر بأن زملاء العمل في الجامعة هم أفراد عائلتي.					
أشعر بسعادة كبيرة للعمل في الجامعة وأفضلها على جهات عمل أخرى كان بإمكاني العمل بها.					
لا أجد صعوبة في الإتفاق مع سياسات و توجهات الجامعة فيما يتعلق بشئون العاملين بها.					

اثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية الكويتية

فهد مرزوق عويران النصافي
جامعة العلوم الاسلامية العالمية

الملخص

هدفت الدراسة للتعرف على اثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية الكويتية المدرجة في بورصة الكويت ،وقد اجريت الدراسة على عينة تكونت من (10) شركات صناعية تم اختيارها عشوائيا من مجتمع الدراسة ، بناء على نتائج التحليل تم التوصل الى وجود اثر ذات دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة بابعادها التغير في ارباح الادوات المالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة على ادارة الارباح، كما تبين وجود اثر للتغير في ارباح الادوات المالية على ادارة الارباح ، وكذلك وجود اثر دال احصائيا للتغير في القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.

وبناء على النتائج تمت التوصية بضرورة العمل على وضع سياسات محددة وواضحة للاساليب والطرق المتبعة من قبل الادارات في تقييم البنود المحاسبية بالقيمة العادلة بالاضافة الى وجود مراجعة دورية لهذه الاساليب من خلال مقارنة نتائج التقييم مع الواقع الفعلي للبنود التي يتم تحققها على ارض الواقع.

الكلمات المفتاحية: محاسبة القيمة العادلة، ادارة الارباح، الشركات الصناعية الكويتية.

The Impact of Using Fair Value accounting on Earning Management in Kuwaiti Industrial Companies

Fahed.M. Al-Nusafi

ABSTRACT

The study aimed to identify the impact of using fair value accounting on earning management in Kuwaiti industrial companies listed on the Kuwait Stock Exchange, and the study was conducted on a sample consisting of (10) industrial companies chosen randomly from the study population, based on the results of the analysis, it was concluded that there is Statistical significance impact of fair value accounting with its dimensions, the change in the profits of financial instruments and the cumulative change in the fair value on earning management, as well as the existence of an effect of the change in profits of financial instruments on the earning management, as well as the existence of a statistically significant effect of the change in the fair value on earning management in the listed industrial companies In the Kuwait Stock Exchange.

Based on the results, it was recommended to work on developing specific and clear policies for the methods used by the companies in evaluating accounting items at fair value, in addition to a periodic review of these methods by comparing the evaluation results with the actual reality of the items that are realized.

Key words: fair value accounting, Earnings management, Kuwaiti industrial companies.

1.1 المقدمة

تعد محاسبة القيمة العادلة من بدائل القياس المحاسبي التي لاقت جدلا واسعا في تطبيقها بين منظري الفكر المحاسبي وعلى الرغم من توجيه المجالس المهنية المعنية بتطوير الاطر النظرية للمحاسبة المالية وخاصة المعايير اصداراتها نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة الا ان موثوقية نتائجها ما زالت دون مستوى محاسبة التكلفة التاريخية بل انها تفسح مجالا لادارات الشركات للتلاعب في الارباح وتوجيهها نحو تحقيق اهدافها.

وبالمقابل فان ادارة الارباح ما زالت تشكل مصدر قلق لاصحاب المصالح وهي احد مشاكل الوكالة التي تلجا الادارات في الشركات لاستخدامها لتحقيق مصالحها بشكل مباشر او بشكل غير مباشر مستغلة الثغرات ونقاط الضعف الموجودة في التشريعات الناظمة للعمل المحاسبي ومن اهمها المعايير كالافتقار الى التاصيل العلمي ووجود البدائل والخيارات المحاسبية وغيرها من العوامل التي تساهم في خلق بيئة ملاءمة لدعم ادارة الارباح، وعلى الرغم بان التلاعب بالارباح لا ترقى لمستوى المساءلة القانونية كالغش والتضليل الا انها تعد سلوك غير اخلاقي تنتهجه الادارة، وقد جاءت هذه الدراسة للبحث في موضوع اثراستخدام محاسبة القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية.

2.1 مشكلة الدراسة

ان تطبيق محاسبة القيمة العادلة يتطلب المزيد من الافصاح والشفافية عن الاليات المتبعة في محاسبة القيمة العادلة وخاصة في البنود التي لا تتوفر لها مصادر توثيق كنشرات الاصدار من البورصة باسعار الاسهم وبالتالي فان عملية اعادة التقييم تتطلب تدخل الخبراء والادارات مما يولد الشك باحتمالية تاثر عملية التقييم بالسلوك الشخصي وانعكاس ذلك على تعزيز فرص ادارة الارباح في الشركات، من هنا تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة على السؤال: ما اثر محاسبة القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.

وقد تمثلت عناصر المشكلة بالاسئلة الاتية:

ما اثر استخدام محاسبة القيمة العادلة بابعادها (التغير في ارباح الادوات المالية، التغير في متراكم القيمة العادلة) على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.

ويتفرع من السؤال الرئيسي الاسئلة الاتية:

- **ما اثر التغير في ارباح الادوات المالية على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت**
- **ما اثر التغير المتراكم في القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.**

3.1 اهمية الدراسة

تنبع اهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه الشركات الصناعية الكويتية كداعم رئيسي للناتج المحلي الاجمالي والاقتصاد الوطني الكويتي وبالتالي فان دراسة احد العوامل الذي قد يؤثر على واقعية نتائج الاعمال والمراكز المالية لهذه الشركات يساعد في تقديم دليلا لادارات الشركات واصحاب المصالح للاستناد عليه في اتخاذ قراراتهم.

4.1 اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على اثر محاسبة القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية الكويتية.

5.1 فرضيات الدراسة

للاجابة على اسئلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات الاتية:

H01: **لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة** ($\alpha \leq 0.05$) **لاستخدام محاسبة القيمة العادلة بابعادها (التغير في ارباح الادوات المالية ، التغير في متراكم القيمة العادلة) على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.**

H01.1: **لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة** ($\alpha \leq 0.05$) **للتغير في ارباح الادوات المالية على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.**

H01.2: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغير في متراكم القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.

6.1 انموذج الدراسة

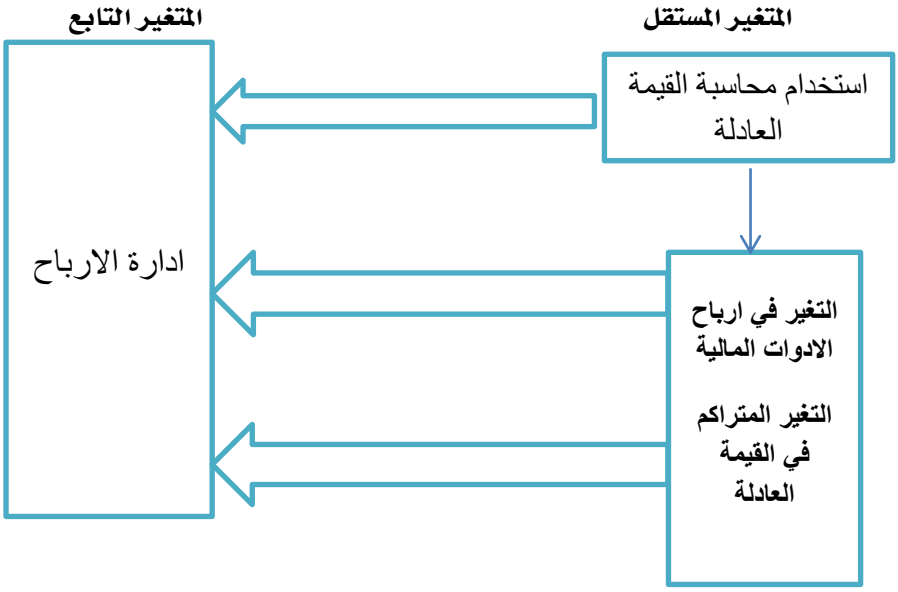

المصدر : من اعداد الباحث

1.2 الاطار النظري والدراسات السابقة

1.1.2 محاسبة القيمة العادلة

تواجه محاسبة القيمة العادلة جدلا من قبل منظرو الفكر المحاسبي حيث ظهرت العديد من الدراسات التي انتقدت القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة وبينت عيوب ذلك وبالمقابل ايده العديد من الباحثين مما ادى الى حدوث جدل طويل حول محاسبة القيمة العادلة ما زال قائماً فقد ركزت الدراسات المبكرة في المقام الأول على أهمية القيمة للافصاح عن القيمة العادلة حيث اشار (Barth,1994) الى أن

القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية توفر قوة إضافية في شرح عوائد الأسهم مقارنة بالقيمة الدفترية التاريخية. اما (Barth et al,1995) فقد اشاروا الى أن الأرباح القائمة على القيمة العادلة تعد أكثر تقلبًا وأن المنشات الخاضعة لمحاسبة القيمة العادلة تنتهك متطلبات رأس المال التنظيمي بشكل متكرر.

ان فلسفة التحول نحو محاسبة القيمة العادلة تأتي من واقع ان البيانات المقدمة على اساس التكلفة التاريخية اصبحت ليست ذات معنى خاصة في ظروف التضخم الكبير والتغير في القوة الشرائية للعملات النقدية المقاسة بها البنود المحاسبية، الا ان استخدام التقديرات في محاسبة القيمة العادلة قد يؤدي الى نتائج متضاربة وبالتالي قد تكون المعلومات لا قيمة لها بعد السيطرة عليها وخاصة في التاثير على الربحية المستقبلية (Nilson,1996).وقد اشار (Barth et al,1996) الى محاسبة القيمة العادلة تعطي نتائج عكسية للقروض غير العاملة والأصول والمطلوبات الحساسة للفوائد.

وبالمقابل اشار (Liang & Riedl,2014) الى ان هناك تأثير لمحاسبة القيمة العادلة على توقعات المحللين حيث وجدوا أن المنشات تتمكن من الحصول على توقعات أكثر دقة لصافي قيمة الأصول استنادًا إلى محاسبة القيمة العادلة على الرغم ان بعض الشركات ترى ان العوائد على الاسهم العادية تكون أكثر دقة بناءً على نتائج محاسبة التكلفة التاريخية.

وبين (Blanespoor et al,2013) أن نسب الرافعة المالية التي تستخدم معلومات القيمة العادلة تفسر بشكل أفضل مخاطر الائتمان للبنوك التي تقاس بالسندات ينتشر وفشل البنك. إصدار قياسات القيمة العادلة لـ SFAS 157 وكذلك يرى (Binston,2008) ان الازمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 اثارت بعض المخاوف لدى الباحثين من أن محاسبة القيمة العادلة تمنح المديرين المزيد من السلطة التقديرية بشأن تقييم الأصول والخصوم، كما ان القيم العادلة تعد أكثر صعوبة ومكلفة للتدقيق الذي يتطلب معرفة ومهارات محددة وعلى الرغم من ذلك من الصعوبة الحصول على نتائج دقيقة للتدقيق.

وخاصة ان العديد من الباحثين اشاروا سابقا الى ذلك مثل (Martin et al,2006) الذي بين أن هناك تحيزات غير مقصودة ومتعمدة عندما يقوم المديرون باعادة التقييم للاصول وفقا للقيم العادلة.

ردا على هذه المخاوف، ركزت الدراسات على كيفية تأثير قياسات القيمة العادلة على التدقيق فقد بينت دراسة (Ettredge et al,2014) أن أصول القيمة العادلة، وخاصة تلك المصنفة ضمن المستوى الثالث، تزيد من اتعاب التدقيق بشكل عام وكذلك تكون فيها مدخلات القيمة العادلة أقل شفافية وأقل موضوعية، وترتبط بزيادة الشك بشأن التقييم ويصعب التحقق منها.

من جهة اخرى اشار (Song et al,2010) ان محاسبة القيمة العادلة بناءً على متطلبات الإفصاح تظهر أن القيم العادلة للمستوى الاول والمستوى الثاني أكثر صلة بالواقع بشكل اكبر من اصول المستوى الثالث.

بالإضافة إلى ذلك، ان الحوكمة الرشيدة تساهم في زيادة أهمية القيم العادلة وخاصة القيم العادلة للاصول من المستوى الثالث كما بين (Riedl & Serafeim,2011) ان تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الاصول من المستوى الثالث يؤدي الى تكلفة أعلى لرأس المال كما أن الاختلافات في تكلفة رأس المال عبر المستويات الثلاثة لأصول القيمة العادلة تكون اقل بالنسبة للمؤسسات المالية التي لديها بيئات معلومات أفضل.

وبين (Liao et al,2013) أن هناك علاقة ايجابية بين عدم تناسق المعلومات ومعلومات القيمة العادلة المتعلقة بصافي الاصول ومخصصات خسائر القروض على حد سواء خلال الأزمة المالية، كذلك بينت دراسة (Goh et al,2015) انه يجب التحقق من توقعات المحللين للمعلومات الناتجة حيث تبين ان هناك اختلافات في مستوى مقاييس القيمة العادلة بين المستويات الثلاثة للاصول بحيث كانت مقاييس المستوى الاول اعلى من المستوى الثاني ومقاييس المستوى الثاني اعلى من مقاييس المستوى الثالث.

واكد على ذلك (Ayres et al ,2017) حيث اشاروا بأن دقة توقعات المحللين ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بقياسات القيمة العادلة للاصول من المستويات الاول والثاني، ولكن ليس بنفس المستوى مع قياسات القيمة العادلة للمستوى الثالث. تشير الدراسات

الحديثة حول مقاييس القيمة العادلة إلى أن كل من المستوى الثاني ومستويات القيمة العادلة من المستوى الثالث قد كانت غير شفافة، وأقل موثوقية بالاضافة الى بروز التقديرات فيها بشكل كبير حيث اظهرت دراسة (Bens et al,2016) أن عدم اليقين في المعلومات المرتبطة بمستوى القيمة العادلة لأصول المستوى الثاني والمستوى والثالث قد انخفض بشكل كبير بعد حدوث الازمة المالية العالمية عام 2008 وزيادة الاهتمام بتقديرات إصدار القيمة العادلة.

وقد بين (Badia et al, 2017) ان تقارير الدخل الشامل تعطي صورة اوضح عن التغييرات في القيم العادلة حيث اظهرت أن الشركات لديها نسب أعلى من أصول وخصوم القيمة العادلة من المستوى الثاني والمستوى الثالث، وقد اشار (Wang & Zhang,2017) ان هناك ارتباطا ايجابيا بين مقاييس القيمة العادلة لاصول المستوى الثاني والمستوى الثالث مع الطلب على الدين القابل للتحويل والديون قصيرة الاجل.

2.1.2 ادارة الارباح

تتضارب مصالح مستخدمي المعلومات المالية فكل جهة منهم تحتاج نوع معين من الارباح لتحقيق اهدافها فالادارة تطمح للحصول على الحوافز المالية والعقود المجزية وبالمقابل يسعى للملاك لتعظيم ارباحهم والحصول على العوائد المباشرة من خلال التوزيعات او غير مباشرة من خلال التغير في القيم السوقية لاسهمهم ،بينما يتطلع المقرضون والدائنون الى الحصول على اقساط قروضهم والفوائد المترتبة عليها في الوقت المناسب، واستجابة لهذه الاختلافات تسعى ادارة المنشأة للاستفادة من الخيارات المحاسبية والتقديرات التي تخضع لسيطرتها والعمل على توجيهها بما يخدم مصالح معينة قد تكون مصالحهم المباشرة او مصالح الملاك او اية جهة من اخرى من اصحاب المصالح.

وقد برز مصطلح ادارة الارباح للتعبير عن السلوك الذي تقوم بها الادارة في المنشأة لتوجيه الربح نحو هدف معين وقد ورد تعريفات متعددة لادارة الارباح اشارت الى انها سلوك تتبعه الاداره لتحقيق هدف معين فمثلا قد تسعى لتخفيض الربح بهدف الاستفادة من الضرائب، وقد تزيد الدخل بهدف زيادة الحوافز الادارية المستحقة للادارة وقد تلجأ الادارة احيانا لتمهيد الدخل بهدف اظهار الارباح بمستوى ثابت عبر

السنوات وبالتالي المحافظة على اسعار الاسهم في الاسواق المالية، وقد اشار (Beyer et al,2019) الى ان الدراسات السابقة التي تناولت موضوع ادارة الارباح قد ركزت على منهجين رئيسين:

- المنهج الأول: لا ياخذ بالاعتبار الوقت حيث يدرس إعدادات فترة واحدة للتقارير المالية (Guttman et al,2006) .
- اما المنهج الثاني فيركز على إعدادات فترتين ويفترض أنه بمجرد أن يتحيز المدير في تقرير الفترة الأولى، يجب أن يكون هناك انعكاس كامل لتحيز الفترة الأولى في التقارير المالية للفترة الثانية، وفي مثل هذه الحالة لن يكون للادارة سلطة تقديرية لإعداد التقارير في الفترة الثانية، وبالتالي، فإن هذه النماذج لا تاخذ بالاعتبار الطبيعة الديناميكية لقرارات الإبلاغ في الممارسة (Ewert & Wagenhofer ,2011).

وعلى الرغم من كثافة الدراسات التي تناولت موضوع إدارة الأرباح إلا أن هناك سمتين رئيسيتن تتعلقان ببيئات إعداد التقارير الخاصة بالشركات تم التغاضي عنها إلى حد كبير وهي :

- الطبيعة الديناميكية لعملية أرباح الشركات.
- عدم تماثل المعلومات المستمر بين المديرين والمستثمرين.

واستجابة لذلك اقترح (Beyer et al,2019) نموذجا يكمل الأدبيات النظرية الموجودة حول إدارة الأرباح وجودة الأرباح حيث تم الاخذ بالاعتبار الطبيعة الديناميكية للارباح وعدم تماثل المعلومات.

ونظرا لاهمية اكتشاف ممارسات ادارة الارباح وصعوبة قياسها فلا يوجد مقياس واحد ثابت لذلك من هنا ورد في الفكر المحاسبي العديد من النماذج التي طورها الباحثون بهدف قياس مستوى ادارة الارباح اعتمدت معظمها على الاستحقاقات ومن بينها (Healy,1985)، الذي قام بقياس إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الكلية . في حين استخدم آخرون المستحقات الاختيارية، كدالة لإدارة الأرباح ،وقد استبعدت الدراسات السابقة الاستحقاقات غير التقديرية لأنها تمثل الواقع الفعلي للشركة ؛ ومن ثم لا يمكن السيطرة عليها من قبل المديرين.

ترتبط ادارة الارباح بشكل كبير مع جودة الارباح ارتباطاً عكسياً حيث ان زيادة التلاعب في الارباح سيؤدي الى تخفيض جودة الارباح من هنا فان اكتشاف مستوى ادارة الارباح يتم من خلال المستحقات الاختيارية بالمقابل يتم قياس جودة الارباح من خلال المستحقات الكلية والتي تتكون من المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية، وقد اشار (Baridwan &Hariani,2010) الى ان جودة الارباح تتاثر بالعوامل التي يتم من خلالها قياس ادارة الارباح وبما ان كل من جودة الارباح وادارة الارباح تعتمد على المستحقات فان ذلك يعني ان العوامل التي تساهم في تخفيض قدرة الادارة على ادارة الارباح سيكون لها اثر ايجابي على جودة الارباح ،حيث ان الشركات التي لا تمارس فيها ادارة الارباح او تكون منخفضة تكون فيها جودة الارباح افضل من تلك التي تمارس فيها ادارة الارباح .

وقد بينت دراسة (Ahmadpour &Shahsavari,2016) ان عدم وجود او ضعف ادارة الارباح في المنشأة لا يمكن النظر بشكل مطلق كدليل على وجود جودة في الارباح حيث يعزى السبب الى تدخل عوامل أخرى للتاثير على جودة الارباح مثل سوق رأس المال والحوافز والتعويضات الادارية التي يمكن اعتبارها عوامل ضغط لارتكاب ممارسات قد تقلل من جودة الأرباح.

1.3 منهجية الدراسة

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة حيث قدم الباحث وصفا مختصرا لمحاسبة القيمة العادلة وادارة الارباح من واقع الادبيات السابقة وكذلك تم تجميع البيانات اللازمة ومعالجتها احصائيا لاتخاذ القرار المناسب للاجابة على اسئلة الدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت والبالغ عددها 29 شركة اما عينة الدراسة فقد بلغت 10 شركات تم اختيارها عشوائيا من مجتمع الدراسة وقد شملت الدراسة السنوات (2015- 2019).

3.3 قياس متغيرات الدراسة

المتغير المستقل محاسبة القيمة العادلة :

- التغير في ارباح الادوات المالية : وتم قياسه من خلال طرح ارباح الادوات المالية للسنة السابقة من ارباح الادوات المالية للسنة الحالية مقسوما على ارباح الادوات المالية للسنة الماضية.
- التغير في متراكم القيمة العادلة وتم قياسه من خلال طرح متراكم القيمة العادلة للسنة السابقة من متراكم القيمة العادلة للسنة الحالية مقسوما على متراكم القيمة العادلة للسنة الماضية.
- ادارة الارباح : تم قياسه من خلال نموذج جونز المعدل

$$TA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 (1/A) + \beta_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t} / A_{i,t-1}) + \beta_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \beta_4 (ROA_{i,t} / A_{i,t-1}) + \epsilon_{i,t}$$

نتائج الدراسة

اولاً : الاحصاء الوصفي

للتمكن من وصف متغيرات الدراسة تم استخراج الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للبيانات حيث ظهرت على النحو الاتي:

1- المتغير المستقل: محاسبة القيمة العادلة وقد تم ثقياسها من خلال التغير في ارباح الادوات المالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة.

- التغير في ارباح الادوات المالية

جدول رقم (1) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للتغير في ارباح الادوات المالية

السنة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
2015	0.052	0.941	1
2016	0.043	0.372	2
2017	0.031	0.487	3
2018	-0.012	0.921	5
2019	0.021	0.854	4

نلاحظ من الجدول اعلاه بأن الوسط الحسابي للتغير في ارباح الادوات المالية يتناقص تدريجياً بتقدم السنوات،وتحصد سنة (2015) اعلى قيمة وسط حسابي وقدره(0.052) وبانحراف معياري يبلغ (0.941) ،وفي المركز الثاني يبلغ الوسط الحسابي (0.043) وبانحراف معياري (0.372)،أما سنة (2017) يبلغ الوسط الحسابي

فيها (0.031) وبانحراف معياري (0.487)، ويحصد المركز الرابع الوسط الحسابي (0.021) بانحراف معياري (0.854) لسنة (2019)، ونلاحظ بان قيم الوسط الحسابي للتغير في ارباح الادوات المالية اتجهت نحو السالب في سنة(2018) لتبلغ من الوسط الحسابي (0.012-) وتحصد بذلك المركز الخامس كونه ادنى قيمة كما مبين في الجدول اعلاه وبانحراف معياري (0.921)

- التغير المتراكم في القيمة العادلة

جدول رقم (1) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للتغير المتراكم في القيمة العادلة

السنة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
2015	0.062	0.714	2
2016	0.123	0.824	1
2017	0.042	0.986	3
2018	0.035	0.941	4
2019	0.020	0.616	5

بين الجدول اعلاه الوسط الحسابي والانحراف المعياري للتغير المتراكم في القيمة العادلة للفترة (2015-2019) ليتبين بان سنة (2016) تحقق اعلى وسط حسابي على امتداد تلك السنوات وقدره (0.123) وبانحراف معياري (0.824)،أما المركز الثاني تحتله سنة (2015) بوسط حسابي (0.062) وانحراف معياري (0.714) ،وفي سنة (2017) بدأ الوسط الحسابي والانحراف المعياري للتغير المتراكم في القيمة العادلة بالتناقص لنهاية الفترة المذكورة حيث بلغ الوسط الحسابي (0.042) وبانحراف معياري (0.986) وبعدها يكون الوسط الحسابي البالغ(0.035) يحتل المركز الرابع وبانحراف معياري (0.941) لسنة(2018) ،ونلاحظ ان ادنى قيمة للوسط الحسابي تحصدها سنة(2019) بقيمه(0.020) وانحراف معياري (0.616).

ادارة الارباح : المستحقات الاختيارية

جدول رقم (3) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمستحقات الاختيارية

السنة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
2015	0.005	0.921	4
2016	0.042	0.942	1
2017	0.016	0.682	3
2018	0.027	0.637	2
2019	0.001	0.529	5

يبين الجدول اعلاه (إدارة الأرباح: المستحقات الاختيارية) الاوساط الحسابية والانحراف المعياري على امتداد خمس سنوات لنلاحظ بان اعلى قيمة للوسط الحسابي وقدره (0.042) كان لسنة 2016 بانحراف معياري يبلغ (0.942)، اما ادنى قيمة كانت تحصدها سنة 2019 بوسط حسابي بلغ (0.001) وانحراف معياري (0.529) ،والمركز الثاني كان للوسط الحسابي وقدره (0.027) وبانحراف معياري (0.637) ، اما سنة 2017 فكان ترتيبها المركز الثالث كون الوسط الحسابي لها يبلغ (0.016) وبانحراف المعياري يبلغ (0.682) ،وفي المرتبة ما قبل الاخيرة تاتي سنة2015 بوسط حسابي قدره (0.005) وانحراف معياري (0.921).

ثانياً: نتائج اختبار الفرضيات

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية التي نصت على :

H01: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام محاسبة القيمة العادلة بابعادها (التغير في ارباح الادوات المالية ، التغير في متراكم القيمة العادلة) على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.

جدول رقم (4) ملخص النموذج

النموذج	R	R2	St. Erorr
1	0.520	0.2704	1.231

يتبين من واقع الجدول اعلاه ان هناك علاقة ارتباط ايجابية الاتجاه بين استخدام محاسبة القيمة العادلة بابعادها (التغير في ارباح الادوات المالية ، التغير في متراكم القيمة العادلة) والمتغير ادارة الارباح حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.520) كما بينت النتائج ان لمتغير محاسبة القيمة العادلة بابعاده قد استطاع تفسير ما نسبته (27.04%) من تباين المتغير ادارة الارباح اما النسب غير المفسرة من التباين فتعود لعوامل لم تتناولها الدراسة.

جدول رقم (5) اختبار التباين ANOVA

النموذج	مصدر البيانات	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	Sig
1	الانحدار	58.241	20.21	16.421	0.000
	البواقي	23.412	0.423		
	المجموع	81.653			

يتبين من الجدول اعلاه ان قيمة f قد بلغت (16.421) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.000) مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي نصت على لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام محاسبة القيمة العادلة بابعادها (التغير في ارباح الادوات المالية ، التغير في متراكم القيمة العادلة) على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت. وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على:

يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام محاسبة القيمة العادلة بابعادها (التغير في ارباح الادوات المالية ، التغير في متراكم القيمة العادلة) على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.

جدول رقم (6) معاملات الانحدار

V	B	St.Erorr	Beta	T	Sig
الثابت	1.215	0.216		4.574	0.00
التغير في ارباح الادوات المالية	0.721	0.081	0.462	3.214	0.00
التغير المتراكم في القيمة العادلة	0.031	0.046	0.321	2.145	0.021

يتبين من الجدول اعلاه ان هناك اثر دال احصائيا للتغير في ارباح الادوات المالية على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت حيث بلغت قيمة t (3.214) وبمستوى دلالة احصائية (0.00)، كما يتضح وجود اثر دال احصائيا للتغير المتراكم في القيمة العادلة على ادارة الارباح حيث بلغت قيمة t (2.145) وبمستوى دلالة احصائية (0.021)، كما يتبين ان ميل الانحدار الخاص بالتغير في ارباح الادوات المالية قد بلغ (0.078) ، مقابل (0.031) لتاثير التغير المتراكم في القيمة العادلة.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى

H01.1: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغير في ارباح الادوات المالية على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.

جدول رقم (7) ملخص النموذج

	R	R2	Std.Error
	.432	0.187	0.732

يتبين من واقع الجدول اعلاه ان هناك علاقة ارتباط ايجابية الاتجاه بين التغير في ارباح الادوات المالية والمتغير ادارة الارباح حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.432) كما بينت النتائج ان المتغير ارباح الادوات المالية قد استطاع تفسير ما نسبته (18.7%) من تباين المتغير ادارة الارباح اما النسب غير المفسرة من التباين فتعود لعوامل لم تتناولها الدراسة.

جدول رقم (8) نتائج التباين ومعاملات الانحدار

النموذج	مصدر البيانات	مجموع المربعات	متوسط المربعات	T	Sig
1	الانحدار	20.160	6.522	4.265	0.000
	البواقي	68.120	0.832		
	المجموع	88.280			
.445 . Beta 0.4320B:					

يتبين من الجدول اعلاه ان قيمة t قد بلغت (4.265) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.000) مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي نصت على لا يوجد اثر ذو دلالة

احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغير في ارباح الادوات المالية على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت. وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على:

يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغير في ارباح الادوات المالية على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.

كما يلاحظ من الجدول ان قوة تاثير المتغير التغير في ارباح الادوات المالية على ادارة الارباح قد بلغت (0.432).

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي نصت على:

H01.2: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغير في متراكم القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.

جدول رقم (9) ملخص النموذج

	R	R2	Std.Error
	0.312	0.097	0.456

يتبين من واقع الجدول اعلاه ان هناك علاقة ارتباط ايجابية الاتجاه بين التغير في متراكم القيمة العادلة والمتغير ادارة الارباح حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.312) كما بينت النتائج ان المتغير المستقل التغير في متراكم القيمة العادلة بابعاده قد استطاع تفسير ما نسبته (9.7%) من تباين المتغير ادارة الارباح اما النسب غير المفسرة من التباين فتعود لعوامل لم تتناولها الدراسة.

جدول رقم (10) نتائج التباين ومعاملات الانحدار

النموذج	مصدر البيانات	مجموع المربعات	متوسط المربعات	t	Sig
	الانحدار	21.240	7.523	6.82	0.000
	البواقي	48.150	0.465		
	المجموع	69.390			
B:0.162 , Beta, 0.178					

يتبين من الجدول اعلاه ان قيمةt قد بلغت (6.82) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.000) مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي نصت على لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغير المتراكم في القيمة العادلة على ادارة

الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت. وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على:

يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتغيرالمتراكم القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.

كما يتبين ان قيمة بيتا قد بلغت (0.178) مما يشير الى قوة تاثير التغير المتراكم في القيمة العادلة على ادارة الارباح.

الاستنتاجات والتوصيات

تبين من واقع النتائج وجود اثر ذات دلالة احصائية لمحاسبة القيمة العادلة بابعادها التغير في ارباح الادوات المالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة على ادارة الارباح، كما تبين وجود اثر للتغير في ادارة ارباح الادوات المالية على ادارة الارباح ، وكذلك وجود اثر دال احصائيا للتغير في القيمة العادلة على ادارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الكويت.كما يلاحظ ان المتغير الاقوى تاثيرا كان التغير في ارباح الادوات المالية ويستدل على ذلك من قيمة بيتا الخاصة باثر التغير في ارباح الادوات المالية والتي بلغت (0.462).

ويستدل من النتيجة اعلاه ان كلا من التغير في ارباح الادوات المالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة يقدمان نموذجا متكاملا في التاثير على ادارة الارباح وقد يعزى ذلك لتدخل الاحكام الشخصية من قبل المختصين في ادارات الشركات في تقييم مكونات كل من المتغير المستقل والمتغير التابع، وبهذا يستنتج ان تطبيق محاسبة القيمة قد فسحت المجال للادارات لخلق مكون جديد لدعم عملية ادارة الارباح من قبل ادارات الشركات،ويعد ذلك احد الانتقادات التي واجهت محاسبة القيمة العادلة والتي استندت الى ربط نتائجها مع الخصائص النوعية للمعلومات حيث تمت الاشارة الى ضعف موثوقية البيانات الناتجة عن محاسبة القيمة العادلة.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة تمت التوصية بضرورة العمل على وضع سياسات محددة وواضحة للاساليب والطرق المتبعة من قبل الادارات في تقييم البنود المحاسبية بالقيمة العادلة بالاضافة الى وجود مراجعة دورية لهذه الاساليب من خلال مقارنة نتائج التقييم مع الواقع الفعلي للبنود التي يتم تحققها على ارض الواقع.

قائمة المراجع

1. Ahmadpour, A., & Shahsavari, M. (2016). Earnings Management And The Effect Of Earnings Quality In Relation To Bankruptcy Level (Firms Listed At The Tehran Stock Exchange) . *Iranian Journal Of Management Studies*, 77-99
2. Ayres, D., Huang, X., & Myring, M. (2017). Fair value accounting and analyst forecast accuracy. *Advances in Accounting*, *37*(June), 58–70.
3. Badia, M., Duro, M., Penalva, F., & Ryan, S. (2017). Conditionally conservative fair value measurements. *Journal of Accounting and Economics*, *63*(1), 75–98.
4. Baridwan, Z., & Hariani, A. R. (2010). *The Presence of Earnings Manipulation Incentive as a Prerequisite for Positive Accounting Theory the Benefits of Higher-Quality Audit to be Realized: The Case of Indonesia*. Universitas Gadjah Mada (UGM) and Universitas Gadjah Mada Working Paper Series.
5. Barth, M. E., (1994)"Fair-Value Accounting for Banks Investment Securities: What do Bank Share Prices Tell Us?", *Bank Accounting and Finance*, Vol. 7, , pp. 13–23.
6. Barth, M. E., Landsman, W. R. & Wahlen, J. M., (1995)"Fair Value Accounting: Effects on Banks' Earnings Volatility, Regulatory Capital, and Value of Contractual Cash Flows", *Journal of Banking and Finance*, Vol. 19, , pp. 577–605.
7. Barth, M. E., Beaver, W. H., & Landsman, W. R. (1996). Value-relevance of banks' fair value disclosures under SFAS no. 107. *The Accounting Review*, 71(4), 513–537.
8. Bens, D. A., Cheng, M., & Neamtiu, M. (2016). The Impact of SEC disclosure monitoring on the uncertainty of fair value estimates. *The Accounting Review*, *91*(2), 349–375.
9. Benston, G.J., 2008. The shortcomings of fair-value accounting described in SFAS 157. *J. Account. Public Policy* 27 (2), 101–114
10. Beyer,A., Guttman,H.,&Marinovic,I (2019). Earning Management and Earnings Quality:Theory and Evidence,*The Accounting Review*,94(4),77-101.
11. Blankespoor, E., Linsmeier, T. J., Petroni, K., & Shakespeare, C. (2013). Fair value accounting for financial instruments: Does it

improve the association between bank leverage and credit risk? *The Accounting Review*, *88*(4), 1143–1177.
12. Ettredge, M. L., Xu, Y., & Yi, H. S. (2014). Fair value measurements and audit fees: Evidence from the banking industry. Auditing: *A Journal of Practice & Theory*, 33(3), 33–58.
13. Ewert, R., and A. Wagenhofer. 2011. *Earnings Quality Metrics and What They Measure*. Working paper, University of Graz
14. Goh, B. W., Li, D., Ng, J., & Yong, K. O. (2015). Market pricing of banks' fair value assets reported under SFAS 157 since the 2008 financial crisis. *Journal of Accounting and Public Policy, 34*(2), 129–145.
15. Guttman, I., O. Kadan, and E. Kandel. 2006. A rational expectations theory of kinks in financial reporting. *The Accounting Review* 81 (4):
16. 811–848. https://doi.org/10.2308.
17. Healy, P. M. (1985). The effect of bonus schemes on accounting decision. *Journal of Accounting and Economics*, 7,: 85 – 107.
18. Liang, L., & Riedl, E. J. (2014). The effect of fair value versus historical cost reporting model on analyst forecast accuracy. *The Accounting Review*, *89*(3), 1151–1177.
19. Liao, L., Kang, H., Morris, R., & Tang, Q. (2013). Information asymmetry of fair value accounting during the financial crisis. *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, *9*(2), 221–236.
20. Martin, R. D., Rich, J. S., & Wilks, T. J. (2006). Auditing fair value measurements: A synthesis of relevant research. *Accounting Horizons, 20*(3), 287–303.
21. Nelson, K. K. (1996). Fair value accounting for commercial banks: An empirical analysis of SFAS No. 107. *The Accounting Review, 71*(2), 161–182.
22. Riedl, E.J., Serafeim, G., (2011). Information risk and fair value, an examination of equity betas and bid-ask spreads. *J. Account. Res*. 49 (4), 1083–1122.
23. Song, C. J., Thomas, W. B., & Yi, H. (2010). Value relevance of FAS No. 157 fair value hierarchy information and the impact of corporate governance mechanisms. *The Accounting Review*, 85(4), 1375–1411.
24. Wang, H., & Zhang, J. (2017). Fair value accounting and corporate debt structure.
25. *Advances in Accounting*, *37*(June), 58–70.

آثار برامج التنمية في قطاع السياحة على تنافسية الإقتصاد الجزائري

The effects of development programs in the tourism sector on the competitiveness of the Algerian economy

د. محمد السعيد سعيداني ،جامعة الاغواط

أ.د محمد زرقون ،جامعة ورقلة

كسكس مسعود ،جامعة غرداية

الجزائر

ملخص:

تعالج هذه الورقة إشكالية واقع قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2006 م إلى 2012 م مع محاولة تقييم أثر البرامج التنموية المباشر فيها منذ سنة 2001 م على تنافسية القطاع السياحي الجزائري، و قد تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي قصد الإجابة على إشكالية البحث، هذا الأخير الذي تضمن عدداً من النتائج أهمها: ضعف المنظومة الفندقية (497 96 سرير نهاية سنة 2012 م، معدل نمو 02.20 %، نسبة إستغلال 70.80 %، أغلبها غير مصنف دولياً، إنخفاض جودة الخدمات الفندقية، أقل من 13 % من الليالي التي تم قضائها في الفنادق الجزائرية كانت من قبل السياح الأجانب)، عدد السياح (056 634 2 سائح نهاية 2012 م، بمعدل نمو 06.77 %، منهم 981955 أجانب، ضعف حصة الجزائر في السياحة العربية البينية 000 580 سائح نهاية 2011 م، هروب السياحة الداخلية إلى الخارج خاصة تونس و أوروبا)، ضعف الإيرادات (400 مليون دولار نهاية 2011 م، تدني مساهمة السياحة في تكوين الناتج الداخلي الخام 02.17 %، عجز في الميزان التجاري بمتوسط 131,60- مليون دولار)، التنافسية السياحية (المرتبة 132 حسب التقرير الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي لسنة 2013 م من بين 140 دولة، الرابعة إفريقياً بعد كل من تونس و مصر و المغرب)

الكلمات المفتاحية: السياحة العالمية، السياحة الجزائرية، تنافسية قطاع السياحة الجزائري.

Abstract

This paper addresses the problem of the reality of the tourism sector in Algeria during the period from 2006 to 2012 and try to assess the impact of direct development programs since the year 2001 on the competitiveness of Algerian tourism sector, and has been used descriptive analytical approach in order to answer to the problem of research, this the latter, which included a number of the most important results :

Weakness hotel system (96 497 beds the end of 2012, 02.20 % growth rate, the proportion of the exploitation of 70.80 %, most of which is internationally ranked, low quality of hotel services, less than 13% of nights were spent in the Algerian Hotels dedicated to foreign tourists), the number of tourists (2,634,056 tourists end of 2012, 06.77 % growth rate, of whom 981 955 are foreigners, the weakness of Algeria 's share of inter-Arab tourism 580 000 tourists end of 2011, domestic tourism flight to Tunisia and abroad, especially Europe), Weak revenue ($ 400 million end of 2011, the low contribution of tourism in the composition of GDP 02.17 %, deficit in the trade balance average 131,60- million dollars), the competitive tourism (ranked 132 according to the report issued by the World Economic Forum for the year 2013 and which included 140 countries, the fourth Africa after Tunisia, Egypt and Morocco)

Key words: World Tourism, the Algerian tourism, the Algerian economy, competitive Algerian tourism sector.

مقدمة

لقد بدأ قطاع السياحة يحتل مكانة متزايدة في الإقتصاد الحديث بالمقارنة عما كان عليه في عقود سابقة، وهذا التوجه العالمي نحو هذا القطاع كان مرجعه تشابك الإقتصاديات و تطور التكنولوجيات الحديثة في الإعلام والإتصال و النقل، فهذا القطاع بدأ يحوز على إهتمام أرقى الإقتصاديات العالمية وينافس حتى القطاعات التي لطالما أعتبرت أساس الثروة و الرفاهية الإقتصادية وهي القطاعات الصناعية، وقد تفطنت الدول الكبرى لهذا الأمر أين عملت على إتخاذ إجراءات على عدة مستويات منها السياسية والإدارية والإقتصادية والمالية بهدف تحسين قدرة إقتصادياتها على المنافسة السياحية الدولية والتي إنعكست إيجاباً على حصتها السوقية العالمية وتطورها سنوياً، وحتى بالنسبة للدول العربية و الإفريقية فقد إتخذت عدة سياسات وبرامج إقتصادية وإستثمارية وتسويقية للنهوض بقطاعاتها السياحية أين بدأت تحتل مكانة هامة في سلم الترتيب العالمي للسياحة، وبالمقابل نلاحظ حيازة الجزائر على العديد من الموارد السياحية سواء الطبيعية والتاريخية والحضارية والبشرية والمالية التي تمكنها من أن تصبح وجهة سياحية عالمية على غرار ما يوجد في الدول الأوروبية والأمريكية والآسياوية، إلا أننا نلاحظ عدم مساهمة القطاع في تحقيق التنمية المستدامة وتنافسية الإقتصاد الجزائري وهذا ما دفع بالبحث إلى ضرورة مناقشة الإشكالية البحثية التالية:

ما هي مكانة قطاع السياحة ضمن مؤشرات الإقتصادي الجزائري و ما هو أثر السياسات والبرامج المنطلق فيها منذ بداية القرن الحالي (2001 م) على التنمية المستدامة وتنافسية الإقتصاد الجزائري؟.

- يمكن تناول الإشكالية الرئيسية السابقة بتجزئتها بدراسة النواحي التالية:

01)- ما هو واقع السياحة العالمية حالياً؟.

02)- بعد ذكر الإطار التاريخي لتطور السياحة في الجزائر و مقوماتها السياحية ما هو واقع السياحة في الجزائر؟.

- و لمعالجة الإشكاليات السابقة تم إقتراح الفرضيات التالية:

الفرضية رقم (01): تتميز السياحة العالمية بالتنافسية المحتدمة نتيجة تأثرها بالعديد من المتغيرات والأزمات الإقتصادية والمالية والسياسية والأمنية وتغيرات الطلب السياحي الدولي.

الفرضية رقم (02): الوصول بالسياحة الجزائرية إلى العالمية منوط بالتطبيق السليم للسياسات و البرامج المنطلق فيها في مجالات: تدعيم البنية التحتية، الإستثمار، إدماج القطاع الخاص، تفعيل الحوكمة الرشيدة،.. و هو الغير محقق لحد الآن.

أهداف الدراسة:

1)- التعرف على تطور السياحة العالمية و أهميتها في الإقتصاد الحديث؛

2)- تشخيص واقع السياحة الجزائرية و أهم مراحلها التاريخية و المعوقات التي تحول دون تطور هذا القطاع و محاولة تقييم نجاعة السياسات المتبناة من قبل السلطة الجزائرية في هذا القطاع منذ سنة 2001 م.

أسباب الدراسة:

1)- الأدوار الجديدة التي بدأ يلعبها قطاع السياحة على مستوى التنمية المستدامة؛

2)- إستمرار تردي القطاع في الجزائر رغم الإمكانيات المادية المرصودة له.

الهيكلة التنظيمية للبحث:

- للوفاء بأهداف البحث و متطلباته تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي، و بالتالي تم تقسيم البحث ليشمل المحاور:

المحور الأول: السياحة: الإتجاه المعاصر نحو تحقيق التنمية المستدامة في العصر الحديث

المحور الثاني: السياحة في الجزائر: المقومات السياحية، تطور السياحة في الجزائر

المحور الثالث: قراءة لواقع السياحة في ظل المعطيات الحالية لتنافسية الإقتصاد الجزائري

المحور الأول

السياحة: الإتجاه المعاصر نحو تحقيق التنمية المستدامة في العصر الحديث

لقد كانت البدايات الأولى لدراسة السياحة كقطاع إقتصادي على يد جوبير فرديلر سنة 1905 م، و في سنة 1943 م أصدر كل من كروفت و هونزيكر (Kroft et Hunziker) كتاب عنوانه: "النظرية العامة للسياحة" أين قدما لها التعريف التالي: "المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية والنشاطات الإقتصادية والإجتماعية التي تنتج من إقامة السائحين دائماً أو مؤقتاً مع توليد فرص عمل سواء بصفة دائمة أو مؤقتة في تلك المناطق"[1]، ومن هنا بدأ ينظر إلى قطاع السياحة كقطاع فعال يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية و يمكن الإشارة إلى هذه المساهمة من خلال الإحصائيات الصادرة عن الهيئات الدولية و الإقليمية و التي يمكن ذكر جزء منها كما يلي:

1)- ساهمت السياحة العالمية سنة 2010 م بـ: 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، 20 % من التجارة الدولية، المرتبة الخامسة في صادرات أكثر من 80 % من دول العالم، معدل نمو سنوي 04 %، المصدر الأول للعملة الصعبة لـ 38 % من دول العالم، 10.7 % من الإستثمار، 11.7 % من الموارد الجبائية[2]، 30 % من اليد العاملة (202 مليون عامل نهاية 2010 م مع خلق 05.5 مليون منصب عمل في نفس السنة[3]، و يتوقع أن يصل حجم العمالة إلى 262.6 مليون عامل بحلول سنة 2017م)، هذه الأرقام لا يمكن إلا أن تعكس أهمية القطاع السياحي على المستوى الدولي و على المستوى الإقليمي و حتى المحلي و هذا ما يجعل الدول ترى في السياحة منجماً خصباً للعملة الصعبة.

2)- تطور عدد السياح: و الذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور عدد السياح في العالم (الوحدة: مليون سائح)

السنة	1950	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2020
عدد السياح	25	846	900	919	880	939	980	1600

المصدر: حميدة بوعموشة، " دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر –"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2012 م، ص 30.

- و من خلال الجدول السابق فقد عرفت السياحة العالمية تطوراً بمعدل 40 ضعفاً على الأقل خلال 60 سنة الفارطة لينتقل عدد السياح من 25 مليون سنة 1950 م إلى 880 مليون سائح في سنة 2009 م ثم 1080 مليون سائح سنة 2010 م و يتوقع أن يصل عددهم نحو 1600 مليون سائح سنة 2020 م، و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

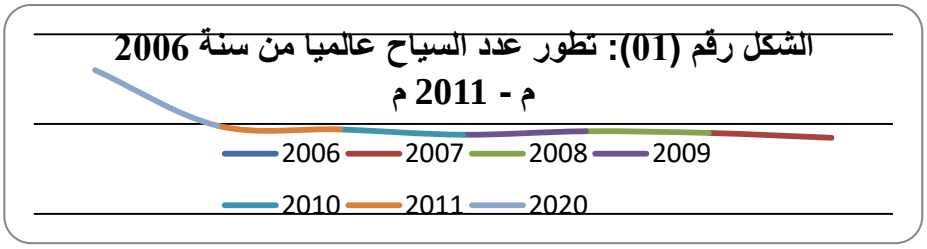

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول رقم (01) بإستخدام برنامج (EXEL 2007)

3)- هذا التطور في أعداد السياح جلب معه تطور في كل من الإيرادات السياحية الدولية و الإنفاق السياحي الدولي:

3-1)- الإيرادات السياحية الدولية: و التي بلغت سنة 1990 م 264 مليار دولار ثم 919 مليار دولار في سنة 2010 م و هذا يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور إيرادات السياحة العالمية الوحدة (مليار دولار)

السنة	1990	2006	2007	2008	2009	2010
العدد	264	741.2	858	942	852	919

المصدر: حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص 35.

3-2)- الإنفاق السياحي الدولي: و قد عرف هو الآخر تطوراً على المستويين الكلي والفردي كما يلي:

الجدول رقم (03): تطور الإنفاق السياحي الفردي والكلي الوحدة (دولار/مليار دولار)

الترتيب	1950	1960	1970	1980	1990	1995	2000	2005	2010	2020
الإنفاق السياحي الفردي	83	99	108	386	576	677	802	928	1018	1600
الإنفاق السياحي الكلي	02	07	18	105	267	380	560	750	1550	2000

المصدر: عوينان عبد القادر، "السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025)"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013/2012 م، ص 51.

4)- تركز السياحة العالمية: و الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تركز السياحة الدولية لسنة 2010 م الوحدة (مليون سائح)

الدول	إفريقيا	الأمريكيتين	شرق آسيا	أوروبا	الشرق الأوسط	جنوب آسيا
2010	47	190.4	195.2	527.3	35.9	10.6
2020	77.3	282.3	397.2	717.2	68.5	18.6

المصدر: حشماوي محمد و بوقلاشي عماد، "الإهتمام بالمورد البشري في القطاع السياحي كمدخل من مداخل تحقيق التنمية السياحية في الجزائر"، مجلة المناجر، العدد (01)، بدون تاريخ، ص 12.

- و من خلال الجدول السابق فإن أوروبا تحوز على أكبر نسبة من السياحة العالمية بـ: 52 % ثم تتبعها كل من دول شرق أسيا و الأمريكيتين بأعداد 195.2 و190.4 مليون سائح على التوالي لتأتي بعد ذلك إفريقيا بـ: 47 مليون سائح ثم دول الشرق الأوسط بـ: 35.9 مليون سائح و أخيراً دول شرق آسيا بـ: 10.6 مليون سائح، ويمكن توضيح تركز السياحة العالمية بشكل أفضل من خلال الأشكال التالية:

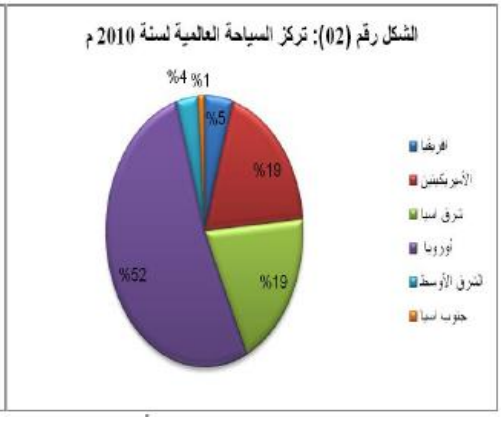

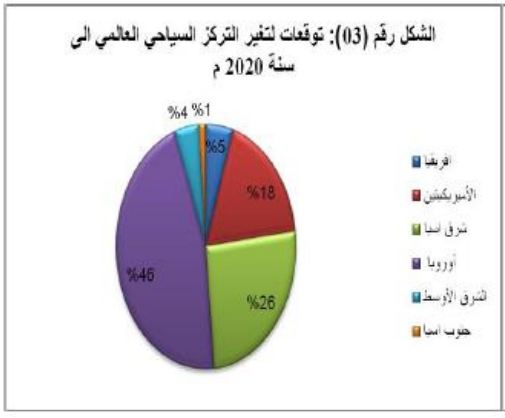

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول رقم (04) بإستخدام برنامج (EXEL 2007)

- و من خلال الشكل رقم (03) ينتظر بقاء تربع أوروبا على الساحة السياحية العالمية بنسبة تقدر بـ: 46 % على الرغم من إنخفاض نسبتها مقارنةً مع سنة 2010 م حيث تعادل هذه الحصة حجم 717.2 مليون سائح ثم شرق آسيا بـ: 26 % و التي تمثل 397.2 مليون سائح و التي يلاحظ إرتفاع حصتها بعد أن كانت في حدود 19 % و هذا

على حساب الدول الأوربية مع محافظة باقي الدول الأخرى على نسبها المسجلة في سنة 2010 م، و بالتالي فإن التوقعات تشير إلى توجه السياحة العالمية نحو شرق الكرة الأرضية، و يمكن عرض الدول السياحية الأولى عالمياً في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): الدول الأولى عالمياً في السياحة لسنة 2010 م الوحدة (مليون سائح)

الترتيب	01	02	03	04	05	06	07	08	09
الدولة	فرنسا	الو.م.أ	الصين	إيطاليا	بريطانيا	ألمانيا	أوكرانيا	تركيا	المكسيك
عدد السياح	59.2	56	54.7	43.7	30.7	24.4	23.1	22.2	21.4

المصدر: عوينان عبد القادر مرجع سابق، ص 50.

5)- صعوبة تقييم تنافسية القطاع السياحي: إن إشكالية قياس التنافسية السياحية تتجلى من منظور سببين رئيسيين:[4]

الأول: الإشكالات المرتبطة بمفهوم التنافسية و التي تنعكس على تعدد معايير و مؤشرات قياس التنافسية، فهناك المقاييس السعرية و الكمية كالميزة النسبية للموارد الطبيعية و هناك المعايير النوعية كالتكنولوجيا و الإبتكار و العنصر البشري التي تتيح للإقتصاد المنافسة بدون الحاجة إلى ميزة نسبية (طبيعية) للمنافسة في الأسواق الدولية.

ثانيا: تداخل قطاع السياحة مع العديد من القطاعات الإقتصادية الأخرى مما يصعب معه إيجاد المقاييس التي لها القدرة على قياس الآثار التي تحدثها السياحة على القطاعات الإقتصادية الأخرى، و مع ذلك فقد تم إقتراح مؤشرات التنافسية السياحية❖ من قبل بعض الهيئات كمنظمة السياحة العالمية و المنتدى الإقتصادي العالمي، مجلس السياحة الأسفار العالمي، الجمعية الدولية للنقل الجوي، و من بين هذه المؤشرات مؤشر التنافسية السياحية (المقسم على ثلاث فئات تضم 14 مؤشر لـ 75 متغير إجمالاً) الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي الذي جاء على الشكل التالي:

الشكل رقم (04): مؤشر التنافسية السياحية حسب المنتدى الإقتصادي العالمي

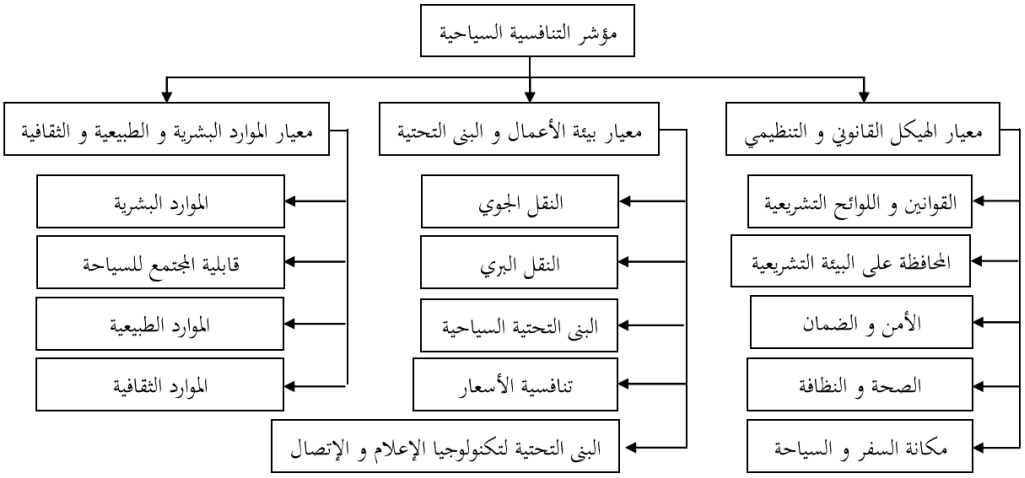

المصدر: محمد محجوب الحداد، مرجع سابق، ص 11.

المحور الثاني

السياحة في الجزائر: المقومات السياحية، تطور السياحة في الجزائر

أولا: المقومات السياحية في الجزائر

- تعتبر المقومات هي العمود الفقري لتنافسية القطاع السياحي حيث تزخر الجزائر بالعديد من المقومات أهمها:

ا- المقومات الطبيعية: تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية للبحر الأبيض المتوسط بين خطي عرض 18 و 30 درجة و خطي طول 09 و 12 و هذا ما يجعل لها موقع طبيعي متميز جداً كمحور إلتقاء بين شمال و جنوب الكرة الأرضية[5]، و بإمتلاكها لثاني أكبر مساحة إفريقياً بعد السودان بمساحة تقدر بـ: 2381741 كلم^2 فإنها تجمع العديد من الأقطاب و الأقاليم المناخية بداية من المناخ المتوسطي شمالاً إلى المناخ الصحراوي جنوباً و التي يمكن توضيحها كما يلي:

القطب السياحي شمال شرق: و يضم ولايات سكيكدة و قالمة و عنابة و الطارف و سوق أهراس و تبسة و يمتد على طول **300** كلم من الساحل و على مساحة **83.347** كلم^2، و يضم أكثر من **3.5** مليون ساكن، و يحتوي على **874** ألف هكتار من الغابات، و يعتبر نقطة إرتكاز لقاطرة التنمية السياحية بما يتضمنه من مطارات و موانئ

القطب السياحي شمال وسط: و يضم الجزائر العاصمة و تيبازة و البليدة و بومرداس و الشلف و عين الدفلى و المدية و البويرة و تيزي وزو و بجاية، و يتميز هذا القطب بموقعه المتوسط للبلاد بمساحة تقدر بـ: **33.877** كلم^2 و على واجهة بحرية **615** كلم و تمثل **51 %** من الشريط الساحلي و بمتوسط درجة حرارة سنوية **18°** و **30°** صيفاً و بعدد سكاني يقدر بـ: **11.13** مليون ساكن، و يضم حظيرة جرجرة بمساحة **500** هكتار و الشريعة.

القطب السياحي شمال غرب: يضم هذا القطب بمساحة **35.000** كلم^2 كل من وهران، عين تيموشنت، تلمسان، مستغانم، معسكر، سيدي بلعباس و غليزان و التي تضم **06** مليون ساكن، و يتميز بموقعه الجغرافي الإستراتيجي الهام الذي يطل على أوروبا (إسبانيا) و بنيته التحتية المتطورة من الصناعات الثقيلة و التاريخ العريق مما يشجع على إقامة و جذب الفضاءات السياحية المختلفة.

القطب السياحي جنوب غرب: يغطي بمساحة تقدر بـ: **603000** كلم^2 كل من ولايات أدرار و بشار بدرجة حرارة سنوية **45°** و بعدد سكاني يبلغ حوالي المليون ساكن، و يضم تراث "توات – غورارة" و هو قطب تراثي ذو بعد عالمي مع قربه من المناطق الحدودية و لذلك تم تزوده هو الآخر بالعديد من المطارات و الفنادق.

القطب السياحي المنمير جنوب غرب

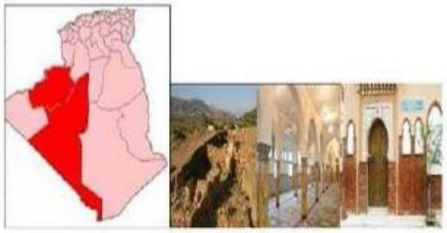

القطب السياحي جنوب شرق: و يغطي بمساحة تقدر بـ: **160.000** كلم^2 كل من غرداية المشهورة بالينابيع الحارة بمنطقة زلفانة، بسكرة و الوادي و بعدد سكان يقدر بحوالي **1.5** مليون نسمة، هذه الولايات تعد المركز الرئيسي لبوابة الصحراء و لذلك تم تزويدها بمطارات دولية و **26** فندقاً بسعة إجمالية تقدر بـ: **2026** سرير.

القطب السياحي المنمير الكبير " الهقار"

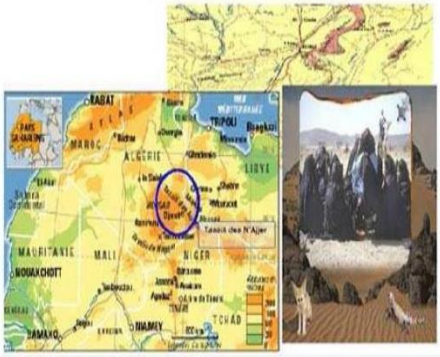

القطب السياحي الكبير: و يضم كل من:

الهقار: و الذي يقع في الحظيرة الوطنية بالطاسيلي بولاية إليزي و يغطي القطب مساحة تقدر بحوالي **284.618** كلم^2 و الذي يعود إلى **6000** سنة قبل الميلاد، به ثروات طبيعية و ثقافية تساهم في تنمية السياحة الصحراوية، و قد صنف كتراث عالمي من قبل اليونسكو عام **1981 م** لإحتوائه على أكثر من **15.000** لوحة طبيعية.

الأهقار: يقع بولاية تمنراست و هو متحف طبيعي أنشأ سنة **1987 م** و يغطي القطب مساحة تقدر بحوالي **456.200** كلم^2 من التراب الوطني، و هو إقليم يزخر بالكثير من الثروات الجبلية كقمة "تاهات" التي يبلغ إرتفاعها **3003 م** و الطبيعية مثل الشواهد الحيوانية التي تعود إلى العصور الجيولوجية القديمة (أكثر من **10** آلاف سنة)، هذه المناطق يمكن النظر إليها على أنها قطب إستراتيجي يساهم في تنمية السياحة في المنطقة، فهذا التراث الأثري و الطبيعي و الثقافي جدير بأن يستغل ليس فقط على الصعيد السياحي و لكن أيضاً على الصعيد الإقتصادي و الإجتماعي.

القطب السياحي المنمير الكبير : (الأهقار)

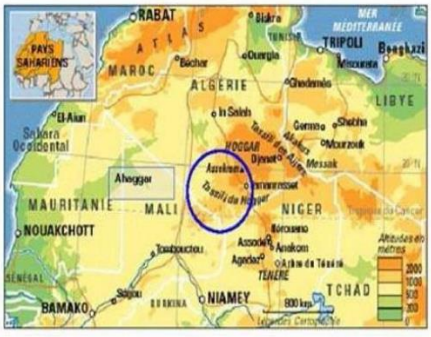

II- المقومات الحضارية و التاريخية: لقد كانت الجزائر محطة مرور للعديد من الحضارات سواء الفينيقية و القرطاجية و الرومانية و الإسلامية (من سنة 682 م)[6] أين شيد العثمانيون حي القصبة في القرن السادس عشر و التي تضم العديد من المعالم و المباني الأثرية و هذا ما دفع بمنظمة اليونسكو❖❖ إلى تسجيلها كالتراث العالمي سنة 1992 م و مسجد كتشاورة الذي تم بناؤه في عهد "الباي لا باري" التركي و الجامع

الكبير الذي شيد من قبل المرابطين في القرن الحادي عشر و الدولة الحمادية و قلعة بني حماد (1007 م) التي تتوفر على العديد من الآثار الإسلامية و الرومانية إضافة إلى موقع تيمقاد المعروف بإسم "ثاموقاديو – Thamugadi – سنة 100 م" الواقع على بعد 37 كلم من مدينة باتنة[7] و ولاية تبسة التي كانت تعرف بإسم "تيفست – Tifast" والتي تم تشييدها قبل 1000 سنة ميلادية و موقع جميلة بسطيف المعروف قديماً بإسم"كويكول – Cuicul" و هي ذات أصل نوميدي لمدينة رومانية و الذي لا يبتعد كثيراً عن المتحف الوطني سيرتا بقسنطية و الذي شيد في سنة 1852 م، و بالإضافة إلى القصور التاريخية بالجنوب الجزائري سواء بتمنراست أو غرداية كقصر وادي ميزاب الذي يرجع تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي و توفرها على الصناعات التقليدية والحرفية كصناعة الزرابي و النحاس و الزجاج التي تحوز عليها ولايات الجنوب بالإضافة إلى ولايات الوطن الأخرى كصناعة الفخار في القبائل[8].

ثانيا: قراءة تاريخية لتطور السياحة في الجزائر

– إن دراسة تطور السياحة في الجزائر أسفرت عن وجود أربع مراحل أساسية هي:

الفترة الأولى (الفترة الإستعمارية – قبل 1962 م): لقد ظهر الإهتمام بقطاع السياحة في الجزائر منذ الفترة الإستعمارية حيث تم إنشاء سنة 1897 م اللجنة الشتوية الجزائرية للدعاية والإعلان و التي تتولى مهمة تنظيم القوافل السياحية الأوروبية من و إلى الجزائر، ليتم بعد ذلك تشكيل لجنة نقابة السياحة في كل من مدينة وهران وقسنطينة خلال سنتي 1914 م و 1916 م على التوالي، و في سنة 1938 م تم إنشاء الديوان الجزائري للنشاط الإقتصادي والسياحي والذي إستمرت نشاطاته حتى بعد الإستقلال[9].

الفترة الثانية (1962 م – 1970 م): و في مطلع الإستقلال تم تقدير الطاقة الإستيعابية الفندقية الموروثة عن الفترة الإستعمارية بـ: 5922 سرير تسيرها لجنة مختصة في تسيير الفنادق و المطاعم (COGEHORE) و قد تم إسناد مهامها إلى الديوان الوطني للسياحة الذي تم إنشاؤه سنة 1962 م تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة، وقد شرع في هذه الفترة في تطبيق أول مخطط تنموي حقيقي لقطاع السياحة (ميثاق

السياحة 1966 م) بعد خروج وزارة السياحة بأهم التوصيات و النتائج الواجب إتخاذها لتحسين قطاع السياحة في الجزائر و التي من أهمها:

1)- ضرورة تحسين الشروط السياحية الثقافية و الطبيعية و ذلك بتحديد المناطق السياحية و نوع الثروة السياحية و تصنيفها و حمايتها بإصدار القوانين اللازمة لذلك مع تخصيص الأغلفة المالية اللازمة في الميزانيات العمومية؛

2)- إعتماد التخطيط السياحي و ذلك لتحديد المناطق السياحية الحالية و المستقبلية و تحديد إحتياجاتها السنوية بالنظر إلى طبيعة الثروة السياحية و تحديد سياسات و إجراءات تطويرها مستقبلاً؛

3)- إنشاء و تطوير الصناعة الفندقية و شبكة النقل و الطرق حيث تم البدء في إنشاء و ترميم الفنادق السياحية الشاطئية و الصحراوية و ما يرتبط بها من موارد بشرية و تكنولوجية و توفير وسائل النقل و ترميم شبكات الطرق و المواصلات و توسيعها و هذا بهدف تخفيض أسعار الخدمات السياحية و سهولة الوصول إلى المناطق السياحية.

الفترة الثالثة (فترة التسيير الإشتراكي 1970 م – 1990 م): و قد عرفت السياحة في فترة التسيير الإشتراكي لهياكل الدولة إهتمام نسبي و ضعيف خلال المخططات التنموية المختلفة نتيجة التوجه نحو الصناعات الثقيلة كإستراتيجية تنموية و كإنعكاس للفكر الإشتراكي المتبنى من طرف السلطة الجزائرية، و بالتالي لم يحقق قطاع السياحة أي نتائج مهمة بسبب إهمال أدواره الإقتصادية و كنتيجة لإعادة هيكلة القطاع العمومي، حيث تطلبت الشروط الإقتصادية لهذه الفترة عدة تحولات لبناء الهياكل التسييرية والمالية للدولة و التي لم يكن من ضمنها قطاع السياحة.

الفترة الرابعة (فترة تغيير النهج الاقتصادي و السياسي 1991 م – اليوم): بعد أزمة الثمانينات و الرهانات السياسية و الأمنية التي دفعت الجزائر إلى إتخاذ قرارات كبرى على مستوى النهج الإقتصادي المتبع بالتحول نحو تبني إقتصاد السوق كمنهج إقتصادي حاولت معه الحكومة الجزائرية التي جاءت خلال فترة التسعينات تطبيق هذه التوجهات على أرض الواقع، حيث بدأ إهتمام الحكومة الجزائرية بقطاع السياحة يظهر

بشكل جلي من خلال الإستراتيجية التنموية التي تم إعتمادها مع بداية القرن الحالي (2001 م) حيث تم إصدار العديد من القوانين التي تحكم النشاط السياحي أهمها:

1)- قانون التنمية المستدامة 01/03 المؤرخ في 2003/02/17 م: الذي نص على وجود أربع أنواع من السياحة المتداولة في الجزائر هي: السياحة الثقافية، سياحة الأعمال و المؤتمرات، سياحة الحمامات، السياحة الصحراوية؛

2)- القانون رقم 02/03 المؤرخ في 2003/02/17 م: المتعلق بإستغلال الشواطئ للأهداف السياحية؛

3)- القانون 03/03 المؤرخ في 2003/03/17 م: المتعلق بالمواقع السياحية و التوسع السياحي؛

4)- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 م: يعتبر أحد أهم نتائج السياسة السياحية والتي تم البدء فيها منذ سنة 2001 م وكتطوير لمخطط أعمال التنمية المستدامة في الجزائر لآفاق 2010 م السابق الذي كان يهدف إلى: رفع عدد السياح إلى 2.18 مليون سائح، إنشاء 50.000 سرير، غلاف مالي بـ: 75 مليار دج، إنشاء 100.000 منصب عمل، إيرادات تتجاوز 1.3 مليار دولار أمريكي[10]، و قد تم تعزيز هذا المخطط ببعض التعديلات نتيجة عدم تحقق الأهداف السابقة لتصبح برنامج عرف في هذه الفترة بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 م، و يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لوضع مخطط ترقوي للمناطق السياحية ومنتوجها السياحي و المدعم بإطار سياسي و قانوني للتنمية السياحية المستدامة وقائم على التهيئة العمرانية و الفندقية للفنادق و تطوير الصناعات التقليدية و برامج التكوين للموارد البشرية و يكون الهدف العام للمخطط تحسين الصورة السياحية للجزائر، ويمكن عرض الأهداف و المحاور و المجالات التي يقوم عليها المخطط فيما يلي:

الجدول رقم (06): برامج المخطط الوطني للتهيئة السياحية لآفاق 2025 م

رقم المحور	الهدف	برامج المحور
01	ضمان أقاليم مستدامة	1)- ديمومة الموارد المالية؛ 2)- محاربة التصحر؛ 3)- حماية التراث الثقافي؛ 4)- المحافظة على الأنظمة البيئية.
02	خلق التوازن الإقليمي	1)- التخفيف من حدة التوسع نحو الساحل؛ 2)- تنمية الهضاب العليا و الجنوب.
03	ضمان جاذبية و تنافسية الأقاليم	1)- الإنفتاح الدولي للأقاليم؛ 2)- التنمية المحلية؛ 3)- تنافسية أقطاب و عواصم المدن؛ 4)- عصرنة البنية التحتية الداخلية.
04	تحقيق العدالة الإقليمية	1)- التجديد الحضري و سياسات المدن؛ 2)- تأهيل المناطق الريفية.
05	ضمان حكم إقليمي راشد	و ذلك بإيجاد سياسات عمومية قوية قادرة على ضمان مستوى عالي من التضامن الإقليمي و الإقتصادي و المالي مع الإحتفاظ بحق الدولة في التدخل الإقتصادي و تحديد الأدوات المناسبة التي تسمح بتنفيذ السياسات العمومية و تنسيقها مع القطاع الخاص بما يضمن بصفة تدريجية تنمية القطاع الإنتاجي في جزء كبير منه.

المصدر: عوينان عبد القادر، مرجع سابق، ص 283.

- فهذا البرنامج الممتد إلى غاية 2025 م قد تضمن للفترة مرحلتين أساسيتين: [2008 م-2015 م][2015 م-2025 م] حيث تقرر أهداف المرحلة الأولى كما يلي:[11] رفع عدد السياح إلى 2.5 مليون سائح، إنشاء 75.000 سرير جديد لتصبح عدد الأسرة 159869 إجمالاً، رفع المساهمة في الناتج المحلي إلى 03 %، تقدير تحصيل 1.5 مليار دولار كإيرادات، توفير 400.000 منصب عمل مباشر و غير مباشر، إنشاء 91600 مقاعد للتكوين و التعليم آفاق 2015 م، و إنطلاقاً من هذه الأهداف التي يرمي إليها المخطط فقد تم إطلاق سلسلة من المشاريع تتمثل في إنجاز مجموعة من الفنادق بطاقة إستيعابية تقدر بـ: 29286 سرير و 20 قرية سياحية و 80 مشروع للخدمات السياحية موزعة على الأقطاب السياحية كما يلي:

الجدول رقم (07): توزيع المشاريع السياحية على المواقع السياحية حسب الأولوية السياحية

الأقطاب السياحية	الشمال الشرقي	الشمال الوسط	الشمال الغربي	الجنوب الغربي - الواحات-	الجنوب الغربي - قورارة-	الجنوب الكبير - الأهقار -	الجنوب الكبير - الطاسيلي-	المجموع:
عدد المشاريع	23	32	18	04	02	01	00	80

المصدر: يحي سعيدي و سليم العمراوي، مرجع سابق، ص 108.

المحور الثالث

قراءة لواقع السياحة في ظل المعطيات الحالية لتنافسية الإقتصاد الجزائري

- يمكن تحليل أهمية و مكانة قطاع السياحة في المنظومة الإقتصادية الجزائرية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): بعض المؤشرات الإقتصادية حول أهمية و مكانة قطاع السياحة في المنظومة الإقتصادية الجزائرية — الوحدة (مليون دج)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط السنوي
عدد المؤسسات الفندقية [12]	1 134	1 140	1 147	1 151	1 152	1 184	-	1151.33
معدل النمو السنوي %	-	1.005	1.006	1.004	1.00	1.028	-	1.0086
القدرة الإستيعابية (عدد الأسرة)	84 869	85 000	85 876	86 383	92 377	92 737	96 497	89105,57
معدل النمو السنوي %	-	1.0015	1.0103	1.0059	1.0694	1.004	1.0405	1.022
نسبة الإستغلال السنوية	0.682	0.67	0.68	0.692	0.702	0.822	-	0.708
عدد الليالي الإجمالية في الفنادق [13]	4 905 216	5 119 940	5 346 543	5 645 828	5 939 334	6 329 472	-	5 547 722.167
معدل النمو السنوي %	-	1.044	1.044	1.056	1.052	1.066	-	1,0524
عدد الليالي المحجوزة للمقيمين الجزائريين [14]	4 376 625	4 546 085	4 750 796	4 971 372	5 185 231	5 484 105	-	4 885 702.33
معدل النمو السنوي % لليالي المحجوزة للمقيمين الجزائريين	-	1.0388	1.045	1.0464	1.043	1.0576	-	1.046
نسبة الليالي المحجوزة للمقيمين الجزائريين من إجمالي الليالي %	89.22	88.79	88.86	88.05	87.30	86.64	-	88.143
عدد السياح [15]	1 637 582	1 743 084	1 771 749	1 911 506	2 070 496	2 394 887	[16]2 634 056	2 023 337.143
معدل النمو السنوي %	-	1.0644	1.0164	1.0789	1.0831	1.1567	1.10	1.0677
عدد الجزائريين المتجهين نحو الخارج [17]	1 349 113	1 500 000	1 539 406	1 677 000	1 757 471	[18]1 714 654	-	1 589 610.66
نصيب السياحة الجزائرية من الإيرادات الدولية (مليار دولار)	0.22	0.22	0.3	0.33	0.4	0.4	-	0.31167
مساهمة السياحة في تكوين الناتج الداخلي الخام % [19]	1.02	1.70	2.05	2.30	2.30	3.70	-	2,1783
الميزان التجاري (مليون دولار أمريكي)	- 166	- 158	- 94	- 140	- 100	-	-	-131,60
تطور العمالة في قطاع السياحة (1000 عامل)[20]	193.90	204.40	320	344	396	359.1	-	302,90
معدل نمو العمالة في القطاع %	-	1.054	1.565	1.075	1.151	-0.0932	-	1,15036

المصدر: من إعداد الباحثين

- و من خلال الجدول رقم (08) يمكن تقديم الإستنتاجات التالية:

1)- المنظومة الفندقية: و التي يلاحظ عليها النمو السنوي الضعيف و الذي بلغ في أحسن حالاته 02.80 % سنة 2011 م و بمعدل نمو سنوي لم يتجاوز 01 % و بمتوسط سنوي بلغ 1151.33 فندق، و يمكن توضيح تطور عدد الفنادق في الجزائر خلال الفترة 2006 م – 2011 م في الشكل التالي:

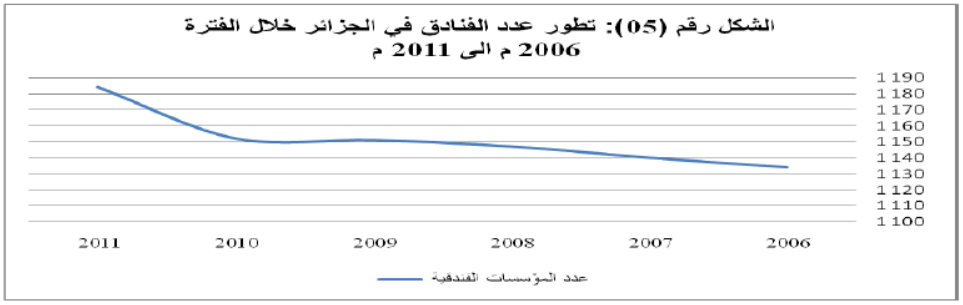

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول رقم (08) بإستخدام برنامج (EXEL 2007)

1-1)- و يمكن تحليل التركيبة التي يتكون منها تعداد الفنادق الجزائرية في الشكل التالي:

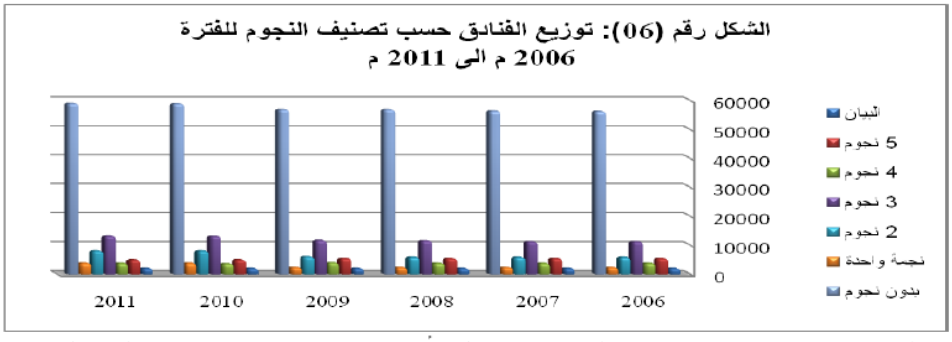

المصدر: من إعداد الباحثين بإستخدام برنامج (EXEL 2007) بناءاً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

- و من خلال الشكل السابق فإن أغلب الفنادق الجزائرية تنتمي إلى فئة الفنادق غير مصنفة عالمياً مما يدل على ضعف المنظومة الفندقية في الجزائر، كما أن هذا العدد النسبي للفنادق و شكل التركيبة لهذه الفنادق إنعكس على كل من:

2-1)- الحجم الكلي لعدد الأسرة التي يتوفر عليها القطاع الفندقي في الجزائر فلقد إرتفع عدد الأسرة بحجم 11628 سرير خلال 06 سنوات من 2006 م إلى 2012 م بمتوسط معدل نمو سنوي 02.20 % و هذا المعدل يعتبر ضعيف جداً و بمتوسط سنوي 89105,57 سرير لكل سنة، و يمكن تقديم توزيع الطاقة الإستيعابية لمجموع الفنادق الجزائرية على أساس النجوم المحازة كما يلي:

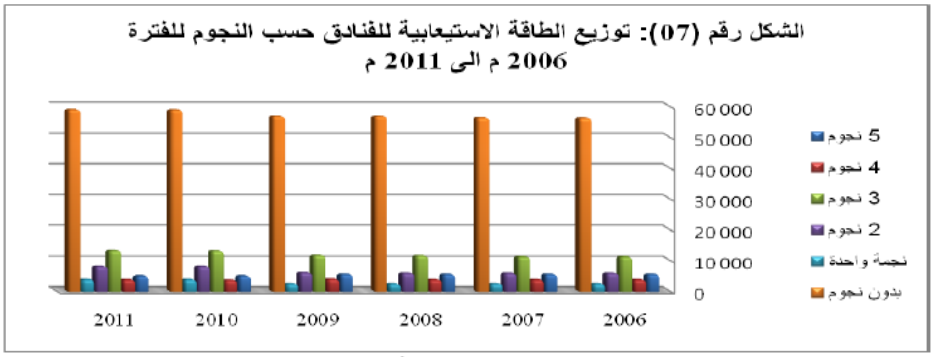

المصدر: من إعداد الباحثين بإستخدام برنامج (EXEL 2007) بناءاً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

- و من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الطاقة الإستيعابية تتواجد في فئة الفنادق غير المصنفة عالمياً مما يؤكد على ضعف المنظومة الفندقية الجزائرية في مجال الخدمات الفندقية، و التي إنعكس على حجم الإستغلال الذي عرف أقصى نسبة إستغلال سنة 2011 م بنسبة 82.20 % و أقل نسبة سنة 2007 م بنسبة 67 % ليصل متوسط نسبة الإستغلال السنوي إلى 70.80 %.

3-1)- الليالي التي يمكن توفيرها داخل الفنادق الجزائرية و التي عرفت إستقراراً في معدل نموها السنوي و الذي قدر بـ: 05.24 % و بمتوسط سنوي 5 547 722.167 ليلة، و يمكن عرض تطور الليالي الإجمالية التي تم قضائها في الفنادق الجزائرية كما يلي:

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول رقم (08) بإستخدام برنامج (EXEL 2007)

- و من خلال الشكل السابق نلاحظ التطور الملحوظ على عدد الليالي التي يتم قضائها داخل الفنادق الجزائرية نظراً للرواج النسبي الذي عرفته الحركة السياحية في الجزائر مؤخراً، حيث يحوز الجزائريون المقيمون في الخارج على القيمة المطلقة لليالي التي يتم قضائها داخل الفنادق الجزائرية (بنسبة 88.143 %و هذا يعني أن أقل من 13 % من الليالي يتم حجزها من قبل السياح الأجانب و هذا يعتبر خاصية سلبية في السياحة الجزائرية) كما و قد بلغ متوسط هذه الليالي 4.88 مليون ليلة و بمتوسط معدل نمو سنوي ضعيف و مستقر نوعاً ما بلغ 04.60 %.

2)- تطور عدد السياح: و يعتبر المقياس الحقيقي لتنافسية القطاع السياحي، و يمكن تحليل تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة 2006 م إلى 2011 م من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (09): تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة 2006 م الى 2012 م

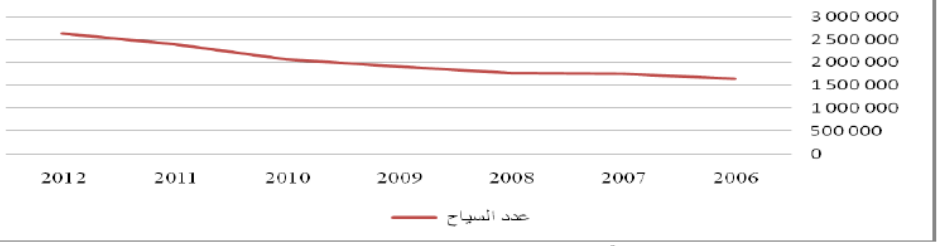

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول رقم (08) بإستخدام برنامج (EXEL 2007)

2-1)- و من خلال الشكل السابق نلاحظ التطور الملحوظ لعدد السياح في الجزائر كنتيجة للإستقرار السياسي و الإقتصادي و الأمني الذي تمر به الجزائر حالياً و كنتيجة ملحوظة للبرامج التنموية، حيث إرتفع عدد السياح من 582 637 1 سائح خلال سنة 2006 م إلى 056 634 2 خلال سنة 2012 م أي بمقدار 996474 سائح، و بمعنى آخر إستطاعت الجزائر أن ترفع معدل نمو السياحة ما بين 2006 م و 2012 م بنسبة 60.85 % و بمتوسط سنوي 2 023 337.147 سائح لكل سنة و بمعدل نمو سنوي مقبول 06.77 %، و يمكن تحليل تركيبة هؤلاء السياح في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تركيبة السياح في الجزائر للفترة 2006 م إلى 2012 م

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السياح الأجانب	478.358	511.188	556.697	655.810	654.987	901.642	981.955
جزائريين مقيمين بالخارج	1.159.224	1.231.896	1.215.052	1.255.696	1.415.509	1.493.245	1.652.101
المجموع:	1.637.582	1.743.084	1.771.749	1.911.506	2.070.496	2.394.887	2.634.056

المصدر: مروان صحراوي، مرجع سابق، ص 137.

2-2)- و من خلال الجدول السابق نلاحظ ضعف السياسة السياحية في جذب السياح غير الحاملين للجنسية الجزائرية و الذين بلغت نسبتهم سنة 2012 م 37.27 % فقط من مجموع السياح، بل حتى على نطاق السياحة العربية لم تتمكن الجزائر من الإستفادة من السياحة العربية البينية (الدول العربية مجتمعةً لا تتجوز حصتها 05 % من السياحة العالمية) و التي تميزت بضعف حصتها و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10): عدد السياح القادمين إلى الجزائر في إطار السياحة العربية البينية ما بين 2005 م و 2011 م

البيان	2005	2007	2009	2011
عدد السياح	151 000	172 000	273 000	580 000

المصدر: فيصل شياد، "تنمية السياحة العربية البينية: العقبات و الحلول"، مجلة رؤى إستراتيجية، أفريل 2014 م، ص 72.

3-2)- و فيما يخص قدرة الجزائر على المحافظة على السياحة الداخلية فيمكن توضيحها في الشكل التالي:

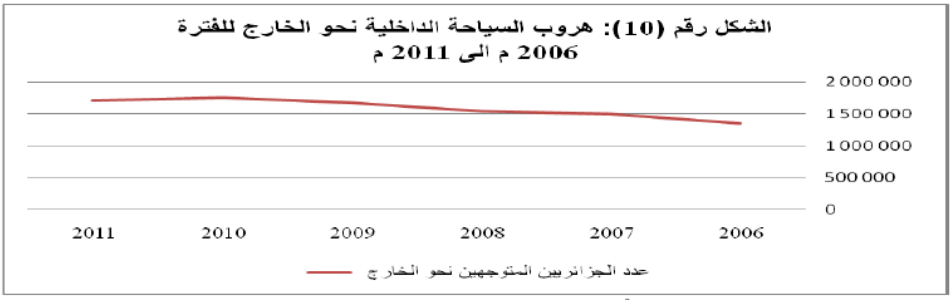

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول رقم (08) بإستخدام برنامج (EXEL 2007)

- و من خلال الشكل السابق نلاحظ عدم قدرة الجزائر على المحافظة على السياحة الداخلية حيث بلغ متوسط الجزائريين المتجهين نحو الخارج إلى 1 589 610.66 سائح حيث فقدت الجزائر 365541 سائح ما بين 2006 م و 2011 م، و من أهم المناطق السياحية المتوجه إليها: تونس و أوروبا و بالتالي فإن السياحة الجزائرية تخسر مواردها السياحية لصالح لهذه المناطق السياحية القريبة جغرافياً.

3)- تطور الإيرادات السياحية: و الموضحة في الشكل التالي:

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول رقم (08) بإستخدام برنامج (EXEL 2007)

- و من خلال الشكل السابق نلاحظ الإرتفاع النسبي للإيرادات السياحية الجزائرية و رغم ذلك فهي مازالت ذات قيم متدنية و هذا ما إنعكس على كل من:

3-1)- مساهمة السياحة في تكوين الناتج الداخلي الخام:

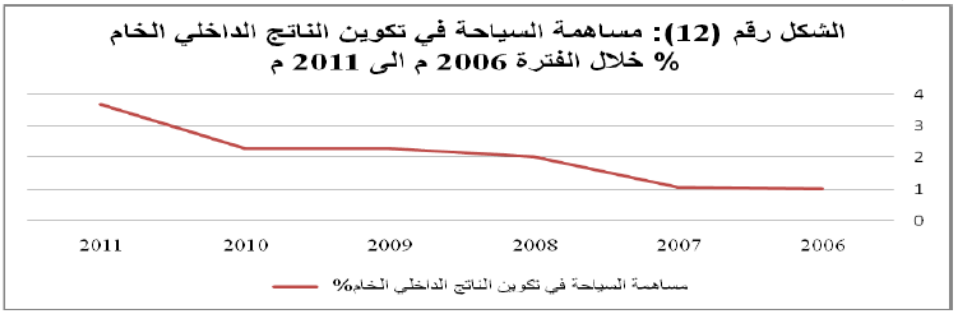

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول رقم (08) بإستخدام برنامج (EXEL 2007)

- و من خلال الشكل السابق نلاحظ تطور مساهمة السياحة في تكوين الناتج الداخلي الخام حيث بلغت أقصى مساهمة لها سنة 2011 م بنسبة 03.7 % و رغم ذلك فهي تبقى نسبة متدنية و هذا ما جعل الجزائر تحتل المرتبة 105 عالمياً في مؤشر مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام.

3-2)- الميزان التجاري: و يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

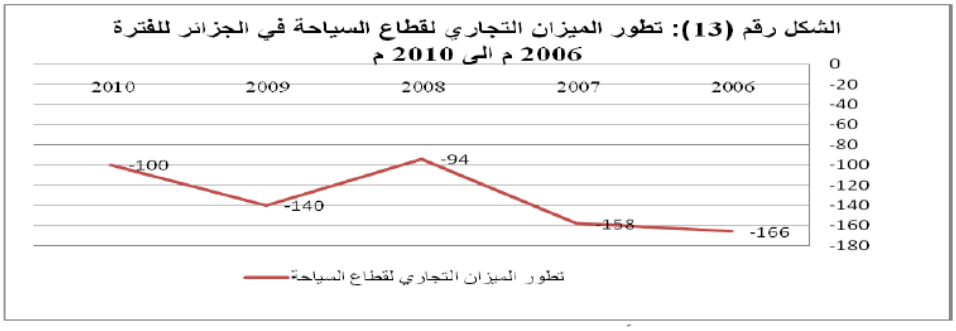

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول رقم (08) بإستخدام برنامج (EXEL 2007)

- و من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الميزان التجاري لم يحقق أية نتائج إيجابية خلال فترة الدراسة و قد بلغ أقصى عجز سنة 2006 م بعجز قدر بـ: 166- مليون دولار ليشهد إنخفاضاً معتبراً سنة 2008 م بـ: 94- ليستقر في سنة 2010 م على عجز قدر بـ: 100- مليون دولار.

4)- التشغيل: و يمكن دراسة دور القطاع السياحي الجزائري في مجال التشغيل من خلال الشكل التالي:

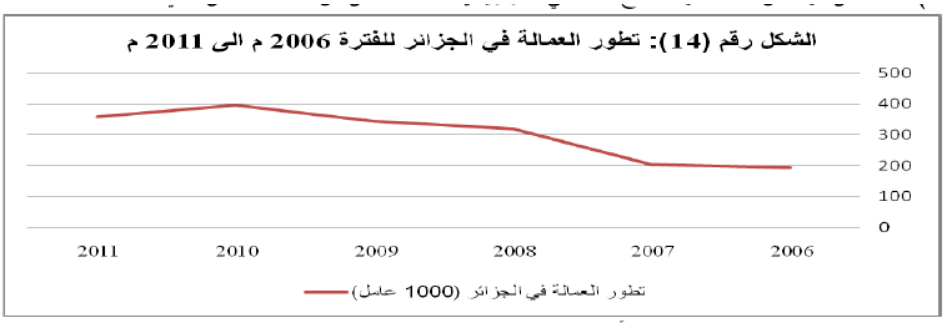

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات الجدول رقم (08) بإستخدام برنامج (EXEL 2007)

- ومن خلال الشكل السابق فقد عرفت مستويات التشغيل معدلات نمو سنوية معتبرة (15.036%) أين وصلت لأعلى معدل نمو لها سنة 2008 م بنسبة قدرت بـــ: 56.50 % وأقل معدل لها في سنة 2011 م بـــ: 09.32- % لتصل بذلك حجم العمالة في هذا القطاع إلى 359.1 ألف عامل نهاية 2011 م بعد أن كان في سنة 2010 م يقارب 400 ألف عامل، فالأيدي العاملة في القطاع السياحي تمثل 07.01 % من إجمالي الطاقة العاملة في الجزائر، و هذا ما جعل الجزائر تتحصل على المرتبة 86 عالمياً لمعامل مساهمة السياحة في العمالة ضمن نفس القطاع و المرتبة 117 بالنسبة لمؤشر المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة في التشغيل في مختلف القطاعات الإقتصادية الأخرى[21].

5)- و في دراسة تنافسية قطاع السياحة الجزائري فقد إحتلت الجزائر المرتبة 74 حسب مؤشر التنافسية السياحية (إيرادات السياحة ÷ الناتج المحلي الخام) الصادر عن المنظمة العالمية للأسفار و السياحة سنة 2011 م و حسب نفس المنظمة فإن قطاع السياحة في الجزائر يكون قد جذب رؤوس أموال إستثمارية تعادل 119.9 مليار دج سنة 2011 م، كما إحتلت الجزائر المرتبة 115 حسب تقرير القدرة التنافسية الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي لسنة 2009 م ثم المرتبة 113 حسب التقرير الصادر عن نفس الهيئة لسنة 2011 م[22] و الذي شمل 139 دولة لتتقهقر إلى المرتبة 132 حسب التقرير الصادر سنة 2013 م من نفس الهيئة و الذي شمل 140 دولة[23]، و حسب المنظمة العالمية للسياحة فقد إحتلت المرتبة 111 من أصل 184 دولة، و إفريقياً إحتلت الجزائر المرتبة الرابعة ضمن دول شمال إفريقيا مقارنةً بتونس التي إحتلت المرتبة 47 عالمياً و الأولى إفريقياً متبوعة بكل من مصر و المغرب بالمراتب 75 و 78 على التوالي.

الخاتمة

لقد بدأت الإقتصاديات القومية الحالية تولي إهتمامات متزايدة للقطاعات الخدمية والتي على رأسها القطاع السياحي، والذي عرف تطورات متسارعة كان فيها للتطور التقني والتكنولوجي في وسائل التنقل والإتصال والإعلام الدور الأكبر في تطور القطاع على المستور العالمي والإقليمي والوطني، فهذا القطاع يعرف في عصر العولمة والتنمية المستدامة تنافسية مرتفعة أين تحاول مختلف الإقتصاديات على إختلاف إيديولوجياتها السياسية والإقتصادية مجارات هذه التغيرات بتبني إسترتيجيات وسياسات على مستويات مختلفة سواء السياسية والإقتصادية والمالية والإدارية والإجتماعية والدينية والأمنية، وعلى الجزائر إذا ما أرادت رفع تنافسية قطاعها السياحي إلا التطبيق الحرفي للبرامج المباشر فيها منذ سنة 2001 م مع تفعيل علاقاتها لتحقيق التكامل السياحي على المستوى المغاربي و العربي و الإسلامي و الدولي.

نتائج الدراسة:

1)- تعرف السياحة العالمية إزدهاراً في عدد السياح و الإيرادات المالية المتداولة على المستوى الدولي أين تسيطر القارة الأوروبية على الحصة العظمى منها (أكثر من 50 %) ثم القارة الأمريكية و الآسياوية، كما تتوقع الدراسات الحالية إرتفاع في العدد السياح و المداخيل السياحية في حالة لم تكن هناك أي أزمات مالية أو سياسية أو إقتصادية أو أمنية؛

2)- السياحة الجزائرية تعاني جملة من المشاكل أهمها:

2-1)- عدم فعالية وزارة السياحة على المستوى الدولي و العربي و الإفريقي و المغاربي (مشاركات محتشمة في المهرجانات السياحية الدولية و العربية و الإفريقية) و عدم توفرها على المتطلبات الحديثة للتسيير للسياحي العمومي؛

2-2)- غياب نظرة واضحة للإستراتيجية السياحية للثنائية (المنطقة/منتوج سياحي) على مستوى الوزارة في ظل غياب إستراتيجية تسويقية للمنتوج سياحي قد إنعكست على جودة الخدمات السياحية و أسعارها و بالتالي لا تتميز السياحة الجزائرية بأية مميزات تنافسية مقارنة بدول الجوار (تونس، المغرب، مصر)؛

2-3)- ضعف البنية التحتية في مجال الخدمات المالية و البنكية التي تعاني طول الإجراءات الإدارية و نقص الخدمات الإلكترونية التي تسمح للسياح الأجانب من الإطلاع على أماكن الفنادق أو المناطق السياحية و أداء الوكالات السياحية المهتمة بالسياحة نحو الخارج و ضعف وسائل النقل كقلة الرحلات الجوية نحو الجنوب.

2-4)- عدم فعالية قطاع السياحة على الساحة الإقتصادية الكلية: ضعف المنظومة الفندقية (497 96 سرير بمعدل نمو 02.20 %، بنسبة إستغلال 70.80 %، أغلبها غير مصنف، إنخفاض جودة الخدمات الفندقية، 88.143 % من الليالي التي تم قضائها في الفنادق الجزائرية مخصصة للجزائريين المقيمين في الخارج، الباقي أقل من 13 % مخصصة للسياح الأجانب)، عدد السياح (056 634 2 سائح نهاية 2012 م، بمعدل نمو 06.77 %، منهم 1.652.101 الجزائريون المقيمون في الخارج و الباقي 981955 هم أجانب، ضعف حصة الجزائر في السياحة العربية البينية 000 580 سائح نهاية 2011 م، هروب السياحة الداخلية إلى الخارج خاصة تونس و أوروبا 654 714 1 سائح جزائري)، ضعف الإيرادات (400 مليون دولار نهاية 2011 م، تدني مساهمة السياحة في تكوين الناتج الداخلي الخام بمعدل متوسط 02.17 %، عجز في الميزان التجاري بمتوسط 131,60- مليون دولار)، تطور حجم العمالة 359 ألف عامل نهاية 2011 م بمعدل نمو متوسط 15.03 %.

التوصيات:

1)- **تشجيع السياحة المحلية و السياحة العربية البينة لتحسين الصورة الخارجية للجزائر كوجهة سياحية عالمية من خلال عقد إتفاقات الشراكة مع الدول الأوروبية و المتوسطية و العربية؛**

2)- **لكسب رهان التنافسية في المجال السياحي يتعين على الحكومة الجزائرية الأخذ بالإصلاحات في المجالات التالية:**

2-1)- **تخفيف الإجراءات الإدارية المتعلقة بالإستثمار مع تفعيل الرقابة على المشاريع و القرى السياحية التي هي قيد الإنشاء بمراعاة المقاييس و المدة الممنوحة للإنجاز؛**

2-2)- **التمويل و الإقراض: من خلال تسهيل إجراءات الإقتراض و منح قروض بدون فائدة للشركات و الفنادق السياحية و تقليص معدلات الفائدة لجلب الإستثمار المحلي و الأجنبي إلى قطاع السياحة؛**

2-3)- **تخفيف ثقل الأعباء الضريبية على المؤسسات السياحية و تحسين الإجراءات الإدارية الجبائية؛**

2-4)- **تنمية الفكر السياحي و الثقافة و التوعية السياحية في المجتمع الجزائري من خلال الإعلام و قنوات الإتصال؛**

2-5)- **دعم الإستقرار الإقتصادي و السياسي و الأمني.**

3)- **وبالنسبة للمؤسسات السياحية و الفندقية الجزائرية فيجب عليها إتباع سياسة ترويجية فعالة قصد تحقيق أهداف الإستراتيجيات التسويقية المرتبطة بالأسعار.**

الهوامش والمراجع المعتمدة

1- شابي حليمة و بريبش سعيد، "الصناعة السياحية في الجزائر و دورها في تفعيل النشاط الإقتصادي و الإجتماعي: دراسة تحليلية تقييمية"، مجلة الأكاديمية العربية، العدد (14)، 2013 م، ص 136.

2- شبوطي حكيم، "الدور الإقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر"، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، العدد (05) ، 2011 م، ص 71.

3- يحي سعيدي و سليم العمراوي، "مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية – حالة الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد (36)، 2013 م، الموقع: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=82764 ، تاريخ الإطلاع: 2015/08/16 م، ص 101.

4- محمد محجوب الحداد، "تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات"، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة و الإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، ص 03.

❖- تم إستخدام أربع أنواع من المضاعفات هي: مضاعف المبيعات، مضاعف الإنتاج، مضاعف الدخل، مضاعف التوظيف النقدي.

5- خالد كواش، "مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (01) ، 2004 م، ص 216.

6- حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص 108.

❖❖- هناك 07 مواقع أثرية في الجزائر مسجلة في منظمة اليونسكو: قلعة بني حماد، وادي ميزاب، مدينة جميلة، تيمقاد، تيبازة، تاسيلي، القصبة.

7- نبيل بوفليح و تقرورت محمد، "دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا (حالة الجزائر، تونس، المغرب)، الملتقى الوطني الأول حول: السياحة في الجزائر- الواقع و الآفاق، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة البويرة، 11 و 2010/05/12 م، ص 9/7.

8- عيسى مرازقة و محمد الشريف شخشاخ، "التنمية السياحية المستدامة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول: إقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 09 و 10 مارس 2010 م، ص 10.

9- خالد كواش، مرجع سابق، ص 224.

10- عوينان عبد القادر، مرجع سابق، ص 278.

11- بوفاس الشريف وبن خديجة منصف، "ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر: الواقع والتحديات"، الملتقى الوطني الأول: المقاولاتية و تفعيل التسويق السياحي في الجزائر، 22 و 2014/04/23 م، ص 06.

12- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، قسم السياحة، الموقع: http://www.ons.dz/IMG/pdf/Tour07-11.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/08/16 م، ص (01، 02).

13- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، قسم السياحة، الموقع: http://www.ons.dz/IMG/pdf/Tourisme_2005-2009.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/08/16 م، ص (01، 02).

14- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) ، المرجع السابق، ص (02).

15- عوينان عبد القادر، مرجع سابق، ص 85.

16- بوفاس الشريف و بن خديجة منصف، مرجع سابق، ص 07.

17- حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص 115.

18- مروان صحراوي، "التسويق السياحي و أثره على الطلب السياحي"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جمعة تلسمان، 2012 م، ص 134.

19- شابي حليمة و بريبش سعيد، مرجع سابق، ص 144.

20- حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص 152.

21- مروان صحراوي، " التسويق السياحي و أثره على الطلب السياحي"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلسمان، 2012 م، ص 132.

22- بودخدخ كريم و بودخدخ مسعود، "تحديات قطاع السياحة في الجزائر من خلال قراءة حول واقع تنافسيته العالمية"، الملتقى الدول حول: السياحة رهان للتنمية المستدامة، جامعة البليدة، 24 و 25 أفريل 2012 م، ص 08.

23- فيصل شياد، "تنمية السياحة العربية البينية: العقبات و الحلول"، مجلة رؤى إستراتيجية، أفريل 2014 م، ص 60.

واقع مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر

د. لطفي زعباط
جامعة الجزائر 3. الجزائر

د. نعيمة سعداوي
جامعة التكوين المتواصل. الجزائر
الجزائر

الملخص

تعتبر السياحة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وحضارية، تطورت مع تطور الرغبات المتزايدة لدى الأفراد وأصبحت نشاطا متميزا يهدف إلى التنقل للبحث عن المتعة والاستجمام. كما يعد القطاع السياحي أحد القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية في العالم ويتم في الخطط والاستراتيجيات التنموية لدى البلدان. السياحة كصناعة تحتوي على مجموعة من العناصر وهي: المقومات والموارد السياحية، التجهيزات والخدمات السياحية، خدمات المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية المحلية والدولية، الدعاية والترويج السياحي، فهي صناعة مركبة ومتشابكة.

السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقه نتيجة خلق علاقة اقتصادية بين قطاع السياحة واقطاعات الاخرى.

لذا سيتم في هذه الورقة البحثية التعرض إلى أهم التوجهات الحديثة في السياحة من خلال التعرض الى قومات نجاحها، الاستراتيجية الدولية المتعة وكذا الاثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المجمع المحلي والدولي، مع الإشارة إلى واقع السياحة في الجزائر.

الكلمات الدالة: السياحة، الايرادات السياحية، المجتمع الثقافي، المقومات الجغرافية، ميزان المدفوعات، الوكالات السياحية.

Abstract

Tourism is an economic, social and cultural phenomenon, which has evolved with the development of increasing desires of individuals and has become a distinct activity aimed at mobility in search of pleasure and recreation. The tourism sector is also considered one of the most important and dynamic sectors in the world and is carried out in the development plans and strategies of countries. Tourism as an industry that contains a group of elements, namely: tourism ingredients and resources, tourism equipment and services, local and international telecommunications and telecommunications services, tourism advertising and promotion, it is a complex and intertwined industry.

Tourism contributes as an export industry to improving the country's balance of payments, and this is achieved as a result of the influx of foreign capital invested in tourism projects, tourism revenues that the country collects from the tourist audience, and creating new uses of natural resources, and the benefits that can be achieved as a result of creating an economic relationship between a sector Tourism and other sectors.

Therefore, in this research paper, exposure to the most important modern trends in tourism will be examined through exposure to the pillars of its success, the enjoyable international strategy, as well as the economic, social and cultural impacts on the local and international complex, with reference to the reality of tourism in Algeria.

Key words: tourism, tourism revenue, cultural community, geographical components, balance of payments, tourism agencies.

المقدمة

تصنف السياحة كواحدة من أكبر الصناعات نموًا في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، ومصدرًا للعملات الصعبة، وإتاحة فرص التشغيل للأيادي العاملة، وهدفًا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية، باعتبارها قطاعًا إنتاجيًا يكتسي أهميةً كبيرةً في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، إذ بلغت عائداتها مئات المليارات من الدولارات، وعدد السائحين مئات الملايين، بالإضافة إلى ذلك فهي تأثر على أطرافًا كثيرةً بما فيها مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، واتساع نطاق القطاعات والخدمات المعنية بها، وكذا ضخامة البنية الأساسية المطلوبة لدعمها (النقل، البنوك، المؤسسات المالية، مؤسسات الدعاية والتشجيع والترويج...الخ). كما يعد القطاع السياحي أحد القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية في العالم ويتم في الخطط والاستراتيجيات التنموية لدى البلدان. يعمل قطاع السياحة على جلب مداخيل معتبرة من العملة الصعبة كما يساهم في خلق العديد من مناصب الشغل وبالتالي امتصاص البطالة، كما يعمل على بعث النشاط في المناطق التي كانت مهملة وبالتالي استغلال طاقات البلد من مقومات طبيعية وتاريخية وحضارية....إلخ

تعتبر السياحة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وحضارية، تطورت مع تطور الرغبات المتزايدة لدى الأفراد وأصبحت نشاطا متميزا يهدف إلى التنقل للبحث عن المتعة والاستجمام.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم، إلا أنّ الواقع السياحي في الجزائر لا يبعث على التفاؤل، إذ لم يرق هذا القطاع إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، وبقيت إنجازاته جدٌّ محدودة، إذا ما قورنت ببلدان العالم بصفة عامة والبلدان المجاورة والشقيقة بصفة خاصة، فحجم الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع، تعتبر ضعيفة مقارنةً بكبر مساحة الجزائر. كما أن المجهودات التي بذلت في السبعينات لم تشهد استمرارية، زادت من عزلة الجزائر على المستوى الدولي، وبالتالي القضاء على الآمال التي كانت قائمة لإعادة بناء قطاع السياحة.

وتطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الأولويات القومية، وتحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى، وذلك من خلال

تطبيق استراتيجية حكيمة وطموحة وفعالة، ترتكز من جهة على التجارب الناجحة في البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط وفي البلدان الأخرى، وللنهوض بالقطاع السياحي وتنميته يجب الاعتماد على استراتيجيات أساسية من بينها سياسة التسويق السياحي التي تعتبر حلقة بين المنتج السياحي والزبون للوصول الى التأثير الايجابي والكلي على المجتمع.

1. اشكالية البحث

وبناءا على ما سبق جاءت إشكالية هذا البحث على النحو الموالي: ما واقع مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر؟

2. أهداف البحث

ويهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- التعرف على مقومات السياحة في الجزائر.
- الاطلاع على السياحة الموجودة وفق المقومات الجغرافية للجزائر.
- تقييم المرحلة الممتدة من سنة 2008 الى سنة 2017 من خلال تمحيص مختلف الدورات التكوينية التي اشرفت عليها جامعة التكوين المتواصل ومختلف الاطراف المتدخلة في العملية.

3. أهمية البحث

- إظهار فوائد السياحة المستدامة ومدى أهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية تحقيقا لمبادئ التنمية المستدامة.
- البحث في الوضع السياحي في الجزائر من حيث واقعه وآفاقه.
- الكشف عن الاثر الثقافي للسياحة المستدامة في الجزائر والفائدة المجتمعية.
- وتبرز أهمية البحث في أنها تمثل محاولة في إطار حث القائمين على الشأن السياحي على التفكير الجاد من أجل إيجاد حلول للمشاكل والصعوبات التي تواجه هذا القطاع في الجزائر، وعلى التنظير الرشيد لوضع سبل النهوض بمؤسسات السياحة وتحسين ظروف أدائها، وفقا للمعايير الدولية المعمول بها في باقي دول العالم. ومن خلال التركيز على تأهيل الكوادر والسعي الى خدمة المجتمع المحلي المحتضن للهياكل السياحية.

- للبحث أهمية علمية وعملية ،لان موضوع الاستدامة في القطاع السياحي أصبح يشكل محورا هاما في مجال الدراسات بالنسبة للعديد من الباحثين وكذلك بالنسبة لمختلف الهيئات والمنظمات الدولية التي تدعو إلى ضرورة التحول إلى السياحة المستدامة التي تهتم بالحفاظ على الموارد الطبيعية كبديل عن السياحة التقليدية، أما من الناحية العملية فالكل يسعى حكومات ومنظمات إلى تجسيد مختلف التوصيات والبرامج المقترحة في سبيل تحقيق تنمية سياحية مستدامة، والاستفادة من المزايا التي توفرها على مختلف المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

4. خطة البحث

وبناء على ما سبق، تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور الموالية:

أولا: البعد المفاهيمي للسياحة.

ثانيا: مقومات النشاط السياحي.

ثالثا: خصائص السياحة في الجزائر.

رابعا: مفاهيم أساسية حول السياحة المستدامة.

خامسا: استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر.

اولا: البعد المفاهيمي للسياحة

تعتبر السياحة من أهم النشاطات الاقتصادية في العالم المعاصر، كما تعد محركا قويا للتنمية الاقتصادية المستدامة، نظرا لما يمكن أن تذره من مداخيل وما توفره من مناصب شغل لفائدة المجتمعات المحلية، ولاشك أنها تشكل اهتماما كبيرا من قبل الحكومات والمختصين في معظم دول العالم متقدمة كانت أو نامية، نظرا لإدراك هذه الأخيرة مدى أهمية القطاع السياحي في تحقيق تطلعاتها التنموية المختلفة، فتعمل بصفة مستمرة على تطويره وحمايته من كافة المخاطر والآثار السلبية التي قد تلحق الضرر بالمقاصد السياحية، لذلك هناك اتجاه عالمي نحو أنواع بديلة من السياحة تأخذ بالحسبان الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة. إذ تعد السياحة المستدامة أحد أهم تلك الأنواع في عصرنا الحالي باعتبارها نقطة تلاقي بين احتياجات السياح وسكان المناطق المضيفة، مما يؤدي إلى دعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع الموارد بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية للزائر، مع المحافظة في الوقت ذاته على النمط البيئي

والتنوع الحيوي والإرث التاريخي والحضاري وجميع مستلزمات الحياة وانظمتها بالموقع السياحي.

1. نشأة السياحة وتجدرها

تعود نشأة الحركة السياحية إلى بداية الحياة الإنسانية على الكرة الأرضية، حيث يرجع الخبير السياحي الأستاذ "شمولر جوستاف" أن منشأ السياحة يعود إلى نشأة الإنسان[1]، لق كان البشر بحاجة إلى الترحال لأغراض عديدة، سواء أكانت لتأمين الطعام أم أماكن للسكن، أم بحثا عن أناس للقاء معهد تحقيقا لغرض اجتماعي.

وقد بدأ الإنسان الأول حياته الأولى، وهو يسعى وراء الاستقرار على الأرض، مما أدى به للتنقل سائحا في أرجاء الكرة الأرضية، ولكن استمر حتى استقراره، متنقلا سائحا يسعى وراء مزيد من المتعة والراحة، والترويح والترفيه، وتمثل ذلك في مشاهدة مناطق لها جمالها الطبيعي، والاحتكاك بغيره من سكان العالم للتعرف على ما أنجزوه وما هم به قائمون[2].

يشير الباحثون إلى تواجد أشكال عديدة للسياحة منذ العصور القديمة[3] ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، من خلال الأسفار الكثيرة التي كان يقوم بها الرومان إلى اليونان من أجل الدراسة والبحث وإلى بلاد مصر من أجل المتعة والترفيه ومن خلال ترددهم كذلك على المنابع الحموية بهدف المرح والاستحمام والراحة.

وعليه يمكن القول أن غريزة التنقل والترحال من مكان لآخر كانت موجودة عند الإنسان منذ نشأته الأولى سعيا إلى تلبية المتطلبات المعيشية ومن أجل حياة أفضل ولم تكن هناك جهات رسمية توفر للإنسان احتياجاته الضرورية فكان عليه أن يسعى إلى توفيرها بنفسه ولم تكن هناك قوانين وأعراف تحد أو تحكم تصرفاته والتزاماته سوى قوانين الطبيعة نفسها.

2. أنواع وخصائص السياحة وأهميتها

تبعا للدوافع والرغبات والاحتياجات المختلفة تتعدد أنواع السياحة فهناك السياحة الثقافية والترفيهية والعلاجية والدينية والرياضية بالإضافة إلى أنواع أخرى جديدة ساعد على ظهورها التطور العلمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي ولهذا صنف خبراء السياحة الأنواع المختلفة لها وفقا لعدة معايير، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- حسب العمر[4]: حسب هذا المعيار تنقسم السياحة إلى سياحة الطلائع حيث يخص هذا النوع فئة السن ما بين 7-14 سنة، سياحة الشباب يخص هذا النوع فئة السن ما بين 15-21 سنة، سياحة الناضجين يخص هذا النوع فئة السن ما بين 35-55 سنة
- سياحة المتقاعدين: يعتبر هذا النوع من السياحة تقليدي وغالبا ما يشارك فيه المتقاعدون وكبار السن.
- حسب مستوى الأنفاق والطبقة الاجتماعية: حيث نجد[5]:
  - سياحة أصحاب الدخول المرتفعة الذين يسافرون بوسائلهم الخاصة
  - سياحة الطبقة المتميزة التي تستخدم النوعيات الممتازة من الخدمات، فنادق الخمس نجوم ومقاعد الدرجة الأولى في الطائرات وغيرها من وسائل النقل....إلخ
  - السياحة الاجتماعية أو العامة لذوي الدخول المحدودة.
- تبعا للمناطق الجغرافية: حيث تنقسم إلى: سياحة داخلية وهي تنقل الأفراد داخل البلد نفسه وسياحة خارجية تعتمد على السياح الجانب وتسعى كل دولة على تشجيع هذا النوع من السياحة لجلب العملة الصعبة.

3. خصائص السياحة

تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وهي تنطوي على عدد من الخصائص نذكر منها[6]:

- تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى (صناعية، خدمية...)
- مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل من العوامل المؤثرة على الطلب على المنتج السياحي محليا ودوليا.
- الطلب السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد وتنوع المقومات والخدمات والتجهيزات السياحية، بل وعلى غيرها من العوامل كأسعار الخدمات السياحية الأساسية أو التكميلية.

- الطلب السياحي يتوقف على وإلى حد كبير على القدرة المالية للسائح (خاصة أن الطلب السياحي في جملته لا يرتبط بإشباع حاجة ضرورية، بل يرتبط غالبا بإشباع حاجة كمالية)
- يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصال والتقلبات الاقتصادية (كالرواج والكساد) بالإضافة إلى عوامل ثقافية وسياسية يصعب على الدولة التأثير والتحكم فيها.

كما تمتاز السوق السياحية بالخصائص التالية[7]:

- السوق السياحية سوق للتداول بسرعة بسبب ارتباط عملية الإنتاج بالاستهلاك مما يستوجب تنقل المستهلك بحثا عن السلعة أو الخدمة وبالتالي تمثل السياحة قطاعا تصديريا دون الحاجة إلى شحن للمنتج السياحي.
- ارتباط صناعة السياحة كنشاط انتاجي يقدم خدمات ذات طبيعة خاصة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء
- السياحة كصناعة تحتوي على مجموعة من العناصر وهي: المقومات والموارد السياحية، التجهيزات والخدمات السياحية، خدمات المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية المحلية والدولية، الدعاية والترويج السياحي، فهي صناعة مركبة ومتشابكة.

4. أهمية السياحة

أصبحت السياحة من أهم الظواهر المميزة لعصرنا الحاضر نظرا لما تتمتع به من أهمية في جوانب عديدة وخاصة الاقتصادية منها ويمكن ابراز أهمية السياحة من خلال النقاط الأساسية التالية:

- خلق مناصب عمل: إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج. فالسياحة لها القدرة على توليد مناصب عمل أكثر من اغلب الأنشطة الصناعية الكلاسيكية، فهي توظف أكثر من 4 مرات بالنسبة لصناعة السيارات و10 مرات قطاع البناء[8].

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة والمدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد وفروق تحويل العملة. الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى[9].
- تحسين ميزان المدفوعات: السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى[10].

ثانيا مقومات النشاط السياحي: يمكن تقسيم الجذب السياحي إلى:

1. المقومات الطبيعية: تعد العمود الفقري لتطوير السياحة، خصوصا في ظل الاهتمام الدولي بالنواحي البيئية والمجلات المتكررة لحل مشكلات البيئة، ومن هذه المقومات:

- المناخ: يعد المناخ الداعم والمحرك لحركة السياح وذلك لتأثيره المباشر على حركة الإنسان ونشاطه وتكمن جاذبية المناخ في تنوعه أو تباينه في الدولة، فبموجب هذه الخاصية تتاح الفرصة لتدفق السياح على مدار العام ويترتب على ذلك إحداث معدلات نمو واسعة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن أمثلة المناخ المعتدل سواحل البحر الأبيض المتوسط والبحر والمحيط الأطلسي.
- الشواطئ والمسطحات المائية: لها وضع خاص في نفوس وخواطر عدد كبير من السياح لما لها من متعة وهدوء للأعصاب، وهي تعتبر من أهم المكونات السياحية لعدد من الدول.
- الشمس: تعد أشعة الشمس من المطالب المهمة للسياح نظرا لفائدتها الصحية وحاجة الناس إليها.

- النباتات الطبيعية: إن للغابات والنباتات الطبيعية والحشائش أثرا عظيما في نفوس السياح وتعتبر من وسائل الجذب الكبيرة التي تثير إعجاب محبي الطبيعة مما ساعد في الحفاظ عليها كثروة قومية تقلل من مخاطر التغيرات المناخية فضلا عن تشكيل محميات تحافظ على الحياة البرية لنسل الحيوانات النادرة.
- الشعاب المرجانية ورياضة الغوص: تعد من وسائل الجذب السياحي التي تلعب دورا كبيرا في تطوير السياحة، وهي متوفرة في كثير من الدول العربية خاصة في منطقة خليج العقبة ومنطقة شرم الشيخ.

2. المقومات الأثرية التاريخية: الحضارات القديمة والمراكز العلمية والثقافية والبحثية وهي تمثل عمق المعرفة الإنسانية وربط الماضي والحاضر ومن ضمن هذه الحضارات الحضارة الفرعونية ومقابر الملوك في مصر والحضارة النوبية في السودان وآثار الكنعانيين في فلسطين وآثار الأمويين في سوريا وأثار الأقباط في الأردن وأثار الفينيقيين في لبنان وآثار المسلمين والرومان في كثير من دول العالم مثلا الجزائر (تيبازة، باتنة) وآثار العباسيين في العراق.

3. المقومات الثقافية: وتشمل الأنشطة الثقافية التي يمارسها الزوار المتمثلة في الرقصات الشعبية والفنون التشكيلية والمطارحات الشعرية والمتاحف الأثرية والأفلام السينمائية المحلية التي تعكس العادات والتقاليد والفلكلور للسكان.

4. المقومات الحديثة: وهي المقومات التي تشير إلى التطور الحضاري مثل المشروعات الضخمة ذات التأثير الاقتصادي ومن أمثلتها السدود العملاقة التي تحافظ على الثورات المختلفة كالثورة السمكية والثروة الغابية والطاقة وكذلك المطارات العالمية التي تجذب السياح والجسور المعلقة والقنوات التي تربط البحار والخلجان وخطوط السكك الحديدية والموانئ البحرية والنهرية.

5. المقومات الإنسانية: وهي تمثل جانبا مهما في جذب السياح وذلك للتطور الذي وصل إليه الإنسان في هذا العصر من نمو في الفكر والثقافة والتنمية وما ينعكس من مشاركة شعبية لكل فئات الناس في التعبير عن ثقافاتهم وتقاليدهم المحلية في المناسبات المختلفة وفي المعارض والفعاليات الخاصة.

ثالثا: خصائص السياحة في الجزائر

1. الخصائص الطبيعية والجغرافية: حيث تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، وتحتل مركزًا محوريًا في المغرب العربي ولأفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي ومميزاتها الاجتماعية والثقافية، وسمات مورفولوجيتها الخاصة، ووضع طبيعتها الأصلية ومواردها المتعددة[11]، حيث يبلغ طول ساحلها حوالي 1200 كلم، وتعد الجزائر من أكبر البلدان الأفريقية من حيث المساحة بعد السودان، إذ تتربع على مساحة 2381741 كلم^2، وعدد سكانها يفوق 35 مليون نسمة[12]. وفي الجزائر منطقتين متميزتين عن بعضهما بعضًا، هما:

- **منطقة الشمال: وتضم المناطق التلية والمناطق السهلية، وهي مناطق عريضة أكثر منها طويلة، وهي تضم أخصب الأراضي، وتحتوي السهول والجبال كالونشريس، القبائل، تلمسان، وجبال الأطلس الصحراوي التي تتكون بدورها من جبال القصور، العمورية، أولاد نايل، وأخريبان. كما يتصف المناخ الجزائري بالمتوسط أساسًا وآخر قاري، هذا ما يجعل الشتاء باردًا قارصًا، والصيف حارًا وجافًا. فالمناخ المتوسط يشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب، بدرجات حرارة سنوية متوسطة تقدر بـ 18°، وتبلغ ذروتها في خلال شهر جويلية وأوت إلى 30 °، وعليه المناخ في هذه المنطقة يتميز بالحرارة والرطوبة. أما المناخ الشبه الحار: ويحتوي منطقة الهضاب العليا، ويتميز بفصل بارد طويل ورطب أحيانًا، إذ يستمر من شهر أكتوبر إلى شهر ماي.**
- **منطقة الجنوب الصحراوي: لها ثلاثة صفات رئيسية، هي: الهضاب الأرضية، وتسمى بالحمادة والدروع، والثانية تتركز في العروق وهي: العرق الغربي الكبير، والعرق الشرقي الكبير، وعرق شاش. والثالثة طبيعة الهقار، والتي توجد بها أعلى قمة بالجزائر، وهي قمة "تهاة" بـ 3003 مترًا[13]، ويمتاز مناخ منطقة الصحراء بقلة كمية الأمطار التي لا تزيد عن 500 ملم في السنة، وبحرارة شديدة في النهار ومنخفضة في الليل، ويسودها المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل يمتد من شهر ماي إلى سبتمبر، بدرجات حرارة تتراوح بين 40° و45°، وبقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة، أما الغطاء النباتي فهو متكون أساسًا من واحات النخيل.**

2. المناطق السياحية في الجزائر: يمكن حصر 06 مناطق سياحية في الجزائر تبعًا لتنوع المعطيات الجغرافية[14]:

- منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي: وتتميز هذه المنطقة بطول شواطئها 1200 كلم، وبعدد كبير من المواقع الأثرية، والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب المسلمين، وآثار تعود إلى عصور ما قبل التاريخ.
- منطقة السلسلة الأطلسية: والتي توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال "لالة خديجة" بـ 2308 مترًا، كما نجد جبال الأوراس، الونشريس، وسلسلة جبال موازية للساحل تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحية عديدة، كالنشاطات الرياضية الشتوية (التزحلق، التسلق، الصيد...).
- منطقة الهضاب العليا: والتي تتميز بمناخها القاري، وبمواقعها الأثرية، وبضاعتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.
- منطقة الأطلس الصحراوي: وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى، والتي يمكن فيها تنمية السياحة المناخية، المعدنية، الصيد...الخ.
- منطقة واحات الصحراء: والتي تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل درجة من الصحراء الكبرى، وبها تتركز الواحات بنخيلها وبحيراتها، وفيها عدّة صناعات تقليدية.
- منطقة الصحراء الكبرى: وهي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير (الهقار، التاسيلي)، وتتميز بالمساحات الشاسعة، والجبال الشامخة، وبالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة، والتي تشكل مصدرًا هامًا للسياحة الشتوية، بفضل تنوع المناطق السياحية والمناخ في الجزائر، الأمر الذي يساعد على تنمية أنواع عديدة من السياحة، وهو ما يساعد كذلك على عدم تركز النشاط السياحي خلال فترة زمنية محددة، ويؤدي على استمرارية النشاط السياحي خلال كل فصول السنة (القضاء على الموسمية).

3. تاريخ الظاهرة السياحية في الجزائر: باعتبار الظاهرة السياحية في الجزائر حديثة النشأة، فإن ظهورها في الجزائر يعود إلى الحقبة الاستعمارية، أي قبل الاستقلال (1962)، ويعود ذلك إلى بداية القرن التاسع عشر، خلال الاحتلال الفرنسي، ففي سنة 1897 أسس المستعمر اللجنة الشتوية الجزائرية، وبواسطة الرعاية والإشهار تمكنت من تنظيم قوافل سياحية عديدة من أوربا نحو الجزائر، فهذه المرحلة جلبت العديد من السياح الأوربيين لاكتشاف المناظر الطبيعية لبلادنا، وهو ما دفع المستعمر الفرنسي إلى التفكير في إنشاء هياكل قاعدية تلبية حاجيات الزبائن الأوربيين

(السياح)، وفي سنة 1914 تم تشكيل نقابة سياحية في مدينة وهران، وفي 1916 تشكلت نقابة سياحية في قسنطينة، وفي سنة 1919 تم تشكيل فدرالية السياحة، والتي تجمع 20 نقابة سياحية تواجدت آنذاك، وفي نفس السنة تم إنشاء القرض الفندقي المكلف بمنح القروض للمستثمرين في المجال السياحي، وفي سنة 1931 تم إنشاء الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي والسياحي، الذي كان يهدف إلى تنمية السياحة، وأصبح يسمى فيما بعد بمركز التنمية السياحية، واستمر نشاطه حتى بعد الاستقلال[15].

رابعا: مفاهيم أساسية حول السياحة المستدامة:

1. مفهوم السياحة المستدامة: السياحة المستدامة "تعني تحقيق مستوى الرفاهية لأجيال الحالية التي تأتي من السياحة، مع عدم الإضرار بحصة الأجيال القادمة من هذه الرفاهية، والمقصود بالأجيال الحالية والقادمة كلا من السائح والسكان المحليين في مناطق الجذب السياحي التي تتوفر فيها الموارد المختلفة، وبالتالي فإن السائح الحالي يستفيد من مشاهدة هذه المواقع والتمتع بها سواء كانت طبيعية أو تراثية أو غيرها، ومن ثم عليه عدم الإضرار بها تاركا إياها للأجيال القادمة من السياح ليستفيدوا منها، أما سكان المناطق القريبة من المواقع السياحية فعليهم عدم استغلال مواردها بشكل يسيئ إلى ديمومتها للأجيال القادمة ليستفيدوا من المردود المالي المتأتي من زوارها"[16].

كما عرفتها المنظمة العالمية للسياحة على انها "تلك السياحة التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، وإنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة"[17].

2. فوائد السياحة المستدامة: تساعد السياحة المستدامة على وضع تصور واضح مبني على فهم أفضل للمقومات السياحية البيئية، الطبيعية والثقافية والانسانية، وتضمن توزيعها عادلا للفوائد والكلف، كما تولد وظائف محلية بشكل مباشر في قطاع السياحة وغير مباشر في عدد من القطاعات الداعمة والمعنية بإدارة الموارد، وتساهم بذلك في تعزيز نشاطات بعض القطاعات المحلية المربحة مثل: الفنادق وأماكن الإقامة

المختلفة، المطاعم، نظم النقل، الصناعات التقليدية والحرف اليدوية، وخدمات المرشدين السياحيين.

وتسعى السياحة المستدامة إلى إشراك كل شرائح المجتمع في اتخاذ القرارا بما فيها السكان المحليين، وذلك للتعايش مع مستهلكين آخرين للموارد، وتدمج بين التخطيط وتقسيم المناطق بما يضمن تنمية سياحية ملائمة لطاقة النظام البيئي، وتحسين وسائل النقل والاتصال المستدامة وغيرها من البنى التحتية الأساسية، وتساهم في تهيئة مرافق الاستجمام التي يمكن للمجتمعات المحلية إضافة إلى السياح المحليين والدوليين استعمالها بصفة مستدامة، كما أنها تشجعهم على المحافظة على المواقع الأثرية والشواهد التاريخية على مستوى المقاصد السياحية التي يزورونها. ومن جهة أخرى تشجع السياحة المستدامة على التقدير الذاتي للجماعات المستدامة وتسمح بفهم أكبر وتواصل أفضل بين شعوب من خلفيات مختلفة، وإظهار أهمية الموارد الطبيعية والثقافية بالنسبة إلى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المستدامة، ويمكن أن يساعد في الحفاظ على هذه الموارد مع امكانية مراقبة السياحة المستدامة[18].

3. مبادئ السياحة المستدامة: تقوم السياحة المستدامة على جملة المبادئ التالية[19]:

- يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتيجيات التنمية المستدامة للدولة، كما يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد يتضمن إشراك وكالات حكومية مختلفة، ومؤسسات خاصة، ومواطنين سواء كانوا مجموعات أم أفراد لتوفير أكبر قدر من المنافع.
- يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة وذلك من أجل الحماية والاستخدامات الاقتصادية المثلى للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة.
- يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة.
- يجب أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع.

- يجب أن يتم تنفيذ برنامجا للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة، بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغييرات التي ستطرأ على حياتهم.

وعلى العموم فإن هذه المبادئ تتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة التي وردت ضمن تقرير بروتنلاند " المنشور سنة 1987 من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، تحت عنوان " مستقبلنا المشترك"، حيث يستند عليه معظم الباحثون في تعريفهم للتنمية المستدامة بأنها "تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، كما حدد ذات التقرير ثلاث مجالات للتنمية المستدامة (اقتصادية، اجتماعية وبيئية) ذات أهمية متساوية تتقاطع فيما بينها، حيث عند تقاطع المجال الاقتصادي بالاجتماعي يؤدي إلى فكرة العدالة، وتقاطع المجال الاجتماعي بالبيئي يعطينا فكرة صالحة للعيش، في حين تقاطع المجال البيئي بالاقتصادي يقود إلى فكرة المردود أو العائد (viable)، ولذلك هناك اتجاه عام للتنمية يدمج ويؤلف بين الأبعاد الاجتماعية، البيئية والمردودية الاقتصادية، او على الأقل يضعها في نفس المستوى، وهو نهج لخصه منظرو الأنجلوسكسونية في قاعدة سميت بـ "3p" " people, planet, profit".[20]

4. اتجاهات السياحة المستدامة: يلاحظ المختصين في الممارسة العملية للسياحة أن هناك بعدين منفصلين لاستدامة لا ضير في تطبيقهما على السفر والسياحة[21]، الأول يكمن في أهمية تحسين الممارسة المستدامة على المدى البعيد في الوجهات التي تم اختيارها من قبل الزوار، نظرا لما يمكن أن يتركه هؤلاء من آثار سلبية على نطاق واسع فيما يخص:

- البيئة المادية: على سبيل المثال تآكل الشعب المرجانية بسبب مشاريع البناء وإقامة النشطة الترفيهية، نسف الجبال من خلال المشي والتزلج، الاستخدام المفرط للمياه العذبة في الاستحمام والسباحة وسقي الحدائق وملاعب القولف، تلوث مياه البحر والمياه العذبة نتيجة رمي النفايات وتصريف المياه القذرة، وانبعاث ثاني أكسيد الكربون من خلال استخدام السيارات للأغراض الترفيهية.
- البيئة الاجتماعية والثقافية: على سبيل المثال تحول الفنون والطقوس التقليدية إلى شكل من أشكال الترفيه والربح بالنسبة للفنادق، وبالتالي يساهم ذلك في تعطيل الأنماط التقليدية للأجور، وتكون ربما سببا في التخلي عن الأساليب التقليدية لكسب

المعيشة، من خلال عملية يطلق عليها اسم الاستعمار الجديد " وبالرغم من هذا فالسفر والسياحة لديهما القدرة على تقديم المساهمات إيجابية على البيئات الطبيعية، الثقافية والاجتماعية في المناطق التي يزورها السياح، وبالتالي يعد ذلك فرصة لتسخير تلك المساهمات الايجابية والمستدامة بحيث تجعل السفر والسياحة أكثر حيوية ومصدر اهتمام المختصين في القرن الواحد والعشرين.

أما بعد الثاني لتحسين استدامة الممارسة السياحية، فيركز على الطريقة التي تعمل من خلالها شركات السياحة والسفر على قيادة تنميتها وقراراتها التنفيذية، حيث تقام بعض النشطة على مستوى المقصد السياحي، مثل الفنادق والمنتجعات أو القرى والمعالم السياحية أو تأجير السيارات، فيما تزاول أنشطة أخرى بعيدا عن المقصد مثل نشاط شركات الطيران والسكك ومختلف الناقلين والوسطاء من منظمي رحلات ووكلات السفر. فصناعة السياحة كغيرها من الصناعات الخرى، تشترك في كثير من الأسباب التي تفرض عليها مكافحة التلوث وإدارة النفايات وانها تتحمل مسؤولية ثقيلة في هذا المجال، بالإضافة إلى ذلك فإن شركات السياحة لديها مسؤولية خاصة تجاه نوع وحجم التنمية المفروضة على مستوى المناطق ذات الحساسية البيئية، حيث يرتبط ذلك بتصاميم وتقنيات البناء المستخدمة لاسيما في: إقامة وتهيئة المنتجعات والمجمعات الفندقية، بناء المسابح، ملاعب القولف، مدارج المطارات والمحطات، إذ أن استخدام التقنيات الحديثة في التصميم الجيد للمباني والمصانع، مثل استخدام أنظمة التبادل الحراري ومعالجة المياه، يمكن أن يؤدي إلى حد كبير إلى تخفيض مستوفيات التلوث التي تخلفها الأعداد الهائلة للزائرين يوميا.

خامسا: استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر

تشكل السياحة المحرك الجديد للتنمية المستدامة ودعم النمو وتعتبر المحرك الرئيسي لقطاع الخدمات في الاقتصاد بسبب قدرتها على تكوين الثروة ومنح العمل ة توليد الدخل المستدام، لذلك تعتزم الجزائر إعطاء بعد جديد للسياحة في حدود ما تحتويه من إمكانات ومواطن قوة، حيث قامت بإعداد مخطط وطني شامل للتنمية السياحية يمتد تجسيده إلى غاية سنة 2030.

1. الإدارة السياحية الجديدة والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: أولت الجزائر في إطار استراتيجيتها الجديدة للتنمية السياحية، أهمية خاصة إلى تجارب

بعض الدول المجاورة والدول التي حققت نجاحا في مجال السياحة، والتحدي الآن هو تنمية السياحة الداخلية والعمل على إدراجها ضمن الشبكة التجارية للسياحة في العالم والعمل على ظهور الوجهة الجزائرية كمقصد سياحي مرجعي على الصعيد الدولي، حيث أن بناء وجهة وطنية بالمواصفات الدولية يتطلب تحديد مقاربة منظمة ومستدامة، تمكن من توفير قراءة صحيحة ورؤية واضحة لتكريس وجود اقتصاد سياحي بديل للموارد غير المتجددة مثل النفط والغز، إذ تؤكد النصوص التشريعية سارية المفعول إرادة الدولة في الحفاظ على البيئة، وتحسين البيئة المعيشية، وتثمين المؤهلات الطبيعية والثقافية وتعزيز التراث السياحي الوطني[22].

وفي إطار استراتيجيتها الوطنية لتطوير القطاع السياحي في الجزائر قامت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة سنة 2008، بالإعلان عن نظرتها المستقبلية في وثيقة عرفت بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030التي تعبر عن فلسفتها الجديدة المبنية على أسس التنمية المستدامة، حيث يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ثمرة جهد لمسار طويل من الأبحاث والاستطلاعات والدراسات والخبرات، وهو نتاج لمشاورات واسعة أجرتها وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة مع مختلف الفاعلين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص، طيلة أطوار الجلسات الجهوية للنقاش المفتوح حول السياحة في الجزائر، إذ يشكل إنجاز هذا المخطط بجميع مراحله (تصميم، تنفيذ ومتابعة) تحديا كبيرا بالنسبة لجميع المهتمين بقطاع السياحة على مختلف المستويات: فندقيين، أصحاب المطاعم، مسافرين، مرشدين، متعاملين وجمعيات[23].

2. أهداف مخطط التنمية السياحية: يسعى المخطط إلى تحقيق جملة من الأهداف العامة على المدى البعيد والمادية والنقدية على المدى المتوسط كما يلي:

1.2. الأهداف العامة للمخطط: يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إلى تحقيق خمس أهداف رئيسية تتمثل فيما يلي[24]:

- جعل السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في استحداث مناصب الشغل وتحسين التوازنات الكبرى كالميزان التجاري وميزان المدفوعات؛
- توسيع الآثار المترتبة عنه إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى (الزراعة، الصحة والسكان، الصناعة، الحرف والخدمات) بإدماج الفكر السياحي لدى مختلف المتعاملين في مجال النقل، المدينة والعمران، البيئة، الجماعات المحلية، التكوين، ..؛

- التوافق بين الترقية السياحية والبيئة وتثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري؛ كذا التحسين المستمر لصورة الجزائر.

2.2. المشاريع ذات الأولوية للمرحلة القادمة: حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية العديد من المشاريع كأولوية وطنية لتحقيق التنمية السياحية في الجزائر، منها ما هو في طور الإنجاز ومنها ما هو في مراحل متقدمة من عمليات إرساء الصفقة، تتمثل هذه المشاريع فيما يلي[25]:

- مشاريع الاستثمار السياحي الوطني؛ فنادق سلسلة إطلاق 80 مشروع سياحيا على مستوى أقطاب الامتياز
- تخصيص أرضيات جديدة للتوسع السياحي، واستحداث أكثر من عشرين قرية سياحية ذات الامتياز، سيتم إنجازها وفق ما يلي الطلب العالمي والوطني، وهذه القرى موزعة عبر مختلف مناطق وجهات الوطن؛
- حضائر إيكولوجية وسياحية بكل من عنابة، قسنطينة، الجزائر، وهران وحضائر الواحات بالجنوب؛
- مراكز الصحة والعلاج والتقوية البدنية: حمام قرقور، حمام ملوان، وشريعة؛

3. الحركيات الخمس لبعث السياحة في الجزائر

تضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية عرضا شاملا لمرتكزات الفلسفة الجديدة، التي من شأنها إعادة بعث القطاع السياحي في الجزائر، في شكل مخططات أطلق عليها اسم الحركيات الخمس ،لتحقيق إنعاش سريع ومستدام للسياحة، تضمن إعادة الجزائر إلى وضعها الجيو ستراتيجي على الساحة الدولية، من خلال المكان والدور الذي يتعين على السياحة الجزائرية أن تلعبه ضمن آفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أي سياسة للتنمية المستدامة[26]، وتتمحور هذه الخطة حول تدعيم صورة الجزائر، الترويج للمنتج الجيد، عرض التجهيزات ذات الامتياز على مستوى الأقاليم الأكثر جاذبية توفير إطار عام للتنمية يجمع بين الدولة، الجماعات المحلية، الجمعيات، المهنيين العموميين والخواص، النظام التربوي ومختلف القطاعات الاقتصادية الخرى، بما يؤدي إلى خلق جو من التنافس بين مجموع الشركاء العموميين والخواص، يجب أن يدعم باستراتيجية عملية للتمويل تستهدف مرافقة المتعاملين، المرقين، والمستثمرين على حد سواء، وفيما يلي عرض مختصر لتلك الحركيات[27]:

1.3. مخطط وجهة الجزائر: تعاني الجزائر اليوم فيما يتعلق بصورتها من بعض الدهنيات السلبية، وأيضا من غياب الترويج والاستثمار السياحي، لذا عليها اختبار أوراقها القوية بغية تحسين صورتها، حتى تتمكن من تثبيتها كوجهة سياحية كاملة، وتبقى ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة وتنافسية، تكون أبرز ملامحها الأصالة، الابتكار والنوعية، وعليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر ببناء صورة متميزة عنها في ذهنية المستهلكين على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها والأسواق المستهدفة، باستخدام كل وسائل التسويق والترويج التقليدية (الإشهار، رجال البيع، ترقية المبيعات والعلاقات العامة) والحديثة (التسويق المباشر وعن طريق شبكة الأنترنت).

2.3. الأقطاب السياحية للامتياز: القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية، بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية، ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية، ومتعدد الأقطاب، يدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي، الاقليمي، التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق. ويمكن أن تستخدم كنقطة ارتكاز وكقاطرة للتطور السياحي، يتوقع أن تساهم في تحريك الدافع الذي يسهل الانتشار السياحي على مستوى التراب الوطني، عبر إنشاء مجموعة من القرى السياحية للامتياز تشجع على تنمية مستدامة للقطاع.

وقد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في هذا الإطار، سبعة أقطاب سياحية للامتياز موزعة حسب جهات الوطن المختلفة: شمال شرق، شمال وسط، شمال غرب، جنوب شرق، جنوب غرب، الجنوب الكبير (طاسيلي، إليزي، جانت)، الجنوب الكبير (أدرار، تمنراست).

3.3. مخطط النوعية السياحية: لقد أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة، إذ أنها الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يرتكز على التكوين والتعليم، كما يدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتج السياحي في العالم، حيث يعمل على تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي ومنح رؤية جديدة للمحترفين؛ حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية ونشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية. وقصد الاستجابة

للهدف المادي والنقدي في مخطط الأعمال 2030، أصبح تكوين العنصر البشري أمرا ضروريا، وعلى هذا الأساس حدد المخطط ثلاث أهداف استراتيجية للتكوين قصد تحفيز الجزائر سياحيا في آفاق 2030 وضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية، وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة؛ إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي؛ الابتكار واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية.

4.3. مخطط الشراكة العمومية – الخاصة: لا يمكن تصور تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، فإذا كانت الدولة تمارس دورا ضروريا في المجال السياحي، خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة، ووضع المنشآت القاعدية كالمطارات والطرق في خدمة السياحة، وأنها تسهر على النظام العام وحفظ المن وتدير المتاحف والصروح التاريخية، فإن القطاع الخاص يضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي، كما يثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه.

4. مخطط تمويل السياحة

أخذا بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة كونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة، وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، فإن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة، من خلال دعم ومرافقة الشريك المرقي أو المطور، حيث يتعلق محتوى مخطط تمويل السياحة ومرافقة المستثمرين المرقين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار، في تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال؛ تخفيف إجراءات منح القروض البنكية والتمديد في مدة القرض؛ ودعم ومرافقة المؤسسات المكملة لاحتياجات المؤسسات السياحية وأصحاب المشاريع؛ من خلال: نظام مرافقة مالي، مساعدات للتكوين، تشجيع شامل للنوعية، إنشاء أداة جديدة لتمويل الاستثمارات السياحية مثل إنشاء بنك الاستثمار السياحي.

قد ضجت سياسات التنمية السابقة في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بموروث طبيعي وثقافي لا يعوض بالنسبة للصحراء الجزائرية، وتسببت بمشاكل لا حصر لها بهذه المناطق منها[28]:

- ظاهرة صعود المياه التي تعاني منها منطقة واد سوف، بقضائها على أشجار النخيل وهدم الغيطان التي تشكل موروثا اجتماعيا ذو جذور عميقة في الثقافة الصحراوية؛

الأضرار التي مست نظام الواحات المتجانسة بمنطقة واد ميزاب والمصنفة كمناطق محمية على المستوى العالمي؛

- تشوه الجانب الهندسي والتاريخي للمجالات المبنية على مستوى المناطق الأثرية والتاريخية المصنفة ضمن التراث العالمي، وظهور أشكال جديدة لا تعبر عن الهوية الصحراوية.

5. مكانة السياحة المستدامة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

لقد تضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مصطلح الاستدامة للتنمية السياحية في الجزائر، للتعبير عن توجه جديد للدولة نحو تبني مفهوم حديث للسياحة، يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات البيئية في تحديد الإطار الاستراتيجي للسياسة السياحية في الجزائر، لتعلن الدولة من خلاله عن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير 2009، المتوسط 2013 والطويل 2030، وبالتالي تبنيها لمفهوم جديد للسياحة يستند في مضمونه على الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، كما يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أن السياحة صناعة فنية توفق بين ترقية السياحة والبيئة مثلما جاء في الأهداف العامة له، وهو ما يعكس وعي الوزارة الوصية بأهمية الحفاظ على المحيط وحمايته من التدهور، حتى نضمن الحفاظ عليه للأجيال المقبلة، ولذلك عمدت الدولة إلى تقسيم المواقع الساحلية أو الواقعة بالقرب من الساحل إلى مناطق التوسع السياحي، تبعا لخصائص كل منطقة مع مراعاة الجانب البيئي، حيث أن مختلف هذه المناطق تشكل أقطابا سياحية، وذلك من أجل التحكم الجيد في تسييرها، إذ يعد هذا المخطط جزء من المخطط الوطني لتهيئة الاقليم الذي يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي العدالة الاجتماعية، الاقتصادية والدعم الإيكولوجي ضمن أطر التنمية المستدامة للبلاد في آفاق العشرين سنة المقبلة، كما أنه أداة تترجم إدارة الدولة في تثمين المؤهلات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، بهدف تحقيق القفزة المطلوبة لجعل السياحة أولوية وطنية، يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة، لأنها تشكل بديلا للمحروقات[29]. غير أن نجاح تطبيق هذا المخطط يجب أن يكون في تناسق مع برامج المحافظة على البيئة والاهتمام بالمحيط وحمايته من التلوث، ذلك أن الحديث عن التنمية المستدامة لا ينبغي أن يكون بصورة ديماغوجية، وإنما باحترام مبادئها سيما في بعدها البيئي السياحي بصورة مستدامة[30].

الخلاصة

من ضمن تحديات تحقيق الاستدامة في تنمية القطاع السياحي تبرز عدة تحديات تواجه عمليات تنمية القطاع السياحي. من مراعاة احتياجات الفقراء في أي مجتمع من خلال ما توفره السياحة من فرص عمل، مما يتطلب التركيز على توسيع منافع قطاع السياحة ليمتد إلى المناطق والطبقات الفقيرة وفي نفس الوقت تقليل الآثار السلبية لتكون عند حدودها الدنيا بالنسبة لهذه المناطق والطبقات، مع ضرورة إشراك المجتمعات المحلية في جميع جوانب عمليات التنمية، إضافة إلى العمل على توظيف أكبر قدر من منافع السياحة خاصلا في الدول النامية.

ضف الى ذلك احترام القيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع، مما يتطلب تفعيل جهود مختلف الأطراف لمراعاة الاستدامة في التنمية السياحية للموارد الطبيعية والحضارية في وجهات السياحة المقصودة وضمان سلامتها.

مع الزامية ارتفاع درجة الوعي البيئي لدى جميع الوحدات وام صناعة السياحة بأهمي المسؤولة، مما يتطلب تكثيف الجهود لخلق الاهتمام بالبيئة من قبل تلك الوحدات بدءا من إعلام السكان المحليين بالمنافع التي تحققها التنمية السياحية المستدامة، ثم تعزيز روح المسؤولية لدى السياح في تعاملهم مع مكونات البيئة وتوعيتهم بالآثار التي قد تنجر عن سلوكيات غير رشيدة تجاهها من جهة، وتحسيس المؤسسات التي تشكل قوام صناعة السياحة بأهمية الإدارة البيئية وتشجيعهم على تبني مبادئ الاستدامة في مشروعاتهم من جهة أخرى.

المراجع

1- موسى سعداوي: أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة، ملتقى علمي دولي تحت عنوان "اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة" بجامعة محمد خيضر ببسكرة (الجزائر)، 09/10/مارس 2010.

2- مصطفى عبد القادر: دور الإعلان في التسويق السياحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 38.

3- Pierre PY, **le tourisme : un phénomène économique**. Ed les études de la documentation Française 1996, p 5

4-1 خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2003، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 44

5-1 خالد كواش، مرجع سابق، 2004، ص 45

6-1 عبد السلام أبو قحف: محاضرات في صناعة السياحة في مصر، المكتب العربي الحديث، مصر 1992، ص 16-18

7- Jean Louis Michaud, **Tourisme chance pour l'économie; risque pour les sociétés**, Edition Puf, France 1992, P 68

8- Jean Michel Hoerner; **géographie de l'industrie touristique**, Ellipses, Edition Marketing- 1997, P40

9- أحمد ماهر عبد السلام أبو قحف: تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، مصر 1999، ص 17

10- أسيا محمد إمام الأنصاري، ابراهيم خالد عواد: إدارة المنشآت السياحية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص 32

11- Victor T.C. Middleton, Rebecca Hawkins 1998. P 40

12- Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme algérienne livre 05.2008. p02

13- Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme algérienne livre 01.2008. p22

14- Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme algérienne livre 02.2008. pp 18-19

15- Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme algérienne livre 02.2008. p20

16- عاطف رواشدة، 2009، ص 57

17- وزراني محمد ومروان صحراوي، 2013، ص 2

18- ابراهيم بظاظو. 2010ص ص 192-193

19- وزارني محمد ومروان صحراوي، 2013. ص6

20- Mathieu Baudin.2009. pp 16-19

21- Victor T.C. Middleton, Rebecca Hawkins 1998. P 07

22- مقيم صبري ورحال سمية. 2013 ص 11

23- Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme algérienne livre 05.2008. p02

24- Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme algérienne livre 01.2008. p22

25- Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme algérienne livre 02.2008. pp 18-19

26- Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme algérienne livre 02.2008. p20

27- لحسين عبد القادر، 2013 ص ص 195- 197

28- فؤاد بن غضبان. 2015 ص ص 274 -275

29- مار عيساني 2009. 2010 ص 127

30- سيد فتحي أحمد الخولي. 2000 ص ص 26-27

استخدامات طلبة الدكتوراه نظام LMD للتكنولوجيا الرقمية في البحث العلمي – دراسة ميدانية تحليلية على عينة من طلبة دكتوراه إعلام واتصال من جامعة الجزائر 3 أنموذجا –

أحمان لبنى

باجي مختار – عنابة

أستاذة محاضرة (أ)، قسم علوم الإعلام والاتصال / إعلام واتصال

حنون بديعة

باجي مختار – عنابة

طالبة دكتوراه / اتصال وعلاقات عامة

الجزائر

ملخص:

تعتبر التكنولوجيا الرقمية أحد محددات وكفاءة التعليم العالي والبحث العلمي وتطوراته ومستجذاته في عصرنا الراهن، فهي التي تعكس المستوى الذي بلغه الفكر الإنساني نتيجة استمرارية التطورات والتراكمات العلمية عبر مستحدثاتها التقنية التي لا يمكن حصرها أو تحديد معالمها وتأثيراتها بشكل واضح وجلي نتيجة التسارع الذي يشهده البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث في مختلف التخصصات العلمية والتي نقلت البحث العلمي من شكله الورقي الملموس التقليدي إلى شكله الرقمي العالمي الذي أصبح كضرورة تقتضيها متغيرات عصرنا، خاصة في ظل الطلب المتزايد عليها من قبل طلبة الدكتوراه نظام LMD الذين يعتبرون جوهر وأساس الثروة الفكرية التي لا بد من الاستثمار فيها بشكل فعّال في الجامعة لبلوغ ركب الدول المتطورة علميا بعد استحداث هذا النظام الجديد في الجامعة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: طلبة الدكتوراه، التكنولوجيا الرقمية، البحث العلمي، نظام LMD

Résumé

Le numérique est l'un des déterminants et de l'efficacité de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique et de ses développements actuels: il reflète le niveau atteint par la pensée humaine grâce à la continuité des développements et accumulations scientifiques grâce à ses innovations technologiques, qui ne peuvent être ni clairement définies ni accélérées par l'accélération de la recherche scientifique dans les universités. Et les différents centres de recherche dans différentes disciplines scientifiques, qui ont transféré la recherche scientifique de sa forme traditionnelle en papier à sa forme numérique universelle, qui est devenue une nécessité requise par les variables de notre époque, compte tenu en particulier de la demande croissante des étudiants du études s supérieures , qui constituent une pierre précieuse.

les mots clés :Doctorants, numérique, recherche scientifique

مقدمة:

إن تفشى ظاهرة اعتماد التكنولوجيا الرقمية لإنجاز البحوث العلمية في الجامعة كآلية وأسلوب جديد في الجامعة الجزائرية بعد تبنها نظام LMD الذي يقوم على مبدأ التكوين الذاتي ويدفع بالطالب إلى الاعتماد على نفسه في انجاز أبحاثه باستخدام التكنولوجيا الرقمية، كما دفع بالكثير من الباحثين إلى إجراء العديد من الدراسات والأبحاث حولها لمعرفة تأثيراتها المختلفة، فهي تعتبر من أهم مميزات عصرنا الراهن بتحولاته السريعة التي لا يمكن حصرها في مختلف المجالات وبالأخص مجال التكنولوجيا الرقمية وتأثيراتها على البحث العلمي باعتبارهما المحرك الأساسي لأي تطور حاصل، والبحث العلمي بحاجة ملحة للمعلومات الدقيقة بشكل متزايد في مختلف المجتمعات هذا ما توفره له هذه التكنولوجيا بأشكال مختلفة وبكميات هائلة ولغات متعددة الأمر الذي يوسع المعارف العلمية لدى الباحث وثقافته وحتى علاقاته، كل هذا يساعد الطلبة على مواكبة التطور الحاصل كلٌ في مجاله وتخصصه وبالتالي تعزيز البحث من خلال اعتماده على ما تحتويه بنيته التحتية من مواقع ومحركات بحث ومكتبات وقواعد البيانات...إلخ جعلها تكتسح البحث العلمي وتعطي للمعلومات صفة العالمية من حيث الانتشار والتوسع والتي تحقق للطالب مبدأ الوصول الحر للمعلومات.

إشكالية:

تعتبر الجامعة على مر العصور بمثابة المحرك الأساسي والشريك الفعلي لتطور الفرد والمجتمع ومع تطبيقها لنظامLMD أصبحت أكثر عرضة للضغوط المتزايدة خاصة في ظل التكنولوجيات الرقمية التي تعّد سمة من سمات العصر الراهن ودليله على تطور المجتمعات ورقيها وازدهارها، باعتبارها انعكاسا لتطور الفكر الإنساني والبحث العلمي في شتى المجالات والقطاعات، ومن بينها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي باعتباره المرتكز والمنتج الأساسي لكل الخبرات والكفاءات المسيّرة لجميع القطاعات، كل هذا جعلها تحظى باهتمام كبير من طرف الجامعات ومراكز البحث بصفة عامة والباحثين وطلبة الدكتوراه نظام LMD بصفة خاصة، حيث ساهمت في إعطاء رؤية جديدة للبحث العلمي كما أعادت هندسة طرق وأساليب البحث العلمي لدى جميع الباحثين وبالأخص طلبة

دكتوراه النظام الجديد LMD لحاجتهم الملحة لحصول على المعلومات، فهي أصبحت تعتبر مرادفا لتطور البحوث العلمية وجزء من فلسفتها وعاملا محفزا للكفاءة والفعالية والتميز على المستوى الفردي والجماعي، كل هذا يعكس الأهمية البالغة لاستخدام التكنولوجيا الرقمية بالنسبة لطلبة الدكتوراه نظامLMD في انجازهم لأبحاثهم العلمية، والتي تتجلى مظاهر استخدامها في العديد من الجوانب من أهمها المشاركة في الملتقيات والندوات العلمية الوطنية والدولية وانجاز البحوث والمقالات العلمية بمعايير عالمية باعتماد مصادر معلومات متعددة وبلغات مختلفة الأمر الذي يثرى البحث ويطوره سواء كانت هذه البحوث فردية أو جماعية، فأهميتها في البحث العلمي أدت إلى ظهور جامعات ومراكز بحث متخصصة في شتى العلوم (إعلام واتصال: اتصال وعلاقات عامة، تكنولوجيا الاتصال والمجتمع، الإعلام الجديد والميديا، اتصال جماهيري ...إلخ)، هذه الأهمية جعلت منها محط اهتمام الباحثين حيث أصبح هناك أبحاث قائمة بذاتها حول واقع نظام Lmd وأهمية استخدام التكنولوجيا الرقمية كآلية تحقيق له الهدف المتمثل في التكوين الذاتي للطالب وخاصة طالب الدكتوراه في مختلفة التخصصات العلمية مما جعل البحث العلمي يواجه تحديات كبيرة خاصة بعد تطبيقها لنظام LMD بقواعده الجديدة وإلغائها للنظام الكلاسيكي الذي تم اعتماده مند فتح أول جامعة جزائرية.

وفي ضوء ذلك نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى استخدام طلبة الدكتوراه نظام **LMD** للتكنولوجيا الرقمية في البحوث العلمية؟

والذي تندرج تحته التساؤلات الفرعية التالية:

1. كيف تساهم التكنولوجيا الرقمية في تطور البحث العلمي ؟
2. ما هي أهم الفرص والتحديات التي يواجهها طلبة الدكتوراه في البحث العلمي في ظل التكنولوجيا الرقمية ونظامLMD ؟
3. ما هي تصورات طلبة الدكتوراه نظام LMD لمستقبل البحث العلمي في ظل التكنولوجيا الرقمية؟
4. ما هي أهم خصائص التكنولوجيا الرقمية كآلية للبحث العلمي؟

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

- ✓ **التعرف على أهمية استخدام التكنولوجيا الرقمية لدى الباحثين وبالأخص طلبة الدكتوراه نظام LMD**
- ✓ **مدى استخدام طلبة الدكتوراه نظام LMD للتكنولوجيا في انجاز بحوثهم العلمية**
- ✓ **التعرف على الفرص والتحديات التي تواجه البحث العلمي في ظل التكنولوجيا الرقمية**
- ✓ **تحديد تأثير استخدام التكنولوجيا الرقمية في انجاز البحوث العلمية.**
- ✓ **التعرف على مدى فعالية نظام LMD بعد تطبيقه لسنوات في الجامعة الجزائرية**

أهمية الدراسة :

إن أهمية الدراسة تأتي من أهمية الموضوع نفسه من جهة، وأهمية التكنولوجيا الرقمية في مختلف المجالات بشكل عام والبحث العلمي الذي تم استحداثه في الجامعة الجزائرية والمعروف بنظام LMD بشكل خاص، باعتبارها تسلط الضوء على تحول جدري في نظام التعليم العالي في العصر الراهن كضرورة ملحة لمسايرة ومواكبة التطورات الحاصلة التي تسعى من خلاله لتوحيد نظام التعليم الجامعي في العالم، وبالتالي يعتبر البحث العلمي الذي يعتمد على التكنولوجيا الرقمية مقوما أساسيا ومصدر موازي ومكمل للورقي في الحصول على المعلومات والملتقيات العلمية التي لا يستطيع الحصول عليها ورقيا بسهولة، كما أنها الوسيط الأكثر فعالية في التواصل بين الباحثين والأساتذة والطلبة من مختلف الأماكن في العالم وبمختلف اللغات.

مفاهيم الدراسة :

I. مفهوم البحث العلمي اصطلاحا :

عرف البحث العلمي بأنه "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقائق في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة، تهيمن على سير العقل وتحديد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة أسبابها، وما يناسبها من حلول وذلك بطريقة محايدة غير متحيزة للمشكلة.

" إنه طريقة أو منهج معين لفحص الوقائع وهو يقوم على مجموعة من المعايير والمقاييس تسهم في نمو المعرفة، ويتحقق البحث حين تخضع حقائقه للتحليل والمنطق والتجربة والإحصاء؛ مما يساعد على نمو النظرية. (العواودة، 2002، صفحة 2).

البحث العلمي: هو التزام ممنهج والاستعانة بأدوات وتقنيات وإتباع خطوات متعارف عليها لا بد للباحث أو الطالب الإلمام بها قبل القيام بأي محاولة في مجال البحث العلمي (غربي، 2009، صفحة 1).

كما يعرف بأنه الدراسة الموضوعية التي يقوم بها الباحث للظواهر الطبيعية الاجتماعية والإنسانية والتي تستهدف الحصول على معلومات محددة عن العناصر المكونة لها والعلاقات الداخلية القائمة بينها والخارجية التي تربط الظاهرة المدروسة بالظواهر الأخرى من خلال اعتماد خطة واضحة تضمن لعمليات البحث التركيب السليم عبر خطوات متسلسلة في إطار تكاملي لأهدافها (مرسلي، 2010، الصفحات 15-16).

مفهوم الإجرائي :

يعتبر البحث العلمي التنظيم والترتيب الصحيح والمنهج للمعارف والأفكار المتوفرة لدى الباحث في مجال محدد بالاعتماد على أدوات ووسائل ومنهج وخطوات تتناسب وطبيعة الموضوع لأن كل موضوع له خصوصياته البحثية التي تمكن الباحث من فهم العلاقة الموجودة بين مكونات الظاهر المدروسة وبالتالي الوصول إلى تفسيرات واقعية تساهم في الوصول لنتائج صحيحة قابلة للتعميم وقد تكون حلول لمشكلات واقعية.

II. مفهوم التكنولوجيا الرقمية:

هي ذلك العلم الذي يحقق حرف وصناعات و فنون متنوعة وغير محدودة بواسطة الحاسب الآلي والأجهزة التي لها علاقة به (المعطاني، 2013، صفحة 5).

تعبر عن الاعتماد الأساسي والمفرط على الحواسيب في مختلف مناحي الحياة المعاصرة، حتى بات يطلق على عصرنا عصر الثورة الرقمية، إذ لم يبق مجال من مجالات الحياة المعاصرة ولو كان على درجة من البساطة إلا ودخلها استعمال هذه التقنيات المتطورة التي سهلت المعاملات ويسرت التعاملات... من أوجه ذلك انتشار استخدام الحواسيب وأجهزة الكمبيوتر، وتعميم استعمال الانترنت وغيرها من الوسائط الاتصالية والتواصلية كشيوع استخدام الهواتف الذكية، واللوحات الرقمية...

والاعتماد المفرط على الانترنت في التواصل، والاستعلام، والتسوق، وقضاء المعاملات، وربط الاتصالات...

يعود سبب اكتساح التكنولوجيا الرقمية لعصرنا إلى سهولة وامتيازات استخداماتها من سرعة فائقة وكلفة يسيرة... غير أن بعض الأدبيات المهتمة بتأريخ وتتبع مسار استعمال وسائل التطور التكنولوجي ووسائطه في المؤسسات العمومية والأجهزة الإدارية، مَن تُرجِع سبب الاعتماد المفرط على التكنولوجيا الرقمية إلى تمكن الشركات المصنعة للحواسيب، والـمُطوِّرة للبرمجيات من تجاوز عقبة التخوف من عدم قدرة الحواسيب على التجاوب مع الانتقال الآلي والمبرمج من سنة 1999 (99) إلى سنة 2000 (00) لخصوصية الانتقال الزمني الرقمي من سنة إلى سنة، والتخوف من عدم التجاوب التقني للبرمجيات مع العودة إلى رقم 00 كاختصار للإشارة على سنة 2000، ما كاد أن يعصف باعتماد الحواسيب في مختلف مناحي الحياة، وما كان سيتسبب في كوارث اقتصادية ومالية وأمنية... لا يتسع المقام لتفصيل بيانها (لخضاري، 2016، صفحة 168).

مفهوم إجرائي:

التكنولوجيا الرقمية هي عبارة علم قائم بذاته يتم فيه اندماج خدمات الحاسوب والأجهزة الإلكترونية الأخرى مع بعض في شكل وسائط رقمية تعمل على تحويل المعطيات الإحصائية والصور والبيانات وغيرها إلى معطيات رقمية سهلة وسريعة الاستخدام في أي مكان وزمان.

نظام LMD:

هو نظام تعليمي جديد تم استحداثه في الجامعة الجزائرية الذي أدى إلى زوال النظام الكلاسيكي منذ 2004، وهو يعتمد على التدريج في التعليم عبر مراحل (ليسانس، ماستر، دكتوراه) مع تحديد هيكلة ومبادئ وقوانين جديدة يسعى إلى تحقيق أهداف لمواكبة التعليم في الدول المتطورة وتوحيد نظام التكوين الجامعي ليصبح نظاما عالميا ، إلا أنه طبق بشكل غير مدروس في الجامعة الجزائرية مما أدى إلى مواجهته لعقبات كثيرة بالنسبة الطالب والأستاذ والتي لا تزال إلى يومنا هذا بعد عشريتين من الزمن.

طلبة الدكتوراه LMD:

هم طلبة الطور الثالث من نظام التعليم الجديد LMD بعد كل من طور ليسانس والماستر والذي يسعى إلى تحقيق مبدأ التكوين الذاتي للطالب في مختلف الجوانب البحثية مستعينا بتوجيهات ونصائح المشرف، يعتمد الوصول إلى طور الدكتوراه على مجموعة من المعايير والمبادئ أولها المستوى الجيد للطالب خلال الأطوار السابقة لتتاح له فرصة المشاركة في المسابقة التي تنظمها قوانين واضحة وبعد نجاحه يواصل تكوينه باعتباره مشروع باحث وأستاذ مكون في وقت لاحق لعدد محدد من السنوات يتوجب عليه إنجاز أطروحة والمشاركة في الملتقيات الوطنية والدولية وغيرها من متطلبات هذا التكوين المكثف للطالب الذي ينتهي بمناقشته للأطروحة.

منهج الدراسة:

يعتبر منهج المسحي أنسب المناهج العلمية ملائمة للدراسة الوصفية التحليلية، والذي يستخدم في كل نشاط بحثي يستهدف تحليل البيانات الكمية حول ظاهرة معينة وفحص جوانبها المختلفة التي تصب بشكل أساسي على معرفة العلاقات القائمة بين مختلف مكوناتها وأجزائها الداخلية والخارجية.

ونظرا لكون دراستنا تهدف إلى وصف مدي استخدام طلبة الدكتوراه للتكنولوجيا الرقمية في انجاز بحوثهم العلمية في الوقت الراهن فقد اعتمدنا منهج المسح الاجتماعي وبالتحديد المسح بالعينة نظرا لصعوبة تغطية كافة مفردات مجتمع البحث المتمثل في طلبة الدكتوراه الذين يستخدمون التكنولوجيا الرقمية في انجاز بحوثهم العلمية.

أدوات جمع البيانات:

يعتمد البحث العلمي على مجموعة من الأدوات العلمية والمنهجية التي يستخدمها الباحث لجمع المعلومات التي يهدف للوصول إليها، و قد اعتمدنا في دراستنا على الأدوات التالية:

1. الاستمارة:

هي عبارة عن مجموعة من الأسئلة أو العبارات المكتوبة والمزودة بإجاباتها المحتملة والمعدة بطريقة منهجية، يطلب فيها من المبحوثين الإشارة إلى ما يعتقدون أنه يمثل رأيهم حول السؤال المطروح أو العبارة المقترحة، ويمكن أن تقدم بطرق عدّة إما عن طريق البريد أو عن طريق اليد أو عن طريق الهاتف أو عن طريق الانترنت (دليو، 2014، صفحة 17).

تعتبر الموجه والمرشد للباحث بعد أن يرسم مسارها ويحدد موضوعيتها بناءا على طبيعة المعلومات التي يسعى للحصول عليها من المبحوثين،والتي تكون في شكل مجموعة من المحاور كل محور يحتوي مجموعة من الأسئلة مقسمة بين ما هي مفتوحة أو مغلقة والبعض الآخر على شكل عبارات تظم خيارات متعددة وقد وزعت على عينة من طلبة الدكتوراه في طور ما بعد التدرج.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن الاستمارة مقسمة على 4 محاور وهي:

المحور الأول: مساهمة التكنولوجيا الرقمية في تطور البحث العلمي

يتعلق باستخدام طلبة الدكتوراه نظام LMD للتكنولوجيا الرقمية وأهم وسائلها المعتمدة في انجاز بحوثهم العلمية.

المحور الثاني: أهم الفرص والتحديات التي يواجهها طلبة الدكتوراه نظام LMD في انجازهم لأبحاثهم العلمية في ظل التكنولوجيا الرقمية

تتمحور حول ايجابيات وسلبيات التكنولوجيا الرقمية في انجاز البحوث العلمية والفرص والتحديات التي تواجههم.

المحور الثالث: تصورات طلبة الدكتوراه نظام LMD لمستقبل البحث العلمي في ظل التكنولوجيا الرقمية

تتعلق بمتخلف التصورات المستقبلية للبحث العلمي في ظل التكنولوجيا الرقمية.

المحور الرابع: أهم خصائص التكنولوجيا الرقمية كآلية للبحث العلمي

تتمحور حول أهم خصائص التكنولوجيات الرقمية كآلية للبحث العلمي في عصرنا الراهن.

2. المقابلة:

هي تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد الذين تم سحبهم بكيفية منعزلة، غير أنها تستعمل في بعض الحالات إزاء المجموعات من أجل استجوابهم بطريقة نصف موجهة و القيام بسحب عينة كيفية بهدف التعرف على المستجوبين بعمق، وتعتبر من أفضل التقنيات المساعدة في التعرف على الأفراد المبحوثين (أنجرس، 2006، صفحة 179).

كما ينظر إليها على أنها عملية اجتماعية صرفة تحدث بين الباحث الذي يجمع المعلومات ويصنفها والمبحوث الذي يدلى بها ويجيب على الأسئلة الموجهة إليه لذلك تستعمل في الأبحاث الميدانية التي تهدف إلى جمع المعلومات الأصلية من وحدات مجتمع البحث والتي لا يمكن معرفتها دون النزول إلى واقع المبحوث والإطلاع على ظروفه المختلفة والعوامل والقوى التي تؤثر فيه إضافة إلى التعرف على طبيعة حياته النفسية والقيمية والمثالية. (النوار، 2012، صفحة 180)

وتعد من أهم أدوات جمع البيانات التي يعتمد عليها الباحث في ضبط مجموعة من المتغيرات التي تؤكد من أسئلة الاستمارة والتي تحقق بعض الأهداف لهذا اعتمدنا المقابلة مع مجموعة من الأساتذة المؤطرين لطلبة الدكتوراه.

عينة الدراسة:

يعتبر اختيار عينة الدراسة خطوة أساسية في البناء المنهجي لأي بحث حيث يجد الباحث في المواضيع السوسيولوجية أو الإعلامية أثناء عملية جمع البيانات حول ظاهرة اجتماعية أو إعلامية معينة نفسه أمام أسلوبين هما:

1. **أسلوب الحصر الشامل: يعتمد المسح الشامل لكل أفراد المجتمع وهو عمل شاق ويحتاج إلى جهد ووقت ومال.**
2. **أسلوب العينة أو أسلوب المسح بالعينة: يعتمد على اختيار عينة من المجتمع المدروس، ويتم ذلك باستخدام الطرق العلمية التي تمكنه من اختيار عينة ممثلة عنه وهو الأسلوب الأكثر شيوعا واستعمالا في مجال العلوم الاجتماعية والإعلامية (صالح، 1970، صفحة 177).**

وبما أن موضوع دراستنا يندرج ضمن البحوث الإعلامية ومجتمع الدراسة لا يمكن حصره لكبر حجمه فإننا نعتمد أسلوب العينة لأن طلبة الدكتوراه مجتمع كبير جدا،

وقد ارتأينا اعتماد العينة القصدية "طلبة دكتوراه بجامعة الجزائر 3 " نظرا لكبر حجم هذا الصرح العلمي واحتوائه على الكثير من الفروع والتخصصات العلمية، بالإضافة إلى أنها كل سنة يلتحق بها عدد جديد من طلبة الدكتوراه، وكان حجم العينة المختارة 30 طالب وطالبة في عديد التخصصات و في سنوات مختلفة من التسجيل في طور الدكتوراه.

أما فيما يتعلق بأسئلة الاستمارة قد تم تبويبها في شكل خيارات والجدول التالي يوضح ذلك:

	النسبة ٪	
الخيارات	نعم	لا
1. انجاز بحوثهم العلمية	100	0
2. تستخدمونها بشكل مكثف	90	10
3. متطلبات العصر الراهن بشكل عام والبحث العلمي بشكل خاص	96	4
4. استخدامها يساعد في الحصول على المراجع، تفضيل المراجع الإلكترونية عن الورقية،سرعة الحصول على المعلومة، تبادل المعلومات مع الأساتذة والباحثين...	100	0
5. أهم المواقع التي يعتمدونها في الحصول على المعلومات المكتبات الإلكترونية، مواقع التواصل الاجتماعي، مواقع الجامعات، محركات البحث...	81	19
6. مصداقية المعلومات التي يحصلون عنها	74	26
7. تجاوز مشاكل البحث التقليدي من ناحية الزمن كضرورة الانتقال إلى أماكن مختلفة ومن الناحية المالية تكاليف النسخ أو الشراء والتنقل مقارنة مع طرق البحث الرقمية	100	0
8. الجودة من حيث الكم والكيف وتنوعها وسهولة تخزينها واسترجاعها : كتب، أبحاث علمية، مقالات، مجلات، رسائل علمية...إلخ، تعدد اللغات المستخدمة	95	5
9. المعوقات والمشاكل اللغوية	88	12
10. السرقة العلمية خاصة من اللغات الأجنبية عن طريق الترجمة	97	3
11. ضوابط محددة لاستخدام التكنولوجيا الرقمية	85	15
12. نظام LMD نظام ناجح	82	18
13. يعاني LMD نظام من صعوبات ونقص كبير	100	0

عرض وتحليل النتائج:

بعد نزولنا للميدان واستخدامنا للاستمارة كأداة لجمع البيانات توصلنا للجدول المبين أعلاه، ومن خلال قرأتنا للمعلومات تبين لنا أن جل طلبة الدكتوراه نظام LMD ونسبة 100٪ يستخدمون التكنولوجيا الرقمية في انجازهم لبحوثهم العلمية وهذا تماشيا مع متطلبات عصرنا الراهن، كما أنهم يستخدمونها بشكل مكثف وبنسبة

90٪ كمصدر أساسي للحصول على متخلف المراجع والمصادر العلمية كلٌ في مجال تخصصه في حين يستعين 10٪ بالمراجع والمصادر التقليدية الورقية للحصول على المعلومات لأن البعض يعتبرها بأنها مصادر أولية للمعلومة لايمكن توفرها إلكترونيا إلا نادرا، في حين يعتبرونها الغالبية القصوى وبنسبة 96٪ كمتطلب من متطلبات العصر الراهن بشكل عام والبحث العلمي بشكل خاص في حين يراها الأقلية القصوى بأنها مكمل للمصادر الورقية، كما أن جل طلبة الدكتوراه نظام LMD الذين يعتمدون التكنولوجيا الرقمية في انجاز أبحاثهم العلمية بنسبة 81٪ ويفسرون ذلك بأنهم يعتمدونها كمصدر للمعلومات وأنهم يفضلون الإلكترونية على الورقية لأنها قابلة للاستعمال في أي مكان وزمان وسهلة وخفيفة، كما أنها تتيح الفرصة للوصول الحر للمعلومات والمراجع والمصادر ولتبادل المعلومات وإنشاء علاقات جديدة مع الباحثين والأساتذة والجامعات ومحركات البحوث، في حين نجد 74٪ يرون بأن المعلومات التي يحصلون عليها إلكترونيا ذات مصداقية في حين يعتبرها البقية أنها تفتقر للمصداقية بسبب البرمجيات التي يتم اعتمادها بسبب التكنولوجيا الرقمية في النسخ واللصق والقرصنة وغيرها من عمليات البلاجيا أو الانتحال العلمي، كما أن جل طلبة الدكتوراه نظام LMD وبنسبة 100٪ يرون أنها تتميز بالعديد من الجوانب الايجابية كأن توفر عنهم عناء السفر بين الجامعات للحصول عليها والمال لشرائهما كونها توفرها الكترونيا كما تساعد على جودة الكم والكيف لنسبة 95٪ بسبب تنوع المصادر وتعددها من حيث نوعية المصادر وتعدد اللغات التي تتوفر بها والتي تكون قابلة للاستغلال من طرف الباحثين والأساتذة، في حين يري الغالبية القصوى بنسبة 88٪ أنهم يعانون من مشاكل ضعف اللغات وبالتالي عدم القدرة على استغلال المراجع الأجنبية رغم توفرها في حين الأقلية يمتلكون القدرة على استغلالها ولكن بنسب متفاوتة أما حوالي 97٪ من الطلبة والباحثين يرون أن البحوث تسرق خاصة بعد اعتماد الترجمة الكلية أو الجزئية للأبحاث وتبنيها على أساس أنها أبحاثهم الخاصة في حين الأقلية القصوى يعتمدون الترجمة والبحوث الأجنبية كمصادر لإنجاز بحوثهم ويقومون بتوثيقها للأمانة العلمية، كما أن جل الطلبة يرون أن نظام LMD نظام فاشل مبررين ذلك بأنه تم تبنية كنظام جديد للتعليم العالي دون تخطيط مسبق ومدروس وأنه يعاني من الكثير من العراقيل والصعوبات بسبب القوانين التي تنظمه وتحدد مساره بشكل اعتباطي وغير واضح.

نتائج الدراسة :

فيما يتعلق بإجابات الطالبة كانت معظمها تصب في النتائج التالية

- ✓ جل الطلبة يؤكدون أنها تساعدهم في الحصول على مصادر معلومات متعددة ومتنوعة من حيث الجدة والحداثة وتعدد اللغات، وتتيح التواصل مع الباحثين في الجامعات ومراكز البحث المختلفة بشكل أسرع وأكثر فعالية .
- ✓ ظهور ما يعرف بالمكتبات الرقمية في مختلف الجامعات وبالتالي تسهيل عملية التواصل وتبادل المعارف والمعلومات بين الطلبة والأساتذة من جامعات مختلفة.
- ✓ انتشار ما يعرف بالكتاب الإلكتروني واعتماد الكثير من الباحثين والطلبة عليه كمصدر أساسي للمعلومات على حساب الورقي .
- ✓ ارتباط المكتبات والكتب الرقمية بالوسائط المتعددة التي تلغي كل الحواجز الزمانية والمكانية خاصة في الهواتف الذكية، اللوح الإلكتروني، الحاسوب المحمول.
- ✓ التخلص من البحوث النمطية التي يعتمد فيها الباحث أو الطالب على الأوراق والإبداع في تقديم العروض بواسطة الباوربينت و الأوراق البحثية والمطويات.
- ✓ الإفادة والاستفادة من الخبرات نتيجة التواصل والاحتكاك مع أصحاب الخبرة ودوي الاختصاص.
- ✓ التكنولوجيا الرقمية تساهم في تطور مختلف المجالات وليس البحث العلمي فقط.
- ✓ من ايجابياتها أنها مكنت العديد منهم من تشكيل مجموعات بحث جماعية وإنشاء أبحاث جماعية.
- ✓ الطالب الجزائري لا يزال بحاجة التأطير لمسايرة التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا الرقمية .
- ✓ تواجههم العديد من عقبات أو المشاكل أهمها: منها مشكل اللغة مثل ما أشار البعض لموقع SNDL الذي يحتوي زخم هائل من المصادر والمراجع التي تفيد الطالب بلغات متعددة إلا أنها أغلبها باللغة الفرنسية والإنجليزية وغياب شبه تام للغة العربية وبالتالي عدم استفادتهم منها بسبب ضعفه في مجال اللغات الأجنبية، طلب التسجيل في بعض المواقع الإلكترونية حتى يتمكنوا من تحميل الملفات التي يحتاجونها أو الإطلاع على المصادر عبر الخط فقط أي عدم إتاحة خدمة التحميل أو النسخ.

- ✓ من سلبياتها أن البعض يعتمد على البحوث الجاهزة(البلاجيا) من خلال اعتماد أسلوب النسخ واللصق خاصة في ظل الحجم الكبير ونظام التكوين المكثف.
- ✓ هناك فئة من الطلبة يستخدمون التكنولوجيا الرقمية في انجاز بحوثهم العلمية لأجل الحصول على شهادة وليس التطور المعرفي والعلمي.
- ✓ نظام LMD غير ناجح لأنه تم تبنه لتوحيد نظام التعليم العالي في مختلف الجامعات العالمية إلا أنه تم بطريقة غير مخطط لها وغير مدروسة.

وحسب بعض الأساتذة فإن التكنولوجيا الرقمية تشكل سلاح دو حدين فيما يتعلق باستخدام الطلبة للتكنولوجيا الرقمية لإنجاز بحوثهم العلمية والذين أجمعوا على أن أهم ايجابياتها:

- أنها تسهل على الطالب الحصول على المعلومة بالطريقة التي تناسبه
- اعتماد الطالب في بحوثه على مصادر متنوعة وبلغات مختلفة
- تبادل المعلومات والمعارف مع الزملاء والأساتذة من أماكن متباعدة
- تشكيل مجموعات بحثية تمكنهم من النقاش والتحاور حول مواضيع معينة
- اكتساب الطالب لمهارات بحثية تمكنه من الخروج من أسلوب التحليل العادي إلى التحليل المنطقي بفضل تعدد المصادر والآراء
- تجاوز القيود المتعلقة بالزمان والمكان
- ضرورة الوعي بأهمية التكنولوجيا الرقمية والتطور الهائل والاهتمام البالغ في مجال البحث العلمي والرقي به.

أما الآثار السلبية فتتمثل فيما يلي:

- اعتماد بعض الطلبة أحيانا على البحوث الجاهزة
- اعتماد مصادر معلومات غير موثوقة خاصة محرك البحث ويكيبيديا
- السرقة العلمية سواء بالترجمة أو النقل الحرفي الكلي أو الجزئي للبحوث
- تخرج الطالب ليصبح بدرجة دكتور بطال
- تراجع مصداقية الشهادات الجامعية الجزائرية في الخارج
- ضعف التعمق في انجاز البحوث أي نجدها أنها دراسات سطحية

وهذا ما يتفق حوله كل من طلبة الدكتوراه و الأساتذة المؤطرين لهم

خاتمة :

اهتمت الدراسة بموضوع استخدام طلبة الدكتوراه نظام LMD للتكنولوجيا الرقمية في انجاز بحوثهم العلمية وهو أمر يلازم أي بحث علمي سواء كان الباحث مجبر أو مخير بعدما تم تطبيق هذا النظام في الجامعة الجزائرية والذي يهدف إلى تحقيق التكوين الذاتي للطالب، وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام التكنولوجيا الرقمية في انجاز البحوث العلمية ضرورة وحتمية يفرضها عصرنا الراهن والبحث العلمي في هذا النظام بشكل خاص إلا انه لا يمكن أن نتجاهل الجوانب السلبية لها وبالتالي يمكن اعتبار التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها على البحث العلمي سلاح دو حدين فيما يتعلق بجودة المحتوى ومصداقيته، وكذا الأمانة العلمية ومصداقية النتائج، ولكي يكون فعّال لا بد أن تتسم هذه البحوث بالأصالة والمعاصرة لذلك يجب اعتماد التكنولوجيا الرقمية كمنهاج في التعليم والبحث العلمي أمر ضروري لمواكبة الدول المتقدمة وكذا تأطير الطلبة والأساتذة على الاستخدام الفعّال لهذه التكنولوجيا، كما انه يجب إنشاء دورات علمية في الجامعات حول كيفية استخدامها وطرق الاستفادة منها ومكتبات رقمية على مستوى الجامعات وربطها بمكتبات الجامعات الوطنية والدولية.

توصيات:

1. القضاء على أكبر مشكل تعاني منه الجامعة الجزائرية نتيجة تطبيقها لنظام LMD والمتمثل في تخرج ألاف الدكاترة البطالين والتي تعد طفرة كارثية في التعليم العالي.
2. التأطير الجيد للأساتذة المؤطرين وطلبة الدكتوراه باعتبارهم مشاريع أساتذة وباحثين ومؤطرين لنخب صاعدة .
3. فتح مناصب الدكتوراه بشكل مدروس وليس اعتباطي وعشوائي يلبي حاجة سوق العمل
4. وضع قوانين واضحة تنظم هذا النظام بما يتناسب وسياق المجتمع الجزائري وطبيعة البحث العلمي فيه
5. ازدياد الاهتمام باستخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال البحث العلمي في ظل نظام LMD الذي يهدف إلى التكوين الذاتي للطالب.
6. وضع نظام تكوين واضح وغير مكثف يسمح فيه للطالب بالتوفيق بين الأطروحة ومختلف الأبحاث ومتطلباته الأخرى
7. وضع معايير محددة وواضحة في فتح المناصب للطلبة للالتحاق بالجامعة في مختلف التخصصات العلمية تتماشي ومتطلبات سوق العمل.

قائمة المراجع

1. أحمد بن مرسلي. (2010). مناهج البحث في علوم الإعلام والاتصال. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
2. أحمد زكي صالح. (1970). علم النفس التربوي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية .
3. أمال سالم العواودة. (2002). خطوات البحث العلمي، دورة تدريب المتطوعين على المسح الميداني. 2. الجامعة الأردنية.
4. رندة بنت سالم المعطاني. (2013). التكنولوجيا الرقمية وتوظيف تقنياتها في تصميم وتنفيذ الأعمال الفنية المجسمة. جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية .
5. صالح بن النوار. (2012). مبادئ منهجية العلوم الاجتماعية والاجتماعية . جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة.
6. علي غربي. (2009). أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية . مخبر علم اجتماع الإتصال ،جامعة منتوري قسنطينة : دار الطباعة للنشر والتوزيع ،فائز.
7. فضيل دليو. (2014). مدخل إلى منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية . الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
8. منصور لخضاري. (22-24 أفريل 2016). تأثير التكنولوجيا الرقمية على جودة البحث العلمي. المؤتمر الحادي عشر للتكنولوجيا الرقمية . طرابلس، لبنان.
9. موريس أنجرس. (2006). منهجية البحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية . الجزائر: دار القصبة للنشر.

دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي في تجسيد وتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (2030)

رقية الطيب على أحمد
جامعة الملك خالد، أبها
المملكة العربية السعودية

مستخلص.

هذه الدراسة تبين مدي التزام القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية والوقوف علي مدى اهتمام القطاع المصرفي بتوفير مقومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة فاعلة في التنمية الاقتصادية من خلال قياس دور القطاع المصرفي تجاه المجتمع وانعكاس ذلك على تحقيق وتجسيد رؤية المملكة 2030. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة بغرض الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها وتوصيات يمكن الاعتماد عليها .وقد استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة حيث تم توزيعها على عينة من العاملين في القطاع المصرفي بغرض اختبار صحة فروض الدراسة وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج منها توجد علاقة ايجابية بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الفاعلة والنجاح التجاري وتتحمل المصارف مسئولياتها البيئية والاجتماعية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع والتي تعتبر من أهم مقومات رؤية 2030مع التركيز على العملاء وأن النفع العام يتطلب التوسع في مجالات المسؤولية الاجتماعية المختلفة واوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة توجيه جهود المصارف الي الاعمال التنموية التي تخدم رفاهية المجتمع وعلى القطاع المصرفي ان لا يركز علي العملاء فقط بل يجب ان يكون هنالك توازن في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وأيضا علي القطاع المصرفي تحديد أهدافه الاجتماعية بصورة واضحة وان لا تركز علي قطاع معين واهمال القطاعات الأخرى وتحفيز المصارف التي تهتم بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الدولة وبيان دورها مما يكسبها شهرة ويدفع بنظيراتها لتحذو حذوها

Abstract

This study turns out the commitment of the banking sector in Saudi Arabia in applying the accounting of social responsibility and stand on how the interest of the banking sector to provide the elements of an effective accounting social responsibility as a tool in economic development by measuring the role of the banking sector to the community and its reflection on vision(2030). The study relied on a descriptive and analytical approach to study the phenomenon in order to access the results can be generalized and recommendations that could be relied upon. The questionnaire was used as a tool to study where it was distributed to a sample of employees in the banking sector in order to test the validity of the study hypotheses. The study found a number of conclusions including that there is a positive relationship between accounting and the active social responsibility and commercial success for bearing the environmental and social responsibilities of the banks to achieve the welfare of all members of the community with a focus on the customer and that the public interest requires expansion in various fields of social responsibility and the study recommended a number of recommendations including the need to direct the banks efforts to the work of development that serve the welfare of society and the banking sector should not focus on the customers only, but there should be a balance in the accounting for social responsibility and also on the banking sector to identify social objectives clearly, and do not focus on a particular sector and neglecting other sectors and stimulate the banks that concerned with accountability and social responsibility with the state and turns out of its role which earns it fame and pays its counterparts to follow suit.

كلمات مرجعية: القطاع المصرفي ، المسؤولية الاجتماعية ،محاسبة المسؤولية الاجتماعية، الرؤية 2030 .

مقدمة :

ازداد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية باعتبارها أحد أدوات التنمية المستدامة وعاملًا مهمًا في وضع السياسات الاقتصادية والخطط التنموية من أجل تمية مستدامة من خلال الاهتمام برفاهية المجتمع ودفع عجلة رؤية المملكة حول إقتصاد مزهر ومجتمع حيوي ووطن طموح .مما دفع المحاسبة الى الاهتمام بالآثار الاجتماعية للمشروعات المختلفة سواء كانت على مستوى القطاع العام أو القطاع الخاص . فقديما كان الهدف الأساسي لمنظمات الأعمال هو تحقيق الارباح ، ولكن مع تعقيد بيئات العمل والضرورة الحتمية لمواكبة التطورات والتغيرات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية وزيادة وعي المجتمعات اصبح لزامًا على منظمات الأعمال الاهتمام بتحقيق الأهداف الاجتماعية من أجل تحيق التنمية الاجتماعية واستدامتها من خلال المساهمة في تحقيق رفاهية المجتمع . فليوم اصبحت المساهمة في تحقيق الاهداف الاجتماعية من اهم معايير تقويم منظمات الأعمال ومن أهم عوامل المنافسة والاستمرارية

مشكلة الدراسة

تنبع مشكلة الدراسة من ازدياد المشاكل الاجتماعية في مختلف دول العالم مع ظهور منظمات الأعمال الكبيرة والشركات عابرة القارات والتطور التكنولوجي كل ذلك ادى الى ضرورة التمعن في النشاط الاجتماعي الذي تقدمه منظمات الاعمال من أجل تحقيق رفاهية المجتمع مما يضع المسؤولية الاجتماعية قي ذات الكفة مع المسؤولية المالية وتركز الدراسة على القطاع المصرفي كجزء من منظومة الاعمال التي يقع علي عاتقها الالتزام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ويمكن تلخيص أسئلة المشكلة في الاتي

- **الى اى مدى تطبق المصارف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؟**
- **هل يخدم الدور الاجتماعي للمصارف رؤية المملكة 2030**
- **هل يؤثر الالتزام المسؤولية الاجتماعية على سمعة وشهرة القطاع المصرفي؟**
- **هل يمكن اعتبار الدور الاجتماعي للمصارف استثمار؟**
- **هل هنالك تشريعات تلزم بالقيام بالمسؤولية الاجتماعية؟**

- ما الدور الذي تلعبه الجمعيات المهنية في تعزيز قيام المصارف بمسؤولياتها الاجتماعية

أهداف الدراسة :

نظراً لأنه من أهم أهداف الرؤية (2030) خلق مجتمع حيوي بيئته عامرة وأن سعادة المواطنين والمقيمين على راس الأولويات وذلك من خلال بناء مجتمع ينعم أفراده بنمط حياة صحي ومحيط يتيح العيش في بيئة إيجابية وجاذبة فإن ذلك يتحقق عن طريق دعم وتشجيع المسؤولية الاجتماعية لكافة القطاعات ومن هنا هدفت هذه الدراسة الي تسليط الضوء علي مدي التزام القطاع المصرفي بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وبيان الدور الذي تلعبه في تحقيق رفاهية المجتمع والحد من المشكلات الاجتماعية مما ينعكس إيجابا في دعم وتحقيق رؤية المملكة (2030)

منهجية الدراسة

تتبع الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فضلا عن المنهج التطبيقي والتحليلي لتحليل أداة الدراسة للوصول إلي النتائج .

أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية علي الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، و اشتملت على عدة جوانب واشتملت على عدة جوانب لقياس مدي تطبيق القطاع المصرف في المملكة العربية السعودية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية ة حيث تكونت من 30 عبارة وتم اختيار مقياس متدرج يتكون من خمسة خيارات لإجابات أفراد العينة من :

موافق جدًا حيث أعطي لهذا الخيار درجة 5

موافق حيث أعطي لهذا الخياردرجة4

محايد حيث أعطي لهذا الخياردرجة3

غير موافق حيث أعطي لهذا الخياردرجة2

غير موافق أطلاقا حيث أعطي لهذا الخيار درجة1

صدق الأداة :

تم الاعتماد على الصدق الظاهري للاستبانة بحيث تم التأكد من ان عباراتها تحقق ما هدفت إليه الدراسة حيث تم عرضها على عدد من الخبراء.

ولقياس صدق وثبات الاستبانة استخدمت الباحثة أسلوب كرونباخ الفا لاختبار مدى وجود ارتباط بين القياسات المعبرة عن اراء عينة الدراسة حيث كانت قيمة معامل الثبات (0,925) وهى نسبة اكبر من الحد الأدنى لمعامل الثبات وهو (0,70) مما يعني توفر درجة كبيرة من الثبات وإمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

تطبيق الأداة

تم توزيع الاستبانة علي عدد 100 من العاملين في القطاع المصرفي يمثلون عينة الدراسة وطلب منهم الإجابة بدقة ، وأن المعلومات الواردة ستكون سرية وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط

فروض الدراسة :

تحدد فروض الدراسة فيما يلي:

1-تتوفرلدى البنك المقومات الاساسية لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

2- يقوم البنك بنشاطات اجتماعية هادفة في العديد من القطاعات الداعمة لرؤية المملكة .3- هناك تأثير للمسؤولية الاجتماعية في اكتساب عوائد مالية.

حدود الدراسة:

حدود مكانية: اقتصرت الدراسة بعض المصارف في المملكة العربية السعودية

حدود زمانية: طبقت الدراسة في العام 1437

مجتمع الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة جميع العاملين في القطاع المصرفي

عينة الدراسة :

تم اختيار عينة عشوائية تمثل مجتمع الدراسة حيث بلغ عدد أفراد العينة 100 من العاملين في القطاع المصرفي:

الدراسة الميدانية:

قامت الباحثة بالمسح عن طريق الاستبانة ومن ثم تحليلها لاختبار صحة الفروض والوصول الى نتائج يمكن تعميمها، استخدمت الباحثة الاسلوب الاحصائي الذى يعكس العلاقة بين متغيرين او اكثر ثم تصوير هذه العلاقة في صورة رياضية في شكل معادلة

ولمعرفة اراء عينة الدراسة استخدمت الباحثة الطرق الاحصائية الاتية

1/المنوال وهو القيمة الاكثر تكرارا بين القيم

2/ بعض مقايس الإحصاء الوصفي

الدراسات السابقة :

1- دراسة درغام واخرون(2015)

هدفت الدراسة الى التعرف على مدي ادراك شركات المساهمة العامة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومدى اهتمامها بمجالاتها المختلفة ومقوماتها ،وقد خلصت الدراسة الى عدد من النتائج منها أن ادارة الشركات المساهمة تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع الا أنهم لا يعيرون مجالاتها المختلفة نفس الاهتمام وأن الافصاح الاجتماعي غير كاف ، وقد اوصت بعدد من التوصيات مثل ضرورة قيام الشركات بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة جوانبها وأن يكون للحكومة ممارسات تشجيعية تجاه الشركات التي تتحمل المسؤولية الاجتماعية مثل اعفائها من الضرائب .

2- دراسة سعيد (2014)

هدفت الدراسة الى بيان اسباب عجز الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية عن القيام بمسؤولياتها الاجتماعية وذلك بسبب ضعف التشريعات وضعف الثقافة بالقضايا الاجتماعية واهمال الجانب المحاسبي من قبل الجمعيات المهنية . وتوصلت الدراسة الى نتائج اهمها كافة الاسباب التي اخذت بها الدراسة كانت اسباب هامة في عجز الشركات الصناعية عن القيام بمسؤولياتها الاجتماعية واوصت الدراسة بضرورة تفعيل المؤسسات الاعلامية والاهلية والمجتمعية على العمل كقوى ضاغطة على الشركات للقيام بمسؤولياتها الاجتماعية .

3- دراسة حبيب (2011)

هدفت الدراسة للتعرف على مدي ادراك المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة مجالاتها، تجاه الموظفين، العملاء، المجتمع المحلي، البيئة) ومن نتائج الدراسة وجود ادراك لدي ادارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ولكن ليس بالمستوى المطلوب ن واوصت الدراسة بأنه يجب على ادارة المصارف أعطا مذيد من الاهتمام للإفصاح عن

المسؤولية الاجتماعية وضرورة اجاء دراسات لوضع نموذج محاسبي للمسؤولية الاجتماعية

الاطار النظري :

المسؤولية الاجتماعية

لسنوات عديدة كانت أهداف التنمية المجتمعية أنشطة خيرية ينظر لها على أنها منفصلة عن الأهداف المتعلقة بالأعمال وليست جوهرية باعتبار أن جودة الاداء المؤسسي وفعل الخير هدفان منفصلان (بدوي2000) ،ولكن سرعان ما تحركت الرمال تحت هذا المفهوم فاصبح اهتمام المنظمة بالمسؤولية الاجتماعية من اعم عوامل البقاء والاستمرار علي الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم الحديثة والتي ظهرت نتيجة لتزايد الضغوط على المنظمات ، حيث ان دورها لا يقتصر فقط على خدمة مصالحها الذاتية وتحقيق الارباح ، بل يتعدى ذلك الى أن تعمل على تحقيق مصالح المجتمع الذي تعمل فيه وعليه اصبح لزاما عليها التوفيق بين الاهداف الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية كشرط لتحقيق النمو وضمان البقاء (الحسن 2014)

عرفت المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها التزام بتحسين رفاهية المجتمع من خلال ممارسات اعمال اختيارية تقديرية ومساهمات بالموارد المؤسسية (كوتلر 2011) كذلك عرفت بانها التزام من جانب منشأة الاعمال بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستديمة بالتعاون مع الموظفين واسرهم والمجتمع المحلي في سبيل تحسين مستوى الحياة (كوتلر 2011)

محاسبة المسؤولية الاجتماعية :

على الرغم من أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية قد أصبحت حقيقة واقعية من الصعب على المشروع تجاهلها , إلا أنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين والباحثين على مفهوم او تعريف محد وواضح لها , ويمكن استعراض بعض هذه التعاريف بهدف إظهار وجهات النظر المختلفة كالتالي : " مجموعة الانشطة التي تختص بقياس وتحليل الاداء الاجتماعي لمنظمات الاعمال وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في أتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات " . كما عُرفت بأنها : " التزام يتوجب على قطاع الاعمال القيام به تجاه المجتمع وان من شأن هذا الالتزام ان يعمل على تعظيم الآثار الإيجابية لنشاطات المنظمات على المجتمع

وتخفيض الآثار السلبية لتلك النشاطات الى اكبر قدر ممكن " . وعُرفت كذلك " هي المحاسبة التي تقوم بقياس وتقييم الأحداث الاجتماعية والاقتصادية معاً سواء للحكومات او للمشروعات، على اعتبار ان المحاسبة التقليدية هي التي تقوم بقياس الأحداث الاقتصادية فقط " . وتم تعريفها بأنها " مجموعة الاجراءات المحاسبية الخاصة بقياس النشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية سواء أكانت تلك الأنشطة الزامية او اختيارية وأعداد تقارير توضح حقيقة الأداء الاجتماعي وعرضها على الأطراف المستفيدة منها سواء كانوا من داخل الوحدة الاقتصادية او خارجها " . ويعد هذا التعريف من أكثر التعاريف شمولاً , حيث يبرز اهتمام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بوظيفة قياس الاداء الاجتماعي والتقرير والافصاح عن نتائج القياس وذلك بخلاف التعاريف السابقة التي ركزت على الجانب المتعلق بقياس الاداء الاجتماعي دون الجانب الاخر المتضمن ايصال نتائج القياس لجميع الاطراف المستفيدة وعليه تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية نظرية فرعية الى جانب نظريات اخري في علم المحاسبة كما انه عناك بعض الظواهر الاجتماعية التي تتطلب رؤية جديدة للمحاسبة (الحسين 2011)

أهميـــة المحـــاسبـــة عـــن المســـؤوليـة الاجتماعية:

يمكن توضيح أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالاتي(الشريف2013) :

1. ان الربح لم يعد معيار التفضيل الوحيد من جانب المستثمرين بل أصبحت هناك معايير ضرورية أخرى أجتماعية ودينية وسياسية تؤثر بالفعل على قرار الاستثمار.
2. أنها ضرورية لتقييم الاداء , فبهدف التقويم الشامل لاداء الوحدة يجب الاخذ بنظر الاعتبار البعد الاجتماعي لاداء الوحدة ودوره في تعزيز العلاقة المتبادلة بين الوحدة ومحيطها الاجتماعي .
3. تساعد في التعرف على مدى مساهمة الوحدة الاقتصادية في مجالات حماية البيئة والمستهلكين وتنمية الموارد البشرية .
4. ان أمانة عرض البيانات المحاسبية للمشروع تتطلب ضرورة اخذ العمليات الاجتماعية للمشروع بأعتبارها من الاحداث التي لابد التقرير عنها محاسبياً
5. ان استمرار الطلب على خدمات مهنة المحاسبة يتوقف على مدى تلبية هذه المهنة للاحتياجات المتغيرة والمتجددة للمجتمع.

مجالات المحاسبة الاجتماعية- :

لقد حددت لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي من قبل الجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا وهي- (.N.A.A) - :

أربعة مجالات للأداء الاجتماعي تفاعل المنظمات مع المجتمع. (جربوع 2007)

-المساهمة في تنمية الموارد البشرية.

-المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية.

الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات.

بستة مجالات للأداء (AICPA) كما جاء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الاجتماعي هي كالتالي:

١ .البيئة ٢ .الموارد غير المتجددة ٣ .الموارد البشرية

٤ .الموردين ٥ .العملاء ٦ .المجتمع

فقد قامت بإجراء دراسة ميدانية على (.A.A.A) أما جمعية المحاسبة الأمريكية بعض الشركات التي تعد قوائم وتقارير اجتماعية وذلك من أجل التعرف على أسس القياس

والإفصاح، فقد أصدر تقريرًا بخمس مجالات للأداء الاجتماعي هي-:

١ .الرقابة على البيئة ٢ .توظيف الأقليات ٣ .العاملون

٤ .تحسين المنتج ٥ .خدمة المجتمع

عرض ومناقشة اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولي :

بعد تحليل اسئلة الفرضية كان المنوال لإجابات جميع افراد العينة هو أوافق بشدة وهذا يعنى أن غالبية أفراد العينة يوافقون على انه تتوفر لدى البنك المقومات الاساسية لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية مما يدل على أن للقطاع المصرفي وعي وادراك بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وأنه لزاما عليه ان يعمل على مقابلة توقعات المجتمع وتقدير متطلباته في حدود امكانية مما يحتم ضرورة الافصاح عنه

جدول –1: التوزيع التكراري لإجابات إفراد العينة عن جميع اسئلة الفرضية الاولى

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
اوافق بشدة	556	%55.6
اوافق	256	%25.6
محايد	90	%9
لا اوافق	88	%8.8
لا اوافق بشدة	10	%1
المجموع	1000	%100

شكل –1: التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الأولي

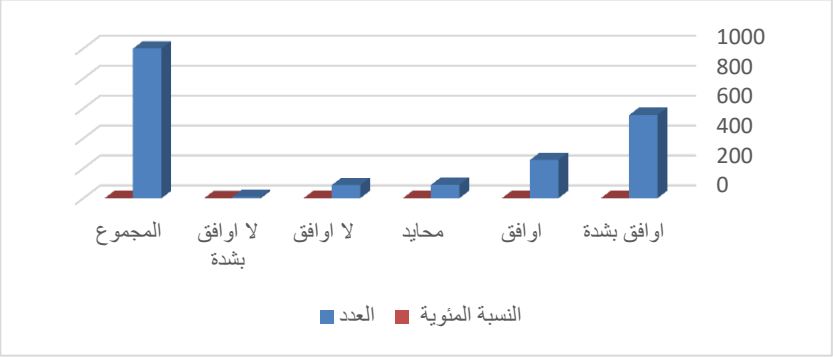

يظهر من الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) ان عدد الموافقين بشدة على جميع اسئلة الفرضية بلغ عددهم (556) فردا (55،6%) وبالإشارة الى ما سبق جميع اسئلة الفرضية جاءت لصالح الموافقين مما يدل على ان الفرضية قد تحققت

جدول رقم (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة لاجابات افراد العينة على أسئلة الفرضية الاولي

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
1	تتوافق رسالة البنك وأهدافه مع أهداف وقيم المجتمع السعودى	3.81	0.732	0.000
2	يوجد لدى الشركة سياسات إدارية واضحة تبين مفهوم نظام محاسبة المسؤولية الأجتماعية	3.22	0.687	0.000
3	يقيم البنك معارض وندوات للتعريف بالخدمات التى يقدمها	4.09	0.900	0.000
4	يوجد لدى إدارة البنك وعي وإدراك لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية	4.83	0.881	0.000
5	يوجد لدى البنك سياسات مكتوبة لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية الأجتماعية	4.23	0.745	0.000
6	يقوم البنك بالفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسؤولية الاجتماعية	3.92	0.892	0.000
7	يقوم البنك بوضع خطط استراتيجية للخدمة المجتمعية	4.19	0.831	0.000
8	هناك ميزانية مخصصة لتطبيق المسؤولية الأجتماعية	4.96	0.983	0.000
9	هناك عائد متوقع للبنك من خلال تبنيه المسؤولية الأجتماعية	4.75	0.891	0.000
10	يدرك البنك اهمية الجوانب الأجتماعية لضمان ثقة المجتمع	4.03	0,876	0.000
	المتوسطات والانحرافات ومستوى الدلالة لجميع الفقرات	4.00	0.400	0.000

يتضح من الجدول رقم (2) أن المتوسط الحسابي لكل فقرة يزيد على 3 ولجميع الفقرات بلغ 4 وهذا يبين أن جميع افراد العينة موافقون على أسئلة الفرضية

9-2 الفرضية الثانية

بعد تحليل اسئلة الفرضية كان المنوال لإجابات جميع افراد العينة هو أوافق بشدة وهذا يعنى أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن القطاع المصرفي يقوم بنشاطات اجتماعية هادفة ليست على مستوي العملاء فقط ولكن علي المستوي المجتمعي مثل حل مشكلة البطالة والسكن وغيرها من المشكلات التي تعتبر من أولويات رؤية المملكة التي تهدف الى تحقيق رفاهية المجتمع السعودي.

جدول-3: التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة على الفرضية الثانية

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
اوافق بشدة	463	%46.3
اوافق	315	%31.5
محايد	110	%11
لا اوافق	95	%9.5
لا اوافق بشدة	17	%1.7
المجموع	1000	%100

شكل -2التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الثانية

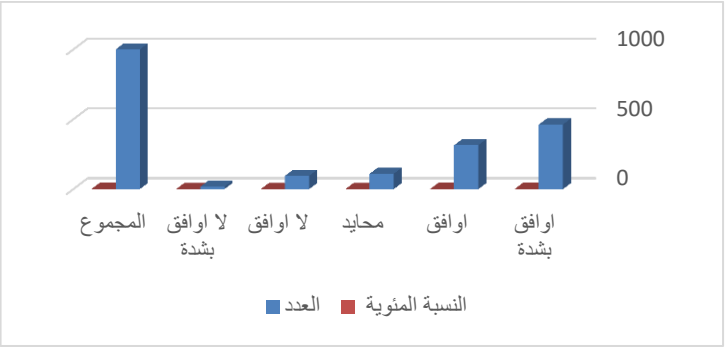

ويتضح من الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) ان نسبة الموافقين على جميع اسئلة الفرضية 77,8%وهى نسبة عالية تعنى ان غالبية المبحوثين يوافقون على أسئلة الفرضية مما يثبت أن القطاع المصرفي يقوم بأنشطة اجتماعية تهدف الي تحقيق رفاهية المجتمع ودفع عجلة التنمية الاقتصادية علي مستوي العملاء والمستوي المجتمعي

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة لاجابات افراد العينةعلى أسئلة الفرضية الثانية

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
1	هناك قدرة على اقناع العميل بجودة الخدمة المقدمة له	4.15	0.576	0.000
2	يساهم البنك بالتقليل من مشكلة البطالة بالمجتمع مما ينعكس إيجابا على رؤية	4.23	0.548	0.000
3	يساهم البنك في حل مشكلة الفقر مما يسهم في تجسيد رؤية 2030	3.66	0.753	0.000
4	يساهم البنك في حل مشكلة السكن دعما لرؤية 2030	3.87	0.469	0.000
5	يقوم البنك بتقديم منح تعليمية لافراد المجتمع مما يساهم في تحقيق رؤية 2030	4.49	0.892	0.000
6	يقوم البنك بدعم كافة الاستثمارات الهادفة لرفاهية المجتمع اسهاما في تحقيق وْية 2030	3.31	0.651	0.000
7	يقوم البنك بدعم قطاع الصحة اسهاما في تحقيق رؤية 2030	3.98	0,460	0.000
8	يساهم البنك مع الجهات ذات العلاقة في المحافظة على البيئة مما يجسد رؤية 2030	4.57	0.682	0.000
9	يهتم البنك بشكاوى العملاء والعمل على حلها فورا	4.31	0.634	0.000
10	يحرص البنك على جودة الخدمة المقدمة للعميل كجزء من مسؤوليته تجاه المجتمع	4.25	0.713	0.000
	المتوسطات والانحرافات ومستوى الدلالة لجميع الفقرات	4.30	0,542	0.000

يتبين من الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي لاغلب أسئلة الفرضية يتجاوز (4) ولجميع الفقرات اكثر من (4) وهذا يدل على أن معظم إجابات افراد العينة على الأسئلة كانت موافق بشدة وهذا يدل على تحقق الفرضية. أما الانحراف المعياري والذى بلغ (0,542) يشير الى تقارب إجابات افراد العينة ، وحيث أن مستوى الدلالة لجميع اجابا العيبة اقل من 1% فهذا يدل على ارتفاع مستوى الثقة باجابات المبحوثين

الفرضية الثالثة

بعد تحليل اسئلة الفرضية اتضح من الجدول رقم (5) والشكل رقم (3) ان المنوال لإجابات جميع إفراد العينة هو اوافق بشدة ويعنى ذلك ان غالبية افراد العينة موافقين على وجود علاقة ايجابية بين التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية وتحقيق عوائد مادية حيث أن ثقة المجتمع تقود الى اكتساب العديد من العملاء مما يضمن قوة المركز المالي للمصرف وبالتالي تحقق البقاء والاستمرارية

جدول رقم (5): التوزيع التكراري لإجابات افراد العينة عن جميع اسئلة الفرضية الثالثة

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
اوافق بشدة	602	%60.2
اوافق	314	%31.4
محايد	42	%4.2
لا اوافق	31	%3.1
لا اوافق بشدة	11	%1.1
المجموع	1000	%100

شكل -3: التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة عن أسئلة الفرضية الثالثة

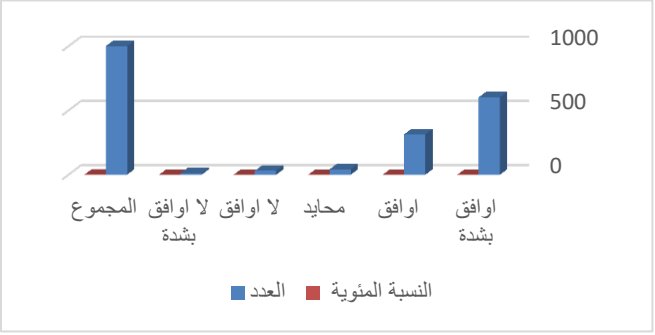

ويتضح من الجدول رقم (3) والشكل رقم (3)) ان نسبة الموافقين على جميع اسئلة الفرضية 60,2%وهى نسبة عالية تعنى ان غالبية المبحوثين يوافقون على أسئلة

الفرضية مما يثبت أن تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يلعب دورا كبيرا في تحقيق عوائد مادية

جدول رقم(6)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة لاجابات افراد العينةعلى أسئلة الفرضية الثالثة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
1	تعد تقارير بأداء البنك تجاه المجتمع بشكل دورى	3.42	0.522	0.000
2	يدرك البنك أهمية الجوانب الأجتماعية لضمان ثقة المجتمع	4.27	0.634	0.000
3	ضمان ثقة المجتمع يؤدى الى أكتساب المزيد من العملاء	4.32	0.720	0.000
4	أن وفاء البنك بالإلتزامات الأجتماعية يعبر عن أستمرار ممارسته لها	4.76	0.733	0.000
5	أستمرار ممارسة البنك للمسئولية الأجتماعية دليل على زيادة العائد منها	3.50	0.813	0.000
6	قوة المركز المالى للبنك يزيد من ممارسته لمهام المسئولية الاجتماعية	3.64	0.561	0.000
7	هناك عائد متوقع للبنك من خلال تبنيه المسوؤلية الأجتماعية	3.69	0,604	0.000
8	يستمد البنك قدرته التنافسية من خلال المسؤولية الأجتماعية	4.07	0.826	0.000
9	أن ممارسة البنك للمسؤولية الأجتماعية يلعب دورا في تعظيم الثروة وتطور المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة .	4.12	0.535	0.000
10	يقوم البنك ببرامج ترفيهية للعاملين بغرض كسب عائد اجتماعي	4.00	0.618	0.000
	المتوسطات والانحرافات ومستوى الدلالة لجميع الفقرات	4.57	0,500	0.000

يتبين من الجدول رقم (6) أن المتوسط الحسابي لاغلب أسئلة الفرضية يتجاوز (4) ولجميع الفقرات اكثر من (4) وهذا يدل على أن معظم إجابات افراد العينة على الأسئلة كانت موافق بشدة وهذا يدل على تحقق الفرضية. أما الانحراف المعياري والذى بلغ (0,500) يشير الى تقارب إجابات افراد العينة ، وحيث أن مستوى الدلالة لجميع اجابا العيبة اقل من 1% فهذا يدل على ارتفاع مستوى الثقة باجابات المبحوثين

النتائج :

توصلت الباحثة من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية الي النتائج التالية

1- **القطاع المصرفي يدرك المسؤولية الاجتماعية التى تقع على عاتقه**

2- **توجد علاقة ايجابية بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الفاعلة والنجاح التجاري**

3- **تتحمل المصارف مسئولياتها البيئية والاجتماعية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع مع التركيز على العملاء**

4- **النفع العام يتطلب التوسع في مجالات المسؤولية الاجتماعية المختلفة**

5- **توجد علاقة ايجابية بين الاهتمام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتحسين مستوى الرفاهية للمجتمع والذى يعتبر من أولويات رؤية 2030**

6- **وجود كادر محاسبي كفء يزيد من الاهتمام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية**

7- **توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية وتعظيم الربحية**

8- **لتحقيق وتجسيد رؤية 2030 لابد من تكامل كافة القطاعات كل فيما يخصخ**

9- **يساهم القطاع المصرفي في تحقيق رؤية 2030 من خلال القيام بحل المشكلات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والسكن ودعم القطاعات التجارية ايمانا منه بدوره المتعاظم في تحقيق الرؤية**

التوصيات

بعد استعراض الباحثة لنتائج الدراسة توصي بالاتي:

1- **ضرورة وضع قوانين تلزم بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كجزء من رؤية المملكة**

2- **علي القطاع المصرفي توضيح دوره في تحقيق الرؤية 2030 وإعلان ذلك .**

3- **علي القطاع المصرفي تكثيف الجانب الاعلامي للخدمات الاجتماعية التي يقدمها ويعتبر الافصاح المحاسبي احد الوسائل الاعلامية**

4- **علي القطاع المصرفي أجراء بحوث ودراسات بغرض التعرف على حاجات المجتمع مما يساعد في وضع خطة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية**

5- علي القطاع المصرفي وضع نموذج للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لحساب تكلفة المسؤولية الاجتماعية والعائد منها

6- علي المؤسسات التعليمية تدريس المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من اجل تخريج كادر ملم بالقضايا المجتمعية وايجاد الحلول لها .

7- ضرورة توجيه جهود المصارف الي الاعمال التنموية التي تخدم رفاهية المجتمع

8-على القطاع المصرفي ان لا يركز علي العملاء فقط بل يجب ان يكون هنالك توازن في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية علي القطاع المصرفي تحديد أهدافه الاجتماعية بصورة واضحة وان لا تركز علي قطاع معين واهمال القطاعات الاخري

9- تحفيز المصارف التي تهتم بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الدولة وبيان دورها مما يكسبها شهرة ويدفه بنظيراتها لتحذو حذوها

المراجع

1- الحسن ، بوبكر محمد .(2014)، دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة (دراسة حالة موسسة نفطال)، رسالة ماجستير غير منشورة ،ص3

2- الحسين ن عوض الله جعفر(2011)، أهمية وجودة الافصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم والتقانة زن جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،12(02) ص118و119

3- الشريف؛ أحمد.(2013)، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية استرجعت من http://www.arabvolunteering.org/corner/threads/48780

4- بدوي، محمد عباس.(2000)، المحاسبة عن التاثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية (بين النظرية والتطبيق)جديدة للنشر ، الاسكندرية ص7

5- جربوع ، يوسف محمد ،(2007)، "مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة/ فلسطين)، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ص ٢٣٩ ص ٢٨١

6- حبيب، محمد صبحي .(2011).مدى ادراك المصارف لأهمية المحاسبة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية ، رسالة ماجستير غير منشورة

- درغام ، ماهر موسى واخرون (2015) .مدي امكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ،مجلة جامعة الازهر –غزة سلسلة العلوم الانسانية المجلد17، العدد2(أ)ص215

8- سعيد ،أنس أحمد (1014). أسباب عجز الشركات عن القيام بالمسؤولية الاجتماعية دراسة حالة الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية . رسالة ماجستير غير منشورة

9- كوتلر، فيلب ونانسي.(2011).المسؤولية الاجتماعية للشركات، الدار الدولية للاستشارات الثقافية ، القاهرة ،ط1ص7و9

The experience of the Republic of Sudan in attracting and Encouraging investment 1956 - 2015

Dr. Mutaz Yousif Ahmed Abuagla
Kingdom of Saudi Arabia - Petro Najd

Abstract:

This study aims to know Sudan's experience in attracting and encouraging investment, as Sudan is distinguished from other countries by a distinct geographical location, linking the Arab countries in the north of the African continent, the Arab countries across the Red Sea, and the countries of East, Central and West Africa, as Sudan is neighboring several Countries, which is considered as a commercial movement center for its geographical surroundings, as well as Sudan is characterized by a vast area, and enjoys multiple climates, environments and agricultural systems that create conditions for the production of various agricultural crops, where there are many agricultural and animal products in which Sudan has a preferential advantage, as it is considered The global demand for it is high, such as wheat, cotton, gum Arabic, and meat, so its potential qualifies it to attract investors and businessmen, and the importance of this study emerges from several aspects, from the scientific point of view, despite the existence of studies that dealt with the experiences of some countries in encouraging and attracting investments, but it is still There is a need for more studies in this field, especially in light of the countries 'competition to attract foreign capital for investment. Therefore, this study is expected to form an addition in this field. As for the practical aspect: this study is expected to be of beneficial results for readers. The economic in all countries.

Key words: Sudan, Investment

Introduction

Activating the investment movement with the aim of raising the rates of economic growth and social welfare is considered one of the most important ingredients for progress and development for any country. ([1]) Investment is considered one of the most important variables that contribute to speeding up the development process, due to the basic constituents of local and foreign investments for this process, especially in the developing countries, where those countries are working hard to create the environment and conditions surrounding the investment and remove the obstacles that stand in front of it to attract more A measure of national and foreign capital. And Sudan, like those countries concerned with investments, and moved towards liberalizing its economy, Sudan has witnessed positive economic changes represented in allowing foreign investments to enter it, enacting laws that encourage that, and working to remove obstacles that hinder the investment, and adopted investment policies that are flexible. As a result, many foreign investments in various economic fields have entered it([2]) .

The problem of the study:

Sudan has for decades been seeking to attract and encourage national internal and external capital, as well as foreign capital to invest in it, and mechanisms and means were used in this framework that create an attractive investment climate, and entice national and foreign capitals to engage in investment activities that are reflected positively. On the national economy and affect its movement and flow towards achieving the objectives of macroeconomic policy. What are those mechanisms? How effective is it in attracting national capital on the one hand, and in attracting and attracting foreign investment on the other hand?

1 - Yaqoub Ali and Alam Al-Din Abd Allah, Evaluation of Sudan's Experience in Attracting Foreign Direct Investment (Khartoum, University of Khartoum Journal of Administrative Sciences, 2005), p. 39.

2 - Al-Fateh Muhammad, "Foreign Direct Investment and a Course in Achieving Economic Development in Sudan, Amarabac, The American Arab Academy for Science and Technology, Volume 4, Issue 11, 2013, p. 16

The importance of the study:

The importance of this study emerges from several aspects, from the scientific point of view, despite the existence of studies that dealt with the experiences of some countries in encouraging and attracting investments, but there is still a need for more studies in this field, especially in light of the countries 'competition to attract foreign capital for investment, Accordingly, it is expected that this study will constitute an addition in this field, but in practical terms: it is expected that this study and its results will be useful for economic decision-makers in all countries. Second: In practical terms: this study and its results are expected to be useful for economic decision-makers in most countries.

Objectives of the study:

1 -Highlighting the importance of attracting national and foreign capitals for investment in the Republic of Sudan.

2 -Finding out the efforts exerted to attract national and foreign capitals for investment inside Sudan.

3 -Learn about the mechanisms used to attract domestic and foreign capital in Sudan.

Hypotheses of study:

1 -The instability of economic policies in Sudan has an impact on attracting investments.

2 -The instability of legislations for organizing the investment activity has an impact on attracting investments in Sudan.

3 -Attracting capital for investment in Sudan depends on developing the mechanisms used in this aspect.

Study Approach:

The study uses the descriptive and analytical historical method.

Previous studies:

1 -Abdul Hamid Bukhari study - 2012 - Title: The reality of the investment climate in the Arab countries, the study aims to identify the investment climate and the business environment in Arab countries, and the study found that the efforts made and the ingredients to improve the investment climate in the Arab countries are not sufficient.

2 -Sawsan Abdullah Ali Al-Safi study - 2000 - the title of the role of direct Arab agricultural investments in raising the efficiency of the agricultural sector in Sudan. The study aims to address the investment strategies and plans that accompanied the development that occurred in the investment climate in Sudan and its role in attracting Arab investments. The study reached That Arab investments possess large capital, but do not do what is hoped for.

3 -Samia Hassan study - 2006 - the title of the effect of the investment climate on attracting foreign investments to the industrial sector, a case study of Sudan 1993-2004, aimed at studying the investment climate and attracting foreign investments to the industrial sector in Sudan, and the study concluded that the investment climate affects attracting foreign investments.

4 -Buthaina Muhammad study - 2009 - The title of the impact of foreign direct investment on economic growth in Jordan, aims to identify the status of foreign direct investment in Jordan and its effect on economic growth, and the study concluded that foreign direct investment has a limited role in the Jordanian economy.

5 -Jenna Joseph 2010 study - Title: The effect of the investment climate on attracting foreign investors in Sudan 2000-2005, aims to know the impact of the investment climate on attracting foreign investors in Sudan in the private sector, whether national or foreign, and the study concluded that the amendment of investment laws works To encourage foreign investment.

What distinguishes this study from previous studies:

This study talks about experience and about all investments and did not specify a specific sector, while previous studies spoke about a specific sector in investment, as well as the period covered by this study is long compared to previous studies that covered shorter periods.

Efforts to attract and encourage national and foreign capitals to invest in Sudan:

All national governments that have successively assumed Sudan since independence in 1956 have paid great attention to the process of encouraging investment, especially foreign investment, especially since Sudan, after gaining independence, was in need of a comprehensive and rapid development process, and therefore was among the most important means to achieve development aid Foreigners in all their forms, including foreign investments, whether they are governments or individuals. In order to attract investments, the first Sudanese government enacted investment promotion laws in 1956 to create an attractive investment environment, and to create a favorable investment climate, and successive governments have followed Sudan on the same path, and have endeavored to provide an investment climate that is able to attract domestic and foreign capital. The law issued in 1956 was called the Granted Privileges Law, and several laws were followed after it with the intention of developing it during the sixties, seventies and eighties of the twentieth century. And granting them the guarantees, concessions and facilities granted to local investments [(1)]. This law was repealed in 1972 to be replaced by the Development and Industrial Investment Promotion Act, which was amended in 1973 with the aim of restoring confidence to both local and foreign investors, after the

1- Republic of Sudan, Ministry of Industry and Mining, University of Khartoum Press, Industrial Investment Promotion and Regulation Act 1967.

decisions of confiscation issued at the beginning of the reign of the government of President Jaafar Nimeiri.(1)

Then, the Investment Promotion Law of 1980 was issued, and one of its most prominent features is that it unified the entity with which the investor deals, and granted the law a customs exemption or reduction for imports of investment projects, according to the size of the project. (2)

The Sudanese economy witnessed during the nineties of the twentieth century and the beginning of the twenty-first century radical and comprehensive developments, which led to major changes in the structure of the national economy and the level of economic performance according to known economic standards. And, providing an appropriate environment for the private sector to play its role in exploiting resources and stirring the stagnation of the economy.

In this context, the country adopted a package of policies that support the investment climate, as follows (3):

1 -Adopting full economic liberalization policies for the economy and supporting the role of the private sector.

2 -Setting a comprehensive strategy to upgrade the infrastructure and basic services.

3 -Implementing institutional structural reform programs for all organizational and administrative frameworks.

4 -Providing the elements of political and social stability.

5 -Legal and legislative reform that improves investment procedures.

In this context, a comprehensive economic program was adopted, based on a set of trends, the most prominent of which are (4):

Working to normalize relations with international organizations (the World Bank, the International Monetary Fund) and regional institutions

1 -Republic of Sudan, National Archives, Ministry of Industry, Development and Industrial Investment Promotion Act 1973, Volume 3

2 - Republic of Sudan, National Archives, Ministry of Industry, Investment Promotion Law of 1980, Volume 3.

3 -Mahjoub Shawer, the Reality of Expatriate Investments and Future Prospects, Immigration Prospects, (Khartoum, Sudan Center for Migration Studies, 2012, p. 8.

4 - Mahjoub Shawer, the previous reference, p. 7-8

(COMESA, the Arab Free Trade Zone, the Organization of the Islamic Conference, the Sahel-Sahara Community

-Reducing the state's role in economic work and productive activity by following the privatization policy, and making room for the private sector.

Activating participation in regional blocs.

-Entering into bilateral agreements to encourage investment and support economic relations.

Encouraging and nurturing strategic economic partnerships with allied and friendly countries at the level of governments and the private sector.

Implementing zero customs duties as of October 2000 in COMESA countries.

Entry into the Arab trade area, which led to the expansion of the external market.

Preparing to enter the World Trade Organization (WTO) to amend economic legislation and procedures, especially tax and customs.

-Editing prices and stopping government subsidies for goods and services.

Liberalizing foreign trade and encouraging exports.

Increase exports, diversify its markets, and expand its base.

In the same context, the economic reform program aimed at improving the economic environment, through adopting the policy of economic liberalization, included the government privatizing many public institutions and bodies, including the Public Telecommunications Corporation, and many industrial, agricultural, service and commercial establishments, as well as establishing them. The dismantling of the monopoly granted to many public sector institutions, such as the monopoly of the trade in oilseeds and gum Arabic, and the monopoly of the marketing of livestock, among others. These measures coincided with an economic reform program that included taxes, the exchange rate, and banking services.

All of these changes led to a marked improvement in the level of economic performance, as economic growth rates increased from an average of 1% during the eighties of the twentieth century to an average of

6% during the period from 1992 to 2004, and inflation rates decreased from about 120% to less than 9%. (1)

In its endeavor to encourage and attract local, regional and international investment to Sudan, the government has adopted many legal and legislative reforms that have contributed greatly to creating the investment environment in the country. Among the most important of these reforms is the Investment Promotion Law of 1995, which has been replaced by another law ensuring more exemptions for investors, and that In 1996, it was also replaced by the Investment Encouragement Act of 1999,(2) where it aimed to encourage investment in projects that serve development plans and investment initiatives by the local, non-local, and cooperative sector, as well as to encourage investment in In the fields of agricultural, animal and industrial activity, energy, mining and transportation, communications and tourism, storage, contracting and infrastructure, economic and administrative and consulting services, information technology, education and health and water services, technology and information, and rehabilitation projects. The most notable thing on this law is the lack of distinction between the money invested, whether it is local, Arab, or foreign, or because it is a public, private, cooperative, or mixed sector.

The Investment Promotion Act 1999 has the following advantages(3) :

-Exemption from taxes for strategic projects, and for a period of ten years after the approval of the Federal Minister.

Exemption from customs duties.

-Granting the project the advantages of allocating the land and calculating depreciation.

-The Minister has the right to grant the strategic project the land necessary for the strategic project for free, and at the promotional price of the non-strategic project in coordination with the designated authorities.

1 - Jacob, Ali Alamuddin Abdullah, previous reference, p. 48

2 - Previous reference, p. 49.

3 - http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest ,Republic of Sudan, Ministry of Investment, Investment Climate in Sudan, 2006.

-Not to impose taxes, or fees on federal projects, so that no state or local government may impose any taxes, fees, or state or local returns on any federal licensed investment project during the exemption period.

The strategic project means any project related to the following: (1)

1 -Infrastructure such as: roads, ports, electricity, dams, communications, energy, transportation, contracting works, education services, health, tourism, information technology services, and water projects.

2 -Extraction of the riches of the earth and seas.

3 -Agricultural, animal and industrial production.

4- Projects transiting more than one state.

The Investment Law of 1999 came in line with the requirements of foreign direct investment, which has become a prominent and influential role in the movement of regional and international capital transfers, as well as processions to encourage local capital, as the law was distinguished by flexibility, and one of the most important distinctions from the previous law was that it distinguished in granting The concessions between the strategic project and the non-strategic project, as well as exempting all investment projects from customs duties, whether they were strategic or non-strategic projects, as well as granting the states the power to amend in the state project.

The guarantees granted by the Investment Promotion Law of 1999 were as follows :

A- Non-nationalization, expropriation of the project, or expropriation of all or some of the project's properties or investments for the public benefit, except by law or in return for fair compensation.

B- Not to seize, confiscate, freeze, seize or seize project funds, or impose custody of them except through a judicial order.

1 -http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest ,Republic of Sudan, Ministry of Investment, Investment Climate in Sudan, 2006.

C- Recovering the invested money in case the project was not implemented in the first place, or it was liquidated, or disposed of in any of the dispositions completely or partially, in the currency in which it was imported, provided that all the obligations legally due on it are fulfilled. Exporting machines and equipment, devices, means of transportation, and other requirements imported for the project, when all the obligations mentioned in this paragraph have been fulfilled.

D- Transferring profits and the cost of transferring it from foreign capital or loans in the currency in which the capital or loans were imported on the due date, after paying the obligations legally due on the project.

E- Import the raw materials needed by the project, and export its products after the investment project is registered in the register of exporters and importers automatically.(1)

These guarantees are considered incentive and attractive to local and foreign investors, and make the investor invest while he is confident that his project will not be confiscated, and if it is confiscated, it will be compensated. He will also be reassured about his funds from the state's encroachment, seizure, or freezing, and project funds in the event of non-implementation will be returned to the investor in the currency in which he came, and other guarantees mentioned, which are all in the interest of the investor. However, one of the observations taken on that law is that he did not specify the entity that grants guarantees to the investment project. The Investment Promotion Act 1999 was subject to review and amendment in 2000, and was amended again in 2003. The law stipulated in the light of these amendments many of the advantages that were not present in the 1999 law, which guarantee the investor the integrity of his assets from confiscation, nationalization and transfer of his profits abroad at any time, in addition to the right to own the project’s assets, including the plot of land on which the investment project is based, and the right to enjoy exemption Of business profits and customs taxes of up to ten years, and many reforms have been made to the judicial and judicial system that

1 -Republic of Sudan, Ministry of Investment, Investment Climate in Sudan, Chapter Three, 2006, http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest

ensure the fairness of litigation in Sudanese courts when legal disputes break out. (1) The Sudanese government also paid attention to the administrative aspects and procedures required for the establishment of investment projects to confirm its role in the promotion and development of the administrative environment for investment. The investment apparatus was raised to a ministry in accordance with Constitutional Decree No. 24 of 2002 establishing the Ministry of Investment.

Where the Ministry's powers are summarized in the following(2) :

-Set investment strategy, policies and priorities.

-Implementing the investment promotion law and the regulations issued pursuant thereto.

-Preparing federal and state investment maps.

-Seek to improve the investment climate and facilitate its procedures

-Development of investment promotion systems and methods.

-Monitor and evaluate the implementation of investment policies.

-Seek to attract local, regional and international investments.

-Directing investments towards basic infrastructure projects.

-Any tasks assigned to it by the Council of Ministers aimed at enhancing the investment climate.

The most important thing that the Ministry of Investment does through its various departments is to provide the following services to the investor:(3)

-Issuing the investment license through the standard window in a short time.

-Providing the investor with the information necessary to invest in Sudan in various fields.

-Providing the targeted entities with promotional materials on investing in Sudan.

1 - Ya`qub Ali, and Alam al-Din Abdullah, previous reference, p. 49.

2 -Republic of Sudan, Ministry of Investment, Constitutional Decree No. 24 of 2002. http://www.sudaninvest.org/Arabic/About_Ministry

3 -Republic of Sudan, Ministry of Investment. http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest

-Promoting investment in Sudan and strengthening economic relations with other countries through exchanging visits and delegations and attending conferences, seminars and economic forums.

-Developing relations with international organizations, institutions, and governments of different countries for the purpose of developing investment and exchanging information.

Organizing and holding seminars and forums for investors to introduce them to the benefits of investing in Sudan.

As for the amended Investment Law of 2003, the most important basic concessions guaranteed by the law are summarized in the following[1]:

1 -The strategic project (infrastructure projects) has the advantage of exempting from business profits tax for a period not exceeding ten years, the enforcement of which starts from the date of commencement of commercial production or the practice of the activity.

2 -The non-strategic project has the advantage of exempting from business profits tax for a period not exceeding five years from the date of commencement of commercial production or activity.

3 -Amending the tax law to reduce business profits tax and rehabilitation for the industrial sector from 30% to 10%.

4 -Full exemption from customs duties for project imports.

5 -The project is granted preferential advantages if it has any of the following features:

A) Direct investment into the less developed regions.

B) Help in developing the country's export capabilities.

C) Contribute to achieving integrated rural development.

D) It creates great opportunities for work.

E) It develops scientific and technical research.

F) reinvest its profits.

6 -Guarantees and facilities for the movement of capital and the transfer of profits.

7 -Not to nationalize or confiscate the project completely or partially.

8-Allow opening an account in foreign currency.

1 -Republic of Sudan, Ministry of Investment, Investment Law, 2003.

Also, in order to facilitate the procedures and remove the administrative obstacles that prevent the flow of investments to Sudan, a single window system was adopted to facilitate the completion of all necessary procedures as soon as possible, so that the investment license is issued within 72 hours after submitting the project study to the Ministry of Investment. These exemptions and concessions contributed to improving the investment climate in Sudan during that period, as Sudan ranked first among the Arab countries, according to the performance index of foreign direct investment flows during the period 2001-2003, while it came in the twenty-ninth globally out of one hundred and forty State, and this indicates that there are great efforts made by the state to attract foreign investment [(1)].The amended Investment Promotion Law of 2003 is an appropriate legislative framework for attracting foreign investments and stimulating local investments, as it competes with the benefits and incentives and guarantees it contains for investment laws at the regional level, as it provides customs and tax exemptions for investment projects within the sectors of industry, agriculture, infrastructure and other projects Developmental. There is no doubt that the concessions granted by the 2003 law aimed to increase the competitiveness of the investment environment in Sudan, by granting more exemptions and concessions, in addition to simplifying the investment procedures. The law also contained a number of incentives and amendments such as amending the business profits tax law, and gave tax incentives to some projects, in addition to preferential features and other concessions. Such concessions attract many investments in various fields that lead to development and growth, and thus improve the country's national economy.

As part of the efforts made to encourage the movement of foreign investment, the government established free zones in each of the Sawakin region in eastern Sudan and the Jail region in the state of Khartoum, where the law of those areas included the following exemptions and privileges [(2)] :

1- UNCTAD ,World Investment Report2004 .p14

2 -Republic of Sudan, Ministry of Investment, Zones and Free Markets. http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest

The right of full ownership of the investors.
Total freedom to transfer capital and profits.
-Lifting the restrictions imposed on foreign exchange trading.
Full exemption from income tax for foreigners.
Full tax exemption for companies operating for fifteen years, renewable.
Total freedom to employ local and foreign workers.
Facilitating the procedures for granting entry and residence visas.
- The right to benefit from the preferential advantages guaranteed by the international agreements concluded by the Sudanese government with the rest of the world.

These concessions would attract foreign capital and move the national capital, as they included some exemptions and privileges that did not exist in the previous laws, as investment laws in free zones usually differ from other investment laws, because free zones are inherently different from others. From the regions.

The government's efforts to enhance the investment climate also included the conclusion of several regional and international agreements that include the following:([1])

1 -The Unified Agreement for the Investment of Arab Capitals in the Arab Countries 1980, which was amended in 2013.
2 -The Agreement Establishing the African Economic Community - African Union Convention of the African Union 1991.
3 -The Agreement Establishing the Common Market for Eastern and Southern Africa, the COMESA Agreement, 1993.
4 -The Association Agreement between the members of the African, Caribbean and Pacific countries on the one hand, and the European Community and its member states on the other, the Cotonou Agreement, 2000

1 - United Nations Conference on Trade and Development, Division of Investment and Enterprise Development, Review of Investment Policy in Sudan, (New York and Geneva, United Nations, 2014) .UNCTAD, 2014.

5 -COMESA and the United States of America Common Market Agreement for the Development of Trade and Investment Relations COMESA - USA, Teva, 2001.

6 - Investment Agreement for the Common Investment Area of the Common Market for Eastern and Southern Africa - COMESA Investment Agreement - 2007 AD.

7- The Temporary Economic Partnership Agreement between the European Union and Eastern and Southern Africa 2009. (ESA – EU EPA)

As of 3 November 2014, Sudan had signed 35 bilateral investment agreements, 21 of which entered into force. The first bilateral investment agreement signed with Germany was in 1963, and the most recent agreement signed by Sudan is the agreement concluded with Turkey in 2014[(1)] .Sudan has also strengthened cooperation relations with regional and international organizations and institutions interested in investment affairs, such as (the International Investment Guarantee Agency, the World Bank, the Arab Investment Guarantee Organization, the World Food and Agriculture Organization, the Arab Organization for Development and Agriculture.)

The Investment Promotion and Free Zones Act of 2012 granted great advantages, facilities and guarantees to investors as the general features of this law are summarized as follows: [: (2)]

-Incorporating the Free Zones Law into the investment law.

-Establishing a more flexible and free investment agency.

-Adding a material that guarantees rehabilitation and reconstruction.

-Giving exemptions and privileges for strategic projects.

- Define criteria for strategic projects.

-Coordination between the Supreme Council for Investment and the states when imposing any state fees or taxes.

-Imposing the use of the standard window in the center and the states.

1-United Nations Conference on Trade and Development, op. Cit., UNCTAD, 2014a.

2 - Republic of Sudan, Ministry of Investment, document Investment Law, Free Zones, Khartoum http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest

- Prohibition of distinguishing between invested money.
- Prohibition of distinguishing between similar projects.
- The right of full ownership of the foreign investor.
- Freedom to transfer profits.
- Freedom to transfer savings of foreign workers.
- The use of foreign labor and expertise that is not available in the country.

The most prominent note on this law is that it imposed the use of the unified window system in the center and the states, and therefore removed one of the most important negatives in the previous law, which is the multiplicity of decision-making centers related to investment, with regard to issuing licenses, as the multiplicity of decision-making centers on investment leads to Slow procedures and consequently the difficulties faced by local and foreign investors. It is also noted that the law is keen to coordinate between the center and the states when imposing any fees or taxes. Such items were not present in the previous laws, which caused many problems for investors in light of the number Coordination between the Center and States in this regard, as well as from the pros cited by the law, which were not present in previous laws, free transfer of savings of foreign workers.

The most important advantages and facilities granted by the Investment Promotion Act of 2012 are the following([1]) :

1 -Complete customs exemptions on all of the project's needs for machinery, equipment and machinery, and production inputs are 97% exempt.

2 -The law permits granting the project the necessary land at an encouraging price.

3 -The law prohibits the imposition of any state taxes or fees on federal and state projects.

4 -Apply the system of fixed tax on business profits according to the categories below- :

A- Full exemption from the tax on the agricultural sector.

1 - What? Republic of Sudan, Ministry of Investment, Document on the Investment Promotion and Free Zones Law, Khartoum http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest.

B- 10% for the industrial sector, and 15% for the service sector.

As for the guarantees granted by the Investment Promotion Law (2012), they are [1]:

1 -No nationalization, confiscation, or expropriation of real estate.

2 -Not seizing, confiscating, freezing or seizing project funds.

3 -Guarantee of transferring the invested money.

4 -Transferring profits and the financing cost resulting from the capital.

5 -It is permissible to re-export machines, equipment, devices, transportation means and supplies.

6 -It is prohibited for any administrative authority to refrain from implementing the privileges granted under the provisions of this law.

7 -Sudan membership in the Arab Investment Guarantee Corporation.

8- Membership of the International Investment Guarantee Agency.

The Investment Law of 2012 grants more incentives and guarantees to foreign investors, and addresses the problem of owning Sudanese lands, as previous laws do not allow the ownership of land to foreigners, while this law allows ownership of it according to specific conditions related to the investor's seriousness, the size of the project and its time life, as it allows the ownership of project lands. The capital of which exceeds fifty million dollars and the period exceeds ten years, as it guarantees large guarantees and facilities for investors, as the establishment of companies does not require more than (24 hours), during which the investor obtains a temporary license until all of his project papers are completed. The Sudanese government does not impose any taxes or customs duties on some projects, such as land cultivation, for example, as well as with regard to exports of these projects.[2]

On the other hand, and in the same context of improving the investment climate, the Sudanese government provides legal guarantees to protect foreign investment, as it has allocated special economic courts for investment in the presidency of states, far from civil courts, to avoid red

1 - The previous reference.

1- Abdel Qader Ramadan, New Law to Provide Incentives and Facilities for Investment in Sudan, The Egyptian Stock Exchange Newspaper, Egypt. Electronic copy, http://www.alborsanews.com/2013/01/27/. 23/3/2015

tape and lengthy procedures. Economic courts are obligated to decide on complaints within a month, and in the event that they are delayed, the investor has the right to file a complaint with the President of the Republic. The Sudanese government has formed a ministerial committee headed by the Minister of Investment, which includes the Ministers of Industry, Finance, Justice and the Governor of the Central Bank, and it has a full mandate from the President of the Republic to end investment disputes, and its decisions are effective, in order to protect investments from various government authorities and bodies, whether ministries, security agencies or the armed forces . The law indicates that tax inspectors or prosecutors are not allowed to sue the investor except after submitting a complaint to the Minister of Justice, who in turn studies the problem and finds out its causes. In the event of the investor's intransigence, the minister issues a decision allowing the prosecution to initiate investigations, and in all cases it is forbidden to freeze the funds, assets and equipment of the foreign investor, as well as prohibit his travel abroad. The headquarters of the employers' union, the bar association and the Ministry of Justice, or resorting to economic courts [1]

There are many problems and obstacles that prevent investors in general and Sudanese working abroad in particular, to invest in Sudan, as follows :[2]

1- The length of procedures when investors want to invest.

2-Obstacles in the actual application of some provisions of investment laws and their related interpretations.

3 -Creating new laws that negatively affect investments, especially those related to customs and tax laws, and add new burdens to them, during the exemption period granted to investors.

4- The slow and lengthy customs procedures, and the complexity of procedures for implementing the privileges granted by investment laws, which leads to the investor being unable to benefit from them.

1- The previous reference .

2- The Ministry of Agriculture and Forestry, General Administration for Investment and International Cooperation, Foreign Investments in Sudan and Future Visions, Khartoum 24/03/2005. http://www.sudaneconomy.net/papers/inves_for.htm 30/05/2016

5 - Tax burdens imposed on agricultural production from local revenues and donations, are in essence taxes because transactions are not completed until after they are paid. The variation and multiplicity of fees imposed on the investor, multiple local taxes and contributions collected during the various stages of production processes constitute an additional financial burden on the investor (stamping the wounded, crop marketing fees, local production fees, port fees of 2% of the value of the goods, specification fees from 0.5% to 1% and customs on spare parts from the value of the goods.)

6- Lack of transparency in the application of investment laws, especially with regard to the allocation of agricultural land, where the investor pays fees for certifying and registering the land, and contract fees per acre, and in their entirety high value.

7 - Issuing special state legislations without regard to federal agencies. She notes that the states have been receiving foreign investors and granting them agricultural lands, without referring to the Federal Ministry for further technical advice for further coordination, noting that the Investment Law of 1999 AD amended 2003 necessitated the need to obtain initial approval from the competent ministry, according to what was mentioned in the two articles 29 Clause C.

8 -Weak infrastructure (basic infrastructures), especially in agricultural and livestock production areas necessary to encourage the investor, and it is represented in the weakness of irrigation networks, the high investment costs required by the construction, the lack of paved roads, electric power, auxiliary services, and marketing channels.

9 -The absence of lands planned and ready for investment (investment map).

10- Problems of agricultural tenure and registration, and problems of land ownership are one of the main determinants of agricultural investment in Sudan.

11- Failure of investors to send reports on project performance (semi-annual) in order to link them to tax exemptions and renew them annually.

Conclusion The saying is that Sudan has taken estimated steps in order to create an appropriate investment climate environment to attract and attract investments, especially foreign direct investments, and savings of Sudanese working abroad, as Sudan has adopted many reforms, economic, political, legal, legislative, and administrative, which were reflected in their entirety on the performance of The economy as a whole, Sudan has also adopted reforms in investment laws and legislation, which included many concessions and exemptions in favor of attracting and attracting local and foreign investments and the savings of workers abroad.

Sudan also established a full ministry for investment that simplified investment procedures, and introduced the single window system, which brought together all parties concerned with investment in one place, and two free trade zones were established with many customs and tax exemptions. Sudan's efforts were not limited to these reforms only, but also to undertake appreciated efforts in order to promote investment opportunities in Sudan and introduce the available potentials through participation in foreign exhibitions, and the organization of investment conferences across Africa and the Arab world, and many businessmen forums and workshops were held. And the embassies abroad were provided with sufficient information about the available investment opportunities in Sudan.

The results:

1 -Economic policies in Sudan are unstable.

2 - Legislation regulating investment activity is unstable.

3 - Attracting capital to invest in Sudan depends on developing mechanisms.

4- The investment procedures are long and complex

Recommendations:

1-Working to stabilize economic policies in Sudan.

2 -Work to stabilize the legislation related to investment regulation.

3- Making a clear investment map in Sudan and presenting it to investors.

4- Working to simplify investment procedures.

References

1- Al-Faith Muhammad Othman, "Foreign Direct Investment and a Course in Achieving Economic Development in Sudan, Amarabac, American Arab Academy of Science and Technology, Volume IV, Issue 11, 2013.

2- Mahjoub Shawer, The Reality of Expatriate Investments and Future Prospects, Migration Horizons, Khartoum, Sudan Center for Migration Studies, 2012.

3- Yaqoub Ali, and Alam El Din Abdullah, Evaluation of Sudan's Experience in Attracting Foreign Direct Investment, Khartoum, University of Khartoum Journal of Administrative Sciences, 2005.

4- Republic of Sudan, Ministry of Investment, Annual Report, 2011.'

5- Republic of Sudan, Ministry of Investment, Investment Law of 2003.

6- Republic of Sudan, Ministry of Industry and Mining, University of Khartoum Press, Law for the Promotion and Organization of Industrial Investment of 1967.

7- Republic of Sudan, National Archives, Ministry of Industry, Development and Industrial Investment Promotion Law of 1973, Volume 3.

8- Republic of Sudan, National Archives, Ministry of Industry, Investment Promotion Law for the year 1980, Volume 3

Internet:

1- Republic of Sudan, Ministry of Investment, Investment Climate in Sudan, 2006, http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Inves
2- The Republic of Sudan, Ministry of Investment, Constitutional Decree No. 24 of 2002. http://www.sudaninvest.org/Arabic/About_Ministry
3- The Republic of Sudan, Ministry of Investment, Free Zones and Markets. http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest
4- 4-Republic of Sudan, Ministry of Investment, Investment Promotion Law Document and Free Zones Khartoum http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest
5- Abdel Qader Ramadan, New Law to Provide Incentives and Facilities for Investment in Sudan, The Egyptian Stock Exchange Newspaper, Egypt. Electronic copy, http://www.alborsanews.com/2013/01/27/. 23/3/2015
6- Ministry of Agriculture and Forestry, General Administration for Investment and International Cooperation, Foreign Investments in Sudan and Future Visions, Khartoum 3/24/2005. http://www.sudaneconomy.net/papers/inves_for

Réalité de L'Entrepreneuriat en Algérie et dans L'Université Algérienne

Mme DRAOU Ismahene
Docteure à l'université de Mostaganem

Résumé :

L'entrepreneuriat occupe une place importante dans le développement de l'économie d'un pays par la création de la valeur et la création de l'emploi. L'université participe à ce développement par l'instauration d'une culture entrepreneuriale en son sein. Nous nous sommes intéressés dans cette contribution à l'étude de l'entrepreneuriat dans le contexte algérien de façon générale, et dans l'environnement universitaire plus particulièrement.

Plusieurs dispositifs d'aide à la création d'entreprise sont mis en place, par l'Etat, et plusieurs actions ont été mises en œuvre, par l'université algérienne, notamment la création de certaines structures, afin de développer l'entrepreneuriat et d'instaurer un climat en sa faveur, dans le but d'aider les jeunes étudiants à créer leurs propre entreprise, par conséquent rapprocher l'université de son environnement économique et social, mais les résultats observés reste insuffisants, concernant la transformation des universités classiques et traditionnelles en universités entrepreneuriales et innovantes.

Mots- Clé : entrepreneuriat - universités entrepreneuriales - culture d'entrepreneuriat- innovantes. Jel. L26

Abstract:

Entrepreneurship occupies an important place in the economy of a country through value creation and job creation. The university participates in this development by establishing a culture of entrepreneurship within it. We were interested in this contribution to the study of entrepreneurship in the Algerian context in general, and in the environment of university in particular.

Several schemes to assist entrepreneurship are set up by the State, and several actions have been implemented by the Algerian university, including the creation of certain structures, in order to develop entrepreneurship and to create an climate in its favor, with the aim of helping young students to start their own business, therefore to bring the university closer to its economic and social environment, but the observed results remain insufficient, regarding the transformation of classical and traditional universities into universities entrepreneurial and innovate.

Key- Words: entrepreneurship - entrepreneurial universities - entrepreneurship culture-innovate. Jel. L26.

1.- Introduction

La mondialisation croissante des marchés financiers renforce l'idée que l'innovation, et un facteur essentiel de compétitivité (Majoie, 1999). L'université est un endroit favorable pour l'innovation, la rencontre entre les savoirs et aussi pour développer une culture entrepreneuriale. Elle est impliquée dans le développement de l'entrepreneuriat dans un pays, car elle permet, de produire des idées de projet, de les réaliser et par conséquence la naissance des entreprises. De ce fait L'entrepreneuriat est de plus en plus intégré dans le monde universitaire. Ceci nécessite la participation et la collaboration de plusieurs acteurs élaborant, chacun dans son domaine et se traduit par le développement des structures adaptées au sein de l'université tels que : les incubateurs universitaires, les pépinières, des structures de soutiens aux entreprises,…

D' après (P.A Julian, 2000), Une attention particulière est portée ces dernières année aux entreprises de petites tailles et à l'entrepreneuriat, à cause de la prise en conscience de leur rôle dans le développement économique local et national, à travers la contribution de ces entreprises créées dans la création d'emplois dans tous les domaines, notamment dans le domaine de service et dans le secteur de nouvelles technologie.

L'innovation, la recherche, le développement d'une culture entrepreneuriale, l'incitation à entreprendre au sein de l'université sont tous des facteurs, qui favorisent les étudiants à prendre l'initiative et le passage à l'acte entrepreneurial, afin de créer leurs propres projets. En conséquence, des emplois sont créés.

SCHMITT, et al, (2004) considèrent que la relation entre université et entrepreneuriat se développe à travers le temps, mais sous différentes formes, ce qui la rend complexe et par suite, son étude se fait elle-même a travers le temps : en commençant par l'absence de relation, puis l'élaboration de la relation, le renforcement de la relation, et en fin l'intégration.

Au début, la notion de l'entrepreneuriat était absente au sein de l'université, et était déléguée à un niveau post-diplôme. Selon (Carrier, 2000), l'université avait pour mission de fournir de bons gestionnaires aux

grandes entreprises et pour cette raison, uniquement l'approche de la grande entreprise avait de valeur en son sein. En se référant à l'approche économique de la firme, (Schmitt et Bayad, 2003), expliquent que l'entrepreneuriat n'avait pas atteint le degré de réalisation ou de valorisation, permettant de dégager réciproquement, soit de valeur d'usage, ou de valeur d'échange. Pendant cette période, la création de l'entreprise au sein de l'université se fait par le développement des missions historiques et traditionnelles de cette dernière : la recherche et le développement.

Avec la croissance des pays industrialisés liée à l'innovation, et dans le but de participer au développement économique, l'université se trouvait dans la nécessité de développer des conditions favorables permettant, le passage de l'aspect scientifique, à l'aspect industriel, d'aprés (Aurelle, 1998). Elle commence à développer des services de valorisation (service administratif, enseignants-chercheurs) et à prendre conscience du capital matériel et immatériel. C'est une pratique volontariste de la part de l'université, pour encourager et aider sur le plan financier, technique et managérial, ses employés et ses étudiants, pour créer leur propre entreprise, grâce à toutes formes d'appui et d'accompagnement en vue de l'exploitation commerciale d'une idée ou d'une invention universitaire (Doutriaux, 1992). L'ouverture de l'université algérienne au monde professionnel est devenue une nécessité, pour rejoindre le rang des universités innovantes, et ceci à travers l'entrepreneuriat, qui permet l'adaptation des programmes pédagogiques à leur sein avec les besoins du marché travail. De tous ce qui précède, on se demande : **dans quel état se situe l'activité entrepreneurial en Algérie et à l'université algérienne en particulier** ?

Pour répondre à notre question de recherche notre travail sera organisé en deux axes, dans le premier, nous avons présenté, les différentes théories ayant décrit l'entrepreneuriat, l'université entrepreneuriale, l'esprit entrepreneurial, et la culture entrepreneuriale, et ceci, à travers une revue de littérature. Le deuxième axe concerne l'entrepreneuriat dans le contexte algérien, et les efforts entrepris par l'Etat

pour son amélioration, et aussi le développement de la culture entrepreneuriale dans l'université algérienne (les atouts et les lacunes).

2.- Approches et définition de l'entrepreneuriat

L'entrepreneuriat est un élément clé du développement économique d'un pays, c'est un moteur de croissance qui contribue à la création d'emplois et par la suite, la lutte contre le chômage. D'après Verstraete. T « il n'y a pas de consensus sur une théorie de l'entrepreneuriat, encore moins sur une définition univoque. L'état de l'art fait apparaître de nombreuses acceptations et une profusion des thématiques où prennent place des notions et des concepts qui ne peuvent fonder la spécificité de l'entrepreneuriat». Pour cette raison, plusieurs approches émergeantes se sont développées en associant l'entrepreneuriat à un facteur ou plus, tels que : Shumpeter et Marchesnay, qui l'ont associé à l'innovation ; Knight, l'a associé à la prise de risque; Hayek, à la situation de marché; Gartner à la création de l'entreprise ; Bruyat. C à la création de la valeur ; Liebenstein à l'efficience; Andrew et Penrose à la firme; Shane et Venkataraman(2002), l'ont associé à l'opportunité ; Williamson à l'agence et Coase aux coûts de transaction, ceci montre que le domaine de l'entrepreneuriat est vaste et peut être associé à plusieurs éléments.

GASSE.Y (2007), définit l'entrepreneuriat comme l'acte de mobiliser des ressources en vue de lancer des projets et de créer des entreprises, dont les produits ou les services répondent à des besoins de la société. (Saporta ,2003), le considère comme une science à part, et comme une discipline dont les connaissances peuvent être transférable à travers le développement de l'esprit de l'entreprise surtout chez les individus (Drucker, 1984). Alors que (Drucker, 1985), voit que l'Entrepreneuriat : « est une discipline et comme toute discipline, elle peut être apprise » .cité par (Zerroki W, Grari Y, 2017). En raison de la complexité de ce phénomène, Fayolle et Verstraete.T(2005), signalent qu'il peut être étudié selon quatre paradigmes : le paradigme de la création d'une organisation, le paradigme de la création de valeur, le paradigme de l'opportunité, et le

paradigme de l'innovation, dont la complémentarité explique l'importance de ce phénomène. Il est considéré aussi, comme une source d'innovation qui permet le développement technologique et contribue au développement économique par la diversification de l'industrie (Gasse.Y, 2003), alors que Marchesnay voie que « l'innovation constitue un fondement de l'entrepreneuriat, puisque celui-ci suppose des idées nouvelles pour offrir ou produire de nouveaux biens ou services, ou pour réorganiser l'entreprise ». Selon (Verstrete.T, 2002), l'entrepreneuriat est un phénomène qui conduit à la création d'une organisation impulsé par un ou plusieurs individus, qui sont associés pour la même raison.

Il est vu par Shane et Venkataraman(2000), comme un processus d'identification, d'évaluation et d'exploitation des opportunités, dans le but de créer des produits et des services futurs, par les individus. Gartner (1993) et Aldrich(1999), le considèrent comme une action de création d'entreprise, sous ses différentes dimensions : individus, firme, environnement et l'activité entrepreneuriale, en précisant l'aspect dynamique et aussi le processus organisationnel**.** Et pour Bruyat. C, « l'entrepreneuriat est le dialogique individu / création de valeur ».

3.- Approches et définitions de l'université entrepreneuriale

Rinne et Koivula (2005) considèrent que les universités actuelles doivent trouver le point d'équilibre entre la culture universitaire traditionnelle et la culture du marché. Les universités traditionnelles étaient confrontées à une baisse des financements publics alloués à l'enseignement et à la recherche (Gjerding, Wilderom, Cameron, & Taylor, 2006). Slaughter et Leslie (1997) signalent que les pouvoirs publics donnaient de moins en moins la priorité à la recherche, Les universités doivent donc trouver d'autres sources de financement pour assurer leur survie. Ceci a permit l'apparition de nouveaux concepts « capitalisme académique ou universitaire » , défini par, Slaughter et Leslie(1997), et aussi « entrepreneuriat académique », et « acadépreneuriat », expliqué par Dia(2011), qui, en dépit des différences qui peuvent leur être reconnues, désignent au fond la même idée, par

l'implication de plus en plus forte de ces universités dans l'entrepreneuriat, pour que les jeunes diplômés et même les chercheurs aient désormais un « comportement entrepreneurial » et non pas un « comportement salarial », ajoute (Dia, 2011).

Sur le plan académique, plusieurs définitions sont accordées au concept de l'université entrepreneuriale. Ceci est dû, d'après Rajhi (2013), à l'émergence de ce domaine de recherche. L'université entrepreneuriale est une université qui adopte des pratiques entrepreneuriales dans son environnement interne (au niveau de ses activités et ses missions, en tant qu'organisation, qui est assimilée à un entrepreneur et ses membres sont considérés comme des acadépreneurs) et aussi avec son environnement externe (Rajhi, 2011).

Pour (Rothaermel, Agung, & Jiang, 2007) et Dill(1995), une université entrepreneuriale vise essentiellement le transfert technologique et la commercialisation des résultats de ses recherches. (Clark, 1998) ajoute l'innovation et l'adaptation organisationnelle aux changements environnementaux, et (Subotzky, 1999), le caractère différent de gestion et de gouvernance , et les nouvelles responsabilités de ses membres, sont ajoutées par (Etzkowitz 1983), des nouvelles structures et activités orientées vers le développement d'une culture entrepreneuriale à tous les niveaux par (Kirby, 2002; Etzkowitz, 2003) , la création de nouvelles entreprises et par conséquence la contribution au développement économique, selon (Chrisman & Hynes, 1995) et le développement de ses relations avec l'industrie, additionné par (Jacob, Lundqvist, & Hellsmark, 2003).Slaughter et Leslie(1997), ajoutent l'étude de marché, D'autres auteurs la considèrent comme une université flexible et innovante qui adopte une position entrepreneuriale au niveau de de sa gestion et de son organisation (Zaharia & Gibert, 2005;Guerrero, Kirby, & Urbano, 2006).

Selon la commission européenne, l'enseignement de l'entrepreneuriat permet, d'un côté, le développement des comportements entrepreneuriales et d'un autre côté, il est considéré comme une formation dédiée à la création et au développement des entreprises. Fayoll. A(2001, 2005)considère que l'enseignement de l'entrepreneuriat comporte

l'ensemble des actions de sensibilisation, de formation et d'accompagnement des étudiants, qui permettent en plus, de leur transmission des connaissances et des savoirs actionnables, leur évolution sur le plan culturel et expérimental .

3.1. -L'approche de Clarck

L'idée d'une université entrepreneuriale a pris plus d'importances, après les ouvrages de Burton R. Clark, (Creating Entrepreneurial Universities, 1998 ; Sustaining Changes in Universities, 2004), concernant l'esprit de l'entreprise au sein de l'université, car il considère l'évolution rapide des caractères des systèmes d'enseignements supérieurs obligeait les universités de nombreux pays à devenir d'avantage entrepreneuriales (Clarck, 1998).

Suite à son étude dénommée « la transformation via l'organisation », Burton Clark(1998) a montré que : « pour être entrepreneuriale, une université doit avoir une culture d'organisation propice à l'esprit d'entreprise, à la fois descendante et ascendante, et en particulier accepter volontiers la prise de risque ». Il considère qu'une université entrepreneuriale est une organisation où la prise des risques est une chose ordinaire lorsqu'on adopte de nouvelles pratiques associées à l'esprit d'entreprise allant jusqu'à l'exploitation commerciale à but lucratif de l'innovation. En ce sens, A. N. Gjerding et *al*, 2006, considèrent que les universités se transforment, en universités entrepreneuriales suite à l'action commune, quand un certain nombre de personnes d'horizons divers se réunissent pour une nouvelle vision de l'organisation. D'après Clark, ces unités, dont l'organisation est dé compartimentée, connaissent un développement plus rapide que les départements universitaires traditionnels, elles établissent souvent des liens avec des spécialistes, organismes ou groupes extérieurs.

(Clark, 2004) Dans son deuxième ouvrage, souligne qu'une université entrepreneuriale ne peut pas se concentrer sur une seule pratique ou quelques unes. Ceci nécessite de pratiques simultanées, apparemment contradictoires qui prétendent que la stabilité et le

changement se renforcent mutuellement, tels que : « une infrastructure "stable" qui pousse au changement » et « intègre une bureaucratie du changement » (Clark, 2004, p.5), ainsi que, l'université entrepreneuriale, qui se caractérise par une « stabilité propice au changement » et les « interrelations entre transformation et pérennité ».

Clark a défini cinq composantes clés de l'organisation de l'université entrepreneuriale :

- Une direction centrale forte : le cœur de l'université entrepreneuriale est représenté dans l'organe de décision et de pilotage, qui permet une gestion de groupes universitaire, orientée vers le marché. L'équipe dirigeante doit être, solide, prompte à décider, et avoir un caractère entrepreneuriale ;
- « Élargissement de la périphérie de développement », Clarck 1998, considère qu'un développement élargi de l'environnement conduit à un développement d'unités non traditionnelles et dé compartimentées, qui travaillent d'une façon moderne et qui gèrent le changement et la flexibilité des opérations avec l'environnement extérieur. Ceci qui implique une interrelation entre les sphères universitaire, industrielle et institutionnelle;
- L'indépendance de l'université, par une diversification et l'évolution des sources de financement, en plus du financement de l'Etat, ainsi qu'une liberté dans l'investissement et de la création de nouvelles filières scientifique, dans le domaine de la recherche et l'enseignement ;
- Une stimulation du noyau académique avec des universitaires engagés dans l'entrepreneuriat, ceci en associant les valeurs universitaires traditionnelles et les nouvelles pratiques de management.
- Intégration de la culture entrepreneuriale, a travers d'un engagement commun pour la création du changement. Dans ce sens, Clark (2004), affirme que « pour créer éventuellement sa propre dynamique perpétuelle ou le dynamisme qui est ce qui doit arriver pour réussir comme université entrepreneuriale, les idées, les croyances, les attitudes et les valeurs font partie de la culture entrepreneuriale, et tout le

personnel doit finalement être hautement aligné sur ces aspects pour aboutir à de bons résultats entrepreneuriaux ».

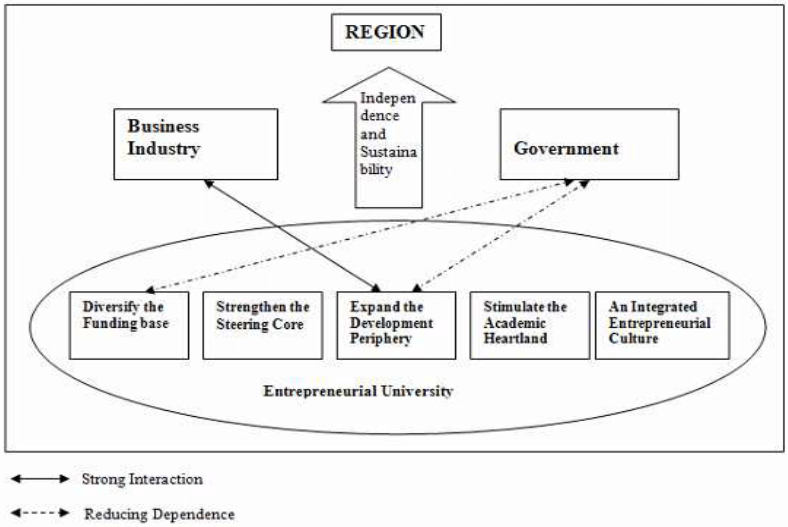

Figure 1.-Les composantes de l'université entrepreneuriale Clark (2004)
Source : ASLI. A, EL MANZANI .N(2016), L'instauration du caractère entrepreneurial de l'université marocaine, moroccan journal of entreuship, innovation and management.

3.2.- L'approche de Sporn (2001)

Sporn (2001) a étudié le phénomène de l'adaptation dans l'enseignement supérieur. Il a décrit l'université adaptative, en reliant la structure universitaire et les forces environnementales à travers le management, la gouvernance et le leadership. Il a présenté six facteurs formels : (management, leadership, missions, objectifs, et structures), et un facteur informel (culture organisationnelle) dans le processus de l'adaptation, et un modérateur, qui est l'environnement. Ensuite il a développé deux autres facteurs supplémentaires, à savoir la diversité de financement et l'autonomie institutionnelle.il considère que les universités publiques devraient être libres d'admettre leurs étudiants, de créer leurs programmes, de concevoir leurs services et de changer leurs structures.

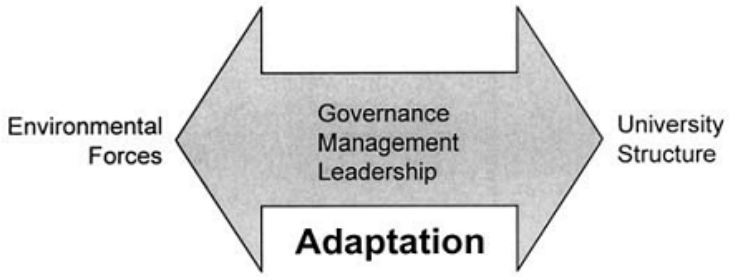

Figure 2.- l'adaptation dans l'enseignement supérieur, Sporn (1999)
Source : ASLI. A, EL MANZANI .N(2016), L'instauration du caractère entrepreneurial de l'université marocaine, moroccan journal of entreuship, innovation and management.

3.3.- L'approche théorique d'Etzkowitz

Dans modèle de la triple hélice (Leydesdorff et Etzkowitz, 1996; Etzkowitz et Leydesdorff, 2000), L'entrepreneuriat va au même temps avec une collaboration extérieure, qui permet à l'université de contribuer à la création et au développement des entreprises et donc, à l'évolution de la société en général**.** En effet**,** (Etzkowitz 2003), souligne que l'université devient entrepreneuriale**,** lorsqu'en ajoute aux deux missions classiques d'enseignement et de recherche, une troisième, celle du « développement économique et social ». Il considère que l'adoption de cette dernière mission représente une « deuxième révolution universitaire », en plus de la première qui, selon (Etzkowitz et Webster, 1998), a eu lieu lorsque « l'université a été chargée de faire de la recherche, en plus de sa mission traditionnelle d'enseignement ». Ceci a permit l'apparition d'une relation importante entre l'université, l'entreprise et le pouvoir (un modèle de la triple hélice). Suite à cette deuxième révolution universitaire, d'après (Etzkowitz 2003), les centres de recherche se transforment, par leur fonctionnement, en entreprises et seule la quête du profit leur manque. (Etzkowitz, 2004), montre que ces centres de recherche adoptent un comportement de plus en plus commercial, qui va de pair, de manière linéaire, avec la création de bureaux de liaison, de pépinières, et d'antennes de transfert de technologie, qui permettent la diffusion des

résultats de la recherche à travers divers dispositifs organisationnels jusqu'au stade de la commercialisation. D'après ce modèle, les interrelations entre université, entreprise et État, sont de plus en plus complexe, et aboutissent à un travail commun dans lequel, les rationalités différentes et respectives de ces acteurs se rejoignent et se fusionnent. Ce travail commun évolue au fils du temps et prend des formes différentes, permettant de créer, ainsi une diversité de structures.

Shinn(2002) considère que cette notion de triple hélice est intéressante, puisqu'elle « souligne la continuité au fil du temps » des relations entre université, entreprise et État, et permet de créer « une base de connaissances empiriques sous la forme d'une multitude d'études de cas » et aussi elle « traite explicitement de problèmes concrets et urgents se posant aux décideurs de l'université, de l'entreprise et de l'Etat » (Etzkowitz 2003).

S'inspirant de Clark, Etzkowitz (2004, pp65-66) défini ce qu'il appelle : « « les normes de l'université entrepreneuriale » :

- La capitalisation des connaissances ;
- L'interdépendance entre l'université, l'entreprise, et les pouvoirs publics
- L'indépendance de l'université en tant qu'entité ;
- L'hybridation des formes d'organisation pour dénouer les tensions entre interdépendance et dépendance ;
- La réflexivité, dans le sens où la structure interne de l'université change continuellement « à mesure que changent, ses rapports avec l'entreprise et les pouvoirs publics », et il en est de même de l'entreprise et des pouvoirs publics « à mesure que leurs relations avec l'université se transforment ».

3.4.- L'approche théorique de Kirby et *al.* (2011)

Guerrero-Cano, Kirby et Urbano (2011) ont proposé un modèle composé de facteurs formels et d'autres informels qui peuvent faciliter ou bien retarder le phénomène entrepreneurial dans les universités.

- Les facteurs formels, qui constituent d'un côté, la structure organisationnelle de l'université et son gouvernement (mission, structure organisationnelle, management stratégique, professionnalisme des managers de l'université, indépendance, flexibilité);et d'un autre côté, des mesures incitatives pour supporter le développement des stars- up (information selon consulting, incubateurs, centres de création de nouvelles entreprises, parcs scientifiques et autres, etc.) et aussi, les programmes de l'enseignement de l'entrepreneuriat dans l'université, cités par Asli et El Manzani (2016).
- Les facteurs informels constituent : les comportements de l'université envers l'entrepreneuriat (étudiants, membres de l'université, employés, etc.) ainsi que les méthodes d'enseignement de l'entrepreneuriat au sein de ces universités.
- les facteurs environnementaux de nature, micro-économiques et macroéconomiques.

4. Esprit entrepreneurial et la culture entrepreneuriale

D'après Albert et Marion(1977), et cité par Zammar. R et Abdelbaki. N(2016), l'esprit d'entreprendre, consiste à identifier des opportunités et à réunir des ressources suffisantes et de nature différentes pour les transformer en entreprise, alors que (Fayoll, 2001), l'a défini comme étant, les caractéristiques de l'entrepreneur, qui est différent du manager et de l'inventeur. Pour Block et Stumph, (1992), la finalité d'un enseignement entrepreneurial, est d'éduquer les jeunes l'esprit à entreprendre et de leur donner envie d'agir de manière indépendante et autonome et de prendre des initiatives au sein des organisations dans lesquelles ils ont l'intention d'investir.

La culture entrepreneuriale est considérée, par (Herbig et Miller, 1993), comme une culture qui favorise d'une part les comportements entrepreneuriaux à une propension à développer l'innovation et d'autre part, elle favorise aussi la conformité et moins susceptible de promouvoir de tels comportements, dans le but de « créer ou reprendre une activité nouvelle ou

existante dépendante administrativement ou financièrement de l'université (Jaziri et Paturel, 2009), cité par Asli. A et El Mazani.N(2016). Elle est définie comme une «programmation collective et positive de l'esprit», pour (Beugelsdijk, 2007), ou comme un « agrégat de traits psychologiques » des individus orientés vers des valeurs entrepreneuriales, d'après (Freytag & Thurik, 2007). Alors que (Rauch et Frese, 2000), citent les facteurs qui orientent quelqu'un à agir de manière entrepreneuriale, parmi eux : l'environnement économique, les antécédents familiaux, l'histoire de l'emploi, les expériences de l'organisation, les réseaux sociaux, la culture nationale et les traits de personnalité. Une culture entrepreneuriale peut être appréhendée comme une institution informelle qui comprend des normes, des valeurs, et des codes de conduite, d'après (Baumol, 1990;North, 1994). Elle est marquée par un niveau élevé d'acceptation et d'approbation sociale de l'entrepreneuriat, selon (Kibler, Kautonen, Fink, 2014). Ce qui se traduit par des taux élevés d'emploi autonome. Les recherches empiriques montrent que les institutions informelles, comme la culture entrepreneuriale, peuvent évoluer, avec une tendance très lente sur plusieurs décennies, voire plusieurs siècles, selon (North, 1994;Williamson, 2000). Pour Johannisson(1984), la culture entrepreneuriale, permet de valoriser les caractéristiques personnelles associées à l'entrepreneurship, et qui sont partagés par tous les acteurs, soit : l'individualisme, la marginalité, le besoin de réalisation personnelle, la prise de risque, la confiance en soi et les capacités sociales, qui valorisent également le succès personnel qui encourage le dynamisme et non la stabilité. Pour Leger-Jarniou(2008), la culture entrepreneuriale est la « capacité des étudiants de développer leur créativité, d'autonomie, et d'enthousiasme et d'acquérir de l'assurance par la prise d'initiative et le travail d'équipe pour confronter les avis ».les mêmes éléments sont repris par Koubaa et Sahibeddine (2012).

Stephan (2007) résume les dimensions qui caractérisent une culture entrepreneuriale, et qui sont cités par Saulod et *al* (2010), en six éléments :

- La capacité d'entreprendre dans le pays : concerne la perception partagée des individus, à la capacité de gérer les problèmes, par la confiance en soie ;

- La prise de responsabilité : la perception partagée entre les individus de la responsabilité au travail ;
- Les traits entrepreneuriaux : la perception partagée et valorisée entre les individus vis-à-vis de certaines caractéristiques entrepreneuriales (prise de risque, autonomie, initiative, ..);
- La recherche d'opportunités: la perception partagée entre les individus à l'ouverture et à la tendance vers la recherche des opportunités d'affaires ;
- La peur d'entreprendre : la perception partagée entre les individus de la possibilité d'avoir des contraintes et des doutes relatifs à la carrière entrepreneuriale ;
- La motivation entrepreneuriale : la perception partagée, et positive entre les individus envers l'entrepreneuriat, pouvant conduire à l'envisager comme option de carrière désirable et de source de réalisation personnelle et financière.

Pour l'auteur Stephan (2007), ces dimensions constituent « des facettes de la culture entrepreneuriale » et sont liés positivement à l'intention d'entreprendre, sauf « la peur d'entreprendre », qui est, d'après le même auteur, liée d'une manière négative à la

Culture et l'intention d'entreprendre.

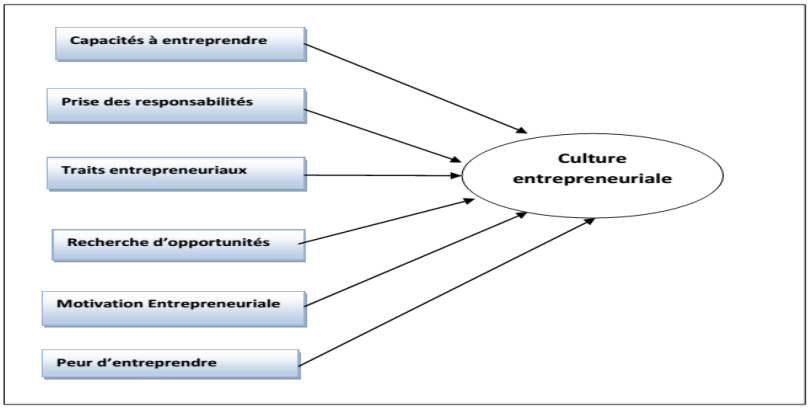

Figure3.- Modèle de la culture entrepreneuriale de Stephan (2007)

Source : BARBOSA. S et *al*, (2010), perception culturelle et intention d'entreprendre, une comparaison entre des étudiants brésiliens et français, revue internationale PME.

5.- Les principaux facteurs favorables à l'entrepreneuriat au sein de l'université

Le passage d'une idée d'entrepreneuriat à la création de l'entreprise nécessité la conjugaison de plusieurs facteurs : des étudiants ayant l'esprit d'entreprendre, des structures d'accompagnements qualifiés, des lieux pour entreprendre,…

Gjerding et *al* (2006) classent ces facteurs en quatre rubriques, qui sont citées par Asli et El Manzanni (2016), auxquels on peut ajouter le facteur de l'environnement économique d'un pays et les lieux pour entreprendre :

5.1.-La culture d'organisation

Est l'esprit qui domine le milieu de l'enseignement et de la recherche, doit stimuler les activités entrepreneuriales au sein de l'université. Pour cela, cette dernière doit compter en son sein, des acteurs avec une mentalité d'entreprendre, mais ne servent pas uniquement à l'application des règles, et doit adopter une culture, de liberté dans les débats et d'interdisciplinarité dans la recherche et l'enseignement, propice à l'entrepreneuriat, avec le principe de la coopération avec les partenaires extérieurs, propre à l'entreprise.

5.2.-Les structures d'accompagnement

Sont des facteurs dont la mise en place au sein de l'université est essentielle, pour faciliter les missions tels que : une budgétisation globale, une gestion dynamique, un accompagnement assuré par des entités attachées au principe de l'entrepreneuriat, avec une utilisation rationnelle des financements avec modération.

5.3.- La stratégie utilisée en pratique

La stratégie de la direction de l'université et son orientation sont des facteurs importants pour favoriser l'entrepreneuriat avec une souplesse de l'application et d'interprétation des règles, qui permettent aux chercheurs individuels et en groupes, de prendre des risques. Pour

cela, l'université doit adopter une stratégie qui conjugue un management fort accompagné d'une prise de décision décentralisé.

5.4.-La coopération extérieure

L'université joue un rôle clé dans le développement de sa région, sa coopération avec l'extérieur est importante notamment avec l'industrie et les structures d'accompagnement. Elle opte pour l'investissement dans l'enseignement et la recherche à travers un réseau d'éminentes personnalités et des établissements spécialisés. Les sciences techniques offrent plus de possibilités de coopération extérieure que les sciences humaines et sociales.

5.5.- le développement économique et social d'un pays

Un écosystème favorable à l'entrepreneuriat, constitué des experts et des anciens entrepreneurs ainsi que des structures d'appui, est fortement liés à ces nouvelles orientations entrepreneuriales, ceci à travers le soutiens des nouveaux entrepreneurs et porteurs de projets, dans la création des leurs propre entreprise ou bien dans le développement des capacités entrepreneuriales dans des structures économiques déjà existante.

5.6.- Les Lieux pour entreprendre

Sont des pôles et des espaces d'hébergement adaptés, permettant aux jeunes étudiants une démarche en faveur de l'entrepreneuriat au sein de l'université, basée sur l'amélioration des connaissances, l'accompagnement, ainsi que le travaille en collaboration et le développement des relations avec l'environnement professionnel, pour monter des projets. Ces lieux font de l'université un lieu social, un endroit d'innovation, de compétences professionnelles et de création des activités. Pour cela ils doivent présenter quelques caractéristiques, afin d'instaurer une culture entrepreneuriale, telles que ; la facilité d'accès, une localisation favorable, flexibilité d'horaires, coûts d'utilisation attractifs, disponibilité des équipements numériques. Parmi ces espaces : incubateurs, pépinières, espaces de coworking, coopératives,…

5.6.1.-Les coopératives

Est un model d'entreprise démocratique, fondé sur plusieurs valeurs telles que : la solidarité, la responsabilité et la transparence. Elles ont pour finalité de rendre des services individuels et collectifs à leurs membres.

5.6.2.-Les pépinières ou incubateurs

Sont des structures d'hébergement physique de jeunes entreprises qui propose des services de partage et d'accompagnement, pour les aider à démarrer la commercialisation et se développer. Parmi ces services : élaboration du plan commercial et marketing, la gestion, l'organisation, … Gullander(2002), cite la définition de la commission européenne : « un incubateur est une organisation qui accélère et systématise le processus de création d'entreprise en fournissant aux porteurs de projet un accompagnement intégré incluant un espace de travail, des services relatifs à leur développement d'activités ainsi que des opportunités de mise en réseau ».il est considéré par Hackett et Dilts, (2004), comme un lieu organisée de manière spécifique pour stimuler le développement et la croissance des entreprises nouvelles et ceci en facilitant les ressources nécessaires pour la commercialisation de nouveaux produits ou services et aussi leur offrir les locaux partagés et une assistance en gestion. La mission de l'incubateur repose sur la détection des projets de recherche innovant, la sélection, et l'accompagnement des projets durant leurs avancements en plus d'aides et d'orientations possibles.

5.6.3.-Les espaces de coworking

Sont des lieux d'apprentissage et d'échanges de compétences, équipés de machines numériques indispensables en plus du matériel informatique et électronique et aussi des petits outillages, et permettent l'accompagnement des porteurs de projet dans l'utilisation des machines et aussi l'accès au techniques de fabrication.

6.-Les actions entreprises par l'université pour développer une culture entrepreneuriale

6.1.-La sensibilisation

Vise à présenter l'entrepreneuriat comme un élargissement des choix possible et comme une étape dans la carrière (Fayolle et al, 2005, p30). Elle permet le développement d'une culture entrepreneuriale, par l'organisation de plusieurs évènements et activités telles que les journées d'études, regroupant les étudiants, les enseignants, les acteurs socioéconomiques, et les jeunes créateurs d'entreprise. Ces derniers viennent témoigner leurs expériences entrepreneuriales et présenter leurs réussites professionnelles. Cette étape permet de développer chez l'étudiant la confiance en soi, en plus des compétences et des caractéristiques d'un entrepreneur tels que : l'initiative, le travail en groupe, la créativité, la prise de risque, la communication, la négociation et l'esprit entrepreneurial.

6.2.-La formation

Est l'ensemble des actions pédagogiques et d'enseignement spécifique (programmes, modules) permettant aux étudiants d'acquérir les qualités et les compétences nécessaires au développement de l'esprit d'entreprendre et par conséquence de les préparer à des situations professionnelles. Elle permet le rapprochement de l'étudiant de son université. Senicort et Verstracte, (2000, p56) considèrent que, former au processus entrepreneurial, pour faire saisir les réalités ou bien former les entrepreneurs demandeurs et porteurs d'un projet de création.

6.3.- L'Accompagnement

D'après R.Cuzin et A.Fayoll, (2004), « l'accompagnement est la pratique d'aide à la création d'entreprise, fondée sur une relation, qui s'établit dans la durée et n'est pas ponctuelle, entre un entrepreneur et un individu externe au projet de la création. A travers cette relation, l'entrepreneur va réaliser des apprentissages multiples et pourra accéder à des ressources ou développer des compétences utile à la concrétisation de

son projet ».l'accompagnement apporte au étudiants porteurs de projets, les conseils nécessaires concernant le choix du projet, l'accès au financement, le matériel nécessaire. Il permet aux étudiants d'élaborer leurs business plan, de faire l'étude de marché, l'étude technique et de choisir leur plan de financement, ceci dans le but d'améliorer leur compétences entrepreneuriales et techniques.

7.- L'entrepreneuriat dans le contexte algérien

D'après Zollan. J(1984), Le monde entier connait une mutation d'un capitalisme managérial à un capitalisme entrepreneuriale, l'Algérie n'échappe pas de cette situation, pour relever le défi, plusieurs actions ont été mise en œuvre par le gouvernement, par l'ouverture du marché, le développement du secteur privé, des réformes dans la politique fiscale, l'encouragement du partenariat et aussi la création d'entreprise basée sur l'initiative individuelle, pour un développement économique et sociale.

Depuis 1993, plusieurs mesures ont été prises par l'état, pour encourager le développement de l'investissement privé, à partir du code d'investissement de 1993, relatif à la promotion de l'investissement et la mise en place de l'agence nationale de la promotion de l'investissement(APSI), qui est chargé de l'assistance et l'encadrement des investisseurs, En plus, le lancement d'un projet de mise à niveau des entreprises privées, avec l'association de l'union européen, en 2003, qui permet de préparer et adapter l'entreprise à son environnement, pour améliorer sa compétitivité, suivi par la promulgation de plusieurs lois encourageant l'entrepreneuriat, nous citons :

- Loi N° 01-17 du 20 /08/2001, relative à l'organisation, la gestion et la privatisation des entreprises publiques ;
- Loi N°01-18 du 12/12/2001, relative à l'orientation sur les petites et moyennes entreprises, PME, qui définit les mesures administratives, qui pourraient être mise en œuvre dans la phase de création d'entreprise ;
- Loi N°09-2016 du 03/08/2016, relative à la promotion de l'investissement ;

- Loi N°17-02 du 10/01/2017, portant l'orientation sur le développement des PME.

D'autres dispositif sont mis en place, par l' Etat, afin d'améliorer l'activité entrepreneurial, et encourager les jeunes à créer leur propre entreprise, et par conséquence lutter contre le chômage et participer à la croissance économique du pays :

- **Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes ANSEJ :** créée en 1996, dans le but de créer des PME, lutter contre le chômage, et dynamiser le secteur privé. Cette structure permet de sensibiliser, informer, et accompagner les porteurs de projet, âgé de 19 à 35 ans, à la création de leur propre entreprise. Elle finance les micros entreprises créées dans l'activité de production des biens et des services, pour un montant d'investissement ne dépassant pas 10 millions de dinars, sous forme du pré rémunéré présentant jusqu'à 29% du cout global du projet, et une bonification des intérêts bancaires, avec diminution de taxes fiscales pendant, 03ans. Elle assure un encadrement, une assistance technique en plus de l'aide financière.

- **L'agence nationale de valorisation des résultats de la recherche et du développement technologique (ANVREDET) :** établissement publique à caractère commerciale et industriel, créé en 1998, sous la tutelle du ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, participe à la recherche et la promotion de l'innovation.

- **L'agence nationale de développement des investissements ANDI:** créée en 2001, permet l'incitation, la promotion et l'accompagnement des porteurs de projet à créer leur propre entreprise, en leur offrant des avantages, tels que diminution de taxes fiscale, pendant 03 ans, des prêts non rémunérés, et de bonification des taux d'intérêts bancaire sur les équipements.

- **L'Agence nationale de gestion des microcrédits(ANGEM) :** créée en 2004, pour lutter contre le chômage, favoriser l'auto emploi, le travail à domicile et les activités artisanales dans les zones urbaines et rurales. Ceci à travers des microcrédits ne dépassant pas 100.000DA, pour l'achat d'un petit équipement et des matières premières pour le démarrage de leur activité. Elle permet de développer l'esprit de l'entrepreneuriat chez les jeunes et une intégration économique et sociale.

- **La caisse nationale d'assurance chômage (CNAC) :** créée en 2004, pour soutenir les chômeurs âgé de 30 à50 ans, porteurs de projet d'investissement, pour la création et l'extension des activités, pour un montant jusqu'à 5 millions dinars. Elle inclut un système de prêt, et un fond de caution mutuelle qui couvre70% de crédit consenti par la banque. Elle assure l'accompagnement personnalisé, pendant les étapes de création de l'entreprise et aussi l'élaboration du business plan. Les entrepreneurs bénéficieront de bonification des taux d'intérêt pour les prêts bancaires, de réduction de droits de douanes, et d'autres avantages fiscaux.

- **L'agence nationale de promotion et de développement des parcs technologiques :** créée en 2007, a pour mission, de contribuer au développement des technologies de l'information et de la communication(TIC).

- **Les centres de facilitations :** sont des structures publiques, créées par le ministère de la PME, servent à accompagner, encadrer, orienter les porteurs de projets durant la démarche de création d'entreprise. Elles leur proposent l'orientation vers le dispositif le plus convenable, l'accompagnement dans la démarche administrative en plus de la formation en management pour la bonne gestion de leur entreprise. Elles sont au nombre de 27[1] en 2019, avec deux structure, qui sont en cour de réalisation.

[1] : Bulletin d'information statistiquesN°35.

- **Les pépinières de l'entreprise :** des structures publiques d'accompagnement pour l'entreprise créée, misent en place par le ministère de la PME. Elles servent à sensibiliser par des supports de communication (exemple : journaux), soutenir les porteurs de projets et les accompagner pendant la création de leur entreprise, ceci à travers l' hébergement en leur proposant des locaux ou des bureaux, un mobilier bureautique, un matériel informatique, des moyens de communication, et aussi les accompagner dans toutes leur démarche administrative auprès des administrations et des institutions financières, en plus, leur proposer des conseils financiers et une assistance personnalisée jusqu'à la maturation de leur projet. Il existe 18 pépinières d'entreprise au niveau national, avec 06 qui sont en cours de réalisation, avec un nombre de locaux autour de 205, dispersés sur 16 wilaya, dont 152[1] sont occupés à un taux d'occupation de 74,15%, avec uniquement 14 projets innovants, dans le domaine de l'industrie photovoltaïque, services, agriculture, pêche, matériaux de construction, agroalimentaire, recyclage plastique, et l'industrie. En 2018, le nombre de projets hébergé par ces pépinières est 186, avec 93 entreprises créées, et 539 emplois créés.

- **L'encouragement de l'innovation :** l'Etat commence à donner plus d'importance à l'innovation et ceci à travers la création du ministère délégué au Start up, accompagné par plusieurs actions, tels que : la création d'un fond d'investissement, dédié au financement et à l'accompagnement des Start up, la création d'un haut conseil de l'innovation, qui permet de promouvoir les initiatives innovantes, et la mise à la disposition des porteurs de projets innovants des espaces dédiés à l'entrepreneuriat.

L'Algérie figure pour la première fois en 49eme place[2], dans les Top 60 de l'indice de l'innovation, pour blooberg, année 2020, qui classe l'économie des pays les plus innovants dans le monde, en prenant en considération

[1] **:** Direction générale, PME, 2019.

[2] https://www.algerie-eco.com/2020/01/19/innovation-lalgerie-pour-la-premiere-fois-dans-la-top-liste-de-bloomberg/

plusieurs critères tels que les dépenses en recherche et innovation, le ratio chercheur/population, l'innovation des produits et services qui apportent plus de valeur ajoutée, la productivité , la densité des entreprises high-tech, les activités brevetés, et autres. L'Algérie a obtenue, pour le ratio chercheur/ population un 9/10, à cause du nombre élevé des étudiants mastères et doctorant, considérés comme chercheur, mais en réalité les résultats sont loin d'être satisfaisant.

- **L'encouragement de la PME :** la PME est considérée comme un moteur de croissance économique et sociale, par création de la valeur ajoutée, la création de l'emploi et l'absorption du chômage, pour cela elle constitue l'axe principal de la stratégie industrielle de l'Etat, comme une solution pour l'amélioration et la diversification de la production et en conséquence la substitution de l'importation.

En dépit des efforts déployés par l'Etat dans ce secteur, les résultats observés reste insuffisants, en matière de croissance, malgré l'évolution du nombre des PME qui a augmenté de plus de 40% de l'année 2000 à l'année 2019 et aussi le nombre des emplois créés, et ceci à travers les différents dispositifs (tableau1 et 2).

L'activité entrepreneuriale n'est pas arrivée à des niveaux acceptable, pour réaliser la croissance attendue, ceci est due essentiellement au milieu d'affaire, qui n'est pas favorable à l'entrepreneuriat, car la position de l'Algérie, en terme d'entrepreneuriat et de création d'entreprise reste toujours médiocre par rapport aux pays voisins, elle se classe au 157^{eme} place mondiale durant les année 2019 et 2020, sur 190 pays, alors que la Tunisie, le Maroc, le Mali, le Niger se classent respectivement en 78^{eme}, 53^{eme}, 132^{eme} , et 148^{eme} place. Cette faible position de l'Algérie, est due à la lourdeur des procédures administratives, qui sont au nombre12, alors que la Tunisie se contente de 09 et le Maroc de 04 procédures, ainsi que le nombre de jours élevé pour la création d'une entreprise, qui est au nombre18, comparativement à 11 jours pour la Tunisie et 09 jours uniquement pour le Maroc.

Tableau1.- évolution des PME en Algérie, de l'année 2010 à l'année 2019

Année	Population des PME	Emplois
2010	519 526	1 540 209
2011	587 494	1 625 686
2012	619 072	1 724 197
2013	659 309	1 848 117
2004	711 832	2 001 892
2015	777 816	2 157 232
2016	1 014 0752	2 157 232
2017	1 060 289	2 601 958
2018	1 141 863	2 724 264
2019 (fin premier semestre)	1 171 945	2 818 736

Source : élaboré par l'auteur à partir des bulletins d'information statistique N°34, 35.

Tableau 2.- l'apport des dispositifs d'appui à la création des PME et d'emplois (cumulé jusqu'au 30/06/2019)

Dispositif	ANGEM	CNAC	ANSEJ	ANDI
Nombre de projet Financés déclarés	88 9148	147 500	381 427	1 765
Nombre d'emploi Créé déclarés	1 317 195	310 398	91 0297	48 784

Source : élaboré par l'auteur à partir des bulletins d'information statistique N° 35.

8.- Analyse et l'entreprenariat au sein de l'Université algérienne

Les étudiants diplômés se trouvent face à une saturation du marché de travail, ils s'orientent vers le travail indépendant. Pour réussir, l'université doit participer au développement de la culture entrepreneuriale, par la sensibilisation, la formation et l'accompagnement des étudiants porteur de projet dans la création de leur propre entreprise, dans le but d'améliorer la croissance et stimuler l'investissement et par conséquence diminuer le taux de chômage. Pour cette raison la formation en entrepreneuriat doit être un objectif de l'enseignement supérieur, et ceci à travers son intégration dans les parcours pédagogiques, à travers des

modules scientifiques, ainsi que la création des pôles d'entrepreneuriat pour les étudiants, en plus de l'instauration de partenariat avec les différents acteurs intervenants dans la création de l'entreprise tels que : les collectivités territoriales. Pour cette raison, l'université constitue, d'un côté, un lieu adapté pour la création de l'entreprise à travers : les multi disciplines, la recherche, la gestion et l'ingénierie, et d'un autre côté, une opportunité pour renforcer les relations entre les acteurs du système entrepreneuriale et les étudiants futurs entrepreneurs doivent posséder les qualités tels que, l'enthousiasme, la confiance en soi, l'énergie créatrice, l'optimisme, la prise de risque, l'engagement pour se lancer dans un projet entrepreneuriale.

Malgré les réformes adoptés par l'université algérienne, tel que l'application du système LMD, elle reste éloignée du monde de l'entrepreneur et incapable d'instaurer une culture entrepreneuriale en son sein, et utilise les pratiques classiques de l'enseignement, avec beaucoup de cours, pour une longue période d'étude et des programmes et méthodes rigides. Pour cette raison, l'enseignement de l'entrepreneuriat et toujours en phase d'initiation, et manque de tradition dans le domaine des pratiques entrepreneuriales.

L'université algérienne produit des diplômes, sans compétences, ayant une culture entrepreneuriale. Ceci est expliqué par le nombre de chômeurs diplômés. Pour développer cet esprit chez les étudiants, et les inciter à créer leurs propre entreprise, une introduction des cours d'entrepreneuriat pour les étudiants dans toutes les spécialités est une nécessité, en plus, la création des incubateurs universitaires et des lieux institutionnels permettant les échanges d'information entre l'université et les différents acteurs concernés, et pour pallier au problème de financement, l'université doit diversifier ses ressources,..

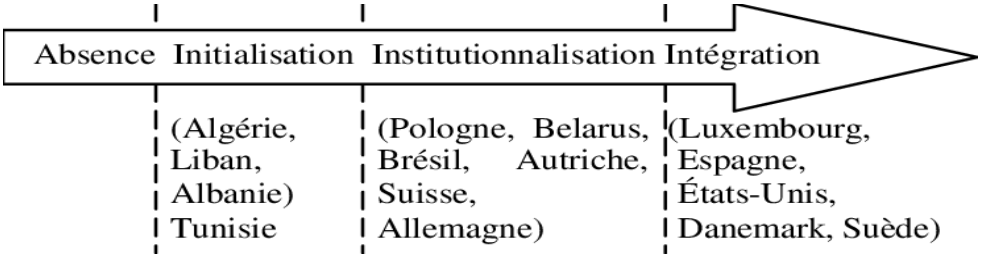

Figure 4.- processus de relation entre université et entrepreneuriat : La position de l'université algérienne

Source : Naouar. W, Neffati. B.K (2016), Université Tunisienne et Entrepreneuriat, 4ème Conférence internationale sur le commerce, l'économie, Marketing & Management Research.

La formation entrepreneuriale au niveau de l'université algérienne est faible, et récente elle concerne certaines actions :

- sensibilisation des étudiants par les colloques et les journées d'études, ce qui permet leur rapprochement avec l'environnement extérieur, pour cela l'université algérienne a conclu plusieurs partenariat avec des organismes d'aide à la création d'entreprise tels que : ANSEJ, ANDI,…
- Insertion des modules de l'entrepreneuriat dans le programme pédagogique, uniquement dans les facultés des sciences économique, commerciales et de gestion, sans être généralisée, en plus de l'ouverture de licences et master professionnels en entrepreneuriat, dans certaines universités (exemple : Constantine).
- Le développement de certaines structures tels que :
- **Structures de la recherche scientifique** : constituée de 1440[1] laboratoires de recherches et 23 centres de recherches ;
- **Maison de l'entrepreneuriat :** un lieu d'accueil, d'information, d'orientation, et d'accompagnement des étudiants porteurs d'idées de projet, dans le but de promouvoir l'esprit d'entreprendre, et d'éveiller chez les étudiants futurs entrepreneurs, les valeurs intrinsèques et les compétences nécessaires qui assurent la pérennité et le succès aux

[1] : Système éducatif, rapport nationale, 2019 http://www.meric-net.eu/files/fileusers/National%20Report%20template_MERIC-Net_Algeria.pdf, consulté, mars2020.

entreprises. Elle assume à travers ses activités l'articulation entre le monde de savoir et de la connaissance et le monde de l'économie et la création de richesse.[1]

La première maison de l'entrepreneuriat a été créée en 2007, à l'université de Constantine, ceci à travers un partenariat avec l'ANSEJ et l'université Pierre Mendes- France -Grenoble, et depuis, ces maisons sont implantés dans presque toutes les universités et écoles supérieurs nationales, elles atteints 75 maisons, en 2019, animées par des formateurs certifiés par le bureau international de travail(BIT), afin de promouvoir l'esprit entrepreneurial. Ces maisons permettent de réunir tous les acteurs de l'écosystème (impôt, banque, assurance,…) pour mieux impliquer les étudiants dans cette culture entrepreneurial, et de les rapprocher de cet environnement. Elles permettent la sensibilisation, la formation, l'accompagnement des étudiants porteurs de projet, pour la création de leur propres entreprises, à travers les différents dispositifs, ANSEJ, CNAC,….

- **Parc technologique,** créé en 2007, a pour mission, de contribuer au développement des technologies de l'information et de la communication(TIC). Il existe 04 Technoparc (un à Alger créé en 2010, un à Annaba créé en 2014, un à Ouargla créé en 2012, et un à Oran lancé en 2017), et trois Technoparc sont en cour de réalisation, à Sétif, Constantine, Boughezoul. Leurs rôle est d'accompagner les porteurs de projet innovant dans le domaine des TIC, à la création de leurs entreprises.

Plusieurs entraves, pour l'instauration d'une culture d'entrepreneuriat, à l'université algérienne, sont observées, tels que :

- Choix des étudiants et de leurs spécialités, car les étudiants s'inscrivent en sciences humaines et sociales au détriment des sciences techniques ;
- Qualité du management au sein de l'université ne favorise pas l'entrepreneuriat, en plus du Manques de ressources de financement ;

[1] : Université frères mentouri, la maison de l'entrepreneuriat, 2016. https://www.umc.edu.dz/images/entrepreneuriat.pdf, consulté, mars 2020.

- Manque de lieux de rencontre, pour entreprendre, pour les étudiants, et les incubateurs et maison de l'entrepreneuriat ne sont pas suffisant ;
-Manque d'enseignants ayants les compétences nécessaires concernant l'environnement réel de l'entreprise, pour encadrer, guider, accompagner les étudiants dans la création de leurs entreprises et diminution de projets professionnels pour les étudiants;
- Faiblesse d'interaction enseignants- étudiants, dans les disciplines scientifiques et manque d'encouragement de la part des enseignants, diminue la confiance des étudiants en leur possibilités, ces attitudes ne favorisent pas l'entrepreneuriat ;
- Difficulté dans l'application du système LMD, ceci revient, d'après, Boutheldja .G (2019), au manque du tissu industriel, qui permet au étudiants de bénéficier des formations adéquates ;
- Culture organisationnelle négative au sein de l'université, (exemple : grèves, retards, absences,…), a permis, d'après Boutheldja. G(2019), la perte de certaines qualités chez l'étudiant algérien, tels que : la discipline, le sérieux, la diligence, qui représentent les caractéristiques fondamentales, d'un bon entrepreneur ;
- Préférence des jeunes universitaires algériens de travailler dans le marché travail, parce qu'ils se sentent en sécurité, au lieu de créer leur propre entreprise et prendre le risque. Ceci, est peut-être dû à l'environnement économique non stable, et à la lourdeur des procédures administratives ;
- Une faible présence de l'entreprise dans les formations universitaires, en plus d'une faible communication et diffusion des informations, concernant les formations ;
- Les programmes universitaires, concernant l'entrepreneuriat, ne dépassent pas des connaissances théoriques, et n'arrivent pas au stade pratique, ceci n'améliore pas chez l'étudiant la culture de prise de risque, d'affrontement des obstacles, l'esprit d'initiative et le courage d'innover ;

- Les formations sur l'innovation sont faibles, et les étudiants développent peu d'idée innovante, ce qui reflète une faiblesse dans la production scientifique, et la production de brevets.

Les recommandations à suivre, pour développer un esprit d'entrepreneuriat au sein de l'université algérienne:

- L'ouverture de l'université au monde professionnel, par les formations universitaires, ceci d'après M. Mebarki (2020), en impliquant des professeurs formateurs, ayant acquis un savoir-faire dans le milieu travail en plus de leurs connaissances ;
- L'université doit faire de l'entrepreneuriat une priorité, pour cela il faut encourager, sensibiliser et inciter les étudiants à créer leur propre entreprise et devenir futur entrepreneur. De ce fait, généraliser et faire circuler la culture entrepreneuriales dans toutes les spécialités, avec des programmes d'études appropriées, est une nécessité, pouvant changer les mentalités, influencer et inspirer les étudiants dans ce sens, avec des formations professionnelles et des projets de fin d'études sur ce sujet, en plus de l'organisation des sorties sur le terrain, avec des rencontres avec les dirigeants et responsables;
- Créer les structures dédiés à l'entrepreneuriat et des espaces de coworking au sein de l'université, favorisant le travail en groupe, et faire fonctionner l'université aux normes internationales ;
- Préparer une analyse détaillée sur les orientations des universités, les procédures et les structures utilisées, comprendre les lacunes dans la formation et l'enseignement universitaire et faire un plan de modification concernant les éléments inappropriés, vers une nouvelles stratégie et attitude de l'université ;
- Ouvrir des spécialités de licence et de master en entreprenariat académique et professionnel dans toutes les universités, permettant aux étudiants d'acquérir des compétences techniques, entrepreneuriales, et managériales ;
- Organiser des séminaires, conférences, et ateliers sur l'entrepreneuriat, l'industrie, et sur l'innovation, avec une bonne diffusion de l'information, pour éclaircir les idées des étudiants, répondre à leurs questionnements,

leur donner le désir d'inventer et les convaincre de leur présence dans le domaine technologique comme nécessité d'évolution ;

- Attirer des partenaires entrepreneurs pour faire échanger leurs expériences (PME- PMI), en favorisant une coopération entreprise-université, et attirer des formateurs en entreprenariat, de haut niveau, de l'intérieur et de l'extérieur du pays ;
- Utiliser de nouvelles techniques pédagogiques pour une bonne étude et compréhension de ce sujet et accompagner les étudiants porteurs de projet, pour la réalisation et le suivi de leur projet.

9.-Conclusion

L'entrepreneuriat est un vecteur important dans l'économie d'un pays. Il permet de créer des entreprises, une croissance industrielle, lutter contre le chômage, dynamiser l'investissement et créer d'autres sources de revenus pour le pays. Pour se faire, l'innovation, la recherche et le développement, doivent être une priorité, dans le but d'améliorer le secteur industriel dans le pays, accroitre la compétitivité de l'économie, réduire l'écart technologique, et sortir de l'économie de la rente vers une économie créatrice de richesse. Malgré les efforts déployés par les pouvoirs publiques, et les différentes lois et réformes dans le domaine de l'entrepreneuriat, dans le but de faciliter et encourager la création des entreprises, ce créneau reste toujours limité. Ce qui explique le taux élevé du chômage.

L'université est un lieu approprié pour développer une culture entrepreneuriale, afin d'encourager, inciter, assister et accompagner les étudiants, ayants une idée de projet dans la réalisation de leur projets et la création d'entreprise. Elle contribue au développent économique et social du pays, à travers les missions d'entrepreneuriat. Pour cette raison, elle doit dépasser les missions classiques d'enseignement et recherche et s'engager dans le développement d'une culture entrepreneuriale basée sur l'innovation et du savoir-faire, afin d'effectuer une liaison entre la recherche scientifique et l'environnement économique, c'est à dire,

développer plus de coopération, d'engagements et de responsabilisation entre les différents acteurs de l'écosystème.

Le rôle de l'université algérienne dans la l'instauration d'un esprit d'entrepreneuriat est insuffisant, et reste limité à des cours, articles publiés, nombre réduit de séminaires et de formations et aussi certaines structures dédiées à l'entrepreneuriat. Pour pallier ses obstacles, L'université algérienne doit dépasser les cursus universitaires standardisés, chercher d'autres sources de financements et développer une culture d'entrepreneuriat en son sein, par les actions de sensibilisation, de formation, d'accompagnement, ainsi que l'innovation et la prise de risque, pour former des futurs entrepreneurs, qui seront le moteur de croissance.

10.- Références

Livres :

MAJOIE Bernard(1999), recherche et innovation, la France dans la compétition mondiale, la documentation française, Paris, 1999**.**

FAYOLL Allain(2001), les enjeux du développement de l'enseignement de l'entrepreneuriat en France, rapport d'étude pour la direction de la technologie du ministère de la recherche**.**

Article du journal :

CUZIN Romaric, FAYOLL Allain(2005), les dimensions structurantes de l'accompagnement en création d'entreprises, revue des sciences de gestion, .direction et gestion, vol39, N°210, pp77-88.

ETZKOWITZ Henry(2001), the second academic revolution and the rise of entrepreneurial science, IEEE the technology and society magazine, vol20, N°02, pp18-29.

Miller.Danny(1983), the correlates of entrepreneurship in three types of firms, management science, vol 29 N°7, pp770-791.

NELLES Jen, VORLY Tim(2010), entrepreneurial architecture: a blue print of entrepreneurial universities, Canadian journal of administrative science, vol28, N°03, pp341-353.

SLAUGHTER Sheila, Larry L. Leslie(1997), Academic Capitalism: Politics, Policies, and the entrepreneurial University. Baltimore, The Johns Hopkins University Press, London.

SUBOTZKY George(1999), Alternatives to the entrepreneurial university : New modes of knowledge production in community service programs. Higher Education, vol 38N°4, pp 40
1–440.

Article de séminaire :

GULLANDER Staffan(2002), the business angel and the incubators, 2nd conference EURAM(Europe Academy of Management), Stockholm, 9-11 mai.

SCHMITT Chrisrophe Bayad Mohamed(2003), l'entrepreneuriat dans les universités française : regard sur le dispositif d'incubation, colloque « entrepreneuriat en action », Agadir, 23 et24 octobre.

Sites Web :

ABDOUL ALPHA Dia(2011), L'Université Sénégalaise face à la problématique de l'entrepreneuriat , revue de l'Entrepreneuriat , Vol 10, pp. 9-32. https://www.cairn.info/revue-de-l-entrepreneuriat-2011-1-page-9.htm , consulté 05/02/2020.

ACS. ZOLTAN. J. (1984), the changing structure of the U.S Economy: lessons from the steel industry, New York, praeger.

Allan N. Gjerding, Celeste P.M. Wilderom, Shona Cameron, Adam Taylor et Klaus-Joachim Scheunert(2006), L'université entrepreneuriale : vingt pratiques distinctives, Politiques et gestion de l'enseignement supérieur, N°18, pp 95 -124. https://www.cairn.info/revue-politiques-et-gestion-de-l-enseignement-superieur-2006-3-page-95.html, consulté 12/01/ 2020.

ASLI Amina, EL MANZANI Noureddine(2016), L'instauration du caractère entrepreneurial de l'université marocaine et le développement d'une culture entrepreneuriale régionale, moroccan journal of entreuship, innovation and management, vol 1, N°01,.https://revues.imist.ma/index.php?journal=RMEIM&page=article&op=view&, consulté 20/03/ 2020.

Aurelle Yves(1998), de la création scientifique à la création industrielle, réalité industrielle, anales des mines,pp13-22, 1998.http://www.annales.org/ri/1998/ri11-98/013-021%20Aurelle.pdf, consulté 12/01/ 2020.

BARBOSA. Saulo. D, MARINHO DE OLIVEIRA. Walter, FAYOLLE. Alain, BARBOSA. VIDAL. Francisco(2010), perception culturelle et intention d'entreprendre, une comparaison entre des étudiants brésiliens et français, revue internationale PME, vol23, N°02.https://www.erudit.org/fr/revues/ipme/2010-v23-n2-ipme5003314/1005743ar.pdf, consulté 20/03/2020

BOUTHELDJA Ghiat(2019), pratiques universitaires et orientations entrepreneuriales des étudiants en Algérie, first international conference CREE, rethinking connections : implications, opportunities and challenges, Roanne, 7_8 mars.https://www.researchgate.net/publication/331717343_Pratiques_universitaires_et_intentions_entrepreneuriales_des_etudiants_en_Algerie, consulté05/02/ 2020.

CLARK. Burton(2001), L'université entrepreneuriale : nouvelles bases de la collégialité, de l'autonomie et de la réussite. Gestion de L'enseignement

Supérieur : Enseignement et Compétences, Vol 13N° 2, OCDE. http://www.oecd.org/fr/sites/eduimhe/37446363.pdf, consulté21/03/ 2020.

CLARK. Burton. R(1998), creating entrepreneurial universities: organizational pathways of transformation, issues higher education, oxford, pergamon, press for international association of universities. http://www.finhed.org/media/files/05-Clark_-Creating_Entrepreneurial_Universities.pdf, consulté 21/03/ 2020.

CLARK. Burton. R(2003), sustaining change in universities : continuities in case stadies and concepts, tertiary education and management,vol 9, N°2, pp 99-116.https://epdf.pub/sustaining-change-in-universities-srhe.html, consulté 21/03/ 2020.

ETZKOWITZ Henry, Webster, A., Gebhardt, C., & Terra, B. R. C(2000), The future of the university and the university of the future: evolution of ivory tower to entrepreneurial paradigm. Research Policy,29(2),pp313–330.http://doi.org/http://dx.doi.org/10.1016/S0048-7333(99)00069-4,consulté 06/02/2020.

ETZKOWITZ, Henry(1998), The Norms of Entrepreneurial Science: Cognitive Effects of the New University–Industry Linkages, Research Policy, vol27, N°8, pp823–833.http://www.oni.uerj.br/media/downloads/1-s2.0-S0048733398000936-main.pdf, consulté 06/02/ 2020.

ETZKOWITZ, Henry(2004), The evolution of the entrepreneurial university. International Journal of Technology and Globalisation, 1(1), pp 64–77.http://doi.org/http://dx.doi.org/10.1504/IJTG.2004.004551, consulté 06/02/ 2020.

ETZKOWITZ. Henry(2003), Research groups as "quasi-firms": The invention of the entrepreneurial university, Research Policy, 32(1), pp 109–121. http://doi.org/10.1016/S0048-7333(02)00009-4, consulté 06/02/ 2020.

FAYOLL .Alain, HERNANDEZ Emilie-michel, SENICOURT Patrick(2005), la pédagogie dans tous ses états, expansion management review, N° 116, pp28-33.https://www.cairn.info/revue-l-expansion-management-review-2005-1-page-28.htm, consulté 20/03/ 2020.

GASSE Yvon(2004), Les conditions cadres de la création d'entreprises dans les économies émergentes, document de travail .http://www.fsa.ulaval.ca/sirul/2004-002.pdf, consulté 07/01/ 2020.

GASSE Yvon(2011), Un modèle de la démarche entrepreneuriale : le cas de l'Université Laval, Entreprendre & Innover, vol.3, pp. 19–32.

https://www.cairn.info/revue-entreprendre-et-innover-2011-3-page-19.htm, consulté 05/01/ 2020.

GASSY. Yvon(2003), l'influence du milieu dans la création d'entreprise, organisation et territoires, Cannada, pp49-56.http://revues.uqac.ca/index.php/revueot/article/view/741/633, consulté07/01/ 2020.

GJERDING. N. Allan, CELESTE.P.M. Wilderom, CAMERON Shona, TEYLOR Adam, SCHEUNERT. Joachim. Claus(2006), l'université entrepreneuriale : vingt pratiques distinctives, la politique et gestion de l'enseignement supérieur, N18, pp95-124.https://www.cairn.info/revue-politiques-et-gestion-de-l-enseignement-superieur-2006-3-page-95.html, consulté 21/03/ 2020.

HACKETT.Sean.M, DILTS. David. M (2004), a systematic review of business incubation, the journal of technology transfer, vol29, pp55-82.https://www.researchgate.net/publication/5152745_A_Systematic_Review_of_BusinessIncubation_Research, consulté 05/01/ 2020.

JARNIOU. Léger. Catherine(2008), développer la culture entrepreneurial des jeunes, revue française de gestion, N°185, V05, pp 161-171.https://www.cairn.info/revue-francaise-de-gestion-2008-5-page-161.htm, consulté 08/01/ 2020.

KIRBY.A. David, GUERRERO. Maribel, URBANO. David(2011), making universities more entrepreneurial : development of a model, canadien journal of administrative science, vol28 N°3,pp302.316.https://www.researchgate.net/publication/233414320_Making_Universities_More_Entrepreneurial_Development_of_a_Model, consulté 14/01/ 2020.

KOUBAA. Salah, SAHIBEDDINE. Abdelhak(2012), l'intention entrepreneuriale des étudiants au Maroc, 2eme journée de recherche de l'entrepreneuriat, Bordeaux, Montpelier.https://labex-entreprendre.edu.umontpellier.fr/files/2014/07/Actes-4.pdf, consulté 03/01/ 2020.

MEBARKI Malik(2020), compétences et insertion professionnelles des jeunes diplômés, cas d'une formation professionnelle et diplôme, colloque international sur l'entrepreneuriat, la formation et les perspectives professionnelles, université Mohamed Benhmed, Oran.https://sudhorizons.dz/fr/les-news/l-edito/57369-colloque-international-sur-l-entrepreneuriat-la-necessite-de-l-ouverture-de-l-universite-au-monde-professionnel, consulté 20/03/ 2020.

NOUAR. B.A. Wafa, NEFFATI K. Baha(2016), Université Tunisienne et Entrepreneuriat : Analyse, Positionnement et Axes de Renforcement ,4ème Conférence internationale sur le commerce, l'économie, Marketing & Management Research (BEMM). http://ipco-co.com/ESMB/vol8/issue%202/42.pdf, consulté 07/01/ 2020.

RAJHI Nadia(2011), Conceptualisation de l'esprit entrepreneurial et identification des facteurs de son développement à l'université, thèse de doctorat,spécialité science de gestion, université de Grenoble, France. https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-01057699/document, consulté 21/03/ 2020

RAJHI Nadia(2013), Un éclairage à la compréhension de l'université entrepreneuriale en Tunisie, Communication Au 8éme Congrès de L'Académie de L'entrepreneuriat et de l'innovation : L'écosystème Entrepreneurial :enjeux pour l'entrepreneur, Fribourg.http://www.aei2013.ch/fr/documents/67_rajhi_aei2013.pdf, consulté 21/03 2020.

ROTHAERMEL, Frank.T, AGUNG, Santy.D , JIAN, Lin(2007), university entrepreneurship : a taxonomy of the littérature, industrial and corporate change, 16(4), pp691-791. https://www.researchgate.net/publication/24008476_University_Entrepreneurship_A_Taxonomy_of_the_Literature, consulté 20/02/2020.

SCHMITT christophe, BERGER-DOUCE Sandrine, BAYAD Mohamed(2004), Les incubateurs universitaires et le paradoxe de la relation entre université et entrepreneuriat, 7èmeCongrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME 27, 28 et 29 Octobre, Montpellier.https://www.researchgate.net/profile/Christophe_Schmitt3/publication/281881683_Les_incubateurs_universitaires_et_le_paradoxe_de_la_relation_entre_universite_et_entrepreneuriat/links/561d343908aecade1acb3610/Les-incubateurs-universitaires-et-le-paradoxe-de-la-relation-entre-universite-et-entrepreneuriat.pdf, consulté 22/03/ 2020.

SHANE Scott, VENKATARAMAN. S(2000), the promise of entrepreneurship as a field of researche, academy of management review, vol 25 N° 1, pp 217-226. https://entrepreneurscommunicate.pbworks.com/f/Shane%2520%252B%2520Venkat%2520-%2520Ent%2520as%2520field.pdf, consulté 08/01/2020

SHINN Terry(2002), the triple hélix and new production of knowledge: prepackaged thinking on science and technology, social studies of science, vol 32 N°4, pp 599-614,.https://www.researchgate.net/publication/248040775_The_Triple_Helix_and_New_Production_of_Knowledge_Prepackaged_Thinking_on_Science_and_Technology, consulté 17/01/2020.

SPORN Barbara(2001), building adaptime universities: emerging of organisationnel forms based on experiences of european and US universities, tertiary education and management, vol 07N°02, pp121-134. http://doi.org/10.1080/13583883.2001.9967046, consulté 20/03/2020.

VERSTRAETE Thierry(2000), Entrepreneuriat et sciences de gestion, Habilitation à diriger des recherches , Lille. http://thierry-verstraete.com/pdf/Hdr_tv.pdf, consulté 10/02/2020

VORLEY. Tim, NELLES. Jen(2009), building entrepreneurial architecture: a conceptual in interpretation of the third mission, policy futures in education, vol 07 N°03, pp 284-296.https://www.researchgate.net/publication/238449099_Building_Entrepreneurial_Architectures_A_Conceptual_Interpretation_of_the_Third_Mission, consulté 02/03/2020.

ZAHARIA Sorin. E, GIBERT Ernest(2005), The Entrepreneurial University in the Knowledge Society, Higher Education in Europe, vol 30N°1,pp 31–40.http://bcct.unam.mx/adriana/bibliografia%20parte%202/ZAHARIA,%20S..pdf, consulté 10/02/2020

ZAMMAR RACHID, ABDELBAKI Nourredine(2016), université marocaine et culture entrepreneuriale : quels enjeux et quelles perspectives de développement, Marocain journal of entrepreneurialship, innovation en management, (S,I), v1, n1, pp84-97.
https://revues.imist.ma/index.php?journal=RMEIM&page=article&op=download&path%5B%5D=5894&path%5B%5D=3769. Consulté 30/03/2020.

ZEROUKI Wassila, GRARI Yamina, l'université entrepreneuriale en Algérie, cas des étudiants de l'université de Tlemcen, les cahiers du MECAS N° 14, Juin 2017.https://mecas.univ-tlemcen.dz/assets/uploads/Archives/MECAS_14.pdf, consulté 05/01/ 2020.

Université frères mentouri, la maison de l'entrepreneuriat, 2016.
https://www.umc.edu.dz/images/entrepreneuriat.pdf

Système éducatif, rapport nationale, 2019
http://www.meric-net.eu/files/fileusers/National%20Report%20template_MERIC-Net_Algeria.pdf, consulté mars2020

https://www.algerie-eco.com/2020/01/19/innovation-lalgerie-pour-la-premiere-fois-dans-la-top-liste-de-bloomberg/, consulté mars 2020.

Le processus inflationniste et son impact sur l'économie algérienne

Dr. Tebaibia salima
Université 8 Mai 1945 Guelma

Dr. Lakhal Nabila
Université Annaba

Algérie

Résumé

Le gouvernement Algérien a pris des mesures pour s'adapter au repli des cours du pétrole: dépréciation du taux de change, l'utilisation de l'épargne pour maintenir les dépenses. L'adoption de moyens de financement non conventionnel, l'application des réformes structurelles visant à diversifier l'économie ;mais confrontées au ralentissement économique, à la hausse du chômage et à l'accumulation de difficultés financières, vient s'ajouter l'inflation réelle bien plus forte que celle annoncé par le gouvernement qui correspond à une conjonction de 3 critères : une hausse généralisée, durable et auto-entretenue des prix qui reste la principale menace pour l'économie algérienne.

Mots clés :L'inflationréelle, L'indice global des prix, Mondialisation, L'épargne et l'investissement.

الظاهرة التضخمية وأثرها على الإقتصاد الجزائري

ملخص:

اتخذت الحكومة الجزائرية تدابير للتكيف مع تراجع أسعار النفط تتمثل في تخفيض سعر الصرف، استخدامها لمدخراتها للحفاظ على الانفاق، معاعتمادها على وسائل غير تقليدية للتمويلو تنفذ إصلاحات هيكلية لتنويع الإقتصاد.و رغم كل هذه التدابير المتخذة فإنهاواجهت تباطؤإقتصاديا مع ارتفاع معدلات البطالة، مما خلف تراكم لصعوبات ماليةنجم عنها تعميق ظاهرة التضخم. (فالتضخم الحقيقي أعلى بكثير من الذى أعلنته الحكومة).وهذه الظاهرة تزامنت مع ثلاث متغيرات أساسية وهي: الارتفاع العام، الدائم و المستمر للأسعار،ما شكل تهديد رئيسي للإقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: التضخم الحقيقي،مؤشر العام للأسعار، العولمة،الادخار و الاستثمار.

1 Introduction à l'inflation

Le processus inflationniste est un phénomène qui tire son origine de causes économique, sociales et politiques. L'étude et analyse de ses causes dépassent les limites de l'économie et exigent une collaboration de mathématiciens, de statisticiens, d'historiens etc…..

Les théories de l'inflation n'expliquent que ses causes secondaires, qui deviennent actives une fois que le processus inflationniste a commencé.

Les théories, donnent une grande importance au processus dynamique de l'inflation et à sa description. Ce qui manque, c'est une explication pour savoir**, pourquoi, quand, où et comment**un processus inflationniste est engendré ainsi que ces conséquences économique, politique et social. En outre, tout ceci devra être mis en relation avec le niveau relatif de développement d'une économie, son degré d'efficacité, le bien-être social atteint par la collectivité, le degré de permanence structurale des paramètres de l'économie, et la mesure de la stabilité politique obtenue dans le cadre d'un ordre légal et institutionnel défini.

Parmi les théories orthodoxes (pré-keynésiennes) on souligne en particulier la théorie quantitative de la monnaie et la théorie des taux de changes sur la parité des pouvoirs d'achat. Les théories néo-orthodoxes (keynésiennes) comprennent en particulier :

a) Celles qui centrent leur analyse sur l'excès de demande en prenant en considération, des variables agrégées telles que le revenu et les dépenses totales,
b) Celles qui introduisent les coûts comme causes de l'inflation.

1.1-Définition

L'inflation a d'abord été considérée comme un désordre attribué à l'augmentation de la masse monétaire en circulation[1], mais aussi est une baisse durable de la valeur de la monnaie, qui se traduit par une hausse globale du niveau général des prix. Il s'agit d'un phénomène persistant qui touche l'ensemble des prix, auquel se superposent les variations sectorielles des prix. On l'évalue à partir des variations des prix à la

[1]- historique del'inflation new finance publié le 25/01/2014

consommation des biens et services, mesurée à qualité égale. En Algérie, **l'inflation** est évaluée au moyen de l'indice des prix à la consommation.

1.3 L'inflation agit sur les agents économiques

L'inflation doit être distinguée de l'augmentation du coût de la vie. La perte de valeur des unités de monnaie est un phénomène qui frappe l'économie nationale dans son ensemble, sans discrimination entre les catégories d'agents[1].

1. elle pénalise
    - les créditeurs qui n'ont pas réussi à se prémunir contre l'inflation
    - les détenteurs de monnaie
    - les exportateurs (qui auront plus de mal à vendre leurs produits plus chers) et leurs fournisseurs
    - les agents victimes de l'illusion monétaire (malinvestissement, perte de pouvoir d'achat masquée par une hausse nominale du revenu...)
2. elle favorise
    - les débiteurs
    - les créditeurs qui ont réussi à se sur-protéger contre l'inflation
    - les détenteurs d'actifs (par opposition aux détenteurs de monnaie)
    - les détenteurs de stocks (lorsque ceux-ci ont été achetés avant ou en début de hausse des prix)
    - les importateurs (qui vendront plus facilement les produits étrangers dont le prix n'a pas de raison d'augmenter autant) et leurs clients (qui dépenseront moins, en terme réel, pour le même produit)
3. elle est relativement neutre pour
    - les détenteurs de revenus indexés sur l'inflation
    - les créditeurs qui se sont correctement protégés
4. elle provoque des adaptations

[1]- https://fr.wikipedia.org/wiki/Inflation consulté le 12/05/2019

- pression accrue en faveur de l'indexation des revenus sur l'inflation
- hausse de l'endettement (puisqu'il est plus avantageux d'être débiteur que créancier)
- incitation à investir (arbitrage en faveur des actifs productifs et de l'endettement, au détriment de la détention de monnaie et la situation de créancier)
- hausses préventives (des prix, des loyers, des taux de crédits, etc.)
- révision des anticipations (accréditation de l'idée qu'un nombre croissant d'agents économiques agissent ou vont agir pour se prémunir de l'inflation)

1.4 Causes de l'inflation

Selon le P^r^Raymond Barre[1], s'il y a fréquemment divergence sur le diagnostic d'une situation d'inflation particulière, c'est qu'en effet plusieurs causes peuvent être pointées, séparément ou de manière combinée :

1.4.1 Inflation induite par excès de masse monétaire

L'inflation a d'abord été considérée comme un désordre attribué à l'augmentation de la masse monétaire en circulation. C'est le point de vue théorique avancé par l'école quantitativiste au XIX^e^ siècle, à la suite d'Irving Fisher[2] et, au XX^e^ siècle avec l'École monétariste. Dans cette situation, en l'absence de création de richesse réelle, la conséquence directe se manifeste sous la forme d'une augmentation de la demande et par suite des prix. On considère que l'inflation monétaire résulte de l'émission par les autorités monétaires (l'État en général) de monnaie en trop grande quantité :

- par rapport à la quantité de biens dans le circuit économique, comme lors de l'hyperinflation de la République de Weimar par sur-émission de mark en 1923,

[1]- Raymond Barre , traité d'économie TII thémis 1966 p.127

[2]Richard C.K. Burdekin& Kris James Mitchener& Marc D. Weidenmier, 2012. "Irving Fisher and Price-Level Targeting in Austria: Was Silver the Answer?," Journal of Money, Credit and Banking, Blackwell Publishing, vol. 44(4), pages 733-750

- ou, dans le cas d'une monnaie assise sur l'or ou l'argent, par un afflux brutal de métal précieux comme ce fut le cas en Espagne à la suite de l'afflux d'or en provenance des Amériques après leur conquête et qui conduira à la révolution des prix des XVI^{e} siècles et XVII^{e} siècle, partout en Europe de l'Ouest,
- du fait du crédit, si l'activité financée ne conduit pas directement (ou suffisamment) à injecter dans le circuit économique des biens nouveaux à hauteur du montant de monnaie nouvelle.

1.4.2 Inflation induite par la demande

Si la demande d'un produit ou d'un service essentiel excède l'offre, et que les producteurs ne peuvent ou ne veulent augmenter immédiatement la production, alors l'excès de demande va conduire à l'augmentation des prix. Le phénomène d'excès pouvant concerné un marché spécifique ou au contraire l'ensemble de l'économie, si, par exemple la demande générale est trop stimulée par une politique budgétaire ou par une offre de crédit bancaire trop dynamique. On assiste alors à des pics d'inflation. [1]

1.4.3 Inflation importée

On dit qu'il y a inflation importée lorsque l'on veut souligner que les hausses de coûts résultent de l'augmentation des prix des biens importés, qu'il s'agisse de matières premières, de biens semi-finis ou de produits finis.

1.4.4 Inflation induite par les coûts

L'inflation est dite induite par les coûts si un élément essentiel des coûts augmente. C'est par exemple le cas quand les salaires augmentent plus vite que la productivité (le coût salarial par unité produite augmente) ou lorsque les matières premières ou l'énergie de base se renchérissent comme pendant les premiers et deuxièmeschocs pétroliers. La hausse des coûts se répercute alors dans les prix de revient, puis dans les prix de vente, d'où une hausse des prix. On parle ainsi d'effet desecond tour de l'inflation.

[1]-Frank G. Steindl, « Friedman and Money in the 1930s' », *History of Political Economy*, n^{o} 36, 2004, p. 521-531

1.4.5 Inflation induite par des éléments structurels (ou par les structures économiques et sociales)

L'inflation peut être induite par un état donné de la structure des marchés, ce qui signifie que la hausse des prix s'explique par les conditions de formation des prix sur les marchés ou dans les secteurs économiques. En particulier, d'après Raymond Barre, les prix résultant de situations de concurrence imparfaites dans l'industrie ou les prix fixés par les pouvoirs publics dans le secteur agricole. En effet, certains prix peuvent être qualifiés de « prix administrés » car ils sont davantage fixés non pas par les ajustements du libre marché mais par les décisions des firmes (les dirigeants entendent préserver un niveau de marge et/ou d'auto-financement)[1] ou des considérations politiques.

1.5 L'analyse classique de l'inflation

1.5.1 L'analyse de la Synthèse néo-keynésienne

Les néo-keynésiens lient croissance, chômage, politique monétaire et inflation.

- la loi d'Okun est une loi empirique bien vérifiée qui lie croissance et chômage, avec le chômage qui baisse ou monte selon que la croissance est au-dessus ou en dessous d'un taux de croissance pivot (interprété comme celui qui absorbe l'augmentation de main d'œuvre et celle de la productivité).
- la courbe de Phillips est une relation empirique établie en 1958 qui lie inflation et chômage ; les keynésiens y voyaient un arbitrage possible entre les deux. Malheureusement des contre-exemples sont apparus (stagflation qui combine chômage et inflation, et inversement période de plein emploi sans inflation).
- le modèle IS/LM lie revenu, épargne et investissement, qui déterminent la croissance, au marché monétaire qui détermine l'inflation.[2]

Grâce à cet enchainement, le modèle keynésien explique les variations de l'emploi durant les années 60 et permet de mener des

[1]-RemondBarre op. cit,p.244

[2]Milton friedman inflation and unemployment journal of political Economievol 85 n°3 juin 1977 P.451-472

politiques monétaires inflationnistes qui ont fait diminuer le chômage. On parle d'un arbitrage entre inflation et chômage.

Ce modèle montrera ses limites avec les chocs pétroliers, l'application des préconisations keynésiennes ne faisant qu'augmenter encore plus le chômage. Cela permettra l'ascension des monétaristes.

D'autres modèles néo-keynésiens, plus radicaux dans la remise en cause de l'équilibre général, vont tenter d'expliquer l'inflation ; un des modèles les plus modernes étant l'équilibre général avec rationnement mené par Robert Clower et Axel Leijonhufvud.

1.5.2 L'analyse post-keynésienne

Les post-keynésiens sont des économistes qui se situent dans la pure tradition keynésienne. Ils remettent en cause la Théorie Quantitative de la Monnaie car ils voient l'inflation comme indépendante de la création monétaire. Selon eux l'inflation provient d'une tension sur le partage des revenus. Plusieurs raisons sont données :

- Lors d'une hausse des couts de production (matières premières, salaires, prix), notamment lors des chocs d'offre pétroliers.
- Lorsque les entreprises augmentent leurs prix pour conserver leurs marges. Cette inflation peut résulter notamment d'une trop forte concurrence internationale.[1]
- L'inflation s'avive quand la croissance s'accélère et que le chômage baisse, l'ajustement ne se fait plus par les quantités mais par les prix sur le marché du travail. En effet, les salariés sont en mesure de mieux négocier leurs salaires, cela est net lorsque l'on est en plein-emploi.

1.5.3L'analyse monétariste

Le courant monétariste a été initié par l'économiste américain Milton Friedman, « prix Nobel » d'économie 1976. Analysant lui aussi la grande dépression, Friedman estime qu'elle est due à une expansion déraisonnable du crédit, qui a provoqué une bulle spéculative dont l'éclatement marque le début de la crise, suivie d'un dégonflement tout aussi déraisonnable de la masse monétaire (réduite d'un tiers entre 1929 et 1933), qui a étranglé

[1]https://fr.wikipedia.org/wiki/Inflation. Consultéjuin 2019

l'économie. Or la première partie du cycle est exactement le genre de politique que préconise Keynes. La conclusion de Friedman est donc que la manipulation de la masse monétaire est effectivement active sur l'économie, mais seulement à court terme et dans un sens négatif, soit en stimulant artificiellement le système économique en cas d'excès, soit en l'étranglant en cas de défaut. À moyen terme, sur un cycle complet, pour le monétariste la monnaie retrouve sa neutralité, liée aux caractéristiques économique du pays (le niveau normal de préférence pour la liquidité par exemple).[1]

Dans ce cadre il considère que l'arbitrage entre inflation et chômage que la courbe de Phillips présente est un leurre : une réduction de chômage obtenue par hausse de l'inflation va rapidement conduire à une nouvelle hausse du chômage avec un niveau d'inflation plus élevé, poussant le pays vers la stagflation ou l'hyperinflation.

Les monétaristes en déduisent qu'il ne faut pas jouer avec la monnaie, que la politique monétaire ne doit pas subir l'influence de la politique, et donc qu'elle ne doit pas être confiée au gouvernement mais plutôt à des banques centrales indépendantes, et que ces dernières doivent appliquer des règles stables, claires et publiques visant une quasi stabilité du niveau des prix. La Banque centrale européenne en est un bon exemple actuel.

1.5.4 La nouvelle école classique

Robert Lucas développera le principe d'anticipation rationnelle, c'est une critique des anticipations adaptatives de Friedman. L'anticipation rationnelle stipule que les agents vont agir en moyenne de façon à anticiper au mieux l'inflation. On peut donc considérer que les salaires vont être indexés sur l'inflation.[2]

C'est une hypothèse très forte qui a pour conséquence le rejet de toute intervention de l'État dans sa lutte contre le chômage, et prouverait que la courbe de Phillips serait totalement erronée.

[1]-Geoffrey Maynard et Willy van Ryckeghem, *A World of Inflation*, Londres, Batsford, 1976.

[2]-Lucas R. E. Jr. (1972), « Expectations and the Neutrality of Money », Journal of Economic Theory, vol. 4, pp. 103-24.

1.6 **Mondialisation et inflation**

Le renforcement de la mondialisation a des implications diverses pour l'inflation. D'une part, outre une augmentation générale de la part de la demande intérieure satisfaite par des importations, l'intégration commerciale croissante avec les pays à bas coûts de production exerce un effet modérateur sur les prix des importations dans les pays de destination. D'autre part, l'intégration de pays en expansion rapide, comme la Chine et l'Inde, dans l'économie mondiale est probablement l'un des facteurs de la hausse des prix des produits de base, contrebalançant du même coup les pressions désinflationnistes de la mondialisation.

La mondialisation influe également sur l'inflation par un autre biais :[1] la concurrence s'accentue parallèlement à l'intégration de l'économie mondiale, les barrières à l'entrée des producteurs étrangers étant abaissées, ce qui réduit les marges des producteurs locaux et se répercute sur le niveau intérieur des salaires et des coûts (Kohn, 2006 ; Fonds monétaire international, 2006). Les travailleurs ayant des marges de négociation plus limitées en termes d'augmentations de salaires lorsque les entreprises peuvent délocaliser leurs activités ou recourir à des immigrants, l'effet d'une accélération de la croissance sur les coûts de main-d'œuvre diminue (Bean, 2006). En conséquence, il se pourrait que les mesures des capacités de production mondiales soient devenues plus importantes pour cerner l'inflation dans une économie donnée par rapport à des périodes antérieures. De fait, lorsqu'on examine des estimations de courbes de Phillips classiques, mettant en relation inflation et mesures des capacités intérieures de production, on constate que ces courbes se sont sensiblement aplaties pour l'ensemble des pays considérés, autrement dit que la corrélation entre l'écart de production intérieur et l'inflation s'est affaiblie. Selon la BRI (2006), cette corrélation a davantage faibli dans les pays de l'OCDE.

[1]- https://group.bnpparibas › Economie

II L'Etat Algérienne face à l'inflation

1 Introduction

Depuis 2014, la faiblesse des cours pétroliers touche durement une économie qui dépend excessivement des hydrocarbures. Le modèle de croissance Algérien, fondé sur la redistribution des recettes pétrolière et gazières par un vaste secteur public.

Les autorités algériennes ont pris des mesures pour s'adapter au repli des cours du pétrole. Jusqu'en 2016, elles se sont principalement appuyées sur la dépréciation du taux de change, en utilisant leur épargne pour maintenir les dépensesmais confrontées au ralentissement économique, à la hausse du chômage et a l'accumulation de difficultés financières, elles ont adopté une loi de finance expansionniste pour 2018 afin de résorber leurs arriérés et desoutenir l'investissement public.Réticentes à recourir à l'emprunt extérieur ou a laissé laisser le taux de changes déprécier plus rapidement, elles ont décidé de répondre à leurs besoins de financement par la politique monétaire et de durcir l'importation.

Le Dinars algérien s'est considérablement déprécié en termes nominaux, mais moins en terme réels.Depuismi-2014, le Dinar s'est déprécié de 31% face au dollar,[1] ce qui a contribué à atténuer les conséquences de la baisse des cours pétrolier. L'Algérie connaissant une inflation supérieure àcelle de ses partenaires commerciaux. En 2017 les taux de change nominal et réel se sont dépréciés (respectivement de 10% et 8%) en raison principalement des fluctuations du dollar par rapport à la monnaie des principaux partenaires commerciaux du pays.

Certes, la poussée inflationniste redoutée n'a pas (encore) eu lieu et même la croissance devrait connaitre un net rebond cette année à 3%, contre 1,6% en 2017, mais des jours plus sombres attendent l'économie algérienne. Pas dans très longtemps, prévoient les analystes du FMI. A partir de 2020, le matelas des réserves de change ne sera plus aussi sécurisant qu'il l'était. En 2023, il permettra à peine de garantir trois mois d'importations.

Représentant déjà 23% du PIB, le financement non conventionnel aura aussi atteint ses limites à partir de 2020 avec des taux d'inflation

[1]-Rapport F.M.I sue l'Algérie publié 16 juillet 2019

record. Le FMI est formel : les politiques actuelles affaiblissent la résilience de l'économie au lieu de la renforcer

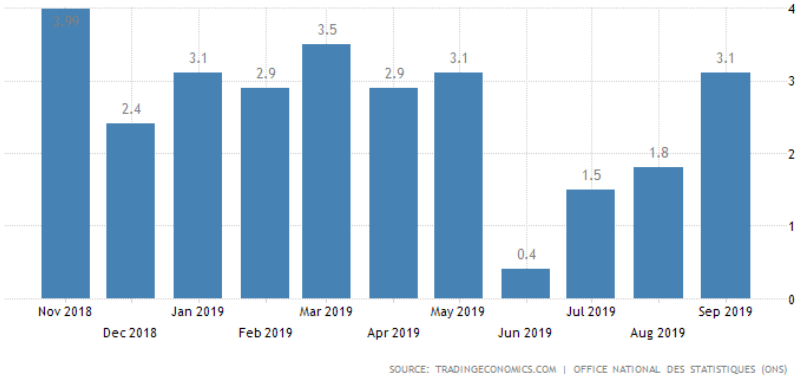

Source office national des statistiques O.N.S (période novembre 2018-septembre 2019)

1.1 Les principales sources d'inflation

En Algérie, les principaux facteurs à l'origine de l'inflation sont les suivants :

-Inflation d'origine monétaire: Création monétaire contre garantie de la Banque centrale (le financement monétaire entraine l'économie dans une spirale inflationniste)la Banque d'Algérie révélait les montants astronomiques prêtés au Trésor (5723,1 milliards de dinars à fin mars 2018), conséquence directe du recours à la planche à billets.[1]

-Inflation par les coûts de salaires: Cercle vicieux de hausse des prix des matières premières, revendications sociales et ajustement des salaires à la hausse non indexé à la productivité.

-Inflation d'origine importée: la forte baisse du dinar entraine la hausse des prix des matières premières donc du produit final et des produits importés,

-Inflation financière : dans le secteur privé, les entreprises répercutent l'augmentation du taux de change via les marchés parallèles de devise sur les prix.

1.2 L'indice global des prix à la consommation enAlgérie

L'année 2019 a été marquée par une stabilité du dinar aussi bien sur le marché officiel que sur le marché parallèle. La loi de Finances n'a pas

[1] -https://fr.tradingeconomics.com/algeria/inflation-cpi

contenu de hausses d'impôts pour les ménages. Après plusieurs années d'augmentation, les prix des carburants ont également marqué une pause.Par ailleurs, les importations se maintiennent à un niveau élevé, éloignant les pénuries qui sont l'une des principales causes de l'inflation.

L'ONS calcule l'inflation sur la base :

-de l'évolution des prix de 250 produits sélectionnés après une enquête menée une fois tous les dix ans auprès des ménages.[1]

-La méthode est similaire à celle appliquée dans la majorité des pays à travers le monde. Mais en Algérie, plusieurs éléments peuvent fausser les calculs. Selon l'ONS, 43% des dépenses des Algériens sont liés à l'alimentation, sur ces 43%, 26% représentent les
Produits agricoles frais.

En juillet dernier, la baisse est induite, particulièrement, par une décroissance de 4,92 % des prix des produits agricoles frais, a précisé l'ONS. En effet, cette variation mensuelle des prix des produits agricoles frais s'explique, essentiellement, par une baisse des prix des fruits et légumes dont la chute est de 34,1%, et de 3,8% respectivement, par rapport au mois de juin.

-L'autre élément qui explique le faible taux d'inflation concerne l'importance des produits subventionnés dans les calculs de l'ONS. Ils représentent 26% du total. Or, les prix de ces produits n'évoluent pas.

-L'évolution des prix à la consommation en rythme annuel de l'Algérie a été de 2,5% jusqu'à ales août 2019, a appris l'APS auprès de l'Office national des statistiques (ONS).

Quant à la variation mensuelle des prix à la consommation, qui est l'indice brut des prix à la consommation durant le mois d'août 2019 par rapport à juillet de la même année, elle est de +1,1%, selon les données de l'ONS.

-En termes de variation mensuelle et par catégorie de produits, les prix des biens alimentaires ont affiché une hausse de 2% en août dernier par rapport au mois précédent,

cette variation haussière est induite, essentiellement, par une hausse de près de 4% des prix des produits agricoles frais, qui s'explique, notamment, par une augmentation des prix des fruits (+27,6%), les

[1]-http://www.ons.dz/-Statistiques-Economique-.html consulté le01/10/ 2019

légumes (+5,8%), la viande de poulet (+6,3%) et les œufs (+6,15%). Par ailleurs, l'Office relève que le prix de la pomme de terre a reculé de -10,2% en aout dernier et par rapport à juillet.

Le reste des groupes de biens et services s'est caractérisé, soit par des variations modérées, soit par des stagnations.

Pour rappel, le taux d'inflation de l'Algérie avait atteint 4,3% en 2018 d'après O.N.S, mais le F.M.I le revoie enhausse : L'inflation (moyenne, en %) (6,4) en 2016, (5,6) en 2017 (7,4) en 2018 et (7,6) en 2019.[1]

Remarque : les produits subventionnés représentent 26% du total des produits destiné à la consommation et leurs prix n'évoluent pas, d'où le faible taux d'inflation annoncé par l'O.N.S.

Taux d'inflation

+1,90% (Janvier-Août) 2019

VARIATION MOYENNE DE L'INDICE DES PRIX A LA CONSOMMATION A FIN AOUT 2019

Base 2001=100

	Unité	Fin Déc. 2014	Fin Déc. 2015	Fin Déc. 2016	Fin Déc. 2017	Fin Déc. 2018	Fin Août 2019
Alimentation,boissons non alcoolisées	%	3,90	4,70	3,39	5,01	3,38	-0,38
Habillement -chaussures		7,14	8,68	13,74	8,88	5,50	6,72
Logement-charges		1,30	1,28	6,35	2,33	0,89	1,39
Meubles et articles d'ameublement		3,60	4,41	5,28	4,21	5,38	5,06
Santé hygiéne corporelle		4,40	6,14	6,64	5,67	4,06	3,19
Transports et communication		-1,05	3,68	11,74	4,72	5,52	1,00
Education-culture-loisirs		8,93	4,86	-1,43	2,93	4,63	12,43
Divers (NDA)		0,57	6,78	10,80	11,13	7,33	5,11
Taux d'Inflation moyen		**2,92**	**4,78**	**6,40**	**5,59**	**4,27**	**1,90**

***Source*: ONS**

- Solde global du Trésor
- Balance commerciale
- Taux d'inflation
- Taux de Change

16-http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d%27inflation.html

[1]Rapport F.M.I juillet 2016 p.22

1.3 L'inflation en Algérie correspond à une conjonction de 3 critères : une hausse généralisée, durable et auto-entretenue des prix.

On parle d'inflation dès lors que l'on observe une hausse généralisée, durable et auto-entretenue des prix**.** La dimension généralisée de la hausse des prix est particulièrement importante pour mieux comprendre pourquoi l'élévation de l'inflation à partir de 2014 est au-delà de la barre des4% pour la première fois depuis 2006, signait véritablement son retour.[1]

En effet, il ne suffit pas que le prix d'un produit en particulier, en l'occurrence les prix des produits agricole frais, augmente de manière sensible et pousse à la hausse l'indice global des prix à la consommation pour pouvoir parler d'inflation. Dans un tel cas, on parle de déformation des prix relatifs et non d'inflation. Pour mieux appréhender la tendance de fond de l'inflation, indépendamment des fluctuations des prix des produits les plus volatils (énergie mais aussi alimentation), il faut regarder l'évolution des prix dits sous-jacents.

1.3.1 Un taux d'inflation élevé est généralement associé à un ralentissement de la croissance

Parce qu'une inflation forte aujourd'hui est la conséquence d'une croissance forte hier, mais la cause possible d'une croissance contemporaine et future plus faible.La hausse del'inflation est un des signaux avant-coureurs d'une fin de cycle **:** elle est le signal attendu d'une machine économique en surchauffe, l'étape d'après étant le retournement et la récession.

1.3.2 Les conséquences sur l'épargne et l'investissement

Une inflation plus élevée finit par peser sur la croissance parce qu'elle tend à réduire le pouvoir d'achat des ménages et donc leur consommation**.**[2] Dans le cas (de l'Algérie) l'inflation pousse à la hausse l'épargne des ménages. Une inflation plus élevée peut toutefois aussi se traduire par une épargne plus basse en cas de comportement de « fuite vers la monnaie », c'est-à-dire si les ménages effectuent leurs achats dès

[1]-Raymond Barre, Frédéric Teulon, Economie politique, PUF, P.276
[2]-Gustave Bessiére, contre l'inflation et ces risques Dunod paris 1933 P.198

aujourd'hui pour ne pas les payer plus chers demain. Ce comportement peut s'observer dans des situations d'inflation galopante, en général dans les pays en voie de développement.

L'inflation produit des effets sur le pouvoir d'achat des ménages. Si les prix augmentent plus vite que les salaires, cela entraîne une baisse de la quantité de biens et services qu'un ménage peut acheter.

L'inflation pénalise surtout l'épargne en entraînant une perte de valeur des sommes épargnées et en diminuant le taux de rendement

Du côté des entreprises, un environnement plus inflationniste, dans un contexte **de demande plus** forte, peut leur être un temps favorable**.**[1]C'est le cas lorsque cet environnement plus favorable relâche la contrainte concurrentielle et permet aux entreprises des hausses plus importantes de leur prix de vente sans trop risquer de perdre des parts de marché. Mais en augmentant les coûts de production (par le biais des hausses de salaires et des consommations intermédiaires), l'inflation finit par peser sur les marges des entreprises et donc sur leurs dépenses (investissements et embauches).

L'inflation peut pénaliser la compétitivité d'une économie et le commerce extérieur (les produits importés peuvent devenir moins chers que les produits domestiques).

Dans le cas de figure le plus fréquent, l'inflation pousse à la hausse l'épargne des ménages.

1.3.3Une inflation plus élevée s'accompagne également de taux d'intérêt plus élevés

La hausse des taux d'intérêt réels qui s'ensuit tend aussi à freiner la croissance via le durcissement des conditions de financement et d'accès au crédit qui pèse sur les dépenses de consommation et d'investissement. L'effet sur l'épargne est ambigu[2] : elle peut se trouver stimulée par les taux d'intérêt plus élevés (qui rapportent plus) ou pas (l'épargne augmente ou est maintenue par le seul effet de son plus grand rendement). L'effet macroéconomique qui domine est celui d'une **hausse de l'épargne en cas d'inflation et de taux plus élevés.**

[1]-idem,299

[2]-https://group.bnpparibas › Economie consulté le 23 aout 2019

La Banque d'Algérie freine la remontée des taux d'intérêts est pourtant c'est l'un de ses objectifs:[1] on peut imaginer qu'elle souhaiterait pouvoir les remonter le plus tôt possible, mais elle ne le fera que lorsqu'elle sera convaincue que l'inflation se dirige bien vers sa cible, à savoir une inflation proche mais inférieure à 4%. Cela suppose que la BA soit convaincu du caractère généralisé, durable et auto-entretenu de l'inflation, ce qui n'était pas le cas à l'été 2018 alors même que l'inflation dépassait 7% (source F.M.I)% et ce qui n'est pas plus le cas aujourd'hui sur fond de reflux de l'inflation totale et du risque de la baisse sur la croissance.

La situation actuelle a toutefois ceci de particulier que nous verrions d'un œil un peu critique au moins temporairement, une inflation plus élevée parce qu'elle serait d'abord le signe positif d'un dynamisme retrouvé de l'activité suffisamment important pour se transmettre au prix, et plus globalement le signe attendu d'un fonctionnement plus normal de l'économie, avant d'être une source d'inquiétudes quant à ses conséquences négatives sur l'activité.

1.4Les différentes politiques permettant de lutter contre l'inflation en Algérie

Pour lutter contre l'inflation, les pouvoirs publics peuvent en effet agir par le contrôle tant du budget et de la monnaie que par celui des prix et des revenus.

Prenant en compte la conjoncture économique actuelle d'Algérie, les options possibles pour agir contre l'inflation sont les suivantes :

L'assainissement des finances publiques devrait être ambitieux et poursuivre les

objectifs suivants : mobiliser davantage de recettes hors hydrocarbures en élargissant

l'assiette fiscale (en limitant les exonérations et en renforçant le recouvrement de

abaisserprogressivement les dépenses courantes en pourcentage du PIB, et réduire les

coûts del'investissement tout en en améliorant l'efficience.

[1]-F.M.I, op. cit, p. 21

Agir sur les taux d'intérêts : une hausse de l'inflation signifie davantage d'argent en circulation sur les marchés. Or, un des moyens de lutter contre l'inflation est de jouer sur les taux d'intérêts. En les augmentant, il devient plus cher d'emprunter : les gens préfèrent alors épargner plutôt qu'investir et la masse monétaire en circulation se réduit ainsi que l'inflation.

Une nouvelle dépréciation du taux de change : les autorités devraient maintenir l'assainissement progressif des finances publiques, en s'appuyant sur une nouvelle dépréciation du taux de change.

Adopter des réforme structurelles :réformé le régime de retraite, moderniser le secteur financier et les instruments de la politique monétaire

Renforcer les obstacles à l'importation : afin d'enrayer la diminution des réserves de change et de promouvoir la substitution de produits nationaux aux importations.

Améliorer la productivité et encourager la production dans les secteurs où il y a hausse des prix. L'écart entre la demande désirée et celle observée pour plusieurs produits, gonflé par des raisons spéculatives, rend peu opérationnelle les mesures de lutte contre l'inflation par la B.A

Constituer des stocks de régulation : pour certains produits comme la pomme de terre, le lait et les viandes rouges pour éviter spéculation et dérapage lors des périodes de pointe de consommation.

Revoir la politique salariale: L'inflation qui ronge le pouvoir d'achat ne pourrait-elle pas être compensée par une hausse des salaires ? Mais une hausse des salaires peut aussi enclencher une spirale, Il faut trouver un équilibre.

Mieux cibler les subventions : relatives à la consommation des produits de base destinés aux ménages à revenus modestes et non à l'industrie de transformation des produits alimentaires (revoir la politique de subvention).

Développer le réseau de points de vente permanent du producteur au consommateur.

Intensifier le contrôle : de nos frontières pour lutter contre la contrebande, l'exportation clandestine et les importations sauvages afin de réduire l'économie parallèle. l'inflation en Algérie a des raisons

structurelles liées à l'existence d'une économie parallèle importante qui alimente la demande même en présence de contraintes monétaires par l'institut d'émission.

Au final, il ressort que l'utilisation de la politique monétaire dans un objectif de stabilisation des prix peut présenter des coûts et ne fait donc pas l'unanimité chez les économistes, Les politiques anti-inflationnistes sont d'ordres structurels, économiques etconjoncturels.

Conclusion

La lutte contre l'inflation reste une priorité de La Banque d'Algérie, un contexte de crise économique qui engendre une croissance faible et un chômage persistant, la politique monétaire menée par la B.A. est critiquée par certains qui pensent qu'elle privilégie **l'inflation** au détriment de la croissance et donc l'emploi.

Alors une question se pose. Quelle est la part de vérité dans les affirmations du gouvernement algérien et quelles sont les erreurs qu'il devrait éviter pour ne pas provoquer une spirale hyper-inflationniste conformément aux mises en garde du FMI, qui sont d'ailleurs partagées par des experts et des partis d'opposition algériens?

La moitié des sommes issues de la planche à billets n'ont pas été dépensés, selon les données de la Banque d'Algérie et les réserves de change devraient permettre d'assurer un niveau acceptable d'importations jusqu'en 2021, ce qui va permettre d'éviter les grosses pénuries.

Aujourd'hui, la question est de savoir jusqu'à quand cette situation pourrait encore durer ? Pour l'heure, l'impact de la crise économique ne s'est pas encore fait ressentir mais les premiers signes commencent à faire leur apparition.

Un avertissement qu'il serait hasardeux d'ignorer comme cela fut le cas avec les précédents. Les conséquences d'une fuite en avant, risquent cette fois d'être dramatiques car le gouvernement n'aura plus dans peu de temps autant de cartes sous la manche qu'il n'en avait il y a quelques années : les cours du pétrole sont volatiles, les réserves de change fondent comme neige au soleil et la planche a billet qui a atteint ses limites

Compte tenu de la persistance manifeste avec laquelle la mondialisation, le renforcement de la concurrence et la croissance de la productivité ont maintenu l'inflation effective en delà des prévisions, il faut consacrer

davantage de ressources à l'analyse de ces mécanismes qui sous-tendent l'évolution de l'inflation, ce qui permettra d'améliorer la base de prévision.

La réaction des autorités monétaires doit dépendre du fait de savoir si les agents économiques qui déterminent les prix perçoivent ces effets comme permanents, et modifient en conséquence leurs anticipations inflationnistes

Une banque centrale pratiquant le ciblage de l'inflation peut toujours stabiliser l'inflation intérieure à un niveau donné à moyen ou long terme, autrement dit, une réorientation plus marquée de la politique monétaire sera nécessaire pour produire un effet donné sur l'inflation.'

Bibliographies

1- historique de l'inflation new finance publié le 25/01/2014
2- https://fr.wikipedia.org/wiki/Inflation consulté le 12/05/2019
3- Raymond Barre , traité d'économie TII thémis 1966 p.127
4- Richard C.K. Burdekin& Kris James Mitchener& Marc D. Weidenmier, 2012. "Irving Fisher and Price-Level Targeting in Austria: Was Silver the Answer?," Journal of Money, Credit and Banking, Blackwell Publishing, vol. 44(4), pages 733-750
5- Frank G. Steindl, « Friedman and Money in the 1930s' », *History of Political Economy*, no 36, 2004, p. 521-531
6- RemondBarre op. cit,p.244
7- Milton friedman inflation and unemployment journal of political Economievol 85 n°3 juin 1977 P.451-472
7https://fr.wikipedia.org/wiki/Inflation. Consultéjuin 2019
8- Geoffrey Maynard et Willy van Ryckeghem, *A World of Inflation*, Londres, Batsford, 1976.
9- Lucas R. E. Jr. (1972), « Expectations and the Neutrality of Money », Journal of Economic Theory, vol. 4, pp. 103-24.
10- https://group.bnpparibas › Economie
11-Rapport F.M.I sue l'Algérie publier 16 juillet 2019
12 -https://fr.tradingeconomics.com/algeria/inflation-cpi
13 - http://www.ons.dz/-Statistiques-Economique-.html consulté le octobre 2019
14- Rapport F.M.I juillet 2016 p.22
15-http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d%27inflation.html
16- Raymond Barre, Frédéric Teulon, Economie politique, PUF, P.276
17- Gustave Bessiére, contre l'inflation et ces risques Dunod paris 1933 P.198
18- idem,299.
19- https://group.bnpparibas › Economie consulté le 23 aout 2019
20- F.M.I, op. cit, p. 21